كارل ماركس

الغروندريسة

اسس نقد الاقتصاد السياسي

(١)

في النقود

ترجمة
عصام الخفاجي

الغروندريسة

الغروندريسة

اسس نقد الاقتصاد السياسي

(١)

في النقود

ترجمة
عصام الخفاجي

دار ابن خلدون
بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة

دار ابن خلدون

ص. ب. ٩٣٠٨ / ١١ ـ تلفون: ٨١٧٣٨٥
٣١٢٣٣٥

بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى

١٩٨٤

مقدمة الطبعة العربية

« الغروندريسه هي الذروة في نهاية رحلة طويلة وشاقة » علّى حد تعبير نيكولوس أحد ابرز دارسي ماركس. فخمس عشرة سنة من البحث الفلسفي والاقتصادي، هي خيرة سني حياة ماركس محتواة في صفحات العمل. وإذا كانت الغروندريسه مبهمة، ومجتزأة في بعض نواحيها فانها كذلك العمل الكامل الوحيد حقاً الذي كتبه ماركس في الاقتصاد السياسي، من هنا صعوبة وضرورة قراءته في آن واحد. والدراسة المطولة المهمة التي قدم بها نيكولوس الغروندريسه كافية ـ فيما نظن ـ لتبيان فرادة هذا العمل، ومزاياه وصعوباته.

لكن الغروندريسه ليست عملاً اقتصادياً فحسب، بل لعل بعدها الفلسفي يحظى بالاولوية في تناول ماركس. وربما كان هذا سبباً لتأخر ترجمتها لا إلى العربية فحسب، بل الىٰ اللغات الاخرى. فقد صدرت ترجمتها الفرنسية الاولىٰ عام ١٩٦٧ واول ترجمة انكليزية عام ١٩٧٣. انها، على العموم، عمل حديث الاكتشاف نسبيا، إذ تكفي الإشارة إلى أنها نشرت للمرة الاولىٰ بعد وفاة لينين بخمس عشْرة سنة. وهي، مع « نظريات القيمة الفائضة » تمثل آخر عملين كبيرين لماركس لم يترجما بعد الىٰ العربية.

ولأن الغروندريسه ذات غنىٰ وصعوبة بالغين في اسلوب عرضها، ومحتواها، ولغتها (فهي مجموعة دفاتر كتبها ماركس لنفسه ولم تكن معدة للنشر) فلا بد من بعض الملاحظات حول ترجمتها العربية.

ان هذه الترجمة تهدف إلىٰ مطابقة النص الأصلي بأعلىٰ قدر من الدقة،

بما في ذلك المحافظة على الجمل الناقصة، والصياغات الاولية غير المكتملة. وحيثما تطلب الأمر اضافة بعض الكلمات التوضيحية، ميزنا ذلك كما يأتي:

( ): الاقواس الدائرية كلها من وضع ماركس،

[ ]: الاقواس العمودية غير المذيلة بحروف، وكذلك الشروحات غير المذيلة في الهامش، من الناشرين الألمان الذين اضافوا توضيحات مهمة في طبعة ١٩٣٩ الاولى، فضلاً عن بعض التصحيحات اللغوية،

[- م. ع.]: الاقواس العمودية المذيلة بحرف م. ع. تشير إلى الاضافات أو الشروحات من مترجم النص إلى العربية.

وقد تطلب السعي لإبقاء الترجمة امينة ودقيقة، الابقاء على الجمل المطوّلة على حالها، وكذلك الاستطرادات ومفردات ماركس الفلسفية.. الخ، أي اننا فضلنا الدقة على تأنق الصياغة وجمالها حيثما تعذر التوفيق بينهما. ولم نجد مبرراً لاضفاء جمالية متكلفة على عبارات آثر ماركس نفسه أن يسوقها بدون تزويق. فلكل كاتب لحظات تأنقه الاسلوبي، كما أن له جمله الأكثر مباشرة وخشونة. وإذا كان ماركس يعترف بأن أي انجاز ثوري في العلم لا يمكن ان يكون شعبياً من حيث العرض وسهولة القراءة، فمن غير المبرر ان يفرض المترجم نفسه وصياً على الكاتب، لكي يبسط له فكرة هنا، ويجمّل له فقرة هناك لينتهي من العمل وقد خرج بشيء قد يوصف بانه «عرض» أو «مدخل» لماركس، لكنه ليس عمل ماركس بالتأكيد. وباختصار لا يمكن اختصار ماركس إلى مجرد «قيمة فائضة» و «رأس مال متغير» ـ الخ على حساب ثرائه الفكري.

إن صعوبة هذا العمل لا تكمن فيما اشرنا إليه وفي ضخامته فحسب، بل الى عدم تبويبه كذلك. وقد اعتمد تقسيم الفقرات في هذه الترجمة على طبعتي ١٩٣٩ و ١٩٥٣ كلياً. وهاتان الطبعتان اعتمدتا بدورهما

على النسخة التي كتبها ماركس بخط يده. اما العناوين الفرعية فقد نقلها ناشرو ١٩٣٩ عن الفهرست الذي وضعه ماركس: «ثبت بالدفاتر السبعة» و «اشارات إلى دفاتري» وهما قائمتان جمعهما ماركس لاغراض الاستخدام الشخصي في عامي ١٨٥٨ - ١٨٥٩. ويعود اختيار مواضع إدخال العناوين إلى الناشرين الالمان. وتبقى عناوين كل دفتر وعناوين الفصول والعناوين الفرعية الموضوعة بين اقواس التي هي من وضع ماركس.

ونظراً لضخامة العمل، وتعذر اصداره بالعربية في قسم واحد فان خطة ترجمته واصداره قامت على تقسيمه إلى اجزاء أربعة:

الجزء الاول: يضم دراسة مطولة عن الغروندريسه، ومقدمة ماركس (الدفتر م) وفصل بعنوان «في النقود» الذي يغطي الدفتر الاول كله وبداية الدفتر الثاني، من مجموع الدفاتر السبعة التي يشكلها العمل كله. وفضلاً عن ذلك يتضمن هذا الجزء القائمة التحليلية لمحتويات العمل كما وضعها ماركس، وقائمة بكل اعمال ماركس وانجلس.

اما فصل «في رأس المال» فيغطي معظم مادة الاجزاء الثلاثة الاخيرة، لذا فان **الجزء الثاني** سيضم ما يتبقى من الدفتر الثاني ومحتويات الدفتر الثالث والقسم الاكبر من محتويات الدفتر الرابع، وتشمل مادته عملية انتاج رأس المال وقسماً من عملية تداول رأس المال ويستكمل **الجزء الثالث** الدفتر الرابع ويضم كذلك محتويات الدفتر الخامس ومعظم الدفتر السادس وتدور مادته حول تداول رأس المال كذلك. أما **الجزء الرابع والاخير** فيستكمل موضوع تداول رأس المال، ويعالج موضوع تحول القيمة الفائضة الى ربح من خلال تغطية ما يتبقى من الدفتر السادس وكل الدفتر السابع الذي يضم فضلاً عن المواضيع اعلاه، بعض «المتفرقات»، كما يشتمل الجزء الرابع مخطوطة مستقلة قصيرة نسبياً بعنوان «باستيا وكاري».

وأخيراً يجد القاريء تفسيراً لاختيار عنوان العمل في دراسة نيكولوس، لكننا نود الإشارة إلىٰ ان الابقاء علىٰ المفردة الالمانية «الغروندريسه» كعنوان للعمل بالعربية يعود الىٰ سببين، اولهما ان العمل صار معروفاً بهذا الاسم حتىٰ في الترجمات الاخرىٰ غير النص الالماني الاصلي، وثانيهما لأن الاكتفاء بعنوان «اسس نقد الاقتصاد السياسي»، وهو المقابل الدقيق للعنوان قد يوحي بالالتباس مع عمل آخر ترجم الىٰ العربية اكثر من مرة هو «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي».

«ع. خ.»

تقديم

مارتن نيكولوس

هذه سلسلة من سبعة دفاتر، صاغها ماركس كمسوّدات أولية خلال شتاء ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ لاغراض التوضيح الذاتي بالدرجة الاولىٰ. وقد فقدت المخطوطة في ظروف لا تزال غير معروفة. ولم تنشر، في الواقع، إلا عام ١٩٥٣، وبنصها الالماني[١].

ومن بين اعمال ماركس التي نشرت للمرة الاولىٰ في القرن العشرين، تعد الغروندريسه، بلا جدال، العمل الاكثر اهمية ولا يمكن مقارنتها من حيث الاهمية إلا بـ «نظريات القيمة الفائضة» والمخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية لعام ١٨٤٤ (مخطوطات باريس). لقد اعتبر ماركس محتويات هذه الدفاتر، اول صياغة علمية للأسس النظرية للشيوعية. وبالاضافة الىٰ

---

(١) اصدرت دار النشر باللغات الاجنبية في موسكو طبعة محدودة في جزئين في عامي ١٩٣٩ و ١٩٤١ علىٰ التوالي وباشراف معهد ماركس ـ انجلس ـ لينين في موسكو. احتوىٰ الجزء الاول علىٰ المقدمة والدفاتر السبعة المترجمة هنا. اما الجزء الثاني فأضاف اجزاء من دفاتر ماركس لعام ١٨٥١ وتتضمن مقتطفات عن ريكاردو، والقسم المتعلق بـ «باستيا وكاري» (وهو متضمن في هذه الترجمة ايضاً)، وخليطاً من المواد ذات العلاقة بالموضوع، بالاضافة الىٰ تعليقات وحواشٍ مستفيضة وقائمة شاملة بالمصادر. وفي عام ١٩٥٣ اعادت دار نشر (ديتز فيرلاغ) في برلين طبع الجزءين في مجلد واحد بتصوير طبعة موسكو نفسها وهي الاساس المعتمد في هذه الترجمة. ويشير الباحثون الىٰ ان ثلاث او اربع نسخ فقط من طبعة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ وصلت الىٰ الغرب.

قيمتها التاريخية واهميتها في فهم سيرة حياة ماركس، فهي تضيف مادة جديدة غزيرة وتمثل المخطط الوحيد لمشروع ماركس السياسي ـ الاقتصادي بكامله. وتكشف المخطوطات العناصر الاساس في تطور ماركس وتجاوزه للفلسفة الهيغلية، كما تلقي ضوءاً جديداً على المنطق الداخلي لـ (رأس المال). وهي مصدر ذو قيمة لا تقدر لدراسة اسلوب ماركس في البحث. ان الغروندريسه تتحدى كل تفسير جدي تم طرحه لماركس حتى الان وتضعه أمام الامتحان.

١

بالنسبة لحياة ماركس تتوسط كتابة «الغروندريسة» بين صدور (بيان الحزب الشيوعي) عام ١٨٤٨ والجزء الاول من (رأس المال) عام ١٨٦٧. فقد حفزت أزمة ١٨٥٧ الاقتصادية ماركس على تلخيص وكتابة الدراسات الاقتصادية لمدة عقد ونصف. لكن ذلك لم يكن سوى الزناد. اما مصدر الاندفاع في العمل فيكمن في ثورات ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ او بتعبير ادق في هزيمة تلك الثورات.

فـ «شبح الشيوعية» الذي تحدث عنه بيان الحزب الشيوعي. ظهر للمرة الاولى ككل متماسك على المسرح السياسي في سلسلة من الانتفاضات والحروب الأهلية شملت فعلياً كل دولة ـ أمة، وكل مملكة وإمارة في قارة اوروبا، وسحق بدموية في كل مكان ليعاود الظهور كشبح معباً في مجلات صغيرة وضعيفة تُنشر وتُقرأ في صفوف لاجئي الغيتوات الأجنبية في لندن ونيويورك. وكان ماركس وانجلس اوضح الاصوات واكثرها عزماً ضمن «الجناح اليساري» للقوى الديموقراطية الراديكالية وبرزا كقائدين لاكثر منظمات العمال تطوراً، عصبة الشيوعيين، فاكتسبا سمعة سيئة لدى حكومات فرنسا وبروسيا وبلجيكا، ونفيا رسمياً وحظرت اقامتها في تلك البلدان ولاحقتهما أوامر إلقاء القبض. ثم انتقل ماركس وانجلس الى انكلترا حيث بقيا طوال

السنتين الأوليين، ككل التجمع الالماني من المنفيين، متأهبين لاندلاع شرارة ثورة جديدة. وإذ اخذت القوىٰ الرجعية تستقر طوال عهد غير قصير، بدا ان الانفجار اصاب المنفيين أولا. فبعد هزيمة انتفاضة العمال في باريس خلال تموز ١٨٥٠ عرض ماركس وانجلس اطروحتهما القائلة ان الثورات غدت مستحيلة خلال المستقبل المباشر المنظور، وان حدوث مد سريع أمر لا يعوّل عليه، ولا بد من اعادة ترتيب مهمات عصبة الشيوعيين بما يتفق مع ذلك بان تعطىٰ الاولوية للعمل التثقيفي والدراسة وتطوير نظرية ثورية. وكان ذلك اشبه بالقاء ماء بارد علىٰ لهيب اوهام المنفيين. ورغم ان ماركس وانجلس كسبا اصوات لجنة لندن المركزية لصالحهما باغلبية بسيطة، وبقيا بالتالي ممثليها الشرعيين في لندن، إلا ان اغلبية المنفيين، بمن فيهم العمال، وقفت ضدهم. واعلن ماركس رغبته في ضم ما لا يزيد عـن اثني عشر شخصاً إلى حلقته، أي اقل عدد ممكن. وانسحب ماركس وانجلس من النشاط التنظيمي والسياسي المباشر بعد ان كيلت لهما انواع السخرية بكونهما مضادين للثورة، مُعادِيَين للبروليتاريا وادعياء مثقفين غير عمليين، وهي سخريات اعادا توجيهها فيما بعد الىٰ مطلقيها بفائـدة مـركبـة. ذهـب انجلس الىٰ مـانشستر لكسـب العيش، وانصرف ماركس الىٰ المتحف البريطاني ليبدأ دراسته الاقتصادية مجدداً وينطلق من الأساس. وهناك بقيا لما يزيد عن العقد. وطوال تلك الفترة التي احكمت الردة فيها الخناق علىٰ اوروبا اثناء خمسينات القرن الماضي لم يكد يسمع الجمهور الالماني شيئاً عن ماركس او انجلس. وانحلت العصبة عام ١٨٥٢.

كانت تلك، المرة الثانية التي ينسحب فيها ماركس من المسرح السياسي لينكب على الدراسة. ولكن بينما كانت اهتمامات ماركس خلال المرة الاولىٰ (١٨٤٣ - ١٨٤٧) متنوعة، وتنصب علىٰ محاولة اتقان الحديث عن قضايا المصالح المادية، والتعمق في دراسة النظريات الفرنسية

حول الاشتراكية والشيوعية، و «مصارعة الشكوك» التي تثيرها الفلسفة الهيغلية، فان نقطة واحدة كانت غاية اهتمامه منذ البدء[٢]. يوضح تلخيص وتحليل ماركس وانجلس لخصائص ثورات ١٨٤٨ واسباب هزيمتها طبيعة هذه الغاية. كان المعسكر الثوري يضم طبقتين رئيستين، الطبقة العاملة والطبقة الوسطىٰ الدنيا أو البرجوازية الصغيرة. ونتيجة لافتقاد الطبقة العاملة للخبرة السياسية وأوهام وتصور قادتها تسلمت الثانية المبادرة وقادت الحركة الثورية ككل. وكان ذلك السبب البارز للهزيمة. فكتب انجلس الذي قاتل اثناء الحرب الاهلية في جنوب المانيا يقول «في كل حكومة موقتة تم تشكيلها وفي كل المناطق الثائرة ظلت الغالبية ممثلة لهذا الجزء من الشعب. لذا فمن الصواب اعتبار ما انجزته مقياسا لما تستطيع البرجوازية الصغيرة الالمانية القيام به، وسنرىٰ فيما بعد انها غير قادرة إلا علىٰ تدمير كل حركة تضع نفسها رهن ايديها»[٣]. وكان ذلك درساً دُفع ثمنه دماً. وكان الاسوأ من ذلك كله التفسخ السياسي الذي سَرى إثر سحق الجيش لانتفاضة الطبقة العاملة. وبرزت سياسة جديدة تسمي نفسها «الاشتراكية ـ الديمقراطية» حيث «تُثلم الحافة الثورية للمطالب الاجتماعية للبروليتاريا لتُمنح التواءاً ديمقراطياً، في حين يُسلخ عن النداءات الديمقراطية للبرجوازية الصغيرة شكلها السياسي المحض لتبرز حدودها الاشتراكية»[٤]. وكلما ازدادت ضعفاً، ازداد اعتياد البرجوازية الصغيرة كلها علىٰ انتحال تسميات «الاشتراكية» و«الحمراء» وعلى دمغ كل مطلب لها، وكل اجراء تقوم به، وكل خطاب او تفاهة بهذه السمة التي يكمن جوهرها ونواتها في ان العمال «... يجب ان يبقوا عمالاً اجراء كما كانوا، لكن البرجوازية الصغيرة الديمقراطية

---

(٢) انظر مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي، ص ٨.

(٣) الثورة والثورة المضادة في المانيا، ص ٩٩.

(٤) الثامن عشر من برومير، ص ١٤١.

تريد لهم اجوراً افضل وشروط وجود اكثر أماناً وتأمل تحقيق ذلك عبر قيام الدولة بتوفير الوظائف لبعضهم ومن خلال اجراءات ترفيه. وباختصار انها تأمل رشوة العمال بصدقات مخفية بهذا القدر أو ذاك وبجعل ظروفهم اكثر قابلية للاحتمال موقتا وان تحطم طاقتهم الثورية».

وكان الهدف المسيطر على دراسات ماركس الاقتصادية هو الحاق هزيمة بهذا التأثير ودفع الطبقة العاملة إلى موقع القيادة في المعسكر الثوري ككل.

اختار ماركس شخصيتين احتلتا موقع الصدارة بشموخ في ميداني اختصاصهما، ليكونا خصميه النظريين الرئيسيين، دافيد ريكاردو، الاقتصادي السياسي البريطاني و بيير جوزيف برودون، الفرنسي الذي يسمي نفسه اشتراكيا.

كان قد مضى على وفاة ريكاردو حوالى خمسة وثلاثون عاماً، لكن نجمه تألق رغم الاخطاء العديدة التي استطاع نقاده ان يبرهنوا على وجودها في كتاباته. وكان قبل ذلك المعلم البارز والبطل النظري للصناعيين والحرفيين البريطانيين اثناء فترة نضوجهم المضطربة في العقود الاولى من القرن، حينما كانت تلك الطبقة تعاني من النفوذ الاقتصادي والسياسي للارستقراطية العقارية البريطانية. وكانت القضية المباشرة تدور حول اسعار الحبوب. إذ اتجه الملاكون الى رفع الأسعار ومنع استيراد الحبوب الرخيصة من الخارج. ولما كانت الحبوب عنصراً مهماً في غذاء الطبقة العاملة، باعتبارها مادة الخبز، فقد تطلب ارتفاع اسعارها، رفع الاجور. وكانت حجة ريكاردو ان هذا سيقود بدوره الى انخفاض حاد في ارباح الصناعيين لصالح ارتفاع ريع ملاك الارض. وتطلب الأمر صراعاً دام عدة عقود حتى تمكن الرأسماليون الصناعيون خلال عامي ١٨٤٣ - ١٨٤٤ من تحطيم سيطرة ملاك الارض على البرلمان والغاء الرسوم المانعة لاستيراد الحبوب. وكان ذلك انتصاراً متأخراً حققه

ريكاردو، إذ توفي عام ١٨٢٣ بعد أن حقق ثروة من عمله سمساراً في لبورصة. وبفضل الازدهار الذي لحق هذه التطورات واصاب الصناعة لبريطانية ارتقى اسم نبيّها، ريكاردو، الى مصاف البارزين بين لاقتصاديين البريطانيين.

اما برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) فقد كان أكبر من ماركس سناً بحوالي العقد وكان بين من أثروا عليه فكريا في اواسط الاربعينات، وكان ابوه شرطياً اما هو فكان عاملاً، تثقّف ذاتيا وهو يتضور جوعاً ويسكن في غرف على سطوح العمارات توفيراً للنقود بهدف شراء الكتب. وفي عام ١٨٤٥ وصف ماركس احد اعمال برودون بكونه «بياناً علمياً للبروليتاريا الفرنسية، ولذلك فانه يحظى باهمية تختلف تماما عن الحيل الادبية لهذا الناقد النقدي او ذاك»[٥]، وظل يحافظ على قدر من الاحترام لتكريس برودون نفسه لقضية الطبقة العاملة رغم ارتباطه بمشعوذين ومرتزقة سياسيين من كل لون ودعمه لهم. بيد أن ماركس توصل الى استنتاج قبل الشروع بكتابة الغروندريسه بعقد مفاده ان افكار برودون وبغض النظر عن صياغاته الجميلة (كقوله: الملكية سرقة) لا تمثل عند تمحيصها غير تعديلات مزوقة لمفاهيم غير علمية وغير ثورية، مما عرضها لان تصبح عبئا على التقدم السياسي للطبقة. بدأ ماركس نقده لنظريات برودون في «بؤس الفلسفة» (١٨٤٧). لكن اندلاع ثورات ١٨٤٨ التي برز خلالها برودون على رأس حركة متنامية، لم يترك لماركس الفرصة للوصول بهذا النقد الى استنتاج. وفي فترة كتابة الغروندريسه كان برودون بدون شك المتحدث الرسمي باسم الحركة الاشتراكية في فرنسا كلها إن لم يكن في العالم.

عاش ماركس طوال الخمسينات في بؤس حقيقي، إذ كان مصدر دخله الوحيد خلال العقد ناجما عن كتابة المقالات لصحيفة «نيويورك

(٥) العائلة المقدسة، ص ٤٣.

تربيون» ولدائرة المعارف الاميركية الجديدة. وكان أجره أقل من أجر الكتاب المستأجرين بالقطعة، ومن باب المفارقة ان أجره كان يدفع متاخراً عن الموعد على الدوام. وعاشت العائلة في واحد من أفقر احياء لندن يطاردها الدائنون والمؤجرون. ومرت أيام لم يستطع فيها ماركس مغادرة البيت لان حذاءه ومعطفه كانا مرهونين. وفاقم وضعه المالي المرض الدائم الذي كان يصيبه او يصيب أحد افراد عائلته. كتب مرة يقول «لم يكتب أحد قط عن «النقود بوجه عام» وسط مثل هذا العوز الخاص للنقود»[٦]. وكان الفضل في تمكين عائلة ماركس من تسيير امورها من وقت لآخر يعود لانجلس الذي حول الارصدة من معمل القطن العائد لعائلته تحت ذرائع مختلفة.

ولا يزال مجرى دراسات ماركس الاقتصادية بين عامي ١٨٥٠ و١٨٥٧ مجهولاً نسبياً. فبين ايلول ١٨٥٠ وآب ١٨٥٣ ملأ اربعة وعشرين دفتراً بملاحظات عن قراءاته في مواضيع السلع، والنقود، ورأس المال والعمل الأجير، والملكية العقارية، والتجارة الدولية، وتاريخ التكنولوجيا والاختراعات، والائتمان ونظرية السكان والتاريخ الاقتصادي للدول وتاريخ التقاليد والسلوك، والأدب والسوق العالمية والاستعمار وغيرها من القضايا. وخلال اذار ـ نيسان ١٨٥١ كتب مخطوطة عنوانها «النظام النقدي ككل» لا يعرف حجمها. اذ رغم انها موجودة لكنها لم تنشر. وتبين دفاتر مقتطفاته من ريكاردو (نيسان ـ ايار ١٨٥١) أنه توصل إلى تحديد مصدر القيمة الفائضة في عملية الانتاج لكنه لم يشرع

---

(٦) ويضيف «معظم من كتبوا حول هذا الموضوع كانوا على وفاق تام مع موضوع ابحاثهم». الاعمال الكاملة، الجزء ٢٩، ص ٣٨٥.

بالعمل بعد في تشعباتها المؤثرة على نظرية القيمة والاجور[٧]. واضطر إلى الانقطاع عن الدراسات الاقتصادية لفترة طويلة من عام ١٨٥٣ بسبب محاكمة اعضاء عصبة الشيوعيين التي جرت في المانيا. فكتب ملفاً يهاجم فيه الإدعاء مما كلفه خسارة الناشر الموعود بالالمانية لأعماله الاقتصادية التي كان ماضيا فيها. ومنذ حوالى تشرين الثاني ١٨٥٤ حتى كانون الثاني ١٨٥٥ صاغ مسودة حول النظريات المختلفة لنسب التبادل توصف باعتبارها «غنية المحتوى لدرجة استثنائية» وعنونها «النظام النقدي، والنظام الائتماني، والازمات» وهي، مثل نص ١٨٥١ حول النظام النقدي، متوافرة لكنها لم تنشر[٨]. وخلال عام ١٨٥٥ وجزء كبير من عام ١٨٥٦، انصرف عن الدراسات الاقتصادية ليتعاون مع ارنست جون في صياغة (ورقة الشعب) لحركة الميثاقيين (الشارتيين)، ولتأخذ منه الصحافة وبؤسه العائلي الكثير. ومع اندلاع الازمة الاقتصادية بدأ يعمل حتى ساعات متأخرة من الليل لينجز دراساته الاقتصادية. وفي الاسبوع الاخير من آب ١٨٥٧ بدأ بكتابة مقدمة العمل الحالي ولم ينته

---

(٧) مثلاً ما تدل عليه العبارات التالية: «ان الفائض لا يتكون من هذه المبادلة، رغم انه يحقق نفسه فيها. انه يتكون من واقع ان العامل يحصل مقابل هذا الناتج الذي كلف ٢٠ يوم عمل، على ناتج عشرة ايام عمل فحسب، الخ... ومع تزايد القوة الانتاجية للعمل، تتناقص الاجور بشكل متناسب». ان هذا يتجاوز نظرية ريكاردو حول الربح لكنه ما يزال ضمن نظريته للقيمة والاجور. انظر المواد الاضافية حول الغروندريسه، ص ٨٢٨.

(٨) توصف في قائمة المصادر المرفقة بطبعة معهد (ماركس ـ انغلس ـ لينين) في موسكو كـ«مسودة غير منشورة كتبت بين نهاية ١٨٥٤ وبداية ١٨٥٥» ويصف هامش من المحررين النص بانه «غني المحتوى لدرجة استثنائية. مُحصت معطياته ومادته وقومت بشكل نقدي» ويقدّر ان فترة كتابته امتدت بين تشرين الثاني ١٨٥٤ وكانون الثاني ١٨٥٥. وبالطبع فهذه المسودات في حوزة المعهد المذكور.

منها إلا حوالى اواسط ايلول، حيث شرع يكتب الدفتر الاول في وقت ما من تشرين الاول، وما ان حل منتصف اذار من السنة التالية حتى كان العمل كله قد انجز باستثناء بضع صفحات اضيفت في نهاية أيار.

٢

تتكون المخطوطة من جزء جوهري، يضم الفصلين الاساسين «في النقود» و «في رأس المال» ومن مقالتين مساعدتين الى هذا الحد او ذاك هما «المقدمة» والنتف حول باستيا وكاري.

وتثير علاقة هذين القسمين الاخيرين بالنص الاصلي الإشكال. فمن ناحية التسلسل الزمني يتقدم القسم المتعلق بباستيا وكاري كل الاقسام الاخرى، إذ كتب في تموز ١٨٥٧، أي قبل المقدمة نفسها. لكننا لا نعرف إن كان المقصود من ورائه ان يكون مقالاً مستقلاً أو مدخلاً للغروندريسة. إذ يجمع كلتا الصفتين ومن المفيد قراءته كمقدمة بديلة للنص الرئيسي، أو يمكن أن تلقى نظرة عليه في مجرى المناقشة عند قراءة فصل رأس المال، حيث اراد ماركس «استخلاص شيء ما منه» أو يمكن اخيراً ان يقف لوحده بجدارة كمقالة منفصلة.

وتنتظر المقدمة مشاكل من نوع آخر. إذ تظهر هذه في دفتر مستقل خارج سلسلة الدفاتر السبعة المبتدأة بفصل النقود، وتفصل بضعة اسابيع بين فترة كتابة كل منها. وليست هناك استمرارية مباشرة واضحة بين المقدمة والفصل الاول. ورغم ذلك (وعلى العكس من حالة «باستيا وكاري») ليس هناك مجال للشك ان المقدمة والنص الاساس يشكلان كلا عضوياً سواء نظرنا للأمر من زاوية النص او تسلسل المحتويات. لكن الصعوبات تكمن في مستوى اعمق، وهذه الصعوبات هي: الى أي مدى اعتبر ماركس المقدمة عند مراجعته اللاحقة نقطة انطلاق صالحة للعمل أصلاً؟ وإلى أي مدى توصل، في مجرى كتابته للجسم الرئيسي من النص، الى اعتبار بعض من الاراء التي تعبر عنها المقدمة غير كافية؟

فالواقع ان ماركس إذ شرع في العام ١٨٥٩ يهيء الفصل المتعلق بالنقود للنشر بأمل ان يعقبه نشر الفصل المتعلق برأس المال، اختار ان يحذف المقدمة كلها وان يكتب واحدة مختلفة محلها. وسنناقش هذه المسائل والاسباب المحتملة لاتخاذ ماركس قراره هذا في القسم الثالث من هذا التقديم.

ولتقسيم النص الاصلي إلىٰ فصلين فقط (والثاني أطول من الاول بعدة اضعاف) مغزىٰ كبير. إذ يعني منذ البدء ان النقود ورأس المال، وإن كانا مرتبطين، فهما كيانان متميزان يستحق الواحد منهما معالجة علىٰ انفراد، وتلك نقطة لن يوافق عليها كل اقتصادي. ان ماركس يطور حجته مفصلاً ليغدو واضحاً منها ان هاتين المقولتين التي يحتل كل منهما عنوانا لفصل يلعبان أيضاً دوراً كمتضادين رئيسيين ضمن العمل ككل. إذ تظهر النقود لتشير لا إلى مجرد قطعة ورق اومعدن بل بالاحرىٰ إلىٰ نظام شامل من العلاقات الاجتماعية المستندة الىٰ قواعد وقوانين معينة، وتنطوي علىٰ سياسة وحضارة بل وحتىٰ شخصية معينة. اما رأس المال فيظهر هو الآخر كنظام من العلاقات الاجتماعية لكنه يستند إلىٰ قوانين معاكسة للاولى تماماً، ويقود الىٰ سياسة وحضارة.. الخ نقيضة تماماً، بحيث ان الاقتصاد الرأسمالي ككل يمكن ان ينظر إليه، وببسيط العبارة، مدفوعاً الىٰ الامام ومقوَّضا في الوقت نفسه بفعل التوترات الكامنة بين هاتين القوتين المكونتين له بشكل مشترك.

فلنتابع هذه الحجة بمزيد من التفصيل.

يبدو هيكل المناقشة في الفصل المتعلق بالنقود صعب المتابعة للوهلة الاولىٰ. ويعود بعض السبب الىٰ الاستطرادات المتكررة، الممتعة بحد ذاتها، حول تاريخ العملة وعلم معادن الذهب والفضة الخ.. مما يقطع استمرارية البحث. والسبب الرئيسي يعود لوجود غايات متضاربة من كتابة الفصل. فكما كتب ماركس في رسالة له، كان يعتزم تلخيص نتائج دراساته

الاقتصادية أي طرح نظريته المنهجية الخاصة به وأن يستخلص في الوقت نفسه ملفاً حول الازمة الاقتصادية التي كانت دائرة آنذاك[٩]. يبدأ الفصل والهدف الأخير طاغ كما يبدو، ثم يتدرج ولكن بتقطع ومن غير انتظام نحو عرض النظرية المنهجية من خلال السجال النقدي. وحين تجابه النقد مهمة العرض النظري، يكون قد وصل إلىٰ نقطة (هي المتعلقة بالتمييز بين السعر والقيمة) تشترط ان يكون قدر كبير من التطورات السابقة قد تمت الاحاطة به. ولمّا راجع ماركس المخطوطة فيما بعد، اشتكى من اختلاط كل ما فيها بغير انتظام. ولا بد انه كان يفكر بهذا الفصل قبل كل شيء.

تعالج البداية مقترحاً «لاصلاح» المصارف قدمه أحد أنصار برودون البارزين، داريمون. فالذهب يتدفق خارجاً من فرنسا. وهذا يسبب شحة في «النقود» في الداخل، مما يرفع اسعار الفائدة. وهذا ما يجعل «الشعب» (أي صغار رجال الاعمال والزارعين) عاجزاً عن الاقتراض. فتصاب الصناعة بالشلل. والحل يكمن في الغاء قاعدة الذهب، وتمكين المصارف من توفير الائتمان حسب الطلب، وتخفيض اسعار الفائدة الىٰ الصفر. ذلك هو محتوىٰ الشعار البرودوني «الائتمان الحر». يشرّح ماركس تحليل داريمون لاسباب نزيف الذهب مشيراً الىٰ الفارق بين النقود والائتمان ثم لا يضيع وقتاً في تبيان ابتذال الفكرة الكامنة وراء المقترح، ليمزق قناع داريمون «الجذري» و«الاشتراكي». فالمقترح ليس إلا حلماً برجوازياً، حلم الخمياء القديمة التي حاولت تحويل التراب الى ذهب، حلم المطبعة التي تدر نقوداً ورقية ممزوجاً بعلم الاقتصاد البرجوازي الفج. وكان داريمون، يوم كتب ماركس ذلك، واحداً من اشهر الراديكاليين واكثرهم عنفاً في فرنسا، لكنه انتقل بعد بضع سنوات الىٰ

(٩) رسالة ماركس الىٰ انجلس ١٨/ ١٢/ ١٨٥٧، الاعمال الكاملة، الجزء ٢٩، ص ٢٣٢.

صف نظام بونابرت الذي اغدق عليه الاوسمة، ليموت رجعياً.

قاد الطور الثاني من خطة البرودونيين ماركس الىٰ معالجة القضايا النظرية الكبرىٰ. وتقضي الخطة باستبدال النظام النقدي القائم، بكل شروره، بعملة تستند إلىٰ وقت العمل. وكانت خطة «نقود العمل» من المواضيع الاثيرة لدىٰ الاشتراكيين الطوباويين في القرن التاسع عشر. اما ماركس فقد استطاع ان يوضح ان هذا الموضوع المطروح من قبل البرودونيين كقضية جديدة ساخنة انما كان حلم اقتصاديين سياسيين انكليزيين هما براي وغراي قبل خمسين سنة. وهكذا لم تعد لخطة نقود العمل اليوم أية اهمية راهنة، لذا فان دحض ماركس لها (وهو الاكثر منهجية من أي من كتاباته المنشورة) ليس كثير الاهمية هنا، سوىٰ ان هذا الدحض إذ يكشف الفرضيات العامة لهذه الخطة، يبلور في الوقت نفسه مخطط ماركس نفسه. فماركس يوافق انصار نقود العمل علىٰ ان قيمة أية بضاعة تتحدد بكلفة وقت العمل اللازم لانتاجها. لكن ما ينساه هؤلاء، هو أن هذا يصح فقط كمتوسط وليس بالضرورة عند كل حالة محدَّدة، بل ان هذا نادراً ما يتحقق. وتؤدي النقود تلك الوظيفة، بل ان تلك احدىٰ وظائفها، في ايجاد قياس او معيار مشترك عبر موازنة الحالات المحددة. ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة، لا بد لها ان تكون مختلفة عن أي ناتج منفرد. ولو حاول امرؤ ازالة وسيلة موازنة اوقات العمل المحددة المختلفة، محافظاً في الوقت ذاته علىٰ تحديد القيمة بواسطة وقت العمل لكانت النتيجة مساواة فاتورة عمل ساعة واحدة لاحد العمال بفاتورة ساعتين لآخر وبفاتورة نصف ساعة لثالث.. الخ، بحيث تغدو القيمة الاسمية للنقود شيئاً وهمياً فينهار تداول هذه «العملة» ويؤدي الىٰ فوضىٰ شاملة. فاما ان يكون هناك نقد يستند إلىٰ وقت عمل غير محدد وغير فردي بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه هذا النقد (ذهب، فضة، ورق أو أي شيء آخر) أو ان يتم التخلي نهائيا عن تحديد القيمة

بوقت العمل، لا على المستوى النظري بل في الواقع. والطريقة الوحيدة للحفاظ على تحديد القيمة بوقت العمل، في الوقت الذي يتم الاستناد فيه الى نقود العمل هي بأن يكون «المصرف» الذي يصدر نقد العمل هذا المشتري والبائع الوحيد لكل السلع في الوقت ذاته، أي أن يفرض «ابويته على الانتاج». وفي المقابل، إن توقفت القيمة عن أن تتحدد بوقت العمل، فلن تعود هنالك حاجة إلى النقد من أي نوع كان، ولن يعود هناك اساس للمطالبة بنقد العمل.

ولكي يكشف ماركس عن اسس مخطط نقد العمل، ذهب الى ابعد من اغراض السجال المباشرة، ذلك ان «الوهم الذي تقوم عليه فاتورة العمل... يمكّننا من النفاذ الى اعماق السر الذي يربط نظرية برودون في التداول بنظريته العامة»، وهذا «السر» هو نظريته في تحديد القيمة. ومع تقدم الفصل المتعلق بالنقود، يغدو هذا الجانب المتجاوز للسجال هو الموضوع الرئيسي. وما يبقى خفيا لدى برودون ينفضح على صفحات الغروندريسه. ان تحديد القيمة هو القضية الاساس التي يتوجه العمل كله لمعالجتها. إذ يشكل هذا العمود الفقري لهيكل المناقشات الدائرة على امتداد الفصلين. وتنصب جلة محتويات العمل على تفحص هذه القضية في جوانبها المختلفة، وعلى مستويات متفاوتة من التجريد، وبدرجات متفاوتة من البساطة أو التعقيد. ولا يكتفي ماركس ببرودون واشتراكيته، بل ان الحساب العسير يلحق بشريكه النظري سراً، ريكاردو بالاضافة إلى كل مدرسة الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي. ففي مجرى الفصل حول النقود تتطور نظرية القيمة في علاقتها بوظائف النقد المختلفة التي يحددها الاقتصاد السياسي (كونه مثلاً واسطة للتداول، مقياساً ومعياراً للقيمة ومخزناً لها.. الخ)، ومن ثم يتم ضم هذه كلها في علاقة تشكل التداول البسيط.

ان الجوانب الفنية الاكثر ضيقاً في نظرية النقود أقل تشويقاً، كما انها

ليست متطورة تماماً في هذه المخطوطة بالمقارنة مع اعمال أخرىٰ اعدها ماركس للنشر، كنقد الاقتصاد السياسي ورأس المال. وبعض المصطلحات التي استخدمها ماركس لم تنفصل كليا ويتضح تميزها بعد عن معجم ريكاردو. وتلك هي حال مواضع قليلة اخرىٰ في الفصل الثاني كذلك[١٠]. ان بعض العناصر في نظرية النقود، كدورها «كرمز»، تبدو مصاغة بغير دقة إن قارناها بكتابات ماركس اللاحقة والمنشورة. وكما يلاحظ ماركس نفسه، تعاني طريقة العرض من اخطاء مثالية (وهي نقطة سنعالجها لاحقاً). ينجم عن ذلك ان تلك الجوانب المحددة من نظرية ماركس في القيمة والنقود التي تعالج القضايا المثارة عادة تحت هذا العنوان في كتب الاقتصاد المدرسية معروضة بشكل افضل في الاعمال التي اعدها ماركس للنشر بعد الغروندريسه. وتمكن القوة النسبية لهذا المخطوط في المجالات التي لا تغامر كتب الاقتصاد عادة في الدخول اليها. ان ماركس لا «يكتشف» أية وظائف جديدة للنقود، بل تكمن مساهمته في كشفه للفرضيات الاجتماعية والسياسية والقانونية للتعاريف المبتذلة للنقود التي تحويها كتب الاقتصاد السياسي المدرسية، أي ان ماركس يعالج النقود والقيمة كعلاقات اجتماعية. وهو من ناحية ثانية يعالج الوظائف المختلفة للنقود في ترابطها، كاشفاً التناقضات فيما بينها

---

(١٠) وبخاصة في الفصل الثاني حيث ان التمييز بين تناقضي رأس المال الجامد Fixed بمقابل رأس المال المتداول من جهة، ورأس المال الثابت Constant في مقابل رأس المال المتغير من جهة اخرىٰ لم يعبر بالحدة التي تم تعيينها فيما بعد في رأس المال (المجد الثاني، على سبيل المثال). ان هذا النقص في التدقيق تجب ملاحظته عند دراسة مقاطع الغروندريسه حول المكننة، التي يجري الحديث عنها بصيغ «رأس المال الجامد». وعندما ننظر الىٰ المكائن كرأس مال ثابت فان تأثيرها علىٰ معدل الربح يدخل مباشرة في الحساب، كما انها عند ذاك ستكون قيداً علىٰ عملية التطور.

وضمنها، وهو يعالج اخيراً هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية في سياقها التاريخي باعتبارها نابعة من أصل وتنطوي على نهاية.

ان عرض ماركس للنقود والقيمة كعلاقات اجتماعية ذات تشعبات قانونية وسايكولوجية ضمن سياق تاريخي محدد هو ما يشكل بعض اكثر المقاطع قيمة مباشرة في الغروندريسه.

وعلىٰ هذا الاساس فان نظام التداول البسيط الذي يصوغه ماركس في الفصل حول النقود، هو اكثر من آلية لتحويل السلع إلى نقود وبالعكس (وهو ايضاً آلية غلق هذا التحويل في ظروف محددة). فهذا النظام يحتوي علىٰ عناصر من الاساس الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ومن بنائه الفوقي معاً. ان لهذا النظام قانوناً محدداً لتخصيص الموارد: كل فرد يمتلك ناتج عمله. وللنظام بنيته الطبقية ذات الطابع المميز: كل فرد مالك وعامل في آن واحد. والنقود هنا هي في الوقت نفسه رابطة اجتماعية، شيء اجتماعي يربط اشخاصاً غير اجتماعيين، وتغدو حين تغضب طاغية يلهب بسياطه مياه السوق العالمية.

(يستمر هذا العرض حتىٰ خلال الصفحات الاولىٰ من الفصل حول رأس المال).

ان العلاقات بين الافراد في هذا المجال هي علاقات الحرية والمساواة. المساواة لان تبادل السلع يستند، في المتوسط، إلىٰ قانون التكافؤ. فالمنتجات المتبادلة هي تجسيد لكميات متساوية من وقت العمل. والحرية لان شركاء التبادل يفترضون أن الآخرين مالكون ويعترف الواحد بالآخر بهذه الصفة، لذا فلا أحد يأخذ من الآخر ما يمتلكه عنوة. ويتم اختيار الدخول الىٰ المبادلة والخروج منها بحرية. ولا يمكن التعرف علىٰ الفرد (أ) او الفرد (ب) إلا كمشترين وبائعين، يتبادلون هذين الدورين خلال لحظة واحدة بل انهما يسقطان هذا التمييز ويصبحا كائناً واحداً.

ما حقيقة هذا المجال؟

إذا نظرنا إليه ككل، كاملاً بكل اجزائه فليس له اساس تاريخي. انه يشير في جانب واحد منه إلىٰ اكثر المراحل بدائية في تاريخ الرأسمالية حين ساد الحرفيون والفلاحون الاحرار، وكل منهم مالك وعامل في شخص واحد. بيد أن تلك الفترة لم تعرف تطور قانون التبادل المتكافيء ولا عمل السوق العالمية إلىٰ اية درجة قريبة مما تفترض دائرة التداول البسيط.

وليس هذا المجال باكثر صلة بالاقتصاد الرأسمالي المتطور ككل. انه يجرد قانون التبادل المتكافيء والسوق العالمية من بين ثنايا الرأسمالية المتطورة، لكن غياب الطبقات ينزع عنه صدقه كلوحة للرأسمالية المتطورة.

ان مجال التداول الذي صاغه ماركس يمتلك حضوراً مزدوجاً كما التضليل البصري. فكل من جوانبه صحيح الى حد ما بشرط ان يزاح الجانب الآخر عن الناظر. اما الكل، ككل حقيقي فهو مستحيل وذلك هو ما اراد ماركس ايضاحه بالضبط.

فدائرة التداول هي، اولاً، احدىٰ جوانب علاقات الانتاج الرأسمالي ككل، في شكلها المتطور، ان لها وجوداً حقيقياً باعتبارها ذلك الجزء من النظام ككل الذي يتم فيه تبادل المتكافئات والمتساويات، وحيث الافراد مالكون احرار. تلك هي السوق، او مملكة المنافسة الحرة علىٰ سبيل الافتراض. هنا تكمن «الاسس المنتجة، الحقيقية لكل مساواة وحرية» بالنسبة للمالكين الافراد. ان المساواة والحرية بصفتها «مجرد افكار» ليست إلا «تعابير مثالية» للعلاقات السائدة في دائرة التداول. والعلاقات الاجتماعية، القانونية والسياسية التي تؤطر حرية ومساواة المالكين الافراد هي مجرد بنىٰ فوقية لما يجري في السوق. هنا، وفي النقطة التي تشترىٰ فيها السلع من قبل المستهلك النهائي يتساوىٰ الملك والمليونير والبروليتاري شكليا، فعلىٰ كل منهم ان يقف حسب الدور امام

أمين الصندوق في سوق الغذاء ومن يصل أولاً يشتري أولاً. ويختفي الفارق الطبقي بينهم وراء هذا الدور المشترك «للمشتري» و«المستهلك». وعلى الجانب الآخر من الطاولة، تعرض السلع باعتبارها قادمة من «المنتج»، وهو دور يندمج فيه العامل والرأسمالي في كائن واحد. ومن السهل «تبيان» ان «المنتج» و «المستهلك» هما ذات الشيء.

من ناحية اخرى، اين الاساس التاريخي لهذه الدائرة منظوراً إليها كمجتمع كامل؟ فقط في اكثر المراحل بدائية من الانتاج الرأسمالي الذي ما زال غير رأسمالي تماماً بعد، وحيث ما زالت احدى قدميه في موقع طوائف وصغار فلاحي القرون الوسطى. واية محاولة إذن لتصوير دائرة التداول باعتبارها مجتمعاً كاملاً أي باختزال الكل الى هذا انما تستمد فرضياتها المسبقة من التقهقر الى هذه المرحلة البدائية للانتاج، حيث لم يتطور قانون التبادل المتكافيء هو وبناؤه الفوقي القائم على الحرية والمساواة البرجوازيتين الى درجة يكتسبان معها اهمية تذكر.

ان تناقضات هذه الصياغة الذهنية هي تناقضات ايديولوجيا البرجوازية الديموقراطية الراديكالية، كما جسّدها بارقى درجاتها وباكثر الوانها اشتراكية، في ايام ماركس، البرودونيون. انهم يرغبون في جعل البرجوازية والمساواة البرجوازية اكثر كمالاً، وفي تحقيقهما على اكمل واتم وجه. ولتحقيق هذه الغاية يهجون طغيان المال وفساد السوق ويتذمرون منهما غافلين عن كون هذه السوق ذاتها الاساس الحقيقي للحرية والمساواة البرجوازيتين اللتين يرغبون في اكمالهما. وقد كان خصوم البرجوازيين الراديكاليين من البرجوازيين، أي الاقتصاديون السياسيون ذوي فهم اعمق لهذه القضية المحددة الى الحد الذي فهموا فيه العلاقات الحقيقية بين الحرية البرجوازية والسوق. وكذلك كان ماركس.

بيد ان ماركس إذ يعود الى تناول الموضوع فيما بعد يكتب قائلاً ان الاقتصاديين السياسيين يقعون في خطأ جسيم حين يفترضون ان الافراد

ينطلقون احراراً في السوق وبواسطتها. «ليس الفرد من ينطلق حراً خلال المنافسة الحرة بل هو بالاحرىٰ رأس المال»

«ان تحليل ماهية المنافسة الحرة حقاً، هو الرد العقلاني الوحيد على انبياء الطبقة الوسطىٰ الذين يسبحون بحمدها رافعين اياها إلىٰ السماء وعلىٰ الاشتراكيين الذين يصبون عليها لعنات الجحيم».

فما هي المنافسة الحرة حقاً؟ هي اولا «في المجتمع البرجوازي القائم ككل، يبدو هذا التثبيت للاسعار وتداولها الخ، عملية علىٰ السطح تجري من تحتها، في الاعماق، عمليات مختلفة كليا تختفي فيها، المساواة والحرية الظاهريتان».

وعند هذه النقطة في النص تأخذ المحاججة بالغوص نحو الاعماق، مبتعدة عن عملية التبادل الىٰ «العمليات المختلفة كلياً» الجارية عند مستوىٰ الانتاج. وهنا نفارق، على امتداد ما يزيد عن مائتي صفحة، عالم النقود البسيط والمحدود وتداولها ـ حيث كل شيء يساوي كل شيء آخر، لندخل عالم رأس المال حيث تتسلط قوانين معاكسة.

وتأخذ المناقشة بملامسة الارض ويتضح توجهها الاساس خلال ما تبقىٰ ضمن مقطع صغير يبدأ مع اقتراب الدفتر الثاني من نهايته. وهنا لا تعود القضية تتناول ما يحدث في عملية تبادل السلع عموماً، بل بالأحرىٰ وبشكل اكثر تحديداً ما يحدث حين تكون السلعة المبادلة هي «العمل». وهذا أمر حاسم فالعمليتان تغدوان مرئيتين. إذ هناك أولاً عملية التبادل الاعتيادية حيث يبيع العامل إلى الرأسمالي «عملاً» كما يبيع أية سلعة يعطيه الرأسمالي مقابله سعر السلعة الذي هو مقدار معين من النقود، أي اجور. وكما يحصل في أية عملية تبادل للسلع يعطي المشتري البائع المكافيء النقدي لقيمة السلعة التبادلية ويحصل من البائع علىٰ قيمة السلعة الاستعمالية، أي خصائصها الطبيعية، أو الشيء نفسه. ان احدىٰ مباديء الاقتصاد السياسي تقول انه ما ان يتم هذا التبادل، فان السلعة تغادر

ميدانها. فما يفعله المشتري بالقيمة الاستعمالية التي اشتراها انما هو شأنه الخاص ولا اهمية اقتصادية له. فلو اشتريت قطعة خبز وراودتني فكرة تعليق شرائحها على الحائط بدلاً من اكلها فان ذلك سيكون شأني الخاص وعلى الاقتصادي السياسي عدم اثارة التساؤلات حول الموضوع. لكن الأمر مختلف عند شراء «العمل». انه مختلف بالنسبة لماركس وقد لا يكون مختلفاً بالنسبة للاقتصاد السياسي. فالقيمة الاستعمالية لسلعة «العمل» في عملية الانتاج الرأسمالي ليست أمراً غير اقتصادي. لأن الغرض الذي يرومه المشتري (الرأسمالي) من القيمة الاستعمالية «للعمل» هو بالضبط خلق قيم تبادلية، سلع، أي منتجات للبيع. واستهلاك الرأسمالي «للعمل» الذي اشترى يشكل العملية الثانية. وهذا «مختلف نوعياً عن التبادل، ولا يمكن إلا لتعبير خاطيء ان يسميه تبادلاً من أي نوع كان. انه يمثل امراً معاكساً تماماً للتبادل، مقولة مختلفة جوهرياً».

ومع اكتشاف «المقولة المختلفة جوهرياً»، تأتي صياغة مهمة جديدة. لقد كان ماركس يشير الى السلعة التي يبيعها العامل إلى الرأسمالي حتى ذلك الحين بـ «العمل» كما هو الحال لدى آدم شمث وريكاردو وباقي الاقتصاديين السياسيين. ومنذ ذاك ظهر قصور ذلك. فعلى عكس باقي السلع (لا تتجسد هذه [السلعة المحددة] في ناتج، ولا توجد منفصلة عنه [العامل] اطلاقاً. من هنا فهي غير موجودة في الواقع بل فقط كامكانية، باعتبارها طاقته، وبالتالي فلا يجدر تسميتها بدقة بـ «العمل» بل بالاحرى «قوة العمل» أو «طاقة العمل»). ويبدو هذا اول استعمال للتسمية الجديدة التي غدت فيما بعد تقليداً، في عمل ماركس المنشور. (وسنناقش هذه المسألة بتفصيل اكبر في القسم الرابع من هذا التقديم).

بعد توضيح بعض المقدمات، تصل المناقشة الى القضية الرئيسة: من أين تنبع القيمة الفائضة؟ انها لا يمكن ان تنبع من عملية التبادل طالما ان القيم المتساوية هي على العموم وكمتوسط ما تجري مبادلته هناك. والقيمة

الفائضة هي النقيض المباشر للتكافؤ. « يجب ان يحصل الرأسمالي على قيم اكثر مما يعطي » وإلا ما كانت هناك قيمة فائضة ولا رأسمالي ولا رأسمالية كنظام. انه يحصل على الفائض لان قيمة أجر العامل، معبراً عنها بساعات من وقت العمل، اقل من عدد الساعات التي يبذلها العامل في العمل لدى الرأسمالي « مقابل » ما يحصل عليه من أجر. ولو كانت السلعة التي يبيعها العامل إلى الرأسمالي شيئاً ميتاً لما كانت هناك قيمة فائضة. « ولكن لانها لا توجد كشيء بل كطاقة لكائن حي » يمكن استخلاص قيمة فائضة منها يوماً بعد آخر ما دام العامل حياً وقادراً على العمل.

« واضح، إذن، ان العامل عاجز عن ان يكون غنياً عبر هذه المبادلة ما دام يتنازل مقابل طاقته على العمل ككمية ثابتة متاحة، عن قدرتها الخلاقة.. بل انه يُفقِر نفسه بالضرورة، كما سنرى فيما بعد، لان الطاقةالخلاقة لعمله تبرز نفسها كطاقة لرأس المال، كقوة غريبة تجابهه... وهكذا فان كل التقدم الحضاري، او بعبارة أخرى كل زيادة في قوى العلاقات الاجتماعية.. في القوى المنتجة للعمل نفسه، كتلك الناجة عن العلوم والاختراعات وتقسيم العمل ومزجه، ووسائل الاتصال المتطورة، وخلق السوق العالمية والمكننة.. الخ لا تثري العامل بل بالاحرى رأس المال، من هنا فهي لا تقوم إلا بتضخيم جديد للقوى المهيمنة على العمل، فتزيد فقط القوة المنتجة لرأس المال. وما دام رأس المال نقيض العمل، فليس ذلك سوى تضخيم للقوة الموضوعية المسلطة على العمل ».

طوال حوالى السبعين صفحة اللاحقة من النص يكتسب مفهوم الاستغلال، الذي تم تثبيته حتى ذلك في نظرية القيمة الكلاسيكية وضدها، ابعاداً كمية ومقاييس. فيمضي ماركس نحو تقسيم يوم العمل إلى الجزئين المعروفين تماماً من خلال « رأس المال » أي الى ساعات العمل الضروري التي ينتج العامل خلالها سلعاً تساوي قيمتها اجمالي اجرة طوال اليوم، وساعات العمل الفائض المنتج للقيم الفائضة عن أجر اليوم، والتي

تشكل « الربح الاجمالي » او القيمة الفائضة للرأسمالي، وهي ما يتم تقاسمها لاحقاً بين الرأسمالي الصناعي (ربح) والمصرفي (فائدة) ومالك الارض (الريع).

سنمر سريعاً عبر ظهور مقولات القيمة الفائضة المطلقة مقابل النسبية، ورأس المال الثابت مقابل المتغير، وهي مقولات يظهر بعضها للمرة الاولىٰ، ونلاحظ في مجرى ذلك تقوض نظرية ريكاردو في الربح وقيام التمييز بين الربح والقيمة الفائضة، لكي نصل الىٰ نقطة الانعطاف الستراتيجية التالية (والواقع ان التمييز بين الربح والقيمة الفائضة هو بحد ذاته انعطاف هائل، لكنه لا يستكمل إلا مع اقتراب المخطوطة من نهايتها). لقد تابع عرض ماركس عملية الانتاج علىٰ الطبيعة، في اعماق المجتمع البرجوازي. وتقود العملية الىٰ رصيف تفريغ البضائع لتبدأ من هنالك النقطة الحاسمة التالية: الدخول مجدداً ضمن دائرة التداول. وتعود المناقشة إذن الى الموضوع المثار اولاً في الفصل حول النقود، ولكن مع فوارق جوهرية تحول طبيعة المناقشة.

حلل الفصل عن النقود عملية تبادل كميات متساوية من وقت العمل كمعدل. ويتم التعبير عن ذلك بشكل قانون للتكافؤ. لكن الفصل عن رأس المال تابع حتىٰ هذه النقطة العملية المعاكسة، عملية الاستغلال حيث القانون الغالب (بالنسبة للرأسمالي) هو استخلاص مكافيء مع فائض، ما فوق المكافيء. هنا تتجابه العمليتان المتناقضتان. « تتطلب القيمة الفائضة... مكافئاً فائضاً ». هنا تظهر التناقضات الكامنة تحت السطح، والتي عولجت كامكانيات في الفصل عن النقود، وتبرز إلىٰ السطح فتحدد مجرىٰ المناقشة اللاحق. ان تفحص ماركس للمجابهة بين عملية التبادل المتكافيء والعملية المعاكسة: التراكم يحتل القسم الاكبر مما تبقىٰ من المسودة ويغطي حوالىٰ اربعمائة صفحة. وكما هو الحال دائماً يتم الكشف عن الجوانب الاجتماعية والسياسية والتاريخية والقانونية وحتىٰ الاجتماعية ـ

السايكولوجية للمسألة الجوهرية المطروحة.

يمكن لذلك ان يقوم بوظيفة مدخل الى هيكل المناقشة. وقد عرضت المجابهة بين العمليتين في الدفتر الرابع. كما ان بعضاً من المناقشات الأكثر أهمية يمتد الى ما بعد ذلك. وتتطلب متابعة المناقشات حول هذه القضايا، كنظرية ازمة فيض الانتاج، ومخططات اعادة الانتاج والقضايا المتعلقة بقانون القيمة وما يرتبط بها تعليقاً شديد التفصيل. بيد أن كل ما يلي في الصفحات الأربعمائة المتبقية من الغروندريسه يستند إلى العناصر الأساس التي أشير إليها هنا.

في مجرى التحريات الاضافية يتوصل ماركس إلى صياغة عدد من المقاطع اللامعة التي اضافت، عن جدارة، الكثير الى شهرة هذه المخطوطات. اليكم. كمثال على ذلك، مقتطفات من أحد تلك المقاطع التي تشكل جزءا من تحليله لميل معدل الربح الى الانخفاض. وهذا التحليل لحق بدوره المناقشة التي اشرنا إليها اعلاه. يقول ماركس «من هنا فان ارقى تطور للقوى المنتجة جنبا الى جنب مع اكبر توسع في الثروة القائمة سيتطابقان مع اهتلاك رأس المال، وانحطاط العامل وانهاك قواة الحية باكثر الاشكال فظاظة. وتولد هذه التناقضات انفجارات عنيفة وازمات تؤدي آنيا الى تعطيل العمل وابادة حصة كبيرة من رأس المال بحيث يتقلص الاخير بشدة الى المستوى الذي يستطيع عنده النشاط من جديد... بيد أن هذه المصائب المتكررة بانتظام إنما تعاود الظهور بنطاق متسع حتى تصل أخيراً الى الإسقاط العنيف للنظام». في هذه المقاطع يميز كاتب البيان الشيوعي من جديد موقفه الواضح عن تلك الآراء القائلة بالمسار التدريجي، المتناغم والسلمي للتطور الرأسمالي والانتقال التدريجي المتناغم والسلمي الى الاشتراكية، وتذكرنا هذه المقاطع بأن عمل ماركس النظري لم يكن معنياً بالاقتصاد حباً في الاقتصاد، او بالفلسفة حباً في الفلسفة، او بالنقد حباً به، بل أن غاية عمله هذا إنما كانت

إعداد وتثقيف الجيل القادم من قادة الطبقة العاملة مسلحاً إياهم بمعرفة الممهدات الموضوعية للمهمة التاريخية وامكانياتها وضرورتها.

٣

لم يزود ماركس دفاتره السبعة بعنوان شامل. والأسم الذي تعرف به المسودة اليوم هو مركب من اشارات مختلفة وردت في مراسلات ماركس، فتم اختياره عام ١٩٣٩ من قبل الناشرين في معهد ماركس - انجلس - لينين.

ومن المغري ان نناقش قليلاً قرار الناشرين هنا، لان ماركس فكر بجلاء بعنوان آخر، كما يبدو من رسالة الى لاسال (٢٢ شباط ١٨٥٨)، هو «نقد المقولات الاقتصادية». فما أنسب هذا العنوان من بعض الجوانب. ومع ذلك فهنالك اسس دقيقة لتفضيل العنوان الحالي، تتصدرها الاستمرارية التي سنثبتها مع عمل ماركس لسنة ١٨٥٩ «نقد الاقتصاد السياسي» وهو بالدرجة الاولى اعادة صياغة للفصل الاول من الغروندريسه، الذي لا يرقىٰ الشك الى صحة العنوان الذي اعطاه له ماركس. ويبقىٰ ان التسمية الدقيقة للعنوان ليست بالقضية المهمة في التحليل الاخير. إذ ما ان يخرج كتاب الىٰ النور فانه يكتسب حياة خاصة به كما يبدو، ويمكن لهذا العنوان اوذاك ان يعرف به. والنقطة المهمة ليست في اختيار هذا العنوان او ذاك بل بالاحرىٰ غياب العنوان أصلاً.

فغياب العنوان يشير أولا الىٰ السمة غير المكتملة للمخطوطة. وكما حرص ناشرو ١٩٣٩ باضافتهم عبارة ملحقة بين قوسين الىٰ العنوان، لا بد ان نشير الىٰ ان امامنا مسودة اولية. وسيكتشف قاريء هذه الترجمة فوراً هذه السمة عند مروره مثلاً بعناصر قواعدية غائبة، او بصياغات وجمل وفقرات معقدة لا حصر لها، وفي بعض الاحيان مربكة، او غامضة بل وحتىٰ غير دقيقة اصلا، او باستطرادات وتكرارات

مضجرة.. الخ. انه نص يعلن في كل صفحة تقريبا انه غير مهيأ للنشر. ولا يكمن السبب في افتقار النص الىٰ الجمال والقوة والوضوح المميزة لاسلوب ماركس، بل علىٰ العكس. إلا ان الصفات الغالبة هي الصعوبة وكون المسودة أولية. انه نص قاس عند القراءة وينطوي اقتطاف عبارات منه لاغراض الاستشهاد علىٰ مخاطرة ظالما كان السياق وقواعد اللغة والمفردات نفسها تثير الشك في ما عناه ماركس «حقا» في الفقرة المعنية. فليحذر من يقتطف ويقتطع. فتحت المياه المتلاطمة صخور كافية لاغراق كثير من بضائع التفسير المتسرع.

بيد ان هناك إلىٰ جانب تلك النواقص في الشكل، ما يعوضها بقوة. إذ يكمن جمال المسودات الاولىٰ عموماً، وهذه المسودة بشكل خاص، في تمكين المرء من التعرف عبر وضوحها على الكيفية التي توصل فيها المؤلف إلىٰ افكاره التي ستتخذ فيما بعد شكل استنتاجات مصاغة ومصقولة وقابلة للاقتطاف.

هناك في كل علم فارق بين اسلوب العمل واسلوب العرض، هو الفارق في الشكل بين المختبر وقاعة المحاضرات. ولو ان «عرض» نتائج العالم الطبيعي اقتصر علىٰ الافلام او اليوميات التي تكشف عمل العالم لما عرفنا إلا القليل عن عالم الطبيعة. وبالعكس، فان معرفتنا بأساليب العمل العلمي ستكون أقل نسبياً لو انها اقتصرت على التقارير التي تعرض النتائج[١١].

ان الغروندريسه فريدة من نوعها في هذا المجال. فما من نص منشور آخر من هذه الفترة من حياة ماركس يمكننا من البحث بمثل هذه المباشرة في اهم انجازاته أي في اسلوب عمله. انها تجيء ككشف حقيقي يعرفنا بمختبر ماركس الاقتصادي، ويطرح بوضوح المسارات المعقدة

(١١) انظر مقدمة الطبعة الالمانية الثانية للمجلد الاول من رأس المال «بدهي ان وسيلة العرض لا بد ان تختلف من حيث الشكل عن وسيلة البحث».

والتدقيقات المميزة لمنهجيته. ان الغروندريسه سجل لذهن ماركس أثناء العمل وكيف يتلمس طريقه إذ يعالج القضايا الجوهرية للنظرية. وتلك هي أثمن سمات المخطوطة.

بدهي ان متابعة كل «تدقيق» و «مسار» في اسلوب ماركس كما تكشف عنها الغروندريسه أمر مستحيل ضمن نطاق هذا التقديم. إلا ان من الضروري الاشارة الىٰ اهم المسارات الرئيسة.

في ١٦ كانون الثاني ١٨٥٨ وحين كان ماركس يعمل في الدفتر الرابع كتب الىٰ انجلس في مانشستر يبلغه بتقدم العمل. «لقد حققت تطوراً مفرحاً، فمثلاً طوّحت بمذهب الربح كليا كما كان ينظر إليه في السابق. ومن حيث اسلوب العمل، افادني كثيراً انني بمحض الصدفة.... تصفحت [كتاب الـ] منطق هيغل من جديد».

ان نظرية الربح الجديدة التي استكشفها ماركس في الغروندريسه (نهاية الدفتر الرابع وبداية الدفتر السابع) وعرضها فيما بعد في رأس المال هي واحدة من اهم انجازات ماركس النظرية والسياسية. وعلىٰ اساسها استطاع ماركس ان يوضح ان مقياس درجة استغلال العامل ليس معدل الربح كما كان شائعاً بل هو بالاحرىٰ معدل مختلف ذو نزعة معاكسة في الاتجاه لمعدل الربح أي معدّل القيمة الفائضة (الدفتر الرابع). ويبين ماركس ان معدل الربح يزيف في الواقع معدل الاستغلال، وتزداد درجة التزييف هذه كلما تطورت الرأسمالية (الدفتر السابع). ولهذا اهمية جوهرية فيما يتعلق بنظرية ماركس عن الاجور، وباستراتيجية مواجهة النزعة النقابية والاشتراكية الديمقراطية والكثير غيرها.

وليست «الفوائد» التي قدمها «منطق» هيغل محصورة بقضية معدل الربح بشكل محدد. فكل الغروندريسه تشهد علىٰ وجود تلك الفوائد. ورغم ان ف. لينين لم يعرف بوجود الغروندريسه إلا انه لاحظ تأثير هيغل على اقتصاد ماركس السياسي ككل، وذلك عند دراسته للمجلد

الاول من رأس المال. فقد كتب في الدفاتر الفلسفية ما يلي: «من المستحيل تماماً فهم رأس مال ماركس من دون دراسة معمّقة لكل منطق هيغل».

باختصار، يصعب تجنب الحديث عن هيغل عند دراسة الغروندريسه. فمن كان هيغل،وما نقاط القوة والضعف في منطقه التي ارتبطت بمنهج عمل ماركس؟ تلك مسائل تجابه أي قاريء جدي للغروندريسه وتتطلب على الاقل تقديم نواة الجواب.

كان غ. و. ف. هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١) واحداً من المفكرين والدارسين العظام في كل العصور. وكان ضليعاً في الرياضيات، وعلوم الطبيعة، والتاريخ، والقانون، والنظرية السياسية، والفلسفة وعلم الجمال واللاهوت وجادل من موقع الند ابرز الاختصاصيين في تلك الحقول في عصره. لقد كان هيغل كفيلسوف ظاهرة شديدة التناقض.

يقول المسرحي بريخت على لسان أحد ابطال مسرحياته عن هيغل أنه «امتلك كل ما يؤهله ليكون واحداً من اعظم الظرفاء بين الفلاسفة، مثل سقراط الذي اتبع اسلوبا مشابها. لكن حظه السيء، كما يبدو، جعله موظفاً حكومياً في بروسيا فباع نفسه الى الدولة»، أي ان فلسفة هيغل كانت جدلية، تغييريه كفلسفة سقراط ومثالية، صوفية كفلسفة قس في آن واحد.

تمثل الجانب المثالي في فلسفته في انكاره لحقيقية ما تدركه الحواس. لقد اعترف بان هنالك حواسا وانها تدرك شيئاً ما بالفعل، واشار بصواب الى ان هذا الادراك لا يمكن ان يقود لوحده إلا الى التعرف على مظاهر الاشياء لا حقيقتها. ولا يمكن التوصل الى الحقيقة إلا عبر نقد مدركات الحواس واعادة صياغتها من خلال التفكير المنطقي. من هذا المبدأ الصحيح توصل هيغل الى استنتاج خاطيء يقول ان المفاهيم المنطقية التي توصل اليها الذهن فقط لها وجود حقيقي. لقد انطلق من

حجة كون الحواس تدرك المظاهر فقط، وكون المظاهر زائفة، ليقفز الى الاستنتاج بان المظاهر غير حقيقية. ومن بين ارائه الجوهرية ما يقول «لا وجود إلا لما هو حقيقي»[١٢]، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك. فقد كان راغباً في عدم زرع الانطباع بان المفاهيم الحقيقية هي تلك الموجودة في عقله فقط، لذا فقد طرد «العقل» من مختبره الجسدي كلياً ومنحه صفة مطلقة «العقل»، مؤكداً ان «العقل» القائم بذاته خارج رأس أي فرد بعينه وباستقلال عنه هو حاصل ومجموع الحقيقة المطلقة. وهكذا بات المسار المبتديء بالادراك الحسي الذي ينقل ما يتحرك خارج الرأس الى المخ طريقاً ملتوياً عديم الجدوى بالنسبة لهيغل. وكانت الخطوة المنطقية التالية هي التي قادته الى اطروحة ان هذه «الذات» الموضوعية ولكن غير المادية [أي العقل] حكمت تطور العالم على الدوام وان من منطقها ان تتكشف وتفصح عن نفسها على امتداد القرون. ولم يكن هيغل بحاجة الى أية خطوة بعد للوصول الى الله. فقد وصل هيغل في النهاية الى وضع الفيلسوف ـ البابا الذي يمنح البركات، كما يفعل البابا للاباطرة لان العقل المطلق كشف عن نفسه كليا هنا فقط في ظل اوتوقراطية اليانكر العسكرية البيروقراطية في بروسيا. لقد تكشف العقل هنا لا للفلسفة فحسب بل للحواس أيضاً. ولكي يزيل أية شكوك فيما يتعلق بجدية ورعه، حشر في كتبه المقدسة مقاطع لا حصر لها تطلق الابخرة للتملق الذليل، كما تصرف بالطريقة ذاتها. ويوم مات، دفن مكللا بالاوسمة الحكومية.

لكن الطرف الآخر في التناقض الذي مثله هيغل ظهر في عمله عن الجدل (الديالكتيك). وللجدل تاريخ طويل جداً (والمصطلح مأخوذ عن لفظة «ديا» الاغريقية التي تعني «يقسم الى شيئين متعارضين ومتصادمين»

---

(١٢) هيغل، الاعمال (فرانكفورت، ١٩٦٩)، كتاب المنطق، المجلد الثاني (الجزء السادس من الاعمال) والموسوعة، (الجزء الثامن من الاعمال).

ولفظة «لوغوس» التي تعني المنطق. من هنا فالمصطلح يعني «التفسير من خلال التقسيم الىٰ شيئين»). وكان بين الفلاسفة الاغريق الاوائل، وهم ايضا من اقدم علماء الطبيعة، من انصب اهتمامه الرئيسي علىٰ ظاهرة التغير والحركة وتعاقب العمليات. وكان هؤلاء إذا رأوا سهما منطلقاً او طيراً علىٰ سبيل المثال يفسرون الأمر كما يلي: ان الشيء في حركته يتغير من كونه هنا إلىٰ كونه هناك. ولما كان مصطلحا «هنا» و «هناك» غير قابلين للاندماج، فالحركة هي الشيء من حالة معينة إلىٰ حالة معاكسة، أو لما كانت الحركة تتضمن البداية وعكسها (النهاية) فهي وحدة هذين المتعاكسين، او ان الحركة اجمالاً هي التناقض. ولما كان هناك فلاسفة اخرون اكدوا ان كل شيء هو حركة، فمن السهل علينا ملاحظة كيف أن الجدل صار نزعة مهمة في الفلسفة منذ البدء، رغم ان الصراع المستمر بين المدارس المختلفة وتخلف الانجازات العلمية والاجتماعية، وخوف الانظمة من العواقب المخربة (كما في حالة سقراط) والتشوية التجاري للجدل وتحويله الىٰ تحايل واحاديث مزدوجة المعاني وضعت عراقيل كبيرة في وجه التطورات المحتملة للجدل.

وتكمن احدىٰ مآثر هيغل في كونه راجع وجمع بشكل منتظم التاريخ السابق للجدل في حضارات عالمية عدة في آسيا والشرق الاوسط بالاضافة الىٰ اليونان وباقي اوروبا، فبين ان الجدل لعب دوراً في تفكير كل الشخصيات العظيمة في الفلسفة بما في ذلك دوره، وإن بشكل ميت، في تفكير سلفه وخصمه عما نوئيل كانت. ثم كانت لهيغل مأثرته الاكبر في رفع الجدل الىٰ مستوىٰ جديد أرقىٰ بتأسيس كل نظامه المنطقي علىٰ مباديء الجدل كما فهمها. وقد عرض اسلوبه في المنطق علىٰ اكمل وجه في الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته.

تساءل هيغل «ما الذي يعنيه وجود مفهوم للشيء؟» يعني وجود مفهوم أولاً ان «نمسك» او «نحيط» بالشيء عقلياً. ان نمسك بالشيء

يعني ان نبقيه ساكناً[١٣]. ولكن كيف يكون الأمر اذا كان الشيء في حركة، وهذه الحركة هي جزء من الحقيقة او كلها؟ يعبر ماركس عن تلك الصعوبة بالطريقة التالية «ان الافتراضات الثابتة تغدو اكثر سيولة في مجرىٰ التطور اللاحق. لكن تطورها اللاحق ليس ممكنا إلا بالامساك بها بسرعة منذ البدء. وعند ذلك لن نقع في خلط كل شيء» (الدفتر السابع).

هذه الصعوبة ليست مقتصرة علىٰ فرع فلسفي منفصل معني بدراسة التغير، كما انها لا تقتصر علىٰ فرع خاص من الاقتصاد السياسي مكرس لدراسة التطور. فالكل في حركة وكل شيء يتطور ولكل شيء بداية كما انه ينطوي علىٰ نهاية.

«حين نتأمل المجتمع البرجوازي في الأمد البعيد وككل فان النتيجة النهائية لعملية الانتاج الاجتماعي تبدو دوما المجتمع نفسه، أي الكائن الانساني نفسه في علاقاته الاجتماعية. ويبدو كل شيء له شكل ثابت كالمنتوج علىٰ سبيل المثال كمجرد لحظة، لحظة تذوب في هذه الحركة. وتبدو عملية الانتاج المباشرة نفسها لحظة لا غير. كما ان شروط وتجسد العملية لحظات منها هي الأخرىٰ. وليست موضوعاتها سوىٰ الافراد. ولكنهم الافراد في علاقات متبادلة يعيدون انتاجها وينتجونها من جديد هم ايضا... وفيها يجددون انفسهم حتىٰ اثناء تجديدهم عالم الثروة الذي

---

(١٣) يعلق لينين علىٰ هذا بقوله «لا يمكن تخيل الحركة او التعبير عنها او قياسها او وصفها من دون قطع الاستمرارية، أي من دون تبسيط وابتذال، وتقطيع، وخنق ما هو حي. ان عرض الحركة عبر وسائل التفكير يؤدي دوما لا الىٰ ابتذال وقتل الحركة فحسب، بل كل مفهوم. ويسري الشيء نفسه لا علىٰ وسائل التفكير فقط بل علىٰ الادراك الحسي ايضاً. في هذا يكمن جوهر الجدل. وهذا الجوهر هو ما تعبر عنه الصيغة القائلة: «الوحدة، تطابق المتناقضات».

لينين، الدفاتر الفلسفية، المجلد ٣٨ من الاعمال الكاملة.

يخلقون » (الدفتر السابع) .

ولان الحركة هي الثابت الوحيد ، فان ماركس ، مثل هيغل ، يستخدم تعبير « اللحظة » للدلالة على ما يسمى في نظام ساكن بـ « العنصر » او « العامل » . وهذا التعبير لدى ماركس يشير الى معنيين في آن واحد : « فترة زمنية » ، و « قوة كتلة متحركة » . انه يدخل تحسينات كبيرة على استخدام هيغل . فقد كان استخدام الأخير اكثر ميكانيكية وكان الزمن غائباً عنه [١٤] .

« ليس رأس المال علاقة بسيطة . بل انه عملية يكون في اثناء كل لحظاتها المختلفة رأس مال دوماً » (الدفتر الثاني) . « لقد فقدت النقود . . كرأس مال صلابتها . وبعد انْ كانت شيئاً محسوساً صارت عملية » (الدفتر الثاني) .

بايجاز ، ان مسألة الاحاطة بالشيء بالنسبة لماركس كما لهيغل ، هي بالدرجة الاولى الاحاطة بكونه في حالة حركة . وما يجعل هذه الخطوة المنطقية اكثر صعوبة هو ان هذه المسألة ليست بدهية على الاطلاق في المجرى العادي للاحداث . وفقط حين تنهار الاشياء او تتصدع فجأة يغدو بدهياً ان حركة كانت في داخلها طوال الوقت . اما في الظرف

---

(١٤) رغم ازدراء هيغل عموما لعلم الميكانيك ، إلا أنه اخذ تعبير « اللحظة » من نيوتن . [في اللغات المشتقة عن اللاتينية ، يقابل مصطلح « اللحظة » و « العزم الفيزيائي » الكلمة ذاتها moment - م . ع .] . وهو يشتق معنى هذا المفهوم المركزي تقريبا من عمل الرافعة (العتلة) . (هيغل ، المنطق ، الجزء الاول) . وقد اشار لنين الى غياب الزمن عند هيغل ، في ملاحظاته على (المنطق) (الدفاتر الفلسفية) . ودراسة ماركس لمسألة الزمن (وقت العمل ، وقت التداول . . الخ) هي مسعى مناقض جوهريا لمنهج هيغل وتبين التناقض الملموس مباشرة بين المنهجين . فهذا العنصر الذي لا وجود له اطلاقا لدى هيغل ، هو بالنسبة لماركس « المسألة النهائية التي يختزل إليها كل اقتصاد » (الدفتر الاول والدفتر السابع) .

الاعتيادي فتعطي الاشياء مظهراً مستقراً. ان هذا السطح الهادىء الذي يخفي اضطرابا دائماً، هو ما اسماه هيغل بالـ «حضور» الذي حين تقيم الحواس علاقة معه يغدو مظهراً لاشياء. وقد عرف هيغل هذا الحضور بذكاء بان له «شكل وحدة مباشرة، احادية ـ الجانب» يخفي المتناقضات تحت سطحه.

كان الحضور أو مظهر الوحدة المباشرة وحيدة الجانب حيث الاستقرار والانسجام فوق السطح، مفيداً لماركس في استخلاصه للخطوط الرئيسية لدائرة التداول البسيط وعلاقتها بباقي الاجزاء. فالسوق ليمثل مجموعة العلاقات الاكثر عمومية وظهوراً وحضوراً في المجتمع الرأسمالي. والايديولوجيا المستخلصة من السوق شبكة معقدة لا تعكس هذا المظهر فحسب بل الخطوات والاوهام واوجه الشبه الاخرى. ففي موضع السوق تعرض اشكال الحرية والمساواة نفسها، وهناك يتلاشى التمييز بين البائع والمشتري ليصيرا وحدة «من المستحيل العثور على ذرة تمييز، ناهيكم عن التناقض بينهما، بل ليست هناك فوارق» (الدفتر الثاني).

ليس «الحضور» عرضياً او زائداً. انه السطح فقط وهو لا يكشف غير «الوحدة المباشرة احادية الجانب» للعمليات الجارية في الاعماق، لكنه «لحظة» موضوعية من لحظات الكل ولا بد ان يكون متضمنا في مفهومه. هذا الحضور تابع (متحدد)، انه شيء ذو خواص محددة ويمكن بالاضافة لذلك قياسه كمياً. والافكار التي يشكلها الناس حول هذا الحضور قد لا تكون غير اوهام محضة لانهم لا يتجاوزون وحدتها الاحادية بالجانب مع نفسها. ومع ذلك فالحضور بوصفه سطحاً إنما هو حد ايضاً (اطار، قيد) لانه يدخل نفسه في تعارض منذ البدء مع توسع الشيء اللانهائي. فقانون التبادل المتكافيء، أي قانون القيمة، قيد على توسع رأس المال يشكل جزءاً موضوعيا من عمليات الرأسمالية الجارية

على السطح. انه حد بوصفه كمية (كتلة القيم التبادلية في شكل نقدي، الاجور النهائية)، وبوصفه مقياساً (وقت العمل كمقياس للقيمة) وكنوعية (ضرورة العمل بهدف خلق الثروة). وحول هذه المسألة تحتوي الغروندريسه على مقاطع عديدة. إذن فمعالجة عمليات السطح هذه كمجرد أمر شكلي فارغ ليست له الا اهمية اسمية يعني العجز عن الاحاطة بالكل. وهو خطأ ريكاردو، على سبيل المثال في معالجته لمسألة النقود. (الدفتر الثالث).

بيد أن البقاء على السطح والابتهاج بمباشرته يعني الوقوع في وهم. فالتداول ـ السطح ـ هو «ظاهر عملية تجري من ورائه» (الدفتر الثاني). والاحاطة بالكل تتطلب التغلغل في جوهره، من النقود الى رأس المال. هنا وخلف عشرات الجدران تتوقف التناقضات عن كونها مجرد انعكاس وتجدر دراستها عند المصدر. ان النقض (النفي)، حسب رأي هيغل، هو القوة الخلاقة. فهنا كلما ازداد نقض العامل لنفسه، او كلما ازداد نقضه من جانب رأس المال، ازدادت الثروة التي يخلق. (وهناك كثير من المقاطع بهذا الخصوص). ان النقض، بالنسبة لهيغل يخلق عكسه. فالنقض اذن لا يعطي الشيء السمات الخاصة به في ذاته فحسب، بل انه كوضع يعطيه سماته امام الاخرين. هنا في جوهر رأس المال، فان العامل بنقضه لنفسه لا يعطي القيمة الفائضة للاخرين فحسب، لكنه أيضاً يخلق ويعيد خلق علاقات العمل الاجير بذاتها، ويخلق ويعيد خلق نفسه كعبد للأجر ورأس المال كرأس مال، اما بالنسبة للعامل والرأسمالي كأفراد فانهما لا يظهران في العملية إلا كـ «عمل اجير» و «رأس مال» بذاتيهما. (الدفتر الثالث)، طالما كانت أية صفات او علاقات أخرى يمتلكانها لا علاقة لها بعملية الانتاج. وتميل عملية الانتاج ككل إلى ان تكون لا نهائية بحد ذاتها، أو لا باتجاه النقض المطلق للعامل ومن ثم نحو تعميق لا نهائي للتناقض النسبي. انها تندفع وتدفع ضد كل الحواجز. وإذ ما اردنا

الاحاطة بالمجتمع ككل في حالة حركة، اثناء العملية، فالأمر الجوهري الاول والاساس هو استيعاب دينامية عملية الانتاج المباشرة لان الطاقة او محرك الكل ـ كما قال هيغل ـ تستمد مصدرها من التناقض الكامن.

لنتأمل ما تم ادخاله ضمن المفهوم حتى الان. هناك عمليتان احداهما عملية السطح الناتج عنها هوية مباشرة احادية الجانب تعوزها القوة الدافعة لاعادة توليدها. والعملية الثانية، تحت السطح، هي المهيجة للتناقضات. احدىٰ العمليتين تشكل الهوية والثانية نقضها بحيث ان الكل هو في اكثر الصياغات تجريدية (هيغل) «وحدة الوحدة واللاوحدة». وفي هذا الكل يمثل التناقض (اللاوحدة) اللحظة الغالبة لأنه يضفي طابعه علىٰ الاخر ويحدد طبيعة الكل. وهكذا فان تسمية الكل بـ «نظام السوق» او «التبادل الحر» او «المشروع الحر» الخ.. يعني الادعاء بان عملية السطح تحدد طبيعة الكل. وفي الواقع فان السطح قيد علىٰ طبيعة نفسه ويغدو هذا القيد في مجرىٰ التطور حاجزاً اكثر تضييقاً. وعند نقطة معينة يحدث ما يسميه هيغل وماركس القلب او الاسقاط المفاجيء والقافز، حيث يتم نقض القيد السابق او الوحدة (كقانون التكافؤ) ويُعلّق التناقض إذ يتحول الكل الىٰ عكسه مع بروز وحدات وتناقضات من نوع مختلف ومستوىٰ اعلىٰ. ولا بد من كلمة حول تعبير «تعليق» التناقضات». لقد استخدمه هيغل بفرح لانه يعبر في اللغة العادية عن معنيين متعاكسين تماما. وقد شرحه هيغل كما يلي «بقدر ما يعني الحفاظ والادامة فانه يعني في الوقت نفسه وبالقدر نفسه ايقاف او انهاء». وفي اللغة العادية تستخدم كلمة «تعليق» بالمعنىٰ المتناقض ذاته. وقد بذل هيغل جهداً كبيراً لتبيان الفرق بين التعليق والالغاء او الابادة ـ فما تم تعليقه لم يصبح لا شيء بل يستمر بصفته «نتيجة ناجمة عن كائن، من هنا فهي تظل تحافظ في ذاتها علىٰ تبعيتها لما نجمت عنه».

لو تأمل المرء في الاستخدام الواسع للمصطلحات الهيغلية في الغروندريسه،

والفقرات العديدة التي تبحث بوعي منهج هيغل واستخدام المنهج، وهيكل المناقشة في الغروندريسه فستتجلى الفوائد العظيمة التي جناها ماركس من دراسته للمنطق. واستخدام المصطلحات ذاتها ليس إلا اقل تلك الفوائد، إذ ليس من النادر استخدام ماركس لمصطلح هيغلي للتعبير عن علاقة معاكسة تماماً لما اراد هيغل. لقد استبعد ماركس اغلب تلك المفردات قبل ان يدفع رأس المال الى النشر معتبراً اياها أمتعة أدت وظائفها وتجاوزها الزمن[١٥]. وتكمن فائدة هيغل في تقديمه توجيهات لما يجب عمله من أجل الاحاطة العقلية بكل متحرك، متطور:

« ان تتبع التطور الدقيق لمفهوم رأس المال أمر ضروري، طالما انه المفهوم الجوهري في الاقتصاد المعاصر، كما أن رأس المال نفسه الذي تمثل صورته المجردة والمعكوسة مفهوم علم الاقتصاد هو في الوقت نفسه اساس المجتمع البرجوازي. ولا بد للصياغة الدقيقة للفرضيات الاساس لهذه العلاقة ان تبرز كل تناقضات الانتاج البرجوازي بالاضافة الى الحدود التي تندفع بعدها الى تجاوز نفسها ». (الدفتر الثالث).

هذا المنهج الذي يكمن جوهره في الاحاطة بالكل باعتباره مجموعة تناقضات هو اعظم الدروس التي تعلمها ماركس من هيغل.

بيد ان منهج هيغل كان يعاني في الوقت نفسه من نواقصه الخاصة. وكان ذلك حتمياً لان غ. و. ف. هيغل كان شخصاً واحداً لا اثنين.

---

(١٥) « .... حين كنت أعمل على انجاز المجلد الاول من رأس المال، كانت إحدى منع المفتنين بذواتهم من النكدين، المتعجرفين، العاديين ممن يتشدقون الان بالحديث بلغة المانية مثقفة، معاملة هيغل.... كـ « جثة ميتة ». لذا اعلنت نفسي صراحة تلميذا لهذا المفكر العظم. بل اني تزينت هنا وهناك، في الفصل المتعلق بنظرية القيمة، باسلوب التعبير المميز له » (مقدمة المجلد الاول لرأس المال). ولكن في ما تبقى من العمل كان اسلوب التعبير هو اسلوب ماركس المميز.

ومعه شكلت المثالية والجدلية وحدة واحدة تتغلغل احداهما في الأخرىٰ. وكما تبدو البركات المطلقة التي منحها للدولة منطوية علىٰ تناقض في دلالات معانيها، فان حجاباً صوفياً كان يحوم فوق جدله المتوثب.

وكان نقد ماركس لهيغل عملية مرت بطورين منطقيين رئيسيين. تطلب الطور الاول القبض علىٰ مملكة «العقل الموضوعي المستقل» التي تركها هيغل تحلق في السماء واعادتها إلىٰ موطنها الاصلي في الجسد الانساني الفاني. وسيكتشف على الفور ان «ذات» و «موضوع» هيغل مقلوبان علىٰ رأسهما ولا بد من اعادتهما الىٰ وضعهما من جديد. ويتضح عند ذلك ان التاريخ الحقيقي للعالم ليس نتاج «عقل» فذّ، بل ان هذا العقل وكل علاقاته نتاج رأس الانسان المنغرس في التاريخ الحقيقي والاثنان مدفوعان ومحددان بانماط وجود اجتماعية ـ اقتصادية متغيرة ومحددة. واخيراً فالعقل نتاج رأس انسان متكامل مع جسده الحسي والمادي والاجتماعي. ومن خلال توجيه هذا الرأس للجسد يستطيع تعديل تاريخه وهو يقوم بذلك فعلاً معدلاً بذلك مصادر وشروط التفكير. لقد انجز هذا الطور الرئيسي في قلب فلسفة هيغل في اوائل الاربعينات من قبل كل من فيورباخ وماركس بدرجات متفاوتة. وقد لخصت هذه العملية ببراعة في المقدمة التي تفتتح الغروندريسه، وفي المقدمة التي كتبها ماركس عام ١٨٧٣ للمجلد الاول من رأس المال يصفها بانها «ايقاف هيغل علىٰ مقدميه مجدداً».

وصف فيورباخ صدام المقولات والمفاهيم في «عقل» هيغل المطلق بانها «حرب الالهة». وهذا يثير السؤال التالي: ما إن يتم انزال هذه المعركة السماوية الىٰ الارض وتكتسي متضاداتها غير المادية اجساداً، فباية طريقة يجب تعديل قواعد الحرب وتكتيكات واستراتيجية الصراع بما يجعلها تنطبق علىٰ الحياة؟ ان البنىٰ الاولية للجدل المثالي، والعمليات الاساس لحركته ليست إلا امتداداً (اسقاطاً) للصدامات والتحولات

الفعلية الجارية في التاريخ على عالم الافكار. ولكن في مجرى هذا الاسقاط والتحويل المثالي لا بد ان شيئاً جوهريا قائماً في جدل التاريخ المادي قد تمت تغطيته وتبخر فلم يعد مرئياً. يصوغ ماركس هذا الطور الرئيسي الثاني من قلب نظام هيغل باعتباره «نزع القشرة الصوفية عن الجوهر العقلاني»[١٦]. وهكذا فان نقد منهج هيغل الديالكتيكي هو نقد لنظريته في التناقض وبالتالي نقد للعمليات الرئيسية التي يمر بها المفهوم الهيغلي، ولتناول هيغل للحركة.

بدهي، ان موضوعاً واسعاً ومعقداً مثل نقد ماركس لجدل هيغل لا يمكن ان يعالج بشكل واف ومكتمل في نطاق هذه المقدمة. وستخضع الغروندريسه اغلب ما كتب سابقاً حول هذا الموضوع الى اختبار قاسي، وتودع معظمه في صندوق القمامة. وفي الوقت ذاته تحتوي المخطوطة على مواد كافية لاثارة اهتمام اجيال عديدة قادمة بموضوعات فلسفية عدة. وليست مهمتنا تحديد هذه المواضيع جميعاً، بل بالأحرى جذب الانتباه فقط الى نقطتين شديدتي الاهمية لا يمكن تجنبهما، بأية حال، إذا ما اردنا تقويم مقدمة ماركس وعلاقتها بالنص الاساس. ويمكن تلخيص هذين الجانبين اللذين يبرزان بوضوح وحدة بعض الفوارق المهمة بين مفهومي هيغل وماركس للمنهج الجدلي كما يلي: الجانب الاول يتعلق بقضية من أين ننطلق والجانب الثاني هو مسألة ما إذا كانت التناقضات ضمن أية وحدة متطابقة بشكل مباشر وبالضرورة ام بشكل غير مباشر وفي شروط محددة.

---

(١٦) «لا بد ان يقلب رأسا على عقب، إذا أريد اكتشاف النواة العقلانية داخل القشرة الصوفية» (رأس المال، المجلد الاول). لاحظ ان ماركس لا يقول ان قلب جدل هيغل وايقافه على قدميه يكفي للوصول الى الجدل المادي؛ ان هذه خطوة اولى فحسب يمكن بعدها للخطوة الثانية (الاكتشاف) ان تشق طريقها.

يبدأ هيغل كتابه في (المنطق) باعم واشمل تجديد في الفلسفة، أي بالوجود النقي وغير المحدد، الوجود بشكل عام، الذي يؤكد انه اكثر الحقائق أولية. اما بالنسبة لماركس المادي فان هذا «الوجود بشكل عام» تلفيق من جانب العقل الفلسفي ومقولة تكمن «حقيقتها» فقط في مخيلة صانعها. لذا فهو يبدأ المقدمة التي تسبق الغروندريسه بمقولة من الحياة المادية ومن الاقتصاد السياسي أي بـ «الانتاج المادي». ويسارع ماركس ليضيف ان الانتاج المادي في المجتمع هو بالطبع، الشكل الحقيقي الوحيد لوجود المجتمع. وكما يمضي هيغل فيما بعد ليبين ان «الوجود» المحض متطابق مع «العدم» ولا يمكن تصوره من دون نقيضه فان ماركس يمضي في المقدمة الىٰ نقيض الانتاج المادي (الاستهلاك) الذي لا يمكن تصور وجود الانتاج من دونه. غير انه قبل البدء بتفحص التطابق بين المتضادات (الانتاج والاستهلاك) تطرح هذه البداية نفسها للتحقق من صحتها. إذ يبين ماركس ان «الانتاج المادي» مقولة مجردة عن التطور التاريخي بدل ان تكون مفسرة له. «ان الانتاج بشكل عام هو تجريد، لكنه تجريد عقلاني طالما انه يبرز العنصر المشترك ويثبته حقا موفراً علينا بذلك التكرار. ومع ذلك فان هذه المقولة العامة، هذا العنصر المشترك الذي تم تمحيصه وفرزه من خلال المقارنة، خضع الىٰ التجزئة مراراً وانقسم حسب محددات مختلفة... ان المحددات المنطبقة مع الانتاج بهذا الشكل يجب ان تصنف بدقة بحيث انها في وحدتها... لا يمكن نسيان الفرق الجوهري فيما بينها». وباختصار فان «الانتاج بصورة عامة» مقولة «لا يمكن [من خلالها] الاحاطة باية مرحلة تاريخية حقيقية للانتاج».

بعبارة اخرىٰ فان مجرد احلال مقولة «مادية» (كالانتاج المادي) محل مقولة مثالية (كالوجود المحض غير المحدد) لا يرضي ماركس. اذ يظهر ان البدء بالانتاج الاجتماعي عموماً والمضيّ نحو نقيضه المباشر، الاستهلاك عموماً ليس بالخطوة المهمة إلى الامام كما قد يبدو للوهلة

الاولى. انها تحل تجريداً غير تاريخي محل آخر. ولن تمضي بنا في النهاية الى ابعد مما جاء به «الاقتصاديون المبتذلون» انفسهم الذين يبدأون اعمالهم كذلك بالاستشهاد بمثل هذه العموميات بالضبط.

ان الصفحات العديدة من المقدمة التي تعالج «التطابق بين الانتاج والاستهلاك» هي في الوقت نفسه تقليد جاد لمدخل كتاب هيغل المدرسي ومحاكاة تهكميةٌ للكتاب. ففرضية البدء «الانتاج يطابق الاستهلاك مباشرة» تقلد فرضية هيغل «الوجود يطابق العدم مباشرة». واذا قارنا ما يستخلص عادة من هذه الفرضية فان معالجة ماركس تبقى خالدة. لكنها تبقى بشكل رئيسي كشفاً للجدل المثالي الذي يبرهن على تفوقه الساحق على المادية الميكانيكية او التجريبية. ومن المهم ألا نغفل ملاحظات ماركس الساخرة من هذه «المتطابقات» سواء في المقدمة او فيما بعد «... كما لو كانت المهمة هي الموازنة الجدلية بين المفاهيم لا الاحاطة بالعلاقات الحقيقية». وبعد ان يدير هذه المتطابقات مراراً علىٰ طريقة هيغل يتوصل الىٰ الاستنتاج «وعلى هذا فليس هناك ما هو أسهل علىٰ الهيغلي من تثبيت الانتاج والاستهلاك كمتطابقين. وهذا ما قام به لا المزركشون الاشتراكيون لوحدهم [اشارة الىٰ برودون] بل الاقتصاديون المبتذلون انفسهم...».

وتستمر مسألة نقطة الانطلاق المناسبة في الاستحواذ علىٰ اهتمام ماركس طوال الجزء المعنون «منهج الاقتصاد السياسي» من المقدمة. يصف ماركس، في البدء، مسارين اتخذهما البحث الاقتصادي ـ السياسي. اولهما اعتبر نقطة انطلاقه «الكل الحي» أي انطلق مثلاً من دولة ـ أمة معينة كفرنسا او بريطانيا.. الخ لينتهي «عبر التحليل الىٰ اكتشاف عدد صغير من العلاقات المحددة، المجردة، العامة كتقسيم العمل، النقود، القيمة.. الخ». ويسير المسار الآخر في الاتجاه المعاكس مبتدئاً بالعلاقات البسيطة، المجردة، العامة ليصل في النهاية الى «الكل الحي». ويستنتج

ماركس « بدهي أن الاخير هو المنهج العلمي الصحيح ».

يبدو هنا ان الشكوك التي جابهها ماركس قبل ذلك حول صحة البدء من مقولة « الانتاج المادي » كعلاقة بسيطة، عامة ومجردة قد هدأت الان. غير ان شكاً جديداً يثور على الفور من زاوية اخرى: « ولكن اليس لهذه المقولات الابسط وجود تاريخي او طبيعي مستقل يسبق المقولات الاكثر تجسيداً؟ ». بعبارة أخرى، لو ابتدأ المرء بمقولة مثل « الانتاج المادي » فهل عليه ان يبتديء عند ذلك بانسان العصر الحجري بأدواته البدائية ليشق طريقه بعد ذلك، خطوة إثر خطوة، حتى يصل الى الموضوع المطلوب أي الانتاج المادي في ظل الشكل الرأسمالي للمجتمع؟ ان تأملات ماركس العميقة في هذا الموضوع (وتحتوي هذه الصفحات على المباديء الاساس لعلم التاريخ الماركسي) قادته الى استنتاج خطأ ذلك. فالبداية الملائمة ليست تلك المنطلقة من فجر التاريخ، بل بالاحرى الانطلاق من المقولة التي تحتل مركزاً مهيمناً ضمن التشكيلة الاجتماعية المحددة محل الدرس. ويبدو ان ما يترتب على ذلك، رغم ان ماركس لا يقول ذلك صراحة، هو ان البداية الملائمة لنقد المقولات (والنظام) والاقتصادية البرجوازية ليست « الانتاج المادي بشكل عام » بل « رأس المال » أو على الاقل « الانتاج من اجل القيمة التبادلية »، فتلك هي المقولات التي تحكم هذا المجتمع.

وتبقى مسألة البداية الملائمة غير محسومة في مقدمة ماركس. فما يقوله عنها في الفقرة النهائية حول الموضوع لا يسمح بالخروج باستنتاج محدد. « بدهي يجب ان يكون التسلسل كما يلي (١) المحددات العامة، المجردة التي تسود كل اشكال المجتمعات تقريبا، ولكن بالمعنى المشار اليه أعلاه ». بيد أن في ذلك استحالة واضحة، طالما كانت نقطة البدء حسب المعنى المشار اليه اعلاه، هي بالضبط لا المقولات التي تسود كل اشكال المجتمعات تقريباً، بل تلك المهيمنة على مجتمع محدد بما يميزه عن

مجتمعات أخرىٰ فالصياغة لا تحل المشكلة إذن. وتشهد علىٰ هذه الصعوبة المعلقة، البداية المترددة، الموقتة والعرضية الى حد ما للفصل حول النقود (مخططات داريمون المصرفية).

ولكي نتوصل الىٰ البداية الملائمة، اي نقطة البداية التي تلقىٰ فيها جانبا صوفية هيغل و «الاقتصاديين المبتذلين» وشكوك ماركس نفسه، لا بد لنا من الذهاب الىٰ آخر صفحة في الدفتر السابع من الغروندريسه حيث القسم الذي اعطاه ماركس عنوانا فرعيا هو «(١) القيمة» مع الملاحظة التالية: «يجب تقديمه الىٰ البداية». هذه النتفة هي محاولة اصيلة لاعادة تلخيص محتويات كل المخطوطة في شكل منهاجي متماسك. وتبدأ الفقرة كالتالي: «اولىٰ المقولات التي تتكشف الثروة البرجوازية عبرها هي السلعة. وتبدو السلعة نفسها كوحدة لجانبين [هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية] . . .».

هذه المقولة نفسها (السلعة) تشكل ايضا نقطة البدء في كتاب ماركس «نقد الاقتصاد السياسي» (١٨٥٩) والمجلد الاول من رأس المال (١٨٦٧). انها بداية مجسدة، ومادية وتكاد تكون ملموسة منذ اللحظة الاولىٰ، فضلاً عن كونها محددة تاريخيا (بنمط الانتاج الرأسمالي) وتحتوي في داخلها علىٰ التناقض الاساس (هي وحدة للنقيضين) (القيمة الاستعمالية في مقابل القيمة التبادلية) الذي يضم تطوره كل تناقض هذا النمط الانتاجي الاخرىٰ. وعلى عكس «منطق» هيغل ومحاولات ماركس نفسه المبكرة لا تبدأ البداية بتجريد محض، غير محدد، خالد وشمولي، بل بكل مركب، موحد، ومعيّن ومجسد ـ بـ «تركيز عديد من المحددات، وبالتالي بوحدة المتنوعات» (المقدمة) باختصار فان هذه البداية «غير النقية» التي تنتهي إليها الغروندريسه تتفوق كديالكتيك علىٰ البدايات السابقة لانها تحتوي علىٰ التناقض منذ البدء، بشكل جنيني، فيما تنطلق البدايات «النقية» (غير المحددة، الخالدة، المطلقة والشمولية)

بطريقة زائفة إذ تستبعد النقيض (وإلا لما اصبحت نقية!)؛ وعند ذاك عليها ان تختلق النقيض اختلاقاً، من «العدم» وبطريقة سحرية. وذلك اسلوب يصبح فيما بعد بداية سيئة لكل ما سيلحق من تطورات وتحولات. لا يمكن إذن ان تكون هناك بداية ديالكتيكية حقا، تستنفد القوىٰ الكامنة في المنهج الذي ابدعه هيغل واغرقه في الصوفية في الوقت نفسه، إلا إذا كانت بداية مادية أي بداية تنطلق من المجسَّد والمحدد وبالتالي (علىٰ حد تعبير هيغل نفسه) من المتناقض في ذاته.

بعد حوالىٰ عام ونصف العام، أي في ١٨٥٩ اعترف ماركس بان البداية لمقدمة الغروندريسه زائفة، وجاء هذا الاعتراف بعد ان اعاد كتابة الفصل حول النقود مرتين لكي يهيؤه للطباعة. ولم يعد المفهوم القائل ان مجرىٰ البحث يجب ان ينطلق من العلاقات البسيطة العامة وصولاً الىٰ الكل المحدد والمعقد يبدو له مذّاك «الاسلوب العلمي الصحيح بداهة». انه يكتب في «المقدمة» الشهيرة عن جدارة لـ «نقد الاقتصاد السياسي» والتي كتبت لتحل محل مقدمة الغروندريسه ما يأتي:

«انني اطوي مقدمة عامة كنت سطرتها علىٰ الورق. إذ بتفحص الأمر بدقة أكبر يبدو لي أن أي استباق لنتائج تنتظر البرهنة عليها بعد، هو تشويش. وعلىٰ القاريء الراغب في متابعتي أصلاً ان يوطن نفسه علىٰ القفز من المحدد الىٰ العام».

لننتقل الان الىٰ النقطة الثانية المشار إليها اعلاه، حيث يتجلىٰ الفارق الجوهري بين المنهج الديالكتيكي في أيد مثالية عنه في أيد مادية، ونعني بذلك مسألة درجة المباشرة في وحدة المتضادات. والقضية مطروحة كما يلي: منطلقين من ان كل وحدة (ذات، كل أو شمول، لا فارق في هذا الشأن) تتكون من اقطاب او جوانب متضادة، هل يترتب على ذلك ان وحدة هذه المتضادات ومطلقة. مباشرة وغير مشروطة أم انها بالاحرىٰ متضادات بحاجة الىٰ وسيط لكي تشكل وحدة وأن فاعلية هذا الوسيط

(وبالتالي الحفاظ على الكل) تعتمد على شروط معينة قد تكون متوافرة وقد لا تكون؟

عوضاً عن الجدال الفلسفي المطول حول هذه المسألة، وهو جدال مطلوب للوصول الى العمق، يمكن ان نمضي لتبيان بعض من اهميتها الاقتصادية والسياسية عبر مقارنة مقاطع محددة من مقدمة الغروندريسه باخرى من صلب النص.

لو قارن المرء الوحدة بين الانتاج والاستهلاك كما توضحها المقدمة بنفس الموضوع كما يعالجه نص الغروندريسه فانه سيتعرف بشكل ساطع على الوجهة التي تقود إليها ملاحظات ماركس الساخرة مما ورد في المقدمة، حيث «الوحدة المباشرة تترك الثنائيات المباشرة من دون مساس». والنقطة الاكثر ستراتيجية في المقارنة هي لحظة اكتمال عملية الانتاج الرأسمالي عندما تقارب حصيلتها، أي السلع، الدخول مجدداً في التداول بهدف الاستهلاك. هنا لا تطرح قضية وحدة العمليتين كمتضادات «بشكل عام» على امتداد التاريخ، بل في اطار الرأسمالية على التحديد. فهل الوحدة بين الانتاج والاستهلاك(التحقيق) وحدة مباشرة؟ على العكس تماماً:

«نقطة الاساس هنا، إذ نحن معنيون بالمفهوم العام لرأس المال، هي ان هذه الوحدة بين الانتاج والتحقيق، ليست مباشرة، بل هي كعملية فحسب مرتبطة بشروط محددة» [الدفتر الرابع].

وفي صفحات عديدة من الاقسام الفرعية (المنطقية) للنص التي تعالج قضية وحدة الانتاج الرأسمالي والاستهلاك الرأسمالي (الدفتر الرابع) يهاجم ماركس صراحة مفهوم ان «الانتاج متطابق مباشرة مع الاستهلاك». ويبين ان هذا المفهوم، حين يتبناه الاكثر مهارة مثل ريكاردو، قد يقود الى رؤى عميقة لكنه لا يقود إلى الاحاطة بالكل في حالة حركة. وهو يقود في النهاية، حين يتبناه الاقل قدرة، الى صبيانية وسخافة. «باديء

ذي بدء هناك حدود ليست كامنة في الانتاج بوجه عام، بل في الانتاج القائم على رأس المال». تلك هي الصياغة المادية لوحدة المتضادات، التي تنكر مباشرة واطلاق وحتمية تلك الوحدة وتؤكد بدل ذلك ان تلك الوحدة هي عملية تجري في المكان والزمان وتتطلب وسائط مادية ذات طبيعة محددة ومشروطة.

ان دراسة مفصلة للديالكتيك المادي في الغروندريسه ستكون دراسة للتوسطات لدى ماركس[١٧]. وهناك مادة غنية لمثل هذا البحث لا في

(١٧) جرت محاولات عديدة للاحاطة بالخلاف الجوهري بين ديالكتيك هيغل وماركس. والمحاولة الاوضح والاكثر دقة والتي أكدت الغروندريسه على صحة كل تفاصيلها الجوهرية هي تلك التي صاغها لينين في مقاله المختصر «حول مسألة الديالكتيك» فضلاً عن ملاحظاته المتفرقة على امتداد دفاتره الفلسفية. وبدهي ان الغروندريسه لم تكن مكتشفة بعد عندما كتب لينين. ويشير زوسدولسكي بصواب الى جوهر القضية في مقطع صغير واحد من دون ان يطور معالجاته في مجالات او ابحاث اخرى لسوء الحظ، اما لوكاش فيعلق اهتماما كبيراً، عن حق، على مسألة التوسط في عمل ماركس. وذلك في «التاريخ والوعي الطبقي». ولا يبدو ان لوكاش يلاحظ ان صلة ماركس بهيغل لا تكمن هنا، بل تكمن في هذا الأمر وبدرجة اكبر معارضة ماركس لهيغل. وتبقى هيغلية لوكاش المفرطة عائقاً أمام رؤية ذلك. وليست محاولة كورش (في الماركسية والفلسفة) بالكافية بسبب فشلها في طرح سؤال: ما هو الديالكتيك؟ انه يستخدم المصطلح بدون انقطاع ولكن بشكل غير نقدي وغالبا كهراوة، يضرب بها رأسه بقوة اكبر مما يضرب بها خصومه. يركز ماركوزه (في العقل والثروة) بصواب على الطبيعة التاريخية للديالكتيك لدى ماركس لكنه لا يمضي إلى ابعد من هذا التعميم الواسع. والمحاولة الاحدث لألتوسير (في التناقض والتحديد المفرط) بحاجة الى ان توقف على قدميها، إذ ان مفهومه حول «التحديد المفرط» اما ان يكون مجرد قضية كمية (اكبر قدر، تراكم التناقضات..) وعند ذاك فليس هناك ما يقال بهذا الشأن، او انه صياغة مقلوبة وملتوية لشرطية وتوسط التناقضات. ويبقى التوسير غامضاً تماماً فيما يتعلق بالمسألة الاساس، أي ماهو العقلاني وما هو الصوفي في مفهوم هيغل العام. كما إن هذا المقال الاولي لم يتناول الغروندريسه ولا دفاتر لينين الفلسفية.

صفحات الغروندريسه فحسب، بل في اجزاء رأس المال كذلك.

يمكن للمدافعين عن هيغل ان يحاججوا بان هيغل يتحدث هو الآخر عن التوسطات وان هناك خيوطاً من الاستمرارية بين فصل هيغل عن التوسط وفصل ماركس حول النقود. وهذا صحيح فذلك الفصل هو واحد من اكثر ما كتب هيغل مادية[١٨]. بيد ان التوسط في الهيكل الأساسي لمناقشات هيغل هو اما ذاتي او مطلق، او الاثنين معا في وقت واحد. لنعد إلىٰ نقطة البدء: اين يحدد هيغل الشروط التي تعتمد عليها وحدة الوجود والعدم؟ اية لحظة في تناقضهما تحتوي علىٰ امكانية ألاَّ يتوحدا؟ ما الاسس المعطاة لامكانية فشل التوسط في حركة الصيرورة؟ لا شيء اطلاقا، وليست هناك اسس لذلك، ولا مثل تلك الامكانية. والوحدة والتوسط غير مشروطين ومطلقان. لنقارن الان نقطة بدء ماركس في (نقد الاقتصاد السياسي) او (رأس المال): السلعة. انها وحدة نقيضين (قيمة الاستعمال وقيمة التبادل). هل يمكن تخيل انفكاك هذه الوحدة؟ وهل تطرح الاسس التي يمكن بموجبها الا تحدث حركة التوسط (النقود، التبادل)؟ بالتأكيد. فالعمل كله موجه نحو الشروط التاريخية والاقتصادية والسياسية... الخ التي تعتمد عليها هذه الوحدة الاولىٰ، وفضلاً عن ذلك فان الهدف الرئيسي للعمل تبيان ان التناقضات داخل هذه الوحدة تقود بالضرورة الىٰ تعليق تلك الشروط نفسها ومن ثمَّ تؤدي الىٰ تحطيم الانتاج السلعي وقيام نظام انتاجي يستند إلىٰ قيم الاستعمال. ان وحدة الاضداد مشروطة بالنسبة لماركس. لكن تفكك

---

(١٨) يمكن العثور علىٰ بعض مما أنهم نظرية ماركس في النقود، في فصل هيغل حول القياس (المنطق، الجزء الاول)، وكذلك في ما كتب من صفحات عن الغائية (المنطق، الجزء الثاني). والصدام بين مثالية هيغل (المفهوم المطلق) وديالكتيكه واضح بشكل خاص في المقطع الاخير الذي يحتوي في ان واحد علىٰ بعض من اكثر فقرات هيغل المادية بشكل صريح، كما يضم بعض اكثر أفكاره المثالية بعداً عن الديالكتيك كما هو الحال مع «تلاشي التوسط».

الوحدة وصراع الاضداد وعداءها وانهيارها امور حتمية اما لدىٰ هيغل فالحالة معكوسة بالضبط. انه الفرق بين «ديالكتيك» موفّق وملطف (وفي النهاية غير ديالكتيكي علىٰ الاطلاق) وبين منهج ثوري تدميري.

وليست حصيلة المنهجين واحدة هي الأخرىٰ. إذ يخلص هيغل إلى وجود متوحد، وجود ساكن، وجود بلا عدم فيما يخلص ماركس الىٰ صيرورة جديدة مشروطة بغياب التضاد الاجتماعي.

لنختتم المناقشة بالعودة الىٰ السؤال المحدد الذي اثير في البدء: كيف امكن لـ (منطق) هيغل ان يخدم ماركس في تفنيد مبدأ الربح الريكاردي؟ ان القاريء المهتم بمتابعة الامر سيجد المفاتيح الضرورية منذ بدء الدفتر السادس، حيث يتضح ان وحدة المتضادات، الاجور والارباح (او كما سيطلق عليها المعاصرون: علاقتها العكسية) ليست مطلقة ولا مباشرة، كما ظن ريكاردو، بل انها تعتمد علىٰ وسطاء متغيرين محددين وعلىٰ شروط خارجية دائبة التغير.

لذا يبدو شكل النص كسلسلة من العقبات للوهلة الاولىٰ فحسب. وما إن يبذل جهد ثان حتىٰ تتلاشىٰ العوائق ليحل محلها اتساع في الافق لا يوازيه أي عمل منشور اخر لماركس.

ان قراءة الغروندريسه باعتبارها سجلاً لعمل الذهن يعني ان يعي المرء ان ماركس كان ماضيا في خوض معركة ضد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ويشحذ اسلحته في وقت واحد، والعكس صحيح ايضاً، أي انه كان مضطراً للصراع ضد المنهج الصوفي حول الوحدة الحتمية وكان عليه ان يحيط بجوهر رأس المال كوسيلة لخوض معركته. ان وحدة الهيكل والمنهج واضحة في الغروندريسه منذ البدء وتلك هي في النهاية اهم سمة تميز هذه العمل.

غير ان وحدة المنهج والهيكل، وحده المادية الديالكتيكية والاطروحات الاقتصادية السياسية ليست أكثر من مباشرة وظهوراً في

الغروندريسه مما هي عليه في أي مكان آخر في العالم. فالاحاطة بهذه الوحدة تتطلب قراءة العمل كعملية، كصراع ينطوي على قفزات وتراجعات مع معرفة للاصول والغايات. يصح هذا بوجه خاص في مقدمة ماركس. انها مقالة شديدة العظمة والاهمية. انها تعكس في كل سطر من سطورها صراع ماركس ضد هيغل وريكاردو وبرودون، ومن خلال ذلك تبنى ماركس اهم هدف على الاطلاق أي الأسس الرئيسية لكتابة التاريخ ديالكتيكيا. لكنه لم يحقق انتصاره بالتفصيل وفي كل المجالات بل انه لم يحقق هدفه في بعض المجالات شديدة الاهمية. ان تعليق هيغل وريكاردو وتحطيم ما هو ميتافيزيقي وصوفي في مذهبيهما والحفاظ على جوهرها العقلاني، كل ذلك كان صراعاً انشغل به ماركس على امتداد صفحات الدفاتر السبعة. إذن فالجوهر العقلاني لا يزال يحمل بعض سمات الكائن الذي نتجت عنه، على حد تعبير هيغل. وقد ادرك ماركس هذه السمات المميزة حتى حين كان يكتب المخطوطات وهو يوجّه نقداً ذاتياً صريحاً لـ «طريقة العرض المثالية» التي تعبر عنها فقرات مثل «يصبح المنتوج سلعة، والسلعة قيمة تبادلية؛ والقيمة التبادلية نقداً». مثل هذه الفقرات، الموجودة في اماكن اخرى، تنبع من «منطق» هيغل حيث «الكينونة» هي الوسيط الذي لا يفشل ابداً، وما على العقل سوى افتراضها، والتفكير بها فتكون المتناقضات وحدة. وهذه الفقرات هي بالنسبة لماركس مجرد اختصارات يتعرف من خلالها على الشروط والوسائط الحقيقية التي ستدرس بالتفصيل فيما بعد. ان المطلق بالنسبة لماركس مشروط هو الاخر. وهو يقول ان الشروط تقوم فقط حين تنهار وتتمزق العقبات التي تفرضها العلاقات الرأسمالية امام انتاجية البشر، وعند ذاك يمكن للمرء ان يتحدث عن دخول البشرية «حركة الصيرورة المطلقة».

وعلى قاريء الغروندريسه الا ينسى مطلقاً عملية وشروط الصيرورة

وإلا ستتحول الآفاق التي تفتحها الىٰ عقبات من جديد .

هناك المزيد من الثروة المنهجية في الغروندريسه وفي كتاب هيغل الكبير « المنطق » مما لم نتناوله هنا قط. فالكثير من خيوط العلاقة الشديدة التعقيد بين هيغل وماركس قد عولجت كأمر ثانوي او أهملت لاغراض الاختصار .

لقد أعلن ماركس عن نيته في كتابة عرض نقدي لكتاب « المنطق » في فترة تسبق بكثير ١٨٥٧ - ١٨٥٨ وفي أولىٰ مخطوطاته المعروفة عن هيغل. واشار بشكل تجريدي إلىٰ الاخطاء في المنهج الديالكتيكي كما عرضه واستخدمه هيغل. وتقدم الغروندريسه اول محاولة معروفة وواعية لتغيير وتطبيق المنهج علىٰ القضايا النظرية الرئيسة .

في رسالة ماركس إلىٰ انجلس المشار إليها سابقاً حول « المنطق »، كتب انه يرغب بشدة « ان يعود الوقت مناسبا من جديد لمثل هذا العمل » لكي يكتب بوضوح « عما هو عقلاني في الاسلوب الذي اكتشفه هيغل ولكنه مغرق في الصوفية في الوقت ذاته ». لكن « الوقت » لم يحن ابداً . كما ان ماركس لم يفصل ملاحظته التي كتبها في مقدمة ١٨٧٣ عن القشرة الصوفية واللب العقلاني .

ومنذ عهد الغروندريسه، وبرغم اختفائها لفترة، تطورت معرفة الديالكتيك المادي وانتشرت ونمت[١٩] . والديالكتيك المادي ليس مستثنىٰ من قوانينه الخاصة، او معبئاً في اقراص ووصفات . وإذا كان ماركس

---

(١٩) تتضمن « الدفاتر الفلسفية » للينين جوهر كل التطورات اللاحقة، ولا غنىٰ عن قراءتها في هذا السياق أما « المادية التاريخية » لبوخارين ففيه بعض الأفكار اللامعة . لكنه على العموم ردة إلى مستوىٰ الديالكتيك قبل الهيغلي، الذي يقارب كانط . اما « المادية الديالكتيكية والتاريخية » لستالين فيكثف « نقاط لينين الست عشرة » (في الدفاتر الفلسفية ص ٢٢١ - ٢٢٣) في اربع نقاط، وهو مقدمة اولية مفيدة .

محقاً في تحليله لمجرى التطور فسيأتي وقت في المستقبل القصي البعد حين يغدو الديالكتيك المادي مكتسباً شاملاً للجنس البشري بحيث ان دراسته واتقانه لن تتطلب جهداً خاصاً، وسيغدو تطبيقه في الحياة اعتيادياً كالتنفس.

٤

في سياق الغروندريسه هناك تحولات ترتبط بما اشير إليه اعلاه. لقد عالجنا تحويل المنهج الهيغلي، لكن هناك تحولات اخرىٰ.

لقد اشير سابقاً إلىٰ ان ماركس يبدأ لاول مرة في الغروندريسه بالاستعاضة عن مفهوم (العمل) الاقتصادي السياسي الكلاسيكي بمفهوم «قوة العمل» او «قدرة العمل»، فما مغزىٰ هذا التحول؟

كان تحديد القيمة بمتوسط وقت العمل (نظرية القيمة في العمل) واحداً من اعظم انجازات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي. وقد بين ماركس في مجال اخر ان هذا المفهوم للقيمة يستند في فرضياته الىٰ المبدأ البرجوازي الثوري القائل ان كل الافراد خلقوا متساوين، ومبدأ «ان كل انواع العمل متساوية ومتكافئة، طالما ان العمل الانساني عموماً لم يفك لغزه بعد ما لم يكتسب مفهوم المساواة بين البشر ثباتاً في العواطف الشعبية» (رأس المال، المجلد الاول). غير ان الاقتصاديين البرجوازيين انفسهم واجهوا مشكلة غير قابلة للحل في نظريتهم بالذات حين بدأوا بطرح السؤال ـ الذي لا بد ان يطرح نفسه ـ حول ماهية قيمة العمل. هذا السؤال يقع في قلب النظرية، وهو من دون اجابة عليه يحيل النظرية نفسها الىٰ مجرد حشو من نوع «ان قيمة العمل هي قيمة العمل». وقد احس الاقتصاديون الكلاسيكيون بصعوبتهم لكنهم اوقعوا انفسهم في معضلة لا حل لها إذ حاولوا تجنب الصعوبة. إذ يمكن ان يجيب امرؤ ان «قيمة العمل» تعبر عنها اجور العمال ونتيجة ذلك تقويض الفرضيات الاساس للنظرية، ذلك انه ما دامت القيمة التي يخلقها

العامل اعلىٰ من اجره فلن يعني ذلك غير القول ان «قيمة العمل» (كناتج) اعلىٰ من (قيمة العمل) (كأجر) أو ان هناك مصدراً اخر للقسمة غير العمل مما يحطم فرضيات النظرية.

وعبر هذا المسار يصل المرء إلىٰ مفهوم «عوامل الانتاج» حيث تتضافر «الارض والعمل ورأس المال» معاً لخلق «القيمة». لكن ذلك ليس إلا اسلوبا صوفيا للتخلي عن البحث في القيمة اصلاً. والجواب البديل الآخر ضمن الاطار الكلاسيكي هو القول ان «قيمة العمل» تعبر عنها قيمة انتاج العامل، قيمة المنتوج. وهذا يبين الفجوة بين قيمة الانتاج وكمية الاجور ويفصح بوضوح عن ان العامل لا يتسلم «قيمة عمله»، بل انه يخضع لعملية غش في حساب قيمتها. ولأن ريكاردو مال الىٰ جانب هذا البديل فقد اتهم بالراديكالية. والواقع انه لم يكن غير اسير لقصور نظريته. وبعيداً عن المضامين السياسية المباشرة فان كلاً من الوسيلتين الممكنتين للالتفاف علىٰ المعضلة انجب اقتصاداً سياسياً بائساً. فتراكم ونمو القيمة التبادلية، سواء نسبياً (في أيدي الطبقة الرأسمالية) او بصورة مطلقة (بمجموعها في ايدي المجتمع) لا يمكن تفسيره ضمن هذا الاطار، ولا بد من فرضيات اعتباطية مدبرة سلفاً. وهكذا اكتسبت الفرضية المركزية لنظرية القيمة في العمل صفة متطابقة مباشرة بين نقيضين: ان «قيمة العمل» هي «قيمة العمل» وليست «قيمة العمل» في آن واحد. وتحايل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي علىٰ هذه الصوفية المتأصلة عبر اللجوء الىٰ استخدام هذا التعريف او ذاك حسب طبيعة النقاش المطلوب. واخيراً، وحين قاد تطور الاقتصاد الرأسمالي الىٰ قيام البرجوازية بالتخلي عن مبادئها الثورية عن مساواة البشر والدعاية لمفهوم معاكس تخلىٰ الاقتصاد السياسي كلياً عن البحث في القيمة بالمعنىٰ الموضوعي واصبحت اسسه النظرية مجرد نوع من التنبؤ بالاسعار.

تقوم معالجة ماركس للمعضلة علىٰ تبيان استنادها إلىٰ مفهوم تضليلي

عن السلعة ـ الشكل. لقد افترض الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ان الاشياء توجد كسلع بطبيعتها. وهذا يعني بتعبير اخر ان الطبيعة صممت نمط الانتاج البرجوازي. وهكذا سقط الاقتصاد السياسي البرجوازي بسهولة في خطأ التأكيد علىٰ ان السلع هي بطبيعتها اشياء. وهذه الفرضية مفيدة في عديد من التطبيقات. لكنها عند تطبيقها علىٰ سلعة «العمل» لا تكشف إلا تحيزاً رأسمالياً مفاده ان العمال ليسوا إلا كمية من الاشياء التي تستخدم وتحول ثم تلقىٰ جانبا حين تبلىٰ. غير انه من وجهة نظر الاقتصاد السياسي يقود مفهوم كون (العمل) شيئاً الىٰ هراء لا محالة ما إن يوجه سؤال عن قيمة هذا الشيء. ويشير ماركس الىٰ «انه لم يوجد كشيء، بل كقدرة للكائن الحي» (الدفتر الثالث). وبهذا فان ماركس لا يؤكد إلى أي جانب يقف فحسب، بل انه يكشف أيضاً لغز التراكم. ان السلعة التي يبيعها العامل الى الرأسمالي ليست شيئا جامداً، بل هي قوة لا تنفصل عن وجود العامل الجسدي نفسه. وعلىٰ هذا الاساس يبدو سؤال «ما قيمة العمل؟» مطروحاً بشكل خاطيء من الاساس. انه يشبه السؤال عن لون عملية رياضية ما. ان العمل هو نشاط العامل، وهو يخلق كل قيمة، وهو بحد ذاته لا قيمة له. ان مقياسه الوحيد هو الزمن. والسلعة التي يبيعها العامل إلىٰ الرأسمالي هي قوة عمله، او بشكل اكثر دقة بعد: **الحق بالتصرف** بقوة عمله او عملها (الدفتر الثاني)، أي الحق في تحديد كيفية استخدام تلك القوة. لذا فان بيع التصرف بقوة العمل ليس مجرد فعل «اقتصادي محض» بل هو فعل سياسي. وخلال فترة العمل لا يمتلك العامل حق تقرير مصيره بل يصبح شخصاً مقيداً، يصعب تمييزه عن العبد. ومع هذا المفهوم لما يبيع العامل للرأسمالي يكتسب تعبير «الاقتصاد السياسي» كامل معناه. ان مجادلة ماركس ذات طابع سياسي واقتصادي صريح ليس من حيث الاستنتاج فحسب، او نتيجة الفرضيات المتبناة، او نتاج تأمل لاحق (كما هو الحال مع كثير من اعمال «الاقتصادي السياسي» المعاصر) بل هي كذلك منذ

الفرضيات الاولى نفسها. ان تفكير ماركس يحافظ على الاساس الثوري الكامن في نظرية القيمة في العمل، أي الاساس القائم على مساواة البشر عموماً ويبين ان هذا المبدأ، في شكله البرجوازي، لا يؤدي بالعامل إلا إلى نقيض الحرية الانسانية ومع التوصل إلى مفهوم «قوة العمل» يحل ماركس التناقض الكامن في نظرية القيمة الكلاسيكية ويحافظ على ماله معنى فيها، أي تحديد القيمة بواسطة وقت العمل. وعلى هذا الاساس يمضي ليحل مشاكل نظرية التراكم التي لم تستطع النظرية البرجوازية مجابهتها بأمانة. وعبر الحفاظ على ما له معنى وثوري في النظرية وتمزيق الحدود البرجوازية المنطوية عليها، حول ماركس النظرية الثورية الى نقيضها: من تبرير الحكم البرجوازي الى نظرية للاحزاب الشيوعية تفسر كيف تثرى الطبقة الرأسمالية من عمل العمال وتبين كيف ان هذا النظام مقاد الى الخراب وتقود النضالات من اجل اسقاطه.

ان مقطعاً من مقدمة انجلس لطبعة ١٨٩١ من كراس ماركس «العمل الاجير ورأس المال» يساعد، رغم طوله، على ابراز اهمية التحول من «العمل» إلى «قوة العمل». كتب انجلس:

«طوال الاربعينات لم يكن ماركس قد وصل في نقده للاقتصاد السياسي إلى نتيجة حاسمة بعد. ولم يحصل هذا إلا نحو نهاية الخمسينات. لذا فان كتاباته المنشورة قبل القسم الاول من نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٩) والتي تتباين في نقاط معينة عن تلك المكتوبة منذ ١٨٥٩، تحتوي على عبارات وجمل كاملة، تبدو من وجهة نظر الكتابات اللاحقة، مشتطة بل وحتى غير صحيحة.... وأنا واثق اني استوحي روح ماركس حين اقوم ببعض التعديلات والاضافات المطلوبة لهذه الطبعة.

وتدور كل تعديلاتي حول نقطة واحدة. فحسب الاصل يبيع العامل إلى الرأسمالي في مقابل الاجور **عمله**، أما حسب النص الحالي فهو يبيع **قوة عمله**، وانا مدين بتفسير هذا التغيير. تفسير للعمال، لعلهم يرون ان

الأمر ليس مجرد تلاعب بالكلمات. بل بالأحرىٰ يتعلق بواحدة من اهم نقاط الاقتصاد السياسي. وتفسير للبرجوازيين لعلهم يقتنعون بالمدىٰ الساحق لتفوق العمال الجهلة، الذين يمكن تبسيط اعقد التطورات الاقتصادية لهم وجعلها مفهومة ببساطة، علىٰ «السادة المثقفين» المتحذلقين الذين تبقىٰ هذه المسائل غير قابلة للحل بالنسبة لهم مدىٰ الحياة»

ثم يمضي المجلس ليقدم، في خمس صفحات، واحداً من افضل التفسيرات المختصرة للفرق بين نظرية القيمة في العمل القديمة ونظرية القيمة الفائضة في العمل لماركس. وتقدم الطبعات المعاصرة الجادة كراس «العمل الاجير ورأس المال» كنص منقح من قبل المجلس، حيث يشار بهوامش الىٰ المواقع التي اجرىٰ فيها المجلس تغييرات.

ولأن ماركس لم يكن قد اكتشف نظرية القيمة الفائضة بعد، فان كثيراً من كتاباته السابقة للغروندريسه كانت بعيدة عن توضيح قضية الظروف المادية للعمال في ظل الرأسمالية. لقد احتل تعمق الفجوة بين الظروف النسبية للطبقتين الرئيسيتين (الافقار النسبي) حيزا ثابتا في كتاباته منذ البداية حتىٰ النهاية. لكن الغموض، في الكتابات المبكرة، يكمن في مسألة الافقار المطلق، أي ان كانت اجور العمال المستخدمين تهبط بالضرورة الىٰ وتحت المستوىٰ الضروري لمجرد البقاء الحيواني. وكان النص الاصلي لكراس (العمل الاجير ورأس المال) غامضاً منذ الاساس بشأن هذه المسألة، لكن مخطوطة بعنوان «في الاجور» يعود تاريخها إلىٰ ١٨٤٧ نشرت بعد وفاة ماركس تعكس تفكيره في ذلك الوقت بتفصيل اكبر. اذ تعترف المخطوطة بتقلب الاجور في المدىٰ القصير، ارتفاعاً وانخفاضاً، نتيجة «الاذواق والمواسم وحالات التجارة المتغيرة» لكنها تحاجج لصالح وجود تأثير هابط فاعل يمنع الاجور، ما إن تنخفض، من العودة ثانية الىٰ مستواها السابق بالكامل بحيث انه في المدىٰ البعيد «يغوص الحد الادنىٰ.. اكثر فاكثر باتجاه المستوىٰ الادنىٰ المطلق»

و «تصبح كمية السلع التي يحصل عليها العامل في المقابل اقل من أي وقت مضى». لقد كان موقف ماركس حينذاك على نفس مستوى موقف ريكاردو، ومثل ريكاردو اعتقد ان هناك «علاقة عكسية بين الارباح والاجور» بشكل صارم. وينتج عن هذه العلاقة ان اية زيادة في الربح الرأسمالي تشترط سلفاً انخفاضا في الاجور. ومن هنا فان التراكم الرأسمالي ممكن فقط عبر تجويع الطبقة العاملة حتى الموت. ان هذا الموقف الاحادي الجانب يتم تصحيحه في الغروندريسه عبر القضاء على نظرية ريكاردو في الربح. ان العلاقة العكسية المباشرة بين الارباح والاجور تصح فقط في المدى القصير وفقط حين تكون كثافة الاستغلال (كسرعة الانتاج على سبيل المثال) ثابتة. اما في المدى الابعد نسبياً، وبخاصة في طور صعود الدورة الاقتصادية فيمكن ان تظهر الاجور والارباح زيادة مطلقة في آن واحد. وخلال فترات كهذه يمكن ان يغامر العامل بمراكمة احتياطي ضئيل من الادخارات تحسبا للازمة القادمة او قد يوسع نطاق استهلاكه للحصول على «اشباع اعلى، حتى بالمعنى الحضاري.. [مثل] الاهتمام بمصلحته الخاصة، الاشتراك في الصحف، حضور المحاضرات، تثقيف اطفاله، تطوير ذوقه.. الخ» بما يشكل «حصة العامل الوحيدة في الحضارة التي تميزه عن العبد» (الدفتر الثاني). وتكشف العلاقة بين رأس المال والعمل، خلال مثل فترات الرخاء هذه، عن جانب هو «لحظة تمدين جوهرية يستند إليها المبرر التاريخي، كما تستند إليها كذلك القوة المعاصرة لرأس المال» (الدفتر الثاني). وفضلاً عن ذلك فان من الممكن نظرياً، وبعيداً عن مسألة الدوة الاقتصادية، ان يتسلم جزء من الطبقة العاملة (ولكن ليس كلها) وعبر آلية توزيع الربح بين مختلف الرأسماليين «حصة شديدة الضآلة من» القيمة الفائضة التي أنتجوها في شكل «أجور فائضة» (الدفتر الرابع). وذلك جانب واحد من المسألة، بيد ان هناك الجانب الاخر في الوقت نفسه. ذلك ان مجرى التطور الرأسمالي يمضي في

دورات يتبادل فيها «الرخاء» مواقعه مع الازمات حيث يتم في الاخيرة «تعليق العمل» (البطالة) «وانحطاط العامل واقسىٰ استنفاد لقواه الحيوية» (الدفتر السابع)، أي انخفاض مطلق في الاجر الحقيقي مصحوب بتسريع وتيرة العمل. وبالاضافة إلى ذلك، وعدا عن الازمات (وإن كان تحت تأثيرها) تحدث مع تطور التراكم الرأسمالي زيادة في نسبة السكان الفائضين إلىٰ مجموع الطبقة العاملة ككل، أي الفائض بالنسبة الىٰ الاستخدام الذي يوفره رأس المال. ويتم ابقاء جزء من قوة العمل الفائضة هذه كاحتياطي لفترات التراكم الرأسمالي، فيما يبقىٰ جزء اخر معتمداً على ايرادات الدولة كمعوزين دائمين، ويتحول جزء صغير الىٰ بروليتاريا رثة، (الدفتر السادس). ويتعاظم حجم السكان الفائضين (وهم فائضون بالقياس الىٰ حاجات التراكم الرأسمالي) كلما دنا رأس المال من حدوده ونهاياته الكامنة، (الدفتر السادس)، واخيراً تأخذ أزمات فيض الانتاج بتكرار نفسها «علىٰ مستوىٰ اعلىٰ» وبحدة أشد (الدفتر السابع). هكذا، وباختصار، فان الاتجاه التاريخي البعيد المدىٰ نحو الافقار النسبي يترافق مع الاتجاه التاريخي البعيد المدىٰ نحو الافقار المطلق لنسبة متعاظمة من الطبقة العاملة. ويعاني ما تبقىٰ من الطبقة العاملة ككل من فترات الافقار المطلق المصحوبة بالقلق المتعاظم تليها ازمات متعاظمة الحدة يكون فيها الافقار المطلق مصيراً عاماً لكل افرادها.

إذن فالنظرية التي انبثقت في الغروندريسه، ثم طورت في معظم نقاطها في رأس المال، ليست صيغة احادية العنصر او الاتجاه. انها تتطابق بدقة اكبر بكثير مع التجربة الحقيقية للطبقة العاملة حيث لا يمثل مستوىٰ الاجر الحقيقي في فترة معينة إلا عنصراً واحداً من الشروط المادية لحياتها ككل. والنظرية التي صيغت في الغروندريسه متفوقة، من الناحية السياسية كذلك، علىٰ النظرية القديمة من حيث تقديمها اساساً نظرياً لاهمية النقابات العمالية. ففي الاطروحة الاحادية العنصر السابقة حول الافقار

المطلق الخطي يصعب تبيان فائدة تلك المنظمات من الناحية الاقتصادية. وقد استخدم فيتلنغ وفيما بعد لاسال نظرية مشابهة في المانيا هي ما يسمى بـ «قانون الاجر الحديدي» في محاولة لمنع العمال من الانضمام إلى النقابات استنادا الى هذا الاساس بالضبط. وفي انكلترا قام «مواطن» في مستعمرة اوين هو ويستون بالاستناد إلى نظرية اجور كهذه بالدفاع عن فكرة مماثلة[٢٠]. لقد فند ماركس مذهب ريكاردو في الربح في الغروندريسه. وكانت التفرعات اللاحقة لنظريته في الاجور عناصر أساس مكنته فيما بعد من الحاق الهزيمة النظرية والتنظيمية باتجاهات فيتلنغ ـ لاسال ـ ويستون في الاممية الاولى.

(كما ان الفرق بين القيمة الفائضة والربح يقود ماركس إلى صياغة أولية لعلاقات الاستغلال التجاري (الدفتر السابع)).

لا بد من كلمة موجزة هنا عن نظرية الاستلاب. والايجاز هنا ليس بسبب عدم اثارتها للاهتمام، بل بالعكس تماماً. فهي واحدة من اروع اجزاء العمل. لكن التعليق عليها يتطلب تعقيباً شديد التفصيل.

كانت الكتابات المبكرة وبخاصة مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية ـ الفلسفية (مخطوطات باريس) بعيدة عن توضيح ما إذا كان الاستلاب (الاغتراب) شرطا انسانياً شاملاً وخالداً او انه يجد جذوره في نمط الانتاج الرأسمالي المحدد تاريخيا، وبالتالي فهو وضع انتقالي، عارض. وقد وجد عدم الوضوح والتماسك التامين اسسهما، كما تم التعبير عنهما، في مطابقة مفهوم (الاستلاب) مع مفهوم (التشيؤ) ولما كان التشيؤ (أي صنع الاشياء) غير قابل للانفصال عن أي مجتمع انساني يتجاوز المجتمع البدائي فإن مطابقة هذين التعبيرين يمكن تفسيره ببساطة باعتباره «رؤيا»

---

(٢٠) يقدم كتاب و. ز. فوستر، تاريخ الاممية الثلاث (الناشرون الدوليون، ١٩٥٥)، ص ٤٤ ـ ٧٢، عرضاً جيداً لهذه النزعات المختلفة ولموقف ماركس منها.

ماركس للاستلاب الابدي. في الغروندريسه يجابه الموضوع باتقان وتماسك تامين. ولنقتطف مجرد جزء موجز من مقطع من بين مقاطع كثيرة:

« يحبس الاقتصاديون البرجوازيون انفسهم ضمن مفاهيم تنتمي إلى مرحلة تاريخية محددة من مراحل التطور الاجتماعي لدرجة ان ضرورة تشييء قوىٰ العمل الاجتماعي تبدو لهم غير قابلة للفصل عن استلابها في مواجهة العمل الحي » (الدفتر السابع).

بموجب ذلك، يجري النظر إلىٰ الاستلاب بالدرجة الأولىٰ كعلاقة ملكية محددة، هي بالتحديد علاقة بيع اضطراري (تنازل عن الملكية) إلىٰ آخر خصم (أنظر مثلاً الدفتر الرابع). وهكذا يعاود المصطلح كثير من معانيه الحقوقية والاقتصادية الأصلية (أنظر مثلاً استخدام ستيوارت له، المشار له في الدفتر السابع).

تنجم عن ذلك ضرورة الحكم علىٰ الطور التاريخي الذي يكون فيه الاستلاب شكلاً سائداً لا ككارثة تبعث على النواح فقط، بل كخطوة صاعدة محددة في الوقت نفسه، كمرحلة تقدمية تخلق مقدمات إلغائها. ولا بد من التأكيد على الجانب التقدمي من العلاقة في مواجهة النقد الرومانسي (أنظر علىٰ سبيل المثال الدفاتر الأول والخامس والسابع).

وأخيراً، وعوضاً عن « الكائن ـ النوع » تتحدث الغروندريسه عن نوعين، بالمعنىٰ الشديد العمومية والاتساع، من البشر الأفراد، الأول هو « الفرد الخاص » حيث يقصد بالفرد المالك الخاص سواء كان مالكاً لوسائل الانتاج أو « مالكاً » للسلعة ولقوة العمل أي الفرد في علاقة القيمة التبادلية. وإلغاء علاقات الملكية الخاصة هو إلغاء لشروط انتاج واعادة انتاج هذا النوع من الافراد. ويحل محل هذا النوع **الفرد الاجتماعي**، الفرد في المجتمع اللاطبقي. وهي شخصية ليست أقل تطوراً بل أكثر تطوراً بسبب من طبيعتها الاجتماعية المباشرة. وعلىٰ الضد من الفرد الفارغ، المفقر والمقيد في

المجتمع الرأسمالي يظهر الكائن الانساني الجديد تطوراً شاملاً، غنياً وكاملاً لحاجاته وقدراته، وهو شامل الشخصية والتطور.

لا بد كذلك من قول كلمة عرضية هنا حول المقاطع الشهيرة بجدارة حول المكننة والاتمتة (الدفترين السادس والسابع) التي استشهد بها مراراً. يشير ماركس هنا إلىٰ أن التقدم في تقسيم العمل ونمو حجم الانتاج الرأسمالي سيصاحبه ميل إلىٰ تحول دور العامل في العملية الصناعية من دور إيجابي إلى دور سلبي، من سيد إلىٰ سن في عجلة، بل ومن مساهم إلىٰ مراقب وذلك كلما أصبح نظام المكننة أكثر آلية. فهل تعني هذه المقاطع، كما ظن بعض الكتاب، ان العمل اليدوي، الصناعي وبالتالي الطبقة التي تقوم به سيختفيان في ظل الرأسمالية لتحل محلهما «طليعة جديدة» من المهندسين والفنيين؟ إن مثل تلك القراءة لهذه المقاطع ستكون زائفة تماماً. وهي تتجاهل تأكيدات ماركس القاطعة في مقاطع عديدة أخرىٰ بوجود ميول مضادة تمنع المكننة والاتمتة من المضي إلىٰ أبعد من نقطة محددة في ظل الرأسمالية. وتتجلىٰ هذه الميول المضادة، علىٰ سبيل المثال، في انخفاض معدل الربح الذي ينتج عن الاستثمار المتزايد في المكائن قياساً إلىٰ العمل الحي. إن ماركس يضيف حتىٰ في المقطع المشار إليه حول المكننة أنه في ظل الرأسمالية «تجبر أكثر المكائن تطوراً العامل علىٰ العمل أطول مما تكرهه الحياة البدائية علىٰ العمل، أو أطول مما كان سيقضيه مع الأدوات الأبسط والأكثر بدائية» (الدفتر السابع). ولا نجد هنا، ولا في أي موضع آخر، ان ماركس يتنبأ بالقضاء على العمل اليدوي في المجتمع الرأسمالي بل ان حجم الحجج التي يسوقها ماركس يصب لصالح الاتجاه المعاكس

يستطيع المرء أن يمضي إلىٰ أكثر من ذلك. فنظرية ماركس عن دائرة التداول مع نظريته في الانتاج تقدم ضمنياً الأساس لنظرية عن أشكال الدولة. فعلىٰ سبيل المثال، وبشكل أولي، تقدم الأولى الأساس لتفسير القشرة الديمقراطية وتقدم الثانية الأساس لتفسير الدكتاتورية الرأسمالية.

ويعلن ماركس في رسالة إلىٰ كوغلمان، ان نظرية عن أشكال الدولة محتواة في العمل نفسه ولكن لا بد من تطويرها.

ومنذ عصر ماركس أصبحت نظرية القيمة (قانون القيمة) مجالاً للنزاع في البلدان التي حققت ثورات اشتراكية، وهناك مادة هائلة متعلقة بهذا في الغروندريسه.

إن مقدمة ١٨٥٩ الشهيرة تتحدث عن التناقض بين القوىٰ المنتجة وعلاقات الانتاج. ولا يتحدث رأس المال إلا قليلاً نسبياً عن هذا الموضوع. أما الغروندريسه فانها تعقيب مطول واحد حول الأمر بحيث ان صياغة ١٨٥٩ ليست إلا تلخيصاً للغروندريسه.

ويمكن للمرء أن يشير إلىٰ الكثير. فالغروندريسه أشبه ما تكون بتصور، علىٰ الورق، للشخصية الغنية، الشاملة التي تحدث عنها ماركس. وكلما عاد القارىء إليها مجدداً اكتشف شيئاً جديداً.

٥

ثمن ماركس عالياً المادة المحتواة في دفاتره السبعة. وكما قال في رسالته التي اشرنا لها إلىٰ انجلس، كانت لديه «بعض التطويرات الشيقة». ويشكل جزءاً من هذا التثمين تقويمه لنظرية الربح الجديدة التي توصل إليها والتي هي «من كل النواحي اهم قانون في الاقتصاد السياسي المعاصر والاساس لفهم اعقد العلاقات» (الدفتر السابع). ويصفها في رسالة إلىٰ لاسال «نتاج خمس عشرة سنة من البحث وبالتالي من افضل سني حياتي» بل وفي الرسالة نفسها يستخدم تعابير اكثر قوة، إذ كان ماركس يتحفظ تماماً عند استعمال صفة «علمي» «... اول عرض علمي لوجهة نظر مهمة عن العلاقات الاجتماعية». إن لهجة الانجاز والشمول الواردة في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٩) هي

انعكاس لتقدير ماركس لقيمة تلك الدفاتر. وحسب معايير ماركس للتقييم الذاتي (وهو الشديد التواضع) يبدو هذا تقويماً متميزاً، بل انه تقويم مزيد. لا لأن ماركس لم ينجز اعظم من ذلك بل لانه كلما انجز المزيد، ادرك ان هناك المزيد مما ينبغي انجازه، وقاس انجازاته بالنسبة إلى هذا الاخير. ويقال انه سئل في اواخر سنيه عن «اعماله الكاملة» فاجاب «لا بد من كتابتها اولاً».

لكن شكل المخطوطة قضية مختلفة تماماً. فقد كان الشكل متعلقاً إلىٰ حد ما بالتنظيم الداخلي للموضوع. كتب ماركس إلىٰ انجلس «ستكلفني قراءة مخطوطتي قرابة اسبوع. والشيطاني في هذه المخطوطة (ستكون مجلداً ضخماً عند طباعتها) هو ان كل شيء قد اختلط فيها كالبنجر والملفوف والكثير مما خططت لان يكون لاقسام متأخرة بكثير». اما اسلوب الكتابة فقد وجده ماركس «مملاً ومتحجراً يوحي بكبد موجوع». بيد ان القضية لم تكن مجرد اسلوب كتابي. إذ لم يمض وقت طويل حتىٰ أصبحت قضية سياسية مهمة. ان المحتويات، وشكل العرض (بالمعنى الواسع) واسلوب الكتابة (بالمعنىٰ الاضيق) شكلت صراعاً معقداً انشغل به ماركس لفترة كبيرة خلال العقود اللاحقة. وهذه القصة تمثل جزءاً مهماً من الغروندريسه.

يحتوي القسم الاول من المخطوطات علىٰ عدة خطط. اولاها في المقدمة (الدفتر الاول) وتبدأ بـ (١) المحددات العامة، المجردة التي تحدث في كل اشكال المجتمعات تقريباً. ثم يمضي ليضع مخططاً لاربعة اقسام اضافية تغطي رأس المال، العمل الاجير، ملكية الارض، الدولة، التجارة الدولية، السوق العالمية والازمات بالاضافة إلىٰ مواضيع ذات علاقة. وقبل نهاية الفصل حول النقود نجد خطة ثانية تحذف «المحددات العامة، المجردة». ولعل ماركس قرر عند هذه النقطة عدم استخدام المقدمة. وفيما عدا ذلك فان محتويات الخطة مماثلة جوهرياً للاولىٰ. وهناك

خطتان اضافيتان تحتويان على مزيد من التفاصيل (بداية فصل: في رأس المال)، يصف ماركس، في رسالة كتبت في نهاية شباط أي قبل اكمال المخطوطة، المشروع كله باعتباره يضم ستة كتب:

١ ـ رأس المال.

٢ ـ ملكية الارض.

٣ ـ العمل الاجير.

٤ ـ الدولة.

٥ ـ التجارة الدولية.

٦ ـ السوق العالمية.

في رسالة إلى انجلس مؤرخة في اول نيسان يعيد ماركس تثبيت خطة الكتب الستة بالضبط. ثم يشار إلى هذه الخطة نفسها تكراراً في المراسلات اللاحقة، وليس هناك من دليل على ان ماركس قرر يوما عدم صلاحية منطق تلك الخطة. والواقع ان هناك اشارة إلى الكتاب السادس حول السوق العالمية في المجلد الثالث من رأس المال، جنبا الى جنب مع الاشارة الى نظام الائتمان باعتبارها مواضيع «لا تدخل ضمن نطاق هذا العمل [أي رأس المال] وتنتمي إلى تتمته النهائية».

وكان مقدراً للتشكيلة الكاملة من هذه الكتب الستة ان تحمل العنوان الشامل (نقد الاقتصاد السياسي) وتظهر في سلسلة اجزاء لدى ناشر الماني.

ان المخطوطة التي بين ايدينا هي الاطار الاساس لهذه التشكيلة برمتها. وخطط الكتب الاضافية المتضمنة في الغروندريسه هي المصدر الشامل الوحيد المعروف للافكار المنوي ادخالها في المشروع، بما في ذلك الخطط الوحيدة للكتاب الرابع المقترح حول الدولة (الدفتران الاول والثاني). وليس محتملاً ان يضيف شيئاً الى محتويات الغروندريسه ورأس المال غير مخطوطة غير منشورة بعد تعود الى ١٨٥٤ ـ ١٨٥٥ محفوظة

في موسكو. وهي تعالج اسعار الصرف والازمات وتتعلق بالعملين المقترحين الخامس والسادس حول التجارة الدولية والسوق العالمية.

بيد ان ماركس لم يعتزم في أية لحظة جعل كل من الكتب الستة متقارب الحجم. ففي رسالة كتبت حتىٰ قبل اكمال الدفاتر السبعة يقول «لا اعتزم علىٰ الاطلاق العمل بشكل متساو في الكتب الستة التي قسمت الكل بينها، بل الاحرىٰ ان اقدم، في الكتب الثلاثة الاخيرة، فقط اللمسات الاساس تقريبا. اما في الاعمال الثلاثة الاولىٰ التي تضم التطويرات الاساس بالمعنىٰ الدقيق فلا يمكن علىٰ الدوام تجنب التوسع في التفاصيل».

ويغدو عدم التناسب اساس التطور اللاحق. ففي نهاية ١٨٦٢ توسع الكتاب الاول من (رأس المال) بحيث يعلن ماركس عن نيته في طبع المخطوطة مستقلة تحت ذلك العنوان، فيما يصبح «نقد الاقتصاد السياسي» مجرد عنوان فرعي له. ولكن حتى في هذا الكتاب الاول يواجه التقسيم والتقسيمات الفرعية تطورا شديد الاختلال.

كان مفترضا ان يضم الكتاب الاول من الكتب الستة (المتعلق برأس المال) وحسب خطة وردت في رسالة الىٰ انجلس (٢ نيسان ١٨٥٨) اربعة اقسام:

أ. رأس المال عموما.

ب. المنافسة.

ج. الائتمان.

د. «رأس المال المساهم، باعتباره الشكل الاكثر اكتمالا (المنقلب نحو الشيوعية) مع كل تناقضاته». وخضع الاول من الاقسام الاربعة (رأس المال عموما) بدوره الىٰ ثلاثة اجزاء هي ١ ـ القيمة ٢ ـ النقد ٣ ـ رأس المال.

ان القسم الاكبر من الغروندريسه مكون بالضبط من هذا الجزء

الاخير. اما الجزءان الفرعيان الاولان فقد تم تجميعها في فصل (في النقود)، في حين اصبح الجزء الفرعي الثالث (فصل في رأس المال). لذا ففي حين ان الغروندريسه هي من ناحية نظرة مهيبة إلى الكل، إلا انها من ناحية اخرى ربع من سدس التشكيلة الكلية المقترحة في الأصل. ولكن المجلدات الثلاث الاولى من رأس المال نفسه ليست من حيث الموضوع غير القسم الاول من الاقسام الاربعة المقترحة من خطة كتاب رأس المال الاصلية.

وهناك عنصران محددان للطابع غير المتناسب لتطور العمل. الاول هو شحة الوقت والنقود. لقد كان ماركس ينقطع باستمرار عن العمل بسبب المرض، والحملات العامة لتشوية سمعته من قبل عميل لبونابرت (طوال معظم ١٨٦٠ - ١٨٦١)، والعوز الشديد للمال، ومتطلبات النشاط السياسي في لندن. اما العامل الثاني الاكثر اهمية على الارجح فقد كان المحتوى السياسي للعمل ومشكلة ايصاله الى الجمهور المناسب او باختصار ايجاد اسلوب العرض الصحيح.

اعاد ماركس كتابة محتويات (فصل في النقود) في الغروندريسه مرتين خلال ١٨٥٨. ومع كل مراجعة كان المزيد من المحتوى السجالي يختفي منه، إذ اختفى النقد الصريح لداريمون والبرودونيين ولم تبق سوى ملاحظة مخففة او اثنتين. كما تختفي المقاطع التي تتحدث عن الرأسمالية كنمط انتاج انتقالي تاريخيا ولا يبقى تقريبا إلا بعض النقد السريع لريكاردو. ومن المثير للاهتمام ان معظم المفردات الهيغلية بقيت. وكانت اللهجة هي ما اسماها ماركس في رسالته «صارمة العلمية، أي ليست عرضة لرقابة الشرطة». ذلك ان كل مادة مطبوعة في المانيا حين ذاك، كما في روسيا القيصرية في ايام لينين كانت تخضع لرقابة البوليس. وارسل ماركس المخطوطة في شباط ١٨٥٩ كاتباً عنها «آمل في الفوز بنصر علمي لحزبنا. غير ان عليه الان أن يبين إن كان واسع العدد بما يكفي

لشراء النسخ واخماد «وساوس» الناشر».

خطط ماركس في الاصل لان يكون الفصل حول رأس المال ضمن الجزء الاول من «نقد الاقتصاد السياسي» لكنه غير رأيه. فقد كتب إلى لاسال قبل نشر (النقد) «سترى ان القسم الاول لا يحتوي بعد على الفصل الرئيسي، أي الفصل الثالث حول رأس المال، واظن ان ذلك مطلوب لاسباب سياسية لان المعركة الحقيقية تبدأ مع الثالث. وبدا لي ان من المناسب عدم اثارة الرعب في قلوب الناس منذ البداية».

كان رد الفعل على نشر القسم الاول من (نقد الاقتصاد السياسي) المتضمن القيمة والنقود بعيداً كل البعد عن الرعب. لقد كان الصمت مطبقاً.

كتب إلى لاسال «انك تخطيء إذا اعتقدت أني توقعت المديح والاعتراف من قبل الصحافة الالمانية او انني اهتم لذلك. لقد توقعت الهجمات والنقد، كل شيء إلا التجاهل التام الذي لا بد ان يضر بالمبيعات بشدة. لقد داوم هؤلاء الناس على لعن شيوعيتي بدرجة من الافراط بحيث يتوقع المرء منهم اظهار حكمتهم الان على اسس نظرية. وبعد كل هذا وذاك هناك بعض الصحف الاقتصادية المحترفة في المانيا».

لكن تلك كانت صحف البرجوازية بالطبع. وبرغم - او ربما بسبب - الطابع غير السجالي» «الصارم العلمية» للعرض قوبل العمل بمؤامرة صمت على ذلك المستوى.

ومن ناحية اخرى ناقشت الصحافة الالمانية في الولايات المتحدة العمل على نطاق واسع. لكن الجانب الآخر من اسلوب العمل اعاق تقبله هنا. إذ كتب ماركس «اخشى ان يكون بالنسبة لعامة الطبقة العاملة هناك [في الولايات المتحدة] على مستوى نظري جدا». وفي عام ١٨٦٢ أي بعد ذلك بزمن صاغ ماركس الأمر بصراحة اشد «من المعترف به ان

طريقة العرض كانت غير شعبية على الاطلاق».

وحتى «اصدقاء الحزب» ـ تلك الشبكة غير الرسمية من محاربي ١٨٤٨ الذين بقوا على اتصال ـ في المانيا لم يقدموا عونا يذكر. لقد كانوا يفيضون مديحاً لماركس شخصياً. لكنهم لم يساهموا قط في ترويج العمل. وهكذا سقط العمل في النسيان.

كانت مسألة اسلوب العرض المناسب لمحتويات الفصل حول النقود مختلفة عن تلك المتعلقة بمحتويات الفصل حول رأس المال. ففي الاول كان الموضوع نفسه تجريديا ولم يذكر فيه شيء صريح عن الاستغلال، او التناقض بين العمل ورأس المال.. الخ. وعلى حد تعبير انجلس فان عرض ماركس لشكل القيمة هو «عرض لكل النفاية البرجوازية في ذاتها» أي ان المضامين الثورية كانت موجودة فيه بحد ذاتها مثل سنارة علقت فيها دودة غير ضارة. وكان الفصل الثاني مطلوبا لتشغيل السنارة. ولم تعد المسألة ابقاء العرض «في ذاته» بل اصبحت الايضاح «للآخرين». والسؤال هو: من هم الاخرون؟ ان الكتابة على امل المراجعة في صحف متخصصة قد يعود ببعض النفع في ظل ظروف الرقابة كما هو الحال في الفصل الاول. ولكن توقع استقبال الفصل الواضح الثورية بحفاوة اكبر، وبخاصة بعد مؤامرة الصمت، كان امراً لا يمكن التفكير به.

وتطلب المحتوى السياسي للفصل كتابته بطريقة تجعله ميسراً بصورة مباشرة للقراء من الطبقة العاملة.

لقد فهم ماركس شيئاً مختلفاً عما يسمى الآن باضفاء الشعبية على العمل. «ان المحاولات العلمية لتثوير علم ما لا يمكن اطلاقا ان تكون شعبية حقاً». لكنه فهم الأمر على اساس الكتابة باسلوب اكثر شعبية من (نقد الاقتصاد السياسي) بالتأكيد وتطلب هذا لااختصار المادة، بل بالاحرى عمل بحث اضافي هائل للحم كل النقاش في تفصيل مهم ومجسد.

وبين آب ١٨٦١ وتموز ١٨٦٣ اعاد ماركس كتابة كل فصل (في رأس المال) بالاضافة إلىٰ المخطوطة التي نشرت فيما بعد باعتبارها المجلد الرابع من رأس المال (نظريات القيمة الفائضة). وبلغ مجموع ذلك ٢٣ دفتراً او ١٤٧٢ صفحة.

وبين ١٨٦٣ و ١٨٦٥ اعيدت كتابة كل هذه المادة عملياً، باستثناء تاريخ النظرية، من جديد مع اضافة مادة جديدة. ان الجزئين الثاني والثالث من رأس المال يستندان بدرجة رئيسة إلىٰ هذه المخطوطة.

وقضىٰ ماركس الفترة بين ١٨٦٥ و ١٨٦٧ في المزيد من البحث واعادة الكتابة قبل نشر المجلد الاول من رأس المال.

في رسالة إلى انجلس (كانون الاول ١٨٦١) كتب «لقد اصبحت اكثر شعبية بكثير، كما ان اسلوب العرض صار اكثر استتاراً مما كان عليه في القسم الاول». وفي الوقت نفسه كان ماركس يتابع عمله في نظرية ريع الارض وفي لوحة اعادة الانتاج. وكان جوهر الأمر يكمن في كيفية عرض عمل يعالج اعقد مسائل الاقتصاد السياسي ويحلها باكثر الأساليب صرامة، ومع ذلك لا بد من إضفاء شكل يجعله مقروءاً من قبل أناس لا تحصيل جامعياً لديهم.

في رسالة إلى انجلس (آب ١٨٦٣) يقول «يبدو لي ان المسودة الاخيرة اخذت شكلاً شعبياً لدرجة تحتمل عدا بعض الـ ن ـ س و الـ س ـ ن [سلعة، نقد] التي لا يمكن تجنبها».

«سيكون الشكل مختلفاً بعض الشيء، واكثر شعبية الىٰ حد ما. بكل تأكيد هناك الدافع الشخصي من جانبي، ولكن بالدرجة الاولىٰ لان لهذا القسم الثاني مهمة ثورية مباشرة، وهناك ايضا كون العلاقات التي اتتبع اكثر ملموسية».

في ١٨٦٢ تخلىٰ ماركس عن خطته الاولىٰ في نشر (نقد) علىٰ شكل سلسلة، كما اسقط المشروع المقترح حول «كتاب عن رأس المال» الذي

ابلغه لانجلس في نيسان ١٨٥٨ . أي انه عوض خطة تقسيم الكتاب الىٰ:
أ . رأس المال عموماً ب . المنافسة ج . الائتمان د . رأس المال المساهم،
قرر ماركس الابقاء علىٰ الاقسام الفرعية الاصلية لفصل (في رأس المال)
كما هي في الغروندريسه، أي: عملية الانتاج، وتداول رأس المال ووحدة
العمليتين أو تقسيم القيمة الفائضة الىٰ ربح وفائدة وريع، بحيث يشكل
كل منها مجلداً علىٰ التوالي، علىٰ ان يضاف مجلد رابع حول تاريخ
نظريات القيمة الفائضة. وما تم التخلي عنه في الواقع كانت المجلدات
المقترحة حول المنافسة والائتمان ورأس المال المساهم التي اصبحت فصولاً
واجزاء من فصول ضمن مجلدات رأس المال الثلاثة التي ظهرت اخيراً.
ومن غير المحتمل ان ماركس خطا اية خطوة جدية باتجاه تنفيذ
المجلدات المقترحة حول المنافسة، والائتمان ورأس المال المساهم باستثناء
المواد التي تتضمنها الغروندريسه. ان التخلي عن تلك الخطة والعودة الىٰ
الخطة الاصلية للفصل الثاني من الغروندريسه، إذن، لم تتضمن حذف أية
مادة تم تجميعها او تعديل الهيكل المقترح اصلاً. وحين يتحدث ماركس
في رسائله عن الفترة التي اضطر خلالها إلىٰ «قلب كل شيء رأساً علىٰ
عقب» فانه لم يكن يشير إلىٰ عمل تم انجازه في المخطوطات او اضطراره
إلىٰ شطبه والبدء من جديد، بل كان يعني انه اضطر، في مجرىٰ العمل،
الىٰ تجاوز كل الاقتصاد السياسي القديم عملياً. وعلىٰ العكس، فان قراره
بالابقاء علىٰ قضايا المنافسة، والائتمان ورأس المال المساهم كفصول بدل
ان تكون مجلدات مستقلة ناجم عن عزمه المتعلن منذ البدء علىٰ توسيع كل
مشروعه بصورة غير متساوية، مركزاً علىٰ «التطورات الاساس» وتاركاً
القضايا المشتقة للمعالجة الموجزة في شكل اطر عامة فحسب. ويتضح هذا
من رسالة ماركس إلىٰ كوغلمان التي تعلن التخلي عن فكرة مجلدات
إضافية والتركيز بدل ذلك علىٰ المجلد الاول «رأس المال عموماً».
يكتب ماركس قائلاً «يحتوي هذا المجلد علىٰ ما يسميه الانكليز «اسس

الاقتصاد السياسي». انه يشكل (إلى جانب القسم الاول [القيمة، النقود])الجوهر، ويمكن انجاز التطورات التي تلي بسهولة من قبل اخرين بالاستناد إليه (ربما باستثناء علاقة الاشكال المختلفة للدولة بمختلف التراكيب الاقتصادية في المجتمع)».

والامر المهم فيما يتعلق بتحول الغروندريسه إلى رأس المال ليس قضية هذا المجلد وذاك، او هذا الفصل او ذاك. فقد قام ماركس بتغييرات في فصول المجلد الأول من رأس المال حتى في الفترة بين الطبعتين الالمانيتين الاولى والثانية. ان الأمر يتعلق بالهيكل الداخلي للمناقشة، او المنطق الداخلي والمنهج ككل. وقد كان ماركس واعيا على الدوام بالعلاقة الجدلية بين ذلك وبين اسلوب العرض. إذ ما ان اكمل ماركس كتابة مخطوطة الغروندريسه حتى قضى وقتاً كافياً في قراءة عمل للاسال كان قد صدر للتو، وهو محاول لاعادة بناء نظام فلسفة هيرقليطس استناداً إلى النتف المتفرقة المتبقية منها. وبعد ان يعبر ماركس عن اسفه لان لاسال استخدم المنهج الهيغلي بطريقة هيغلية ارثوذكسية ومن دون «اية اشارات نقدية تدلل على علاقتك بديالكتيك هيغل»، يضيف بلباقة «ان الصعوبات التي كان عليك تخطيها في مجرى عملك واضحة تمام الوضوح لي إذ حاولت، قبل ١٨ عاماً، كتابة عمل مشابه عن فيلسوف ابسط بكثير هو ابقراط، أي عرض نظامه كاملاً استناداً إلى نتف.... وحتى بالنسبة لفلاسفة أعطوا عملهم شكلاً منهجياً، مثل سبينوزا، يختلف الهيكل الداخلي لكل نظامه كلياً عن الشكل الذي يستخدمه بوعي لعرض هذا النظام».

وتلك هي حال رأس المال كذلك، وبخاصة المجلد الأول منه، الذي هو المجلد الوحيد الذي اعده ماركس للنشر شخصياً. ان الهيكل الداخلي مطابق للخطوط الرئيسة في الغروندريسه، فيما عدا كون هيكل الغروندريسه واضحاً على السطح اماً في رأس المال فالهيكل في داخل

البناء وليس هذا الهيكل الداخلي غير المنهج المادي الديالكتيكي. في الغروندريسه نرى المنهج واضحاً للعيان، اما في رأس المال فهو مخفي بتعمد ووعي لصالح عرض اكثر تصويرية، وتجسيداً وحيوية وبالتالي اكثر مادية ديالكتيكية. وذلك هو بالضبط مغزى حكمة لينين من «ان من المستحيل تماماً فهم رأس مال ماركس، وبخاصة فصله الاول من دون دراسة وفهم معمقين لـ (منطق) هيغل كله. ولهذا فان اياً من الماركسيين لم يفهم ماركس بعد مضي نصف قرن». ان ما هو غير مرئي ولا يمكن فهمه مباشرة من رأس المال انما هو منهج العمل الذي تم من خلاله بناء الكل.

والسؤال هو: اما وقد نشرت الغروندريسه التي لم يكن لينين يعلم شيئاً عنها حين كتب حكمته، فهل باتت قراءة (منطق) هيغل ضرورية لكي نفهم رأس المال كليا؟ ان هذا سؤال عملي في النهاية. اما من الناحية النظرية فلعل من الافضل قراءة الغروندريسه كتمهيد لقراءة (المنطق)، ومن ثم قراءة (رأس المال) ذلك ان من الصعب تماما تفهم علاقة (المنطق) بـ (رأس المال) من دون قراءة الغروندريسه اولا. وهناك حجج قوية ايضا لصالح قراءة بالاتجاه المعاكس او بدورات متعددة... الخ. ولكن، وكما يقول ماركس في الغروندريسه، في كل القضايا النظرية- «لا بد من ابقاء الموضوع الحقيقي في الذهن باعتباره فرضية مسبقة» (الدفتر الاول)؛ وسنسيء قراءة ما اراد لينين قوله اذا فهمنا من حكمته انه لكي نفهم صفحات رأس المال الـ (٤٠٠٠) كاملة على المرء ان يقرأ كشرط (٨٠٠) صفحة من (الغروندريسه) وصفحات (المنطق) الالف! إن هذا مشروع يصلح لسجين يقضي فترة طويلة، ولكن عدا ذلك فان الكثير يمكن ان يتحقق من قراءة كراس ماركس (الاجور والاسعار والارباح).

ان كون الكثير من محتويات الغروندريسه لم تنقل إلى رأس المال،

وبخاصة المقاطع «الثورية» المباشرة والصريحة، يعود بالضبط إلى اسلوب العرض المستخدم في رأس المال. إذ يندر ان نجد نصاً في العمل الاخير، وبخاصة في مجلده الاول، ان لم يكن غارسا جذوره في صفحات عدة في التصوير والتوثيق التاريخين. والنقطة التي اعتمد عليها تأثير ذلك العمل في شكل حاسم انما كانت تقبله من قبل اكثر العناصر وعيا في صفوف الطبقة العاملة بصورة مباشرة ومن دون حاجة لتمريره في مصافي صحف الاقتصاد البرجوازية المحترفة. وللوصول إلى هذا الاثر كان لا بد للعرض ان يكون ملموسا قبل كل شيء. ولسوء الحظ، لم تكن هناك في عام ١٨٦٧ امثلة تاريخية عن ثورات بروليتارية ناجحة لكي يستخدمها ماركس لتصوير وتوثيق «المقاطع الثورية». ولو انه اكثر من ذلك لجاء برهانا، امام القراء، على لا واقعية المؤلف. من هنا فان نبوءته «لا بد ان تنفجر القشرة» لم تظهر إلا بحذر ولمرة واحدة فقط. ولو ان ثورة ١٩١٧ كانت قد انتصرت قبل كتابة رأس المال لاكتسب شكله سعة اكبر.

للغروندريسه والمجلد الاول من رأس المال مزايا في الشكل متعاكسة. فالاخير نموذج لاسلوب العرض فيما الاول سجل لاسلوب العمل. ان تقليد الغروندريسه كشكل للعرض لهو ادعاء اخرق. ان امكانية ان يقرأ شخص ما الغروندريسه اليوم ويفهمها انما تعود فقط الى اعمال ماركس المثابرة في استخلاص المفاهيم الاساس الواردة فيها، وفي عرض المحتويات بشكل يجعلها مقروءة. اما في ١٨٥٨ فلم يكن هناك شخص واحد في العالم قادر على فهمها باستثناء ماركس، الذي عاني هو الاخر من المشاكل منها. لقد كانت في الاجمال، حصيلة غريبة وفريدة، بكل المعاني، لعقل متقد. ولا بد انها بدت مثل تأملات شخص قادم من كوكب بعيد. اجنبي ملتح يضع اسمالا بالية ويخرج من ثقب جرذان في شقة في احد أزقة لندن يتجه الى المتحف البريطاني ويكتب مقالات كل

يوم لصحيفة في نيويورك البعيدة، ثم يقرأ اطروحات مطموسة لم يقرأها احد من قبل ويتأمل في كتب حكومية زرقاء يجهلها الجميع ثم يعود الى الزقاق البائس ليجهد نفسه طوال الليل مراكما الدفاتر غير المقروءة. هيغل؟ ادم سمث؟ ريكاردو؟ برودون؟ من يعرفهم او يعنى بهم؟ لو أن ماركس مات في اواسط ١٨٥٨ (ولم يكن ذلك احتمالا بعيداً) لكان محتملاً بقاء دفاتر الشتاء السبعة هذه سراً مستعصياً. وبدل ذلك برز ماركس عام ١٨٦٣ باعتباره الشخص الوحيد في لندن، حيث كان قادة عماليون من انحاء العالم اما منفيين او زائرين، الذي استطاع ان يمهد الارض لاحساس الطبقة العاملة بان تحرر عبيد الاجر يتطلب الغاء العبودية في شكلها الحديث. كما برز عام ١٨٦٤ باعتباره الشخص الوحيد الذي استطاع صياغة الاسس الاولية للوحدة لاول اتحاد امي فعال للعمال، وكان الشخص الوحيد في ذلك الاتحاد الذي استطاع دحض الاصلاحية الضيقة للقادة النقابيين والمذهبية المعادية للنقابات للطوباويين والفوضويين. ووسط ذلك الخليط الهائل من الشيع والاتجاهات والطوباويات والمخططات والمفاهيم الحمقاء التي طفت فوق سطح الحركة العمالية الناشئة كان هناك شخص واحد يعرف الخطوط العريضة للحركة التاريخية الشاملة بوضوح ذهني وايمان. لقد كان لديه فهمه للكل، ولتناقضاته وحدوده ولسبل اسقاطه. والفضل في قدرتنا على فهم الغروندريسه اليوم يعود إلى ماركس الذي بدأ وواصل غيره الطريق ليبينوا واقعية وراهنية مفهومه في الممارسة ولان التاريخ نفسه حقق قفزة إلى الامام. والكثير مما لم يكن ممكنا التعبير عنه في عام ١٨٥٧ إلا بشكل تجريد تجريدي يائس بات اليوم مجسداً ومألوفا لدرجة شائعة. «التغيرات العنيفة، والازمات»؟ كانت ازمة ١٨٥٧ اول ازمة فيض انتاج عالمية في التاريخ. ومُذَّاك حصل كثير منها ولعلنا الان ندخل الازمة الاشد حدة والاخيرة. «تقييد الانتاج الرأسمالي بواسطة قانون

القيمة»؟ في الولايات المتحدة يعتمد ١٤ مليون شخص أي ما يساوي مجموع سكان نيويورك وشيكاغو ولوس انجلوس على المساعدات الحكومية للابقاء على حياتهم كمعدمين. ولا يعرف رأس المال طريقا لانتزاع القيمة الفائضة من قوة عملهم. «الغاء الفرد كمالك خاص وظهور الفرد الاجتماعي»؟ ما على المرء إلا التأمل في شبيبة البلدان الاشتراكية ليرى براعم ذلك الذي بدا في ١٨٥٧ تعميماً يقارب الطوباوية. والمذهل في كل هذه التطورات لا ليس هو تحققها فحسب بل ان ماركس استطاع قبل اكثر من قرن الاحاطة باطارها العام. وذاك اعتراف لا بعبقريته فقط بمنهج عمله كذلك.

مارتن نيكولوس

تقويم زمني لاعمال ماركس وانجلس

السنة[1]	الكاتب	العنوان
١٨٤٣	ماركس	نقد مذهب هيغل في الدولة
١٨٤٣	ماركس	في المسألة اليهودية
١٨٤٣ ١٨٤٤	ماركس	مساهمة في نقد فلسفة هيغل في الحق: مقدمة
١٨٤٤	ماركس	مقتطفات من عناصر الاقتصاد السياسي لجيمس مل
١٨٤٤	انجلس	مخطط لنقد الاقتصاد السياسي
١٨٤٤	ماركس	المخطوطات الاقتصادية والفلسفية
١٨٤٤	ماركس	ملاحظات نقدية حول مقال «ملك بروسيا والاصلاح الاجتماعي، بقلم بروسي»
١٨٤٤	ماركس وانجلس	العائلة المقدسة، أو نقد النقد النقدي.
١٨٤٤ - ١٨٤٥	انجلس	ظروف الطبقة العاملة في انكلتره.
١٨٤٥	ماركس	اطروحات عن فيورباخ
١٨٤٥ - ١٨٤٦	ماركس وانجلس	الايديولوجيا الالمانية
١٨٤٦ - ١٨٤٧	ماركس	بؤس الفلسفة
١٨٤٧	ماركس وانجلس	خطابات عن بولونيا
١٨٤٧	ماركس	العمل الاجير ورأس المال
١٨٤٧ - ١٨٤٨	ماركس وانجلس	بيان الحزب الشيوعي
١٨٤٨	ماركس وانجلس	خطابات عن بولونيا
١٨٤٨	ماركس وانجلس	مطالب الحزب الشيوعي في المانيا

(١) سنة التأليف، عدا رأس المال حيث التاريخ يشير إلى سنة الصدور

١٨٤٨ - ١٨٤٩	ماركس وانجلس	مقالات في (نيو راينيشه زايتونغ)
١٨٥٠ (اذار)	ماركس وانجلس	خطاب اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين
١٨٥٠ (حزيران)	ماركس وانجلس	خطاب اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين
١٨٥٠	ماركس وانجلس	مراجعات من (نيو راينيشه زايتونغ) .
١٨٥٠	ماركس	الصراع الطبقي في فرنسا ، ١٨٤٨- ١٨٥٠ .
١٨٥٠	انجلس	حرب الفلاحين في المانيا
١٨٥١ - ١٨٥٢	انجلس	الثورة والثورة المضادة في المانيا
١٨٥٢	ماركس	الثامن عشر من برومير لويس بونابرت
١٨٥٢	ماركس	حقائق من محاكمة الشيوعيين في كولونيا
١٨٥٦	ماركس	خطاب في ذكرى ورقة الشعب
١٨٥٧ - ١٨٥٨	ماركس	الغروندريسه
١٨٥٩	ماركس	مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي
١٨٥٢ - ١٨٦١	ماركس وانجلس	مقالات في (نيويورك ديلي تريبون)
١٨٦١	ماركس	مقالات في ((داي بريس) حول الحرب الاهلية في الولايات المتحدة
١٨٦١ - ١٨٦٣	ماركس	نظريات القيمة الفائضة ، ثلاثة مجلدات
١٨٦٣	ماركس	إعلان عن بولونيا
١٨٦٤	ماركس	خطاب افتتاحي في الاتحاد الاممي للشغيلة
١٨٦٤	ماركس	قواعد موقتة للاتحاد الاممي للشغيلة
١٨٦٥	انجلس	المسألة العسكرية البروسية وحزب العمال الالماني

١٨٦٥	ماركس	الاجور والاسعار والربح
١٨٦٦	انجلس	ما علاقة الطبقات العاملة ببولونيا ؟
١٨٦٧	ماركس	رأس المال، المجلد الاول
١٨٦٧	ماركس	تعليمات للمندوبين الى مؤتمر جنيف
١٨٦٨	ماركس	تقرير إلى مؤتمر بروكسل
١٨٦٩	ماركس	تقرير إلى مؤتمر بازل
١٨٧٠	ماركس	المجلس العام للمجلس الاتحادي لسويسرا الفرنسية (مذكرة للتوزيع)
١٨٧٠	ماركس	الخطاب الاول امام المجلس العام حول الحرب الفرنسية ـ البروسية
١٨٧٠	ماركس	الخطاب الثاني امام المجلس العام حول الحرب الفرنسية ـ البروسية
١٨٧١	ماركس	مسودة اولى لـ (الحرب الاهلية في فرنسا)
١٨٧١	ماركس	الحرب الاهلية في فرنسا
١٨٧١	ماركس وانجلس	مقررات مؤتمر لندن حول العمل السياسي للطبقة العاملة
١٨٧٢	ماركس وانجلس	الانشقاقات المزعومة في الاممية
١٨٧٢	ماركس	تقرير إلى مؤتمر لاهاي
١٨٧٢ ـ ١٨٧٣	انجلس	مسألة السكن
١٨٧٤	ماركس	اللامبالاة السياسية
١٨٧٤	انجلس	حول السلطة
١٨٧٤ ـ ١٨٧٥	ماركس	خلاصة لكتاب باكونين: نزعة الدولة والفوضى
١٨٧٥	ماركس وانجلس	من اجل بولونيا
١٨٧٥	ماركس	نقد برنامج غوتا
١٨٧٦ ـ ١٨٧٨	انجلس	انتي دهرينغ

١٨٧٩	ماركس وانجلس	رسالة دوارة إلى بيبل، ولايبنخت، وبراك وشركاهم.
١٨٧٩ - ١٨٨٠	ماركس	ملاحظات هامشية حول كتاب ادولف فاغنر: «درس في الاقتصاد السياسي».
١٨٨٠	انجلس	الاشتراكية: الطوباوية والعلمية
١٨٨٠	ماركس	مقدمة لبرنامج حزب العمال الفرنسي
١٨٧٣ - ١٨٨٣	انجلس	ديالكتيك الطبيعة
١٨٨٤	انجلس	اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة
١٨٨٥	ماركس	رأس المال، المجلد الثاني
١٨٨٦	انجلس	لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية.
١٨٩٤	ماركس	رأس المال، المجلد الثالث

قائمة تحليلية بالمحتويات

ملاحظة: هذه القائمة تعتمد على تلك التي اعدها ماركس في شباط ١٨٥٩ لمحتويات كل دفاتره عدا الدفتر الاول.

الجزء العربي الاول

مقدمة (الدفتر م)

١ - الانتاج عموماً

٢ - العلاقة العامة بين الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك.

٣ - منهج الاقتصاد السياسي.

٤ - وسائل (قوى) الانتاج وعلاقات الانتاج، علاقات الانتاج وعلاقات التداول.

فصل في النقود

+ (الدفتر الاول وبداية الدفتر الثاني)

- نظرية داريمون في الازمات
- تصدير الذهب والأزمات
- قابليةالتحويل وتداول العملة [الورقية - م . ع .]
- القيمة والسعر .
- تحول السلعة الى قيمة تبادلية ؛ النقود .

تناقضات العلاقات النقدية

١ - التناقض بين السلعة كمنتوج والسلعة كقيمة تبادلية .

٢ - التناقض بين البيع والشراء

٣ - التناقض بين التبادل من اجل التبادل والتبادل من اجل السلع . (اقوال مأثورة)

٤ - التناقض بين النقد كسلعة معينة والنقد كسلعة عامة .

- (الايكونومست ومورننغ ستار حول النقود)
- محاولات لتجاوز التناقضات عبر اصدار اوراق زمنية
- القيمة التبادلية كوسيط بين المصالح الخاصة
- القيمة التبادلية (النقد) كرابطة اجتماعية .
- العلاقات الاجتماعية التي تنشيء نظام تبادل متخلف .
- المنتوج يصبح سلعة ، والسلعة تصبح قيمة تبادلية ، والقيمة التبادلية للسلعة تصبح نقداً .
- النقد كمقياس .
- النقد كتشيء لوقت العمل العام .
- (ملاحظات عرضية حول الذهب والفضة) .
- التمييز بين وقت العمل المحدد ووقت العمل ألعام .
- التمييز بين التوزيع المخطط لوقت العمل وقياس القيمة التبادلية بواسطة وقت العمل .
- (سترابو حول النقود عند الالبانيين) .

ـ المعادن الثمينة كمواضيع للعلاقة النقدية .

أ . الذهب والفضة في علاقتهما بالمعادن الأخرى .

ب . تقلبات العلاقات القيمية بين المعادن المختلفة .

(ج) و (د) . (عناوين فقط): مصادر الذهب والفضة؛ النقد كعملة معدنية .

ـ تداول النقود والتداول المضاد للسلع .

ـ المفهوم العام للتداول .

أ . التداول يدوّر القيم التبادلية في شكل اسعار .

ـ (التمييز بين النقد الحقيقي والنقد المحاسبي) .

ب . النقد كوسيط للتبادل .

ـ (ما يحدد كمية النقد المطلوبة للتداول) .

ـ (تعليق على (أ)) .

ـ تداول السلع يتطلب التخصيص عبر الاستلاب .

ـ التداول كعملية تتكرر بلا نهاية .

ـ السعر بصفته خارج السلعة ومستقلا عنها .

ـ خلق وسيط التبادل العام

ـ التبادل كعمل خاص

ـ حركة التداول المزدوجة: س ـ ن . ن ـ س و ن ـ س، س ـ ن .

ـ ثلاث وظائف متناقضة للنقود .

١ ـ النقد كمادة عامة للعقود، كوحدة قياس للقيم التبادلية .

٢ ـ النقد كوسيط للتبادل ومحقق للاسعار .

ـ (النقد كممثل للسعر يمكن من تبادل السلع باسعار متكافئة) .

ـ (مثال عن الخلط بين وظائف النقد المتناقضة) .

- (النقد كسلعة محددة والنقد كسلعة عامة).

٣ - النقد كنقد: كتمثيل مادي للثروة (تراكم النقد).

- تحلل المجتمعات القديمة عبر النقود.

- (للنقود، على عكس العملة المعدنية، خصائص شاملة).

- (النقود في وظيفتها الثالثة هي نقض (وحدة نفي) لخاصيتها كوسيط للتداول والقياس).

- (النقود في وجودها المعدني؛ تراكم الذهب والفضة).

- (عناوين عن النقود، سنفصلها فيما بعد).

الجزء العربي الثاني

- فصل في رأس المال

+ (الدفاتر الثاني، والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع)

- فصل في النقود كرأس مال

- صعوبة التعرف على النقود في اكثر خصائصها تطورا كنقود.

- التبادل البسيط: العلاقات بين المتبادلين

- (نقد الاشتراكيين والموفقين: باستيا، برودون)

- القسم الاول: عملية انتاج رأس المال

- لا يتم التعبير عن شيء حين يوصف رأس المال كمجرد مجموع للقيم.

- ملكية الارض ورأس المال.

- يأتي رأس المال من التداول؛ ومحتواه القيمة التبادلية؛ رأس المال التجاري، ورأس المال النقدي والفائدة النقدية.

- يشترط التبادل عمليه اخرى، الحركة بين اطراف موجودة سلفاً.

ـ الانتقال من التداول إلى الانتاج الرأسمالي .
ـ « رأس المال هو عمل متراكم (الخ) » .
ـ « رأس المال هو مجموعة القيم المستخدمة لانتاج القيم » .
ـ التداول والقيمة التبادلية كمشتقة عن التداول، الشروط المسبقة لرأس المال .
ـ القيمة التبادلية المنبثقة عن التداول، شرط مسبق للتداول، الابقاء عليها ومضاعفتها بواسطة العمل .
ـ المنتوج ورأس المال . القيمة ورأس المال . برودون .
ـ رأس المال والعمل . القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية للقيمة التبادلية .
ـ النقود وقيمتها الاستعمالية (العمل) في هذه العلاقة رأسمال . تكاثر القيم هو حركتها الوحيدة .
ـ رأس المال، من حيث المادة، عمل مشيأ . نقيضه العمل المنتج الحي .
ـ العمل المنتج والعمل كأداء لخدمة .
ـ العمل المنتج وغير المنتج . أ . سمث الخ . .
ـ العمليتان المختلفتان لمبادلة رأس المال بالعمل .
ـ رأس المال وملكية الارض الحديثة .
ـ السوق .
ـ التبادل بين رأس المال والعمل، الاجر حسب القطعة .
ـ قيمة قوة العمل .
ـ حصة العامل الاجير في الثروة العامة تتحدد كمياً فقط .
ـ النقود هي مكافيء العامل، لذا فهو يواجه رأس المال كند .
ـ لكن هدف تبادله اشباع حاجاته . النقود بالنسبة له واسطة التداول الوحيدة .
ـ الادخار وانكار الذات كوسيلتين لاثراء العامل .

ـ انعدام وتخفيض قيمة العامل شرط لرأس المال.

ـ (قوة العمل كرأس مال!).

ـ الاجور غير منتجة.

ـ التبادل بين رأس المال والعمل يعود إلىٰ التداول البسيط، ولا يثري العامل.

ـ فصل العمل عن الملكية الشرط المسبق لهذا التبادل.

ـ العمل كموضوع هو فقر مطلق؛ العمل كذات هو الامكانية العامة للثراء.

ـ عمل بدون خصوصية محددة يجابه رأس المال.

ـ عملية العمل ممتصة في رأس المال.

ـ (رأس المال والرأسماليون).

ـ عملية الانتاج كمحتوىٰ لرأس المال.

ـ يرتبط العامل بعمله كقيمة تبادلية؛ والرأسمالي كقيمة استعمالية.

ـ العامل يجرد نفسه من العمل كطاقة منتجة للثروة؛ ويتملكه رأس المال بهذه الشكل.

ـ تحول العمل الىٰ رأس مال.

ـ عملية التحقيق.

ـ (تكاليف الانتاج).

ـ مجرد الحفاظ علىٰ القيمة وعدم تكاثرها يناقض جوهر رأس المال.

ـ يدخل رأس المال في تكاليف الانتاج كرأس مال. رأس المال المتقاضي للفائدة.

ـ (قوس عن: التراكم الاصلي لرأس المال، الشروط التاريخية المسبقة لرأس المال والانتاج عموما).

ـ القيمة الفائضة، وقت العمل الفائض.

ـ قيمة العمل، كيف تتحدد.

ـ شروط تحقق رأس المال.

ـ رأس المال منتج كخالق للعمل الفائض.

ـ لكن هذه ظاهرة تاريخية وانتقالية فقط.

ـ نظريات القيمة الفائضة (ريكاردو، الفيزيوقراط، ادم سمث، ريكاردو ثانية).

ـ القيمة الفائضة والقوىٰ المنتجة. العلاقة حين تتزايد هذه.

ـ النتيجة: نسبياً إذ انخفض العمل الضروري، يصبح تحقق رأس المال اكثر صعوبة.

ـ حول الزيادات في قيمة رأس المال.

ـ لا يعيد العمل انتاج قيمة المواد والادوات، بل انه يحافظ عليها بالارتباط بها في عملية العمل كما يرتبط بشروطها الموضوعية.

ـ وقت العمل الفائض المطلق. النسبي.

ـ ما يحفظ وقت العمل المحتوىٰ في المواد ليس كمية العمل الحي، بل بالاحرىٰ نوعيته كعمل.

ـ التغير في الشكل والجوهـر في عملية الانتاج المباشر.

ـ من الثابت في عملية الانتاج البسيط ان مرحلة الانتاج اللاحقة تحافظ علىٰ مرحلة الانتاج السابقة.

ـ الحفاظ علىٰ القيمة الاستعمالية القديمة بواسطة العمل الجديد.

ـ كمية العمل المشيّأ يتم الحفاظ عليها لان الاتصال بالعمل الحي يحافظ علىٰ نوعيتها كقيمة استعمالية للعمل الجديد.

ـ في عملية الانتاج الفعلية يتوقف الفصل بين العمل ولحظة وجوده الموضوعية. ولكن في هذه العملية يكون العمل قد اندمج للتوّ في رأس المال.

ـ يحصل الرأسمالي علىٰ العمل الفائض من دون تكاليف، فضلاً عن

الحفاظ على قيمة المواد والادوات .

- من خلال تملك العمل الراهن، يستطيع رأس المال مذ ذاك الادعاء بالحق في تملك عمل المستقبل .

- الخلط بين الربح والقيمة الفائضة . حسابات كاري الخاطئة .

- الرأسمالي الذي لا يدفع للعامل مقابل الحفاظ على القيم القديمة، ثم يطالب بتعويض مقابل السماح للعامل بالحفاظ على رأس المال القديم .

القيمة الفائضة والربح

- الفرق بين استهلاك الادوات والاجور. الاول يستهلك داخل عملية الانتاج، الاخير خارجها .

- زيادة القيمة الفائضة وانخفاض معدل الربح .

- مضاعفة ايام العمل المتزامنة .

- المكائن .

- نمو الجزء الثابت من رأس المال بالقياس إلى الجزء المتغير المنفق على الاجور = نمو انتاجية العمل .

- النسبة المطلوب ارتفاع رأس المال بموجبها لكي يتم استخدام العدد نفسه من العمال عند ازدياد الانتاجية .

- نسب رأس المال الاجمالي يمكن ان تعبر عن علاقات شديدة التباين .

- رأس المال (مثل الملكية عموما) يستند إلى انتاجية العمل .

- زيادة وقت العمل الفائض . زيادة ايام العمل المتزامنة . (السكان) .

- (يمكن ازدياد السكان كنسبة مع انخفاض وقت العمل الضروري) .

ـ الانتقال من عملية انتاج رأس المال الىٰ عملية التداول .

القسم الثاني : عملية تداول رأس المال :

ـ تخفيض قيمة رأس المال نتيجة ازدياد القوىٰ المنتجة .

ـ (المنافسة) .

ـ رأس المال كوحدة وتناقض بين عمليتي الانتاج والتحقيق .

ـ رأس المال كحد للانتاج . فيض الانتاج .

ـ الطلب من جانب العمال انفسهم .

ـ عقبات بوجه الانتاج الرأسمالي .

ـ فيض الانتاج ، برودون .

ـ سعر السلعة ووقت العمل .

ـ لا يبيع الرأسمالي بسعر شديد الغلاء ؛ ولكن اعلىٰ مما يعتقد انه الكلفة .

ـ يمكن ان يهبط السعر الىٰ ادنىٰ من القيمة من دون إضرار برأس المال .

ـ العدد والوحدات (القياس) مهمان في مضاعفة الاسعار .

ـ التراكم المحدد لرأس المال . (تحول العمل الفائض إلىٰ رأس مال) .

ـ تحديد القيمة والاسعار .

ـ معدل الربح العام .

ـ إذا باع الرأسمالي حسب تكلفة انتاجه فقط ، فان ذلك تحويل إلىٰ رأسمالي آخر . ولا يربح العامل أي شيء تقريباً من ذلك .

ـ عقبات الانتاج الرأسمالي . علاقة العمل الفائض بالعمل الضروري . نسبة الفائض المستهلك من قبل رأس المال الىٰ

القسم المتحول إلى رأس مال .

- تخفيض القيمة اثناء الازمات .

- رأس المال الخارج من عملية الانتاج يصبح نقداً ثانية .

- (قوس حول رأس المال عموماً) .

العمل الفائض او القيمة الفائضة وصيرورتها رأس مال فائضاً

- كل محددات الانتاج الرأسمالي تبدو الآن كنتيجة للعمل (الاجور) نفسه .

- عملية تحقيق العمل هي في الوقت نفسه عملية افنائه .

- تكوين رأس المال الفائض I .

- رأس المال الفائض II .

- قلب [عكس م . ع .] قانون التملك

- النتيجة الرئيسة لعملية الانتاج والتحقيق .

التراكم الاصلي لرأس المال

- ما إن يتطور رأس المال تاريخياً، فانه يخلق شروط وجوده .

- (اداء الخدمات الشخصية مقابل العمل الاجير) .

- (قوس حول قلب قانون الملكية ،علاقة الاغتراب الحقيقي للعامل عن منتوجه ، تقسيم العمل ، المكائن) .

الجزء العربي الثالث

- الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي (حول العملية التي تسبق تشكل العلاقات الرأسمالية او التراكم الاصلي) .

- مبادلة العمل بالعمل تعتمد على تجريد العامل من الملكية .

- تداول رأس المال وتداول النقود .

- عملية الانتاج وعملية التداول لحظتان من الانتاج . انتاجية

رؤوس الاموال المختلفة (فروع الصناعة) تحدد انتاجية كل رأس مال.

- فترة التداول. سرعة التداول تعوض عن حجم رأس المال. الاعتماد المتبادل بين رؤوس الاموال في سرعة تداولها.
- اللحظات الاربع لدورة رأس المال.
- يجب متابعة اللحظة الثانية هنا: تحول المنتوج الىٰ نقود، فترة هذه العملية.
  - تكاليف النقل.
  - تكاليف التداول.
  - وسائل الاتصال والنقل.
- تقسيم فروع العمل.
- تركز عمال كثيرين، القوىٰ المنتجة لهذا التركز.
- شروط الانتاج العامة تمييزا لها عن الشروط المحددة.
- النقل إلىٰ السوق (شروط التداول المكانية) ينتمي الىٰ عملية الانتاج.
- الائتمان، لحظة التداول المؤقتة.
- رأس المال هو رأس مال متداول.
- تأثير التداول علىٰ تحديد القيمة، وقت التداول = وقت انخفاض القيمة.
- الفرق بين نمط الانتاج الرأسمالي وكل الانماط السابقة (العالمية، الطابع المروّج).
- (رأس المال نفسه هو التناقض).
- التداول وخلق القيمة.
- رأس المال ليس مصدراً لخلق القيمة.
- استمرار الانتاج يشترط تعليق وقت التداول.

- وجهة نظر رامسي في ان رأس المال هو مصدر ربحه الخاص.
- لا قيمة فائضة حسب قانون ريكاردو.
- نظرية ريكاردو في القيمة. الاجور والارباح.
- كنسي.
- ريكاردو.
- ويكفيلد. شروط الانتاج الرأسمالي في المستعمرات.
- القيمة الفائضة والربح. مثال (مالثوس).
- الفرق بين العمل وطاقة العمل.
- نظرية كاري في تبخيس رأس المال للعامل.
- نظرية كاري في انخفاض معدل الربح.
- ويكفيلد حول التناقض بين نظريات ريكاردو في العمل الاجير وفي القيمة.
- بيلي حول رأس المال المسبت [النائم م. ع.] وزيادة الانتاج من دون زيادة سابقة في رأس المال.
- تفسير ويد لرأس المال. رأس المال، قوة جماعية. رأس المال، حضارة.
- روسي، ما هو رأس المال؟ هل المادة الخام رأس مال؟ هل الاجور ضرورية له؟
- مالثوس. نظرية القيمة ونظرية الاجور.
- هدف الانتاج الرأسمالي القيمة (النقود)، لا السلع والقيم الاستعمالية.. الخ، شالمرز.

- الفرق في العائد. انقطاع عملية الانتاج. الفترة الاجمالية لعملية الانتاج. الفترات المتباينة للانتاج.

- مفهوم العامل الحر ينطوي على المعدم . السكان وفيض السكان .
- العمل الضروري . العمل الفائض . السكان الفائضون . رأس المال الفائض .
- آدم سمث : العمل كتضحية .
- آدم سمث : اصل الربح .
- العمل الفائض ، الربح . الاجور .
- رأس المال غير المنقول : العائد على رأس المال ، رأس المال الجامد . جون ستيوارت مل .
- دورة رأس المال . عملية التداول . عملية الانتاج .
- تكاليف التداول . وقت التداول .
- تحول شكل ومحتوى رأس المال . الاشكال المختلفة لرأس المال . رأس المال المتداول كسمة عامة لرأس المال .
- رأس المال الجامد (المقيد) ورأس المال المتداول .
- رأس المال الثابت والمتغير .
- المنافسة .
- القيمة الفائضة . وقت الانتاج . وقت التداول . وقت الدوران .
- المنافسة (تتمة) .
- جزء من رأس المال في وقت الانتاج ، وجزء في وقت التداول .
- القيمة الفائضة وطور الانتاج . عدد اعادات انتاج رأس المال = عدد الدورات .
- تغير الشكل والمحتوى في تداول رأس المال . س - ن - س ، ن - س - ن .
- الفرق بين وقت الانتاج ووقت العمل .
- تشكل طبقة تجارية : الائتمان .
- التداول ضيق النطاق . عملية التبادل بين رأس المال وطاقة العمل

عموماً .

- الخاصية او النمط المثلث للتداول .
- رأس المال المتداول ورأس المال الجامد .
- تأثير رأس المال الجامد على وقت الدوران الاجمالي لرأس المال .
- رأس المال الجامد . وسائل العمل . المكائن .

الجزء العربي الرابع

- تحويل قوى العمل إلى قوى لرأس المال سواء في رأس المال الجامد ام المتداول .
- الى أي مدى يخلق رأس المال الجامد (المكائن) القيمة .
- رأس المال الجامد واستمرار عملية الانتاج . المكائن والعمل الحي .
- التناقض بين اساس الانتاج البرجوازي (القيمة كمقياس) وتطوره .
- اهمية نمو رأس المال الجامد (لنمو رأس المال عموماً) .
- الدور الاساس لرأس المال هو خلق الوقت القابل للتصرف به؛ الشكل المتناقض لذلك في رأس المال
- ديمومة رأس المال الجامد .
- الادخار الحقيقي (الاقتصاد) = الادخار في وقت العمل = تطوير القوى المنتجة .
- المفهوم الحقيقي لعملية الانتاج الاجتماعي .
- مفهوم أوين التاريخي للانتاج الصناعي (الرأسمالي) .
- رأس المال وقيمة العوامل الطبيعية .
- نطاق رأس المال الجامد مؤشر لمستوى الانتاج الرأسمالي .
- هل النقد رأس مال جامد ام متداول؟
- وقت دوران رأس المال مشكلاً من رأس مال جامد ورأس مال متداول . زمن اعادة انتاج رأس المال الجامد .
- السلعة نفسها تكون احياناً رأسمالاً متداولاً، واحياناً اخرى رأسمالاً

جامداً .

ـ كل لحظة كشرط مسبق للانتاج هي في الوقت نفسه نتيجته، بمعنىٰ انها تعيد انتاج شروطه .

ـ القيمة المضادة لرأس المال المتداول يجب ان تنتج اثناء السنة . وليس الحال كذلك بالنسبة لرأس المال الجامد . انه يرتبط بانتاج السنوات اللاحقة .

ـ تكاليف صيانة رأس المال الجامد .

ـ العائد علىٰ رأس المال الجامد ورأس المال المتداول .

ـ العمل الحر = الاملاق الكامن . ايدن .

ـ كلما قلت قيمة رأس المال الجامد بالقياس إلىٰ منتوجه، كان اكثر نفعاً .

ـ المنقول وغير المنقول، الجامد والمتداول .

ـ الرابطة بين التداول واعادة الانتاج .

القسم الثالث: رأس المال مثمراً . تحول القيمة الفائضة الىٰ ربح

ـ معدل الربح . انخفاض معدل الربح .

ـ القيمة الفائضة كربح تُعَبِّر دائماً عن نسبة اقل .

ـ ويكفيلد، وكاري وبلستيا حول معدل الربح .

ـ رأس المال والعائد (الربح)، الانتاج والتوزيع . سيسموندي .

ـ تحول القيمة الفائضة إلى ربح

ـ قوانين هذا التحول .

ـ القيمة الفائضة = العلاقة بين العمل الفائض والعمل الضروري .

ـ قيمة رأس المال الجامد وقوته المنتجة .

ـ المكائن والعمل الفائض، خلاصة لمذهب القيمة الفائضة عموماً .

ـ العلاقة بين شروط الانتاج الموضوعية . التغير في نسب الاجزاء المكونة لرأس المال .

متفرقات

- النقد ورأس المال الجامد يشترطان كمية معينة من الثروة. علاقة رأس المال الجامد بالمتداول. (الايكونومست).
- العبودية والعمل الاجير، الربح من الاستلاب (ستيوارت).
- ستيوارت ومونتاناري وغوج حول النقود.
- صناعة الصوف في انكلترا منذ اليزابيث؛ صناعة الجرير، والحديد والقطن.
- اصل العمل الاجير الحر. التشرد. (تكت).
- بليك حول التراكم ومعدل الربح، رأس المال المسبّت.
- الزراعة المحلية في بداية القرن السادس عشر (تكت).
- الربح، الفائدة. تأثير المكائن على صندوق الاجور. (ويستمنستر ريفيو).
- النقد كمقياس للقيمة والاسعار. نقد نظريات المعيار القياسي للنقود.
- تحول وسيط التداول إلى نقود. تكون الثروات. وسائل الدفع. اسعار السلع وكمية النقد المتداول. قيمة النقود.
- رأس المال، لا العمل، يحدد قيمة النقود. (تورنز).
- الحد الادنى للاجور.
- مكائن القطن والشغيلة عام ١٨٢٦ (هودجسكن).
- كيف تخلق الماكنة المادة الخام. (ايكونومست).
- المكائن والعمل الفائض.
- رأس المال والربح. علاقة العامل بشروط العمل في الانتاج الرأسمالي. كل اجزاء رأس المال تجلب ربحا.
- ميل الماكنة لاطالة العمل.
- مصانع القطن في انكلترا. مثال عن المكائن والعمل الفائض.
- امثلة من غلاسغو عن معدل الربح.

ـ الاستلاب عن شروط العمل بتطور رأس المال . انعكاس .

ـ ميريفال . الاعتماد الطبيعي للعامل في المستعمرات يستبدل بقيود اصطناعية .

ـ كيف توفر الماكنة المواد . الخبز . ديورو دي لا مال .

ـ تطور النقد والفائدة .

ـ الاستهلاك المنتج . نيومان . تحولات رأس المال . الدورة الاقتصادية .

ـ د . برايس . القوة الداخلية لرأس المال .

ـ برودون . رأس المال والتبادل البسيط . الفائض .

ـ ضرورة نزع ملكية العامل .

ـ غالياني .

ـ نظرية الادخار . ستورتش .

ـ ماكولخ . الفائض . الربح .

ـ آرند . الفائدة الطبيعية .

ـ الفائدة والربح . كاري .

ـ كيف يحل التاجر محل السيد .

ـ الثروة التجارية .

ـ المتاجرة المتكافئة مستحيلة . او بدايك .

ـ رأس المال والفائدة .

ـ المعيار المزدوج .

ـ في النقود .

ـ نظرية جيمس مل الزائفة في الاسعار .

ـ ريكاردو حول العملة .

ـ في النقود .

ـ نظرية التجارة الخارجية . يمكن لأمتين المبادلة حسب قانون الربح بحيث ان كلتيهما تكسبان، لكن احداهما تكون مسلوبة دائماً .

- النقود في دورها الثالث كنقود .

I . القيمة (يجب تقديم هذا القسم الى البداية) .

باستيا وكاري

- تناغمات باستيا الاقتصادية .
- باستيا حول الأجور .

مقدمة [الدفتر (م)]

أواخر آب ـ أواسط أيلول ١٨٥٧

الانتاج، الاستهلاك، التوزيع، التبادل (التداول)

١ ـ الانتاج

الافراد المستقلون. افكار القرن الثامن عشر.

باديء الأمر، الموضوع المطروح هو الانتاج المادي.

نقطة الانطلاق هي بالطبع الافراد المنتجون في المجتمع، وبالتالي الانتاج الفردي المحدد اجتماعياً. ينتمي الفرد والصياد المنعزل اللذان يبدأ بهما سمث وريكاردو الىٰ اوهام القرن الثامن عشر الروبنسونية[1] التي يعوزها الخيال، والتي لا تعبر فقط عن ردة فعل علىٰ المبالغة في التعقيد والعودة الىٰ حياة طبيعية اسيء فهمها كما يتصور مؤرخو الحضارة. ان علاقة هذه بالنزعة الطبيعية لا تزيد عن علاقة (العقد الاجتماعي) لروسو، الذي يدخل ذواتاً مستقلة في علاقات وروابط من خلال التعاقد، بتلك النزعة الطبيعية. ذلك هو وجه الشبه، الجمالي لا غير، بالروبنسونيين، الصغار والكبار. انه بالاحرىٰ استباق «للمجتمع المدني» الذي كان في طور النشوء منذ القرن السادس عشر وحقق قفزات عملاقة باتجاه النضوج في القرن الثامن عشر. وفي مجتمع المنافسة الحرة هذا، يبدو الفرد منزوعاً عن الروابط الطبيعية.. الخ التي جعلته في فترات تاريخية سابقة ملحقاً بكتلة بشرية معينة ومحددة. ولا يزال سمث وريكاردو يقفان بكل

---

(١) اشارة الىٰ الافكار الطوباوية السائرة علىٰ خطىٰ اسطورة روبنسون كروزو لدانييل ديفو، حيث يولد فرد ويعيش وينمو منعزلاً عن الحياة الاجتماعية.

ثقلها على اكتاف انبياء القرن الثامن عشر، حيث يظهر فرد القرن الثامن عشر في تصوراتهم مثالاً يعودون بوجوده اسقاطاً على الماضي. هذا الفرد الذي هو من جهة نتاج تحلل اشكال المجتمع الاقطاعي، ومن جهة اخرى نتاج القوى المنتجة الجديدة النامية منذ القرن السادس عشر، لا يعود نتاجا تاريخيا، بل نقطة انطلاق للتاريخ. وكما يتكرس الفرد الطبيعي حسب مفهومهم للطبيعة البشرية، فانه لم ينشأ تاريخياً بل وضعته الطبيعة [هكذا - م. ع.]. وهذا الوهم مشترك بين كل الحقب حتى يومنا هذا.

تجنب ستيوارت[٢] هذه السذاجة، إذ كان يستند، بصفته ارستقراطياً وفي تناقض مع القرن الثامن عشر، الى اسس اكثر تاريخية في بعض الجوانب.

وكلما مضينا ابعد في التاريخ، بدا لنا الفرد، وبالتالي الفرد المنتج، اكثر تبعية باعتباره منتمياً الى كل اكبر: بطريقة لا تزال طبيعية تماماً الى العائلة ومن ثم العائلة المتسعة الى عشيرة وفيما بعد في اشكال مختلفة من المجتمع المشاعي الناشيء عن نقض والتحام العشائر. في القرن الثامن عشر فقط، وفي «المجتمع المدني» تجابه الاشكال المختلفة للارتباط الاجتماعي الفرد باعتبارها مجرد وسائل لتحقيق اغراضه الخاصة، كضرورة خارجية. لكن الحقبة التي تنتج وجهة النظر هذه، فكرة الفرد المنعزل هي ايضاً، وبالضبط، حقبة اكثر العلاقات الاجتماعية تطوراً حتى الآن (من زاوية وجهة النظر هذه، بعامة). فالكائن الانساني هو بالتعبير الأكثر دقة

---

(٢) السير جيمس ستيوارت (١٧١٢ - ١٧٨٠)، «التفسير العقلاني للنظام النقدي والتجاري» (ماركس). كان ستيوارت نصيراً لأسرة ستيوارت الملكية، نفي عام ١٧٤٥ وتابع دراساته الاقتصادية في اوروبا. مؤلف «تحقيق في اسس الاقتصاد السياسي»، لندن، ١٧٦٧ (مجلدان)، ودبلن، ١٧٧٠ (ثلاثة مجلدات) (الطبعة التي استخدمها ماركس).

حيوان سياسي وليس مجرد حيوان اجتماعي، بل هو حيوان يستطيع ان يتفرد فقط في وسط مجتمع. والانتاج الذي يقوم به فرد منعزل خارج المجتمع، وهو استثناء نادر يمكن ان يحدث حين يلقى بشخص متحضر في العراء مصادفة بعد ان تراكمت لديه القوى الاجتماعية بدينامية، هو هراء شبيه بتطوير اللغة من دون وجود افراد يعيشون معا ويتبادلون الحديث. ولا معنى للبحث في هذا الموضوع بعد الآن لقد كان ممكنا لهذه النقطة ان تمر من دون أية اشارة لها لولا ان تلك الثرثرة، ذات المغزى والاسس لشخصيات القرن الثامن عشر، قد اعيدت بجدية الى مركز الاقتصاد الاكثر معاصرة من قبل باستيا[٣] وكاري[٤] وبرودون.. الخ. بدهي ان من الملائم لبرودون وشركاه ان يقدموا تفسيرا تاريخيا ـ فلسفياً لمصدر العلاقة الاقتصادية التي يجهلون اصولها التاريخية، باختراع اسطورة مفادها ان آدم او بروميثيوس وقعا فجأة على فكرة جاهزة سلفاً فتبنياها ـ الخ، وليس هناك ما هو اكثر جفافاً وازعاجا من خيالات عقل مبتذل[٥].

---

(٣) فردريك باستيا (١٨٠١ ـ ١٨٥٠)، اقتصادي فرنسي و «الوكيل المعاصر للتجارة الحرة» (ماركس). مؤمن بالحرية الاقتصادية والانسجام الطبيعي في المصالح بين العمل ورأس المال؛ معاد حاد للاشتراكية في النظرية والممارسة (كنائب في الجمعيتين التأسيسية والتشريعية بين ١٨٤٨ ـ ١٨٥١).

(٤) هنري شارلز كاري (١٧٩٣ ـ ١٨٧٩)، اقتصادي اميركي، عدو لنشاؤمية ريكاردو (كاري الذي لا يفهم ريكاردو ـ ماركس). آمن بضرورة تدخل الدولة لتحقيق الانسجام بين مصالح العمل ورأس المال، كما آمن بميل الاجور الحقيقية إلى الارتفاع.

(٥) يشير ماركس هنا الى كتاب «تناغمات اقتصادية» لباستيا، باريس، ١٨٥١، ص ١٦ ـ ١٩، و «أسس الاقتصاد السياسي» لكساري، القسم الاول، فيلادلفيا، ١٨٧٣، ص ٧ ـ ٨.

كلما تحدثنا عن الانتاج، فاننا نعني عند ذلك الانتاج في مرحلة محددة من التطور الاجتماعي. الانتاج بواسطة افراد اجتماعيين. قد يبدو إذن انه لكي نتحدث عن الانتاج اصلاً علينا اما ان نتابع عملية التطور التاريخي عبر مختلف اطوارها او ان نعلن سلفاً اننا نعالج حقبة تاريخية محددة مثل الانتاج البرجوازي المعاصر وهو في الواقع موضوعنا المحدد. بيد ان كل حقب الانتاج تشترك في بعض السمات او الخصائص. ان «الانتاج عموما» تجريد، لكنه تجريد عقلاني طالما تعامل مع العناصر المشتركة وثبتها ووفر علينا بالتالي التكرار. ومع ذلك فان هذه المقولة العامة، هذا العنصر المشترك الذي غربلته المقارنات، قد خضع للتجزئة مرات عدة وقسم الى محددات مختلفة. ان بعض المحددات تنتمي إلى كل الحقب فيما لا تنتمي اخرى الا الى بضع حقب. [بعض] المحددات تتقاسمها اكثر الحقب حداثة مع اكثرها قدماً. ولا يمكن التفكير بعملية الانتاج من دونها. غير انه، مع ان اكثر اللغات تطوراً لها قوانينها وخصائصها المشتركة مع اقلها تطوراً، الا ان تلك الاشياء التي تحدد تطورها بالضبط أي العناصر غير المشتركة وغير العامة يجب ان تفصل عن المحددات المنطبقة على الانتاج بحد ذاته، بحيث ان وحدتها، الناشئة عن وحدة الذات: البشرية، ووحدة الموضوع: الطبيعة، لا تنسينا اختلافها الجوهري. ويكمن كل عمق اولئك الاقتصاديين المعاصرين الذين يبرزون خلود وتناغم العلاقات الاجتماعية القائمة في نسيان ذلك. مثال. لا يمكن الانتاج من دون اداة انتاج، حتى لو كانت هذه الاداة يد مجردة. لا يمكن الانتاج من دون عمل مخزون، سابق حتى لو كانت تلك مجرد التسهيلات التي تجمعت وتركزت في ايدي وحوش عبر الممارسة المتكررة. ورأس المال هو ايضاً، ومن بين اشياء أخرى، اداة انتاج وهو ايضا عمل سابق مشيأ. إذن فرأس المال هو علاقة طبيعية خالدة وعامة، ولكن بشرط

حذف الصفة المحددة التي تستطيع وحدها جعل « اداة الانتاج » و « العمل المخزون » رأسمالاً . وهكذا يبدو كل تاريخ علاقات الانتاج لكاري ، مثلاً ، تزويراً خبيثاً تشجع عليه الحكومات .

وإذا لم يكن هناك انتاج بصورة عامة ، فلن يكون هناك انتاج عام كذلك . الانتاج هو ، على الدوام ، فرع محدد من الانتاج ، مثلا : الزراعة : تربية الاغنام ، صناعة . . الخ ، او انها كلّ . لكن الاقتصاد السياسي ليس تكنولوجيا . وعلاقة الخصائص العامة للانتاج في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي ، بالاشكال المحددة للانتاج ستدرس في محل آخر (فيما بعد) . واخيراً فالانتاج ليس انتاجا خاصاً فقط . بالاحرى ثمة دوماً جسم اجتماعي معين (او ذات اجتماعية) ينشط في كل قد يتسع او يضيق من فروع الانتاج . ليس هذا مجال بحث العلاقة بين العرض العلمي والحركة الفعلية بعد . الانتاج عموماً . فروع الانتاج المحددة . كلية الانتاج .

لقد بات شائعاً ان يبدأ العمل الاقتصادي بقسم عام . ويظهر هذا القسم بالضبط تحت عنوان « الانتاج » . (انظر مثلاً ج . س . مل)[٦] ـ في معالجته للشروط العامة لكل انتاج . ويتكون هذا القسم العام ، أو يُزعم انه يتكون من : (١) الشروط التي لا يمكن الانتاج من دونها ، أي الاشارة الى اللحظات الاساس لكل انتاج ، لا غير . ولكن ، وكما سنرى ، يتم اختزال ذلك إلى بضع خصائص شديدة البساطة يجري الطرق عليها حتى تتحول الى بدهيات مسطحة . (٢) الشروط التي تحفز الانتاج بهذا القدر أو ذاك ، مثلاً ، حالة المجتمع المتقدم والراكد لدى ادم

---

(٦) جون ستيوارت مل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) ، منظر سياسي واقتصادي انكليزي ، راديكالي سياسياً ، وريكاردي متردد وانتقائي في الاقتصاد . يبدأ الفصل الاول ، من الكتاب الاول من عمله (اسس الاقتصاد السياسي) (لندن ، ١٨٤٨) بتحليل الانتاج .

سمث. ومع ان لذلك قيمة في عمل سمث من حيث هو رؤيا، إلا ان ارتقاءه إلىٰ مستوىٰ ذي اهمية علمية يتطلب البحث في تحديد فترات لدرجات الانتاجية ترتبط بتطور كل شعب علىٰ حدة، اي البحث فيما يتجاوز حدود الموضوع، ولكن فيما لا بد من ادخاله كجزء من تطور المنافسة والتراكم... الخ. ما دام ينتمي إلى ذلك الموضوع. اما في الصياغة التقليدية، فلا يعدو الجواب صياغات عامة من نوع ان الشعب الصناعي يصل الى ذروة انتاجه في اللحظة التي يصل فيها الىٰ ذروته التاريخية عموماً. حقاً. الذروة الصناعية لشعب حين يكون شاغله الاساس لا الكسب بعد، بل أن يكسب. وهكذا فاليانكيز [الامريكان ـ م ـ ع.] فوق الانكليز. او كذلك، ان بعض الاعراق والمواقع والمناخات والشروط الطبيعية كالمرافيء وخصوبة الارض.. الخ، علىٰ سبيل المثال، اكثر تحفيزاً للانتاج من غيرها. وهنا كذلك ليس هذا إلا حشواً من نوع ان الثروة تخلق بسهولة اكبر حيثما كانت عناصرها الموضوعية والذاتية متوافرة بدرجة اكبر.

لكن أيا من ذلك كله ليس محط اهتمام حقيقي من جانب الاقتصاديين في القسم العام من اعمالهم. فالهدف هو بالاحرىٰ تصوير الانتاج متميزاً عن التوزيع، الخ (انظر مل على سبيل المثال)، ومؤطراً في قوانين طبيعية خالدة مستقلة عن التاريخ. وعند ذاك يتم انتهاز الفرصة لتسريب العلاقات البرجوازية بهدوء، بصفتها القوانين الطبيعية غير القابلة للخرق والتي يرتكز عليها المجتمع المجرد. وتلك هي الغاية الواعيةبهذه الدرجة او تلك لكل ما سبق. أما في التوزيع، فيحصل العكس. إذ يجري الزعم بان البشرية اجازت لنفسها ان تكون اكثر اعتباطاً بكثير.

علىٰ الضد تماماً من هذا التمزيق الفظ للانتاج والتوزيع وللعلاقة الحقيقية بينهما، لا بد ان تظهر منذ البدء، كما في حالة الانتاج، امكانية ابراز سمات مشتركة مثلما تظهر امكانية مماثلة لخلط كل الاختلافات

التاريخية وطمسها تحت اسم «قوانين بشرية عامة»، وذلك مهما اختلف تنظيم التوزيع خلال المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي. فالعبد والقن والعامل الاجير مثلاً يتسلمون جميعا كمية من الغذاء تمكنهم من العيش عبيداً او اقناناً او عمالاً اجراء. والفاتح الذي يعيش على الجزية، او الموظف الذي يعيش على الضرائب، أو مالك الارض وريعه، والراهب وصدقاته، والعبراني وعشره* كلهم يتسلمون حصصاً من الانتاج الاجتماعي تحددها قوانين اخرى غير التي تحدد حصة العبد و... الخ. والنقطتان الرئيسيتان اللتان يعالجهما كل الاقتصاديين في هذا الفصل هما (١) الملكية، (٢) حمايتها بواسطة المحاكم والشرطة.. الخ. تجاه ذلك يمكن الرد بايجاز شديد:

حول النقطة (١) ان كل انتاج هو تملك للطبيعة من جانب فرد في ظل شكل محدد للمجتمع ومن خلال هذا الشكل. بهذا المعنى فان الحديث عن كون التملك شرطاً للانتاج محض حشو ليس إلا. لكن من السخف تماماً القفز من ذلك الى شكل محدد للتملك، كالملكية الخاصة (التي تشترط، فضلاً عن ذلك وبنفس القدر من الاهمية وجود شكل مضاد: اللاملكية). ويبين التاريخ بالاحرى ان الملكية المشتركة (في الهند مثلاً، وبين السلافيين والسلتيين الأوائل.. الخ) هي الشكل الاكثر أصالة[٧] الذي يستمر طويلاً في لعب دور مهم في صورة ملكية مشاعية.

---

* في الاصل وردت كلمة Levite التي تشير الى من ينتمي الى واحدة من القبائل العبرية، ويزعم ان جدها هو الابن الثالث ليعقوب. والكاهن الليفي هو من يساعد الحاخامين في رعاية المعبد اليهودي. [ـ م. ع].

(٧) في الطبعة المنشورة في المجلد الثامن من اعمال ماركس وانجلز (بالالمانية) والتي تمت مراجعتها على اساس قراءة جديدة للنص المكتوب بخط يد ماركس ورد التعبير (هي شكل أصيل).

ان هذا أمر مختلف تماماً عن التساؤل إن كانت الثروة تنمو بشكل افضل في ظل هذا الشكل من الملكية او ذاك. لكن القول بأن الانتاج متعذر وبالتالي يتعذر وجود مجتمع ما لم يظهر شكل من اشكال الملكية انما هو محض حشو. ذلك ان التملك الذي لا يحول شيئاً الى ملكية ليس إلا تناقضاً ذاتياً.

وفيما يتعلق بالنقطة (٢) حول حماية التملك.. الخ، فحين تختزل تلك التفاهات الى محتواها الحقيقي، فانها تنبيء عن الكثير مما لا يعرفه واعظوها. أي ان كل شكل للانتاج يخلق علاقاته القانونية، وشكل حكومته.. الخ. انهم، في ربطهم الأشياء المرتبطة عضوياً، بعلاقة عارضة او برابطة تأملية يكشفون عن فجاجتهم وعوزهم الى استيعاب المفاهيم. غير ان كل ما يعيه الاقتصاديون البرجوازيون يتمثل في امكانية تسيير الانتاج بشكل افضل في ظل الشرطة الحديثة مما لو سار في ظل مبدأ «القوة تصنع الحق» مثلاً. ويتناسون ان هذا المبدأ علاقة قانونية، كذلك، وان مبدأ الحق للاقوى يسود كذلك في «جمهورياتهم البرجوازية» ولكن في شكل آخر.

وبدهي انه حين تكون الشروط الاجتماعية المتوافقة مع مرحلة انتاج محددة على اهبة النشوء، أو حين تكون في طور الاحتضار، تحدث اضطرابات في الانتاج، ولو بدرجات متباينة واثار متباينة.

لنلخص الأمر: ثمة سمات تشترك فيها كل مراحل الانتاج، وتتثبت كسمات عامة في الذهن. لكن ما يسمى بالشروط العامة لكل انتاج ليست غير تلك اللحظات التجريدية التي لا يمكن ان نتخيل أية مرحلة انتاج تاريخي فعلية من دونها.

(٢) العلاقة العامة للانتاج بالتوزيع والتبادل والاستهلاك:

قبل ان نمضي ابعد في تحليل الانتاج، من الضروري إلقاء الضوء على المقولات المختلفة التي يلتصق بها الاقتصاديون.

المفهوم البدهي المبتذل: يقوم افراد المجتمع بتملك (خلق، تشكيل) منتجات الطبيعة بالتوافق مع الحاجات البشرية. ويحدد التوزيع النسبة التي يحصل عليها الفرد من الانتاج. ويسلّم التبادل المنتجات المحددة التي يرغب الفرد تحويل حصته المحددة من التوزيع إليها، واخيراً، في الاستهلاك تصبح المنتوجات مواضيع للاشباع، للتملك الفردي. الانتاج يخلق المواضيع المتوافقة مع حاجات معينة، والتوزيع يقسمها حسب قوانين اجتماعية، والتبادل يرزم من جديد الحصص التي تم تقسيمها حسب الحاجات الفردية، واخيرا في الاستهلاك تخطو المنتجات خارج هذه الحركة الاجتماعية، وتصبح موضوعا مباشرا وخادما للحاجة الفردية وتشبعها حينما يتم استهلاكها. وهكذا يبدو الانتاج نقطة الانطلاق والاستهلاك خاتمة والتوزيع والتبادل في الوسط رغم انه في حد ذاته مزدوج، طالما يتحدد التوزيع بواسطة المجتمع والتبادل بواسطة الافراد. ان الفرد يشيء نفسه في الانتاج فيما الشيء يشخص نفسه في الشخص[٨]. في التوزيع يتوسط المجتمع بين الانتاج والاستهلاك بشكل محدد عام ومسيطر، اما في التبادل فان السمات العارضة للفرد تتوسط الاثنين.

يحدد التوزيع العلاقة التي تؤول بموجبها المنتجات الى الافراد (الكمية)، ويحدد التبادل الانتاج[٩] الذي يطالب به الفرد مقابل الحصة المخصصة له في التوزيع.

هكذا يشكل الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك قياساً منطقياً منتظماً: الانتاج هو العام، التوزيع والتبادل هما الخاص، والاستهلاك هو المفرد. والكل مربوط هنا. لابد من الاعتراف ان في ذلك تماسكاً، لكنه تماسك ضحل فالانتاج تحدده قوانين طبيعية عامة، والتوزيع تحدده صدفة

---

(٨) في الطبعة الالمانية المشار اليها اعلاه ترد (في الاستهلاك) محل (في الشخص).

(٩) في الطبعة اعلاه ترد عبارة (المنتجات) بدل (الانتاج).

اجتماعية، وهكذا فيمكن للاخير ان يحفز الانتاج بهذه الدرجة او تلك، ويقف التبادل بين الاثنين كحركة اجتماعية تقليدية، والفصل الاخير هو الاستهلاك الذي يتم تصويره كنقطة انتهاء فحسب، بل كنهاية في حد ذاته ايضا، أو أنه ينتمي في الواقع الىٰ مجال خارج الاقتصاد عدا من حيث كونه يؤثر بدوره علىٰ نقطة الانطلاق ويحفز العملية كلها من جديد.

ان اعداء الاقتصاديين السياسيين - سواء من داخل العلم او خارجه - ممن يتهمونهم بالتمزيق البربري لاشياء مرتبطة فيما بينها، يقفون إما علىٰ ارضية من يتهمون او دونها. وليس هناك ما هو أكثر ابتذالاً من اتهام الاقتصاديين السياسيين بالمبالغة في تصوير الانتاج كغاية في حد ذاته وان التوزيع لا يقل اهمية عنه. ان هذا الاتهام يستند بالضبط الىٰ مفهوم اقتصادي مفاده ان دائرتي التوزيع والانتاج مستقلتان، متجاورتان باستقلال ذاتي. او انه يستند الىٰ ان تلك اللحظات لا تجري الاحاطة بها في وحدتها. وكما لو ان هذا القطع لم يخرج من الواقع الىٰ الكتب المدرسية بل من الكتب المدرسية الىٰ الواقع، وكما لو كانت المهمة هي الموازنة الديالكتيكية بين المفاهيم وليس الاحاطة بالعلاقات الحقيقية!

(أ ١) الانتاج والإستهلاك:

الانتاج هو استهلاك أيضاً وفي الوقت نفسه، استهلاك مزدوج، ذاتي وموضوعي: فالفرد لا يطور فقط طاقاته في الانتاج لكنه ينفقها أيضاً، يستنفدها في فعالية الانتاج كما أن التناسل الطبيعي هو استهلاك لقوىٰ الحياة. ثانياً: استهلاك وسائل الانتاج التي تبلىٰ أثناء الاستعمال وتتحلل جزئياً إلىٰ عناصرها المكونة من جديد (مثال: عملية الاحتراق الداخلي). ومثل ذلك استهلاك المواد الخام التي تفقد شكلها وتركيبها الطبيعيين من

خلال عملية الاستنفاد. إذن ففعالية الانتاج هي في كل لحظاتها فعالية استهلاك. لكن الاقتصاديين يعترفون بذلك فالانتاج المتطابق مباشرة مع الاستهلاك، والاستهلاك المنطبق مباشرة على الانتاج يسمى من جانبهم «الاستهلاك الانتاجي». وهذه المتطابقة بين الانتاج والاستهلاك تبلغ حد أطروحة سبينوزا «التحديد هو النفي»[١٠].

لكن هذا التعريف للاستهلاك الانتاجي يقدم فقط لاغراض فصل الاستهلاك باعتباره متطابقا مع الانتاج عن الاستهلاك بالمعنى الحرفي، الذي يفهم منه كونه نقيضاً مهدما للانتاج. فلنتفحص إذن الاستهلاك بالمعنى الحرفي.

ان الاستهلاك هو أيضاً انتاج مباشر، كما ان استهلاك العناصر والمواد الكيماوية، في الطبيعة، هو انتاج للنبتة. ومن الواضح انه عند تناول الطعام مثلا، وهو شكل من اشكال الاستهلاك، ينتج الكائن البشري جسمه. لكن هذا يصح كذلك على كل نوع من الاستهلاك الذي ينتج بطريقة او اخرى الكائن الانساني في جانب محدد ما. انتاج استهلاكي. لكن الاقتصاد يقول ان هذا الانتاج المتطابق مع الاستهلاك ثانوي، انه مشتق من تحطيم منتجات سابقة. في الاول، المنتج يشيء نفسه، وفي الاخير يتشخص الموضوع الذي خلقه. من هنا فإن هذا الانتاج الاستهلاكي، وإن كان وحدة مباشرة بين الانتاج والاستهلاك، مختلف جوهريا عن الانتاج بالمعنى الحرفي. ان الوحدة المباشرة التي يطابق فيها الانتاج مع الاستهلاك والاستهلاك مع الانتاج تترك ثنائيتها المباشرة من دون مساس.

---

(١٠) أي انطلاقا من مادة الكون الشاملة الموحدة (المتطابقة ذاتيا) وغير المتمايزة، فان محاولة ادخال تحديدات معينة يعني نفي هذا التطابق الذاتي (سبينوزا، الرسائل، الرسالة رقم ٥٠، الى ج. جيل، ٢/ ٦/ ١٦٧٤).

وهكذا فالانتاج هو استهلاك مباشر، والاستهلاك هو انتاج مباشر. وكل واحد منها هو نقيضه المباشر. ولكن، وفي الوقت نفسه ثمة حركة وسيطة تحدث بين الاثنين. فالانتاج يتوسط الاستهلاك، انه يخلق مادة الاخير ومن دونه سيفتقد الاستهلاك موضوعه. لكن الاستهلاك يتوسط الانتاج أيضاً، بمعنى انه وحده يخلق للمنتجات الذات التي تمثل تلك منتجات بالنسبة لها ولا يحصل المنتوج على «لمسته الاخيرة» إلا في الاستهلاك. ان سكة حديد لا يسير عليها قطار، وبالتالي غير مستخدمة، غير مستهلكة، هي سكة حديد احتمالية فقط لا حقيقية ومن دون انتاج، لا استهلاك، ولكن ايضا من دون استهلاك لا انتاج، طالما ان الانتاج لن يكون له هدف عند ذلك. ان الاستهلاك ينتج الانتاج بمعنيين: (١) لان المنتوج يصبح منتوجاً حقيقياً فقط عند استهلاكه. فالثوب، مثلا ،لا يصبح حقيقيا إلا اثناء عملية لبسه، والبيت الذي لا يسكنه احد ليس في الواقع بيتاً حقيقيا، وهكذا فالمنتوج، على عكس مواضيع الطبيعة البحتة يحقق كونه، يصير، منتوجا فقط عبر الاستهلاك. وفقط عندما يتحلل المنتوج يضفي الاستهلاك لمسته النهائية على المنتوج؛ ذلك ان المنتوج هو انتاج[١١] لا كفعالية مشيأة، بل بالاحرى كموضوع للذات الفاعلة. (٢) لان الاستهلاك يخلق الحاجة لانتاج جديد، أي انه يخلق الحافز المثالي الدافع داخليا للانتاج، أي شروطه المسبقة. الاستهلاك يخلق الحافز للانتاج؛ كما يخلق الموضوع الفاعل في الانتاج بصفته هدفه المحدّد. وإذا اتضح ان الانتاج يقدم للاستهلاك موضوعه الخارجي، فسيتضح بدرجة مماثلة ان الاستهلاك يثبت موضوع الانتاج بشكل مثالي باعتباره صورته الداخلية، باعتباره حاجة ودافعاً وغاية. انه يخلق موضوعات الانتاج في

---

(١١) في المخطوطة ترد الجملة هكذا «ذلك ان المنتوج هو انتاج ليس فقط كفعالية مشيأة»، في الطبعة الالمانية ترد الجملة «ذلك ان المنتوج هو منتوج لا فعالية...».

شكل ذاتي فحسب. لا انتاج من دون حاجة. لكن الاستهلاك يعيد انتاج الحاجة.

والانتاج من جهته، وعلى التوالي: (١) يجهز مواد وموضوعات للاستهلاك[١٢]. والاستهلاك، عديم الموضوع ليس استهلاكاً. إذن، ومن هذه الناحية: الانتاج يخلق وينتج الاستهلاك. (٢) لكن الموضوع ليس الشيء الوحيد الذي يخلقه الانتاج من اجل الاستهلاك. فالانتاج يضفي على الاستهلاك مزاياه المحددة، وخصائصة ولمسته. وكما أضفى الاستهلاك على المنتوج لمسته كمنتوج، فان الانتاج يضفي لمسته ايضا على الاستهلاك. فاولا: ان الموضوع ليس موضوعاً عاماً، انه موضوع محدد لا بد ان يتم استهلاكه بطريقة محددة، وان يتوسطه الانتاج بدوره. الجوع هو الجوع. لكن الجوع المشبع بلحم مطبوخ ويؤكل بالسكين والشوكة هو جوع مختلف عن ذلك الذي يلتهم لحمانيئاً بمساعدة اليد والاظافر والاسنان. فالانتاج لا ينتج إذن موضوع الاستهلاك بل طريقته كذلك، لا موضوعياً فحسب بل ذاتيا كذلك. الانتاج إذن يخلق المستهلك. (٣) لا يوفر الانتاج المواد الملبية للحاجة فحسب، بل انه يوفر الحاجة للمواد إذ ما إن ينطلق الاستهلاك من حالة البدائية الفظة والمباشرة الاصلية - وإذا بقي عند تلك المرحلة فسيكون ذلك لان الانتاج نفسه توقف عند تلك النقطة - فان الموضوع يتوسطه ويشكل الدافع له. ان الحاجة التي يشعرها الاستهلاك تجاه الموضوع يخلقها تصوره له. ان الموضوع الفني - مثله مثل أي منتوج - يخلق جمهوراً متذوقا للفن ويتمتع بالجمال. فالانتاج إذن لا يخلق موضوعاً للذات فحسب، بل يخلق ذاتا للموضوع. وهكذا فالانتاج يخلق الاستهلاك (١) بخلق مادته (٢) بتحديد طريقة الاستهلاك (٣) بخلق المنتوجات التي ثبتها في البدء كموضوعات، بشكل حاجة يحسها المستهلك. انه ينتج بذلك موضوع الاستهلاك، وطريقة

---

(١٢) في المخطوطة (للانتاج).

الاستهلاك وحافز الاستهلاك. والاستهلاك كذلك يخلق الدافع للمنتج حين يظهر امامه كحاجة تحدد الهدف.

ويظهر التطابق بين الاستهلاك والانتاج في ثلاثة مظاهر:

(١) تطابق مباشر: الانتاج هو استهلاك. الاستهلاك هو انتاج. انتاج استهلاكي. استهلاك انتاجي. ويسمي الاقتصاديون السياسيون الاثنين استهلاكاً انتاجيا. لكنهم يقومون بتمييز أبعد. إذ يبدو الاول كاعادة انتاج، والثاني كاستهلاك انتاجي. وكل الابحاث حول الاول تدور حول العمل المنتج وغير المنتج، اما الابحاث حول الثاني فتدور حول الاستهلاك الانتاجي وغير الانتاجي.

(٢) [بمعنىٰ ما] ظهور الواحد كوسيلة للثاني، ويتوسطه الثاني: يتم التعبير عن ذلك بالاعتماد المتبادل، حركة تربط واحدهما بالاخر، تجعل احدهما يبدو غير قادر علىٰ الاستغناء عن الاخر، لكنها تبقيهما، رغم ذلك، خارجيين من حيث علاقة الواحد بالاخر. الانتاج يخلق المواد، كموضوع خارجي، للاستهلاك. والاستهلاك يخلق الحاجة، كموضوع داخلي، كهدف، للانتاج. من دون انتاج لا استهلاك. من دون استهلاك لا انتاج. [هذه المتطابقة] تظهر في الاقتصاد في أشكال شديدة التعدد.

(٣) ليس الانتاج استهلاكاً مباشراً والاستهلاك انتاجاً مباشراً فحسب، وليس الانتاج وسيلة للاستهلاك والاستهلاك هدفا للانتاج فحسب، أي ان كل واحد يزود الآخر بموضوعه، (الانتاج يزود الاستهلاك، بموضوعه الخارجي، والاستهلاك بالموضوع المتصور للانتاج) بل ان كلا منهما كذلك، والى جانب كونه الاخر مباشرة، والى جانب توسطه الاخر، يخلق بالاضافة الى ذلك، الثاني باتمام نفسه ويخلق نفسه باعتباره

الثاني. الاستهلاك ينجز عمل الانتاج فقط باتمام المنتوج كمنتوج عبر تذويبه، واستهلاك شكله المادي المستقل، باثارة الدافع الناشيء في عملية الانتاج الاولى عبر الحاجة الى التكرار، [واعادة انتاج المنتوج - م. ع] في شكله النهائي، انه إذن ليس الفصل الختامي حيث يصبح المنتوج منتوجاً بل كذلك الفصل الذي يصبح فيه المنتج منتِجاً. ومن ناحية اخرى ينتج الانتاج الاستهلاك بخلق طريقة الاستهلاك المحددة، وبالاضافة إلى ذلك، بخلق الحافز للاستهلاك، والقدرة على الاستهلاك كحاجة. هذه المتطابقة كما تحددت في (٣) غالبا ما يتناولها الاقتصاد ضمن علاقة الطلب والعرض، علاقة الموضوعات والحاجات، علاقة المنتوج الاجتماعي بالحاجة الطبيعية.

وعلى هذا فليس هناك ما هو اسهل على الهيغلي من تثبيت الانتاج والاستهلاك بصفتهما متطابقين. وهذا ما قام به لا المزركشون الاشتراكيون لوحدهم، بل اقتصاديون مبتذلون كذلك، مثل ساي[١٣]، حيث يقال ان المرء إذا تناول شعبا بأكمله فان انتاجه هو نفس استهلاكه. وفي الواقع [اذا تناولنا.. م. ع] البشرية باكملها. وقد أوضح ستورتش[١٤] خطأ ساي، مبيناً أن أي شعب لا يستهلك كل

---

(١٣) جان بابتست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢): «ساي التافه» الذي «كشف الاقتصاد السياسي بسطحية في كتاب مدرسي» (ماركس). رجل اعمال بسّط وابتذل مباديء ادم سمث في كتابه «اطروحة في الاقتصاد السياسي»، باريس، ١٨٠٣.

(١٤) هنريش فردريش ستورتش (١٧٦٦ - ١٨٣٥)، استاذ الاقتصاد السياسي في اكاديمية العلوم الروسية بسانت بطرسبورغ. نشر ساي كتابه «دورة في الاقتصاد السياسي» مع ملاحظات نقدية عليه عام ١٨٢٣. قام بمهاجمة تفسيرات ساي لارائه في كتاب «تأملات في طبيعة الدخل القومي»، باريس، ١٨٢٤، ص ١٤٤ - ١٥٩.

انتاجه، بل هو يخلق وسائل انتاجه ايضا.. الخ، رأس المال الجامد..الخ. فضلاً عن ذلك فان النظر إلىٰ المجتمع كذات واحدة منفردة يعني النظر إليه بشكل خاطيء، وتأملي. فمع ذات واحدة يبدو الانتاج والاستهلاك لحظتين من فعل واحد. وما يجب تأكيده هنا، ليس تصوير الانتاج والاستهلاك كفعالية لفرد واحد أو عدة افراد. فهما يبدوان كلحظات في عملية واحدة، في أية حال، حين يكون الانتاج هو نقطة الانطلاق الحقيقية، وبالتالي حين يكون اللحظة المهيمنة كذلك. والاستهلاك كحالة ملحة، كحاجة، هو نفسه لحظة داخلية من لحظات الفعالية الانتاجية. لكن الاخيرة هي نقطة الانطلاق باتجاه التحقيق، وهي بالتالي اللحظة المهيمنة. انها الفعالية التي تعيد العملية كلها مجراها من خلالها. والفرد ينتج موضوعاً، وهو باستهلاك الموضوع يعود الىٰ ذاته، لكنه يعود كفرد ينتج ويعيد انتاج ذاته. الاستهلاك إذن لحظة من الانتاج.

غير ان علاقة المنتج بالمنتوج، ما إن يتم إكمال الاخير، هي علاقة خارجية في المجتمع. وعودة المنتوج الىٰ الذات تعتمد على علاقة المنتج بالافراد الاخرين. إنه لا يتوصل إلىٰ تملكه مباشرة. وليس غرضه، حين ينتج في المجتمع، التملك المباشر للمنتوج. فالتوزيع يتوسط بين المنتجين والمنتوجات، وبالتالي بين الانتاج والاستهلاك، لكي يحدد بالتوافق مع القوانين الاجتماعية، كم ستكون حصة المنتج من عالم المنتوجات.

والان، هل يقف التوزيع الىٰ جانب الانتاج وخارجه كدائرة مستقلة؟

(ب ١) التوزيع والانتاج:

حين يتفحص المرء أعمال الاقتصاد المعروفة، يفاجأ فوراً بأن كل شيء فيها يطرح بشكل مزدوج. فعلىٰ سبيل المثال يظهر الريع العقاري، والأجور والفائدة والربح تحت [عنوان ـ م. ع.] التوزيع. فيما تظهر الأرض والعمل ورأس المال تحت [عنوان ـ م. ع.] الانتاج باعتبارها عوامل الانتاج. وفي

حالة رأس المال، من الواضح منذ البدء أنه مطروح بشكل مزدوج (١) كعامل انتاج، (٢) كمصدر للدخل، كمحدد لأشكال توزيع معينة. وهكذا تظهر الفائدة والربح كذلك في الانتاج طالما انها أشكال يزداد وينمو رأس المال عبرها وبالتالي لحظات في انتاجه الذاتي. وتشترط الفائدة والربح كأشكال للتوزيع رأس المال كعامل من عوامل الانتاج. انها انماط توزيع شرطها المسبق رأس المال كعامل من عوامل الانتاج. وهي، بالطريقة ذاتها، أنماط لاعادة انتاج رأس المال.

وبطريقة مشابهة فان مقولة الأجور هي نفس تلك التي تتم دراستها تحت عنوان مختلف هو العمل الاجير: تظهر الخاصية التي يمتلكها العمل هنا كعامل انتاج باعتبارها خاصية للتوزيع. ولو لم يجر تحديد العمل كعمل اجير، فان الطريقة التي يشارك فيها في المنتوجات لن تظهر كأجور، كما على سبيل المثال في ظل العبودية. وأخيراً، لنتناول مباشرة أكثر أشكال التوزيع تطوراً، ريع الأرض، الذي تشارك عبره ملكية الأرض في المنتوج. انه يشترط ملكية الأرض الكبيرة (في الواقع الزراعة الواسعة) كعامل انتاج، وليس مجرد وجود الأرض فحسب، كما أن الأجور لا تشترط وجود العمل فحسب. إذن فان علاقات وأنماط التوزيع تبدو مجرد الوجه المقابل لعوامل الانتاج. ان الفرد الذي يشارك في الانتاج في شكل عامل اجير يشارك في المنتوجات، في نتائج الانتاج، في شكل أجور. وهيكل التوزيع يتحدد كلياً بهيكل الانتاج. ان التوزيع نفسه هو نتاج الانتاج، ليس في موضوعه فقط أي في أن نتائج الانتاج يمكن ان توزع فقط بل في شكله أيضاً، في ان النوع المحدد من المساهمة في الانتاج تحدد الاشكال المحددة للتوزيع، أي نمط المشاركة في التوزيع. انه لوهم كامل وضع الأرض في الانتاج وريع الأرض في التوزيع.. الخ.

هكذا فان اقتصاديين مثل ريكاردو الذين غالباً ما يواجهون الاتهام لكونهم ركزوا على الانتاج فقط، اعتبروا التوزيع الموضوع الوحيد

للاقتصاد لأنهم ميزوا بالفطرة اشكال التوزيع باعتبارها التعبير الأكثر تحديداً الذي تظهر من خلاله عوامل الانتاج في مجتمع معين.

وبالنسبة للفرد الواحد بالطبع، يبدو التوزيع قانوناً اجتماعياً يحدد مركزه ضمن نظام الانتاج الذي ينتج في ظله والذي يسبق الانتاج، بالتالي يأتي الفرد إلى العالم من دون امتلاك لا رأس مال ولا أرض. ويحدد له التوزيع الاجتماعي منذ الولادة موقع العامل الاجير. لكن حالة تحديد المكانة هذه هي بحد ذاتها نتاج وجود رأس المال وملكية الأرض كعوامل انتاج مستقلة.

أما فيما يتعلق بمجتمعات بكاملها، فيبدو التوزيع سابقاً للانتاج ومحدداً له من جانب آخر كذلك، [بل قد يبدو ـ م. ع.] تقريباً واقعة سابقة على الاقتصاد ككل. ان شعباً غازياً يقسم الأرض بين الغزاة، ويفرض بالتالي توزيعاً معيناً وشكلاً لملكية الأرض، وهكذا فانه يحدد الانتاج. أو انه يستعبد المغلوبين ويجعل عمل العبيد بالتالي أساس الانتاج. أو أن شعباً يثور ويحطم مقاطعات الأرض الكبيرة إلى قطع صغيرة ومن هنا، فانه يضفي على الانتاج سمة جديدة من خلال هذا التوزيع الجديد. أو أن نظاماً من القوانين يكرس ملكية الأرض لعوائل معينة بشكل دائم، أو يوزع العمل [بشكل] امتياز وراثي وبالتالي يحصره ضمن طوائف معينة، في كل هذه الحالات، وهي كلها تاريخية لا يبدو ان التوزيع يتشكل ويتحدد بالانتاج، بل العكس بالاحرى، الانتاج بالتوزيع.

في أكثر المفاهيم سطحية، يبدو التوزيع توزيعاً للمنتجات ومن هنا يبدو أكثر ابتعاداً عن الانتاج وشبه مستقل عنه. ولكن قبل أن يكون التوزيع توزيع منتوجات، فانه: (١) توزيع ادوات الانتاج، و (٢) (وهذا تحديد اضافي للعلاقة نفسها) توزيع اعضاء المجتمع بين أنواع الانتاج المختلفة (تصنيف الأفراد ضمن علاقات الانتاج المحددة). من الواضح ان توزيع المنتجات ليس الا نتيجة لهذا التوزيع، الذي يتشكل ضمن عملية الانتاج

نفسها ويحدد هيكل الانتاج. وبدهي ان دراسة الانتاج مع إهمال التوزيع الداخلي ضمنه إنما هو تجريد فارغ؛ وبالعكس فان توزيع المنتجات ينتج بنفسه عن ذلك التوزيع الذي يشكل لحظة الانتاج الأصلية. ان ريكاردو الذي كان همه الاحاطة بالبنية الاجتماعية المحددة للانتاج المعاصر والذي هو اقتصادي الانتاج بامتياز، يعلن لهذا السبب بالضبط ان ميدان الدراسة الحقيقي للاقتصاد المعاصر لا الانتاج بل التوزيع[١٥]. وهذا يبين من جديد حماقة أولئك الاقتصاديين الذين يصورون الانتاج حقيقة أبدية فيما يبعدون التاريخ إلىٰ عالم التوزيع.

إن مسألة العلاقة بين هذا التوزيع الذي يحدد الانتاج والانتاج تنتمي بالبداهة إلىٰ الانتاج نفسه، وإذا قيل ان الانتاج لا بد أن يبدأ مع توزيع محدد لأدوات الانتاج وان التوزيع يسبق، بهذا المعنىٰ علىٰ الأقل، شروط الانتاج ويشكلها، فينبغي أن يكون الجواب على ذلك أن للانتاج، في الواقع، محدداته وشروطه المسبقة، وهي ما يشكل لحظاته. في البدء قد تبدو هذه [المحددات والشروط - م.ع.] عفوية وطبيعية، ولكن عبر عملية الانتاج ذاتها تتحول هذه من محددات طبيعية إلىٰ محددات تاريخية. وإذا بدت هذه في حقبة معينة شروطاً طبيعية مسبقة للانتاج، فانها في حقبة اخرىٰ نتاجه التاريخي. انها تتغير باستمرار ضمن عملية الانتاج نفسها. فادخال المكائن، مثلاً، غيّر توزيع أدوات الانتاج وكذلك المنتجات. وملكية الأرض الكبيرة الحديثة هي نفسها نتاج التجارة الحديثة والصناعة الحديثة فضلاً عن كونها نتاج تعميم منجزات الأخيرة في الزراعة.

وفي التحليل الأخير، فان الأسئلة المثارة أعلاه جميعاً تختزل في سؤال واحد عن الدور الذي تلعبه العلاقات العامة التاريخية في الانتاج، وعلاقتها بحركة التاريخ عموماً. وبدهي فان السؤال ينتمي إلىٰ معالجة ودراسة الانتاج

---

(١٥) ديفيد ريكاردو، «في اسس الاقتصاد السياسي والضرائب»، الطبعة الثالثة لندن، ١٨٢١، المقدمة، ص ٥.

نفسه.

ومع ذلك يمكن أن نعالجها بإيجاز شديد من خلال الشكل التافه الذي أثيرت فيه أعلاه. ان كل حالات الغزو تؤدي إلىٰ ثلاث امكانيات: ان يخضع الشعب الغازي الشعب المغزو إلىٰ نمط انتاجه الخاص (مثل الانكليز في ايرلندا خلال هذا القرن وإلىٰ حد ما في الهند)، أو أن يترك النمط القديم من دون مساس ويكتفي بجزية (مثل الاتراك والرومان)، أو أن يحصل تفاعل معكوس ينشأ عنه شيء أو تركيب جديد (الغزوات الجرمانية، إلىٰ حد ما). وفي كل الحالات فان نمط الانتاج سواء كان نمط انتاج الشعب الغازي أو الشعب المغزو أو ذلك الناجم عن التحام الاثنين، هو الحاسم في [تقرير - م. ع.] التوزيع الجديد الذي ينشأ. وبرغم أن الاخير يبدو شرطاً لفترة الانتاج الجديدة، إلا أنه، بهذا الشكل، نتاج الانتاج بدوره، لا الانتاج التاريخي عموماً بل لنمط الانتاج المحدد تاريخياً.

لقد تصرف المنغوليون، بالحاقهم الدمار بروسيا مثلاً، بما يتوافق وانتاجهم: تربية الأغنام، ذلك ان الشرط المسبق الرئيسي لذلك وجود مساحات شاسعة غير مسكونة. والبرابرة الجرمانيون الذين عاشوا في عزلة على الأرض وكان انتاجهم التقليدي معتمداً علىٰ الزراعة مع اقنانهم، استطاعوا فرض تلك الشروط علىٰ المقاطعات الرومانية بسهولة كبيرة، لأن تركز ملكية الأرض الذي جرىٰ هناك أدىٰ إلىٰ انهيار العلاقات الزراعية السابقة، قبل ذلك.

ومن الآراء المتداولة ان فترات معينة شهدت اعتماد الناس في معيشتهم علىٰ النهب فقط. ولكن لكي يكون النهب ممكناً لا بد من وجود ما يجري نهبه، أي لا بد من انتاج. كما أن نمط النهب نفسه يتحدد بدوره بنمط الانتاج. ان أمة من سماسرة البورصة، مثلاً، لا يمكن أن تتعرض للنهب بنفس الطريقة التي تنهب بها أمة تعيش معتمدة علىٰ قطعان البقر.

إن سرقة عبد تعني سرقة أداة انتاج مباشرة. لكن انتاج البلد الذي

ينتقل إليه العبد بعد سرقته يجب أن يعاد تشكيله عند ذاك بما يجعل عمل العبد ممكناً أو لا بد من نشوء نمط انتاج يتوافق وعمل العبد (كما في الجزء الجنوبي من أميركا.. الخ).

ويمكن للقوانين ان تديم اداة انتاج، كابقاء الارض في ايدي عائلات محددة. وهذا القوانين لا يكون لها مغزىٰ اقتصادي إلا حين تكون ملكية الارض الكبيرة منسجمة مع انتاج المجتمع، كما في انكلترا علىٰ سبيل المثال. اما في فرنسا فقد بقيت الزراعة الصغيرة الحجم برغم المقاطعات الكبيرة التي دمرتها الثورة. ولكن هل تستطيع القوانين ادامة القطع الصغيرة الحجم؟ برغم هذه القوانين تتركز الملكية من جديد. ولا بد من تحديد اثر القوانين علىٰ تثبيت علاقات التوزيع، وبالتالي اثرها علىٰ الانتاج، في كل لحظة محددة.

(ج ١) اخيراً، التبادل والتداول

التداول نفسه [هو] مجرد لحظة محددة من التبادل، أو [هو] ايضا تبادل منظور إليه في كليته.

ما دام التبادل مجرد لحظة تتوسط الانتاج وتوزيعه المتحدد بالانتاج من جهة والاستهلاك من جهة اخرىٰ، ولكن ما دام الاخير نفسه يبدو لحظة من الانتاج فان التبادل متضمن، بالبداهة، كلحظة ضمن الاخير كذلك.

من الواضح اولاً ان تبادل الفعاليات والطاقات الذي يحدث داخل الانتاج ينتمي مباشرة الىٰ الانتاج ويشكله في الاساس. ويصح الشيء نفسه، ثانيا، علىٰ تبادل المنتجات طالما ان التبادل هو وسيلة اتمام المنتوج وجعله مناسباً للاستهلاك النهائي. الى هذا المدى، يكون التبادل فعالية محتواة ضمن الانتاج نفسه. ثالثا، ان ما يسمىٰ بالتبادل بين تاجر وآخر يتحدد كليا من حيث تنظيمه بالانتاج، بالاضافة الى كونه هو نفسه فعالية انتاج. يبدو التبادل مستقلاً عن الانتاج وغير معني به في الطور

الاخير فقط حيث يُبادل المنتوج مباشرة بهدف الاستهلاك. ولكن (١) ليس هناك تبادل من دون تقسيم عمل سواء كان الأخير عفويا، طبيعيا او نتاج تطور تاريخي، (٢) التبادل الخاص يشترط الملكية الخاصة، (٣) ان كثافة التبادل بالاضافة الىٰ سعته وطرقه تتحدد بتطور وبنية الانتاج. مثلا: التبادل بين المدينة والريف، التبادل في الريف، في المدن، الخ... يبدو التبادل في كل لحظاته اذن اما محتوىٰ مباشرة في الانتاج او متحدداً به.

ليس الاستنتاج الذي نصل إليه كون الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك متطابقة، بل كونها تشكل جميعاً اجزاء من كل، تمييزات ضمن وحدة: حيث لا يهيمن الانتاج علىٰ نفسه فقط حسب تعريف الانتاج كتناقض، بل علىٰ اللحظات الاخرىٰ ذلك. وتعود العملية دائما الىٰ الانتاج لتبدأ من جديد. وواضح ان التبادل والاستهلاك لا يمكن ان يكونا مهيمنين، وكذلك الحال بالنسبة للتوزيع بصفته توزيعا للمنتجات؛ فيما هو كتوزيع لعوامل الانتاج لحظة في الانتاج. ان انتاجا محددا اذن يحدد استهلاكاً وتوزيعا وتبادلاً محددة بالاضافة الىٰ تحديده **علاقة معينة بين هذه اللحظات المختلفة**. ولا بد من الاعتراف، برغم ذلك ان الانتاج،في شكله الاحادي الجانب يتحدد باللحظات الاخرىٰ. فمثلاً إذا توسع السوق، أي دائرة التبادل، فان الانتاج ينمو كميا ويتعمق تقسيم العمل بين فروعه المختلفة. كما ان تغييراً في التوزيع يغير الانتاج، مثلاً تركز رأس المال، التوزيع المختلف للسكان بين المدينة والريف.. الخ. واخيراً فان حاجات الاستهلاك تحدد الانتاج. ان تفاعلاً متبادلا يحدث بين اللحظات المختلفة. وتلك هي حالة أي كل عضوي.

(٣) منهج الاقتصاد السياسي

حين ندرس بلدا ما من زاوية الاقتصاد السياسي، فاننا نبدأ بسكانه وتوزيعهم بين الطبقات، والمدن والريف، والساحل، وفروع الانتاج

المختلفة، الصادرات والواردات، الانتاج والاستهلاك السنويين، اسعار السلع ـ الخ.

يبدو صحيحا البدء بالحقيقي والمجسد، بالشروط الحقيقية. من هنا البدء في الاقتصاد بالسكان، مثلاً. فهم اساس وذات كل فعل الانتاج الاجتماعي. بيد انه عند مزيد من التدقيق يثبت زيف ذلك. فالسكان تجريد ان تركنا، على سبيل المثال، الطبقات التي يتشكلون فيها. وهذه الطبقات هي بدورها عبارات فارغة ان لم أتعرف على العناصر التي تستند إليها، مثلا: العمل الاجير، رأس المال ـ الخ. وهذه الاخيرة بدورها تفترض وجود التبادل، وتقسيم العمل، والاسعار ـ الخ. مثلاً لا وجود لرأس المال من دون عمل اجير، من دون قيمة، ونقود، واسعار.. الخ. وهكذا فاذا كان عليَّ البدء بالسكان فسيكون ذلك مفهوماً مضطربا للكل؛ وعلي إذن الانتقال تحليلياً، بالاستعانة بمزيد من التحديدات، نحو مفاهيم متزايدة البساطة، من المجسد المتخيَّل إلى تجريدات متزايدة الدقة، حتى اصل الى ابسط التحديدات. ولا بد عند ذاك من اعادة الرحلة حتى أصل اخيراً الى السكان ثانية، ولكن لا كمفهوم مضطرب للكل هذه المرة، بل ككل ثري يحتوي على عديد من المحددات والعلاقات. وما سبق هو المسار الذي اتبعه علم الاقتصاد تاريخياً في فترة نشوئه. إن اقتصاديي القرن السابع عشر، مثلا، يبدأون دوما بالكل الحي، بالسكان، الامة، الدولة، بضع دول.. الخ، لكنهم ينتهون دوما الى اكتشاف عدد صغير من العلاقات المحددة، المجردة، العامة عبر التحليل، مثل تقسيم العمل، والنقد، والقيمة ـ الخ. وما ان يتم تثبيت وتجريد تلك اللحظات المفردة بهذا القدر او ذاك من الرسوخ حتى يبدأ تحليل النظم الاقتصادية التي تم التوصل اليها من العلاقات البسيطة كالعمل، وتقسيم العمل، والحاجة والقيمة التبادلية صعوداً الى مستوى الدولة، والتبادل بين الامم والسوق العالمية. وبدهي ان الأخير هو المنهج الصحيح علميا. ان المجسد مجسد لانه

تركيز عديد من المحددات وبالتالي فهو وحدة المتنوعات. إنه يبدو في عملية التفكير إذن كعملية تركيز، كنتيجة لا كنقطة انطلاق، برغم انها نقطة الانطلاق في الواقع وبالتالي فانها نقطة الانطلاق للملاحظة والتأمل. عبر المسار الاول تبخر المفهوم الكامل ولم تنتج عنه غير تحديدات مجردة. وعبر الثاني قادت التحديدات المجردة الىٰ إعادة انتاج المجسد بواسطة الفكر. وبهذه الطريقة وقع هيغل في وهم تصور الحقيقة نتاجاً للفكر المتركز الذي يغوص في اعماق نفسه ذاتيا ويكشف عن نفسه بنفسه. في حين ان منهج الصعود من المجرد إلىٰ المجسد لا يعدو كونه الطريق الذي يتملك فيه الفكر المجسد، ويعيد انتاجه بوصفه مجسداً في الذهن. ولكن هذه ليست بأية حال العملية التي يتشكل فيها المجسد في الواقع. ذلك ان ابسط المقولات الاقتصادية، كالقيمة التبادلية، تشترط وجود السكان، بل وسكانا ينتجون ضمن علاقات محددة، فضلاً عن نوع محدد من العائلة او الجماعة او الدولة.. الخ، ولا يمكن [لهذه المقولات ـ م. ع] ان توجد مطلقاً إلا كعلاقة مجردة احادية الجانب ضمن كل حي مجسد ومعطىٰ سلفاً. في حين ان للقيمة التبادلية كمقولة وجوداً يسبق الطوفان. إذن فبالنسبة لنوع الوعي الذي لا يرىٰ في الكائن الانساني الحقيقي غير مجموعة مفاهيم، والذي تكون حقيقته الوحيدة العالم كمفهوم (وتلك سمة مميزة للوعي الفلسفي)، تبدو حركة المقولات كما لو كانت فعل الانتاج الحقيقي. ولكن هذا يصح فقط (وليس هذا إلا تحصيل حاصل) بالقدر الذي يكون فيه الكل المجسد كلاً من الافكار، مجسدا في الفكر، ونتاج التفكير والتأمل، في الواقع لا نتاج المفهوم الذي يفكر ويولّد نفسه خارج او فوق الملاحظة والمفاهيم علىٰ الاطلاق، بل نتاج تفريغ الملاحظة والتفكير في مفاهيم. ان الكل، كما يبدو في الذهن، ككل من الافكار هو نتاج الرأس المفكر الذي يتملك العالم بالطريقة الوحيدة التي يستطيعها، طريقة تختلف عن التملك الفني والديني والعملي والعقلي للعالم.

والذات الحقيقية تحتفظ بوجودها المستقل خارج الرأس، ما دام عمل الذهن تأمليا محض، ونظريا محض. من هنا ففي المنهج النظري كذلك، ينبغي بقاء الذات والمجتمع في الذهن كشروط مسبقة.

ولكن اليس لهذه المقولات الاكثر بساطة وجود تاريخي او طبيعي مستقل يسبق حتىٰ المقولات الاكثر تجسيداً؟ إن هذا يعتمد علىٰ عوامل عدة. فهيغل، على سبيل المثال، محق إذ يبدأ «فلسفة الحق» بالتملك [الحيازة] باعتباره ابسط العلاقات القانونية للذات. ولكن ليس هناك تملك يسبق علاقات العائلة او علاقة السيد بالخادم، وهي علاقات اكثر تجسيداً بكثير. ومن الصحيح تماما القول ان هناك عائلات او مجموعات عشائرية **تحوز [تتملك]** ولكن **لا ملكية** لديها. تبدو المقولة البسيطة، إذن، بالنسبة الىٰ علاقتها بالملكية في صورة علاقة بين عوائل او مجموعات عشائرية بسيطة. وفي المجتمع الارقىٰ تبدو بصفتها العلاقة الابسط في تنظيم متطور. لكن الاساس المجسد الذي تمثل **الحيازة** احدىٰ علاقاته مفترض علىٰ الدوام. ويمكن للمرء ان يتخيل فرداً متوحشاً يحوز شيئاً. لكن الحيازة، في هذه الحالة، ليست علاقة قانونية. ومن الخطأ القول ان الحيازة تقود تاريخياً إلىٰ تكون العائلة. فالحيازة تشترط علىٰ الدوام وجود هذه «المقولة القانونية الاكثر تجسيداً». ويبقىٰ صحيحاً، علىٰ الدوام، القول إن المقولات البسيطة تعبيرات عن علاقات يمكن للتجسيد الأكثر تطوراً أن يتحقق ضمنها قبل أن تتثبت كل الصلات أو العلاقات ذات الجوانب الاكثر تعدداً والتي يتم التعبير عنها في المقولة الاكثر تجسيداً، في حين يحافظ التجسيد الاكثر تطوراً علىٰ المقولة ذاتها كعلاقة خاضعة. يمكن للنقود ان توجد، وقد وجدت تاريخيا، قبل وجود رأس المال، وقبل وجود المصارف، والعمل الاجير... الخ. وهكذا فمن هذه الزاوية يمكن القول ان المقولة الابسط يمكن ان تعبر عن العلاقات المهيمنة في كل أقل تطوراً، او عن العلاقات الخاضعة لكل

اكثر تطوراً كان له من قبل وجود تاريخي قبل ان يتطور هذا الكل في الوجهة التي عبرت عنها المقولة الاكثر تجسيداً. وإلى هذا المدى سيتوافق مسار التفكير التجريدي المرتقي من البسيط إلى المركب مع العملية التاريخية الحقيقية.

ربما قيل، من جهة اخرى، ان هناك اشكالاً للمجتمع شديدة التطور لكنها، برغم ذلك، اقل نضجاً من الناحية التاريخية، إذ توجد في هذه المجتمعات ارقى اشكال الاقتصاد مثل التعاون وتقسيم العمل المتطور.. الخ برغم عدم وجود أي نوع من النقود، كما في البيرو وكذلك بين الجماعات السلافية حيث تلعب النقود والتبادل الذي يحدد وجودها دوراً ضئيلاً او لا تلعب دوراً على الاطلاق فيما بين كل مجموعة على حدة، لكن دورها مقتصر على التجارة عند تخوم هذه الجماعات فيما بينها وبين الجماعات الاخرى. ومن الخطأ ايلاء التبادل دوراً مركزياً في المجتمعات الجماعية واعتباره عنصراً اصيلاً مكونا. انه يظهر في البدء ضمن صلات الجماعات الواحدة بالاخرى وليس ضمن العلاقات بين مختلف افراد المجموعة الواحدة. أضف الى ذلك ان النقود برغم لعبها دوراً منذ البدء وحيثما كان، إلا انها ليست عنصراً مهيمنا في المجتمع القديم إلا ضمن حدود امم شهدت تطوراً احادي الجانب أي الامم المتاجرة. وحتى في الاجزاء الاكثر تقدماً من العالم القديم، بين الاغريق والرومان، يظهر التطور التام للنقود، وهو ما يفترضه المجتمع البرجوازي المعاصر، فقط في فترة تحللها. إذن فهذه المقولة البسيطة تفصح عن ظهورها التاريخي بكل شدته فقط في ظروف المجتمعات الاكثر تطوراً. وليس صحيحا اطلاقا انها تسود كل العلاقات الاقتصادية. ففي ذروة تطور الامبراطورية الرومانية، مثلاً، بقي الاساس الضرائب والمدفوعات العينية. ولم يتطور النظام النقدي تماما، في الواقع، الا بين الجيش. ولم يسيطر اطلاقا على كل العمل. وهكذا فبرغم ان المقولة الابسط ربما تكون

وُجدت تاريخيا قبل المقولة الاكثر تجسيداً، فانها تستطيع ان تحقق تطورها الكامل (المكثف والموسع) بالضبط في شكل مركب للمجتمع، في حين ان المقولة الاكثر تجسيداً كانت اكثر تطوراً في شكل للمجتمع اقل تطوراً.

يبدو العمل مقولة شديدة البساطة، ومفهوم العمل بهذا الشكل العام - كعمل فحسب - موغل في القدم. ومع ذلك حين ينظر إليه اقتصاديا بهذه البساطة، فان «العمل» هو مقولة لا تقل حداثة عن العلاقات التي تخلق هذا التجريد البسيط. ان النظام النقدي[١٦]، على سبيل المثال لا يزال يضع الثروة كلها موضوعيا، كشيء خارجي، في النقود. وبالمقارنة مع وجهة النظر هذه فان النظام التجاري او المانيفاكتورة خطا خطوة كبيرة إلى الامام بوصفه الثروة لا في الموضوع بل في النشاط الذاتي - في نشاط التجارة والمشغل - رغم انه لا يزال ينظر الى هذا النشاط دوما ضمن نطاق ضيق، كجلب للنقود. وعلى خلاف هذا النظام يثبت نظام الفيزيوقراط نوعاً معيناً من العمل - الزراعة - باعتباره خالق الثروة، ولا يعود الموضوع نفسه يظهر تحت قناع نقدي بل كمنتوج عموما، كنتيجة عامة للعمل. وهذا المنتوج، بما يتلائم مع ضيق النشاط، يبقى على الدوام منتوجا يتحدد طبيعياً - ان منتوج الزراعة هو منتوج الارض بامتياز.

ولقد كانت خطوة هائلة لآدم سمث نحو الامام إذ أسقط كل تحديد مقيدٍ للنشاط الخالق للثروة - لا عمل المشغل [المانيفاكتورة م. ع.] فقط او العمل التجاري او الزراعي، بل هذا وذاك، العمل عموما. ومع

(١٦) اعتبر ماركس ان النظام النقدي، كما هو معرف هنا، يشمل الاقتصاديين من القرن السادس عشر حتى الفيزيوقراط. غير انه ضمن النظام النقدي نشأ ما اسماه هنا «النظام التجاري او المانيفاكتورة»، اما في مواقع اخرى فيسميه النظام المركانتلي. وهو يميز بين هذين النظامين في الدفاتر اللاحقة وبخاصة في الدفتر الثالث. لكنه اعتاد ربطهما معا، إذ يقول في (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) ان «النظام المركانتلي ليس إلا نوعاً من النظام النقدي».

الشمولية المجردة للنشاط الخالق للثروة اصبحت لدينا الان شمولية الموضوع المعرّف باسم الثروة، المنتوج بحد ذاته، او العمل بحد ذاته من جديد، ولكن العمل كعمل ماضٍ مشيّأ. وتمكن رؤية مدىٰ صعوبة وعظمة هذا الانتقال من خلال كيفية ارتداد ادم سمث نفسه من حين لآخر الىٰ النظام الفيزيوقراطي. وقد يبدو ان كل ما تحقق حتى ذاك انما كان اكتشاف التعبير التجريدي عن ابسط واقدم علاقة تلعب فيها الكائنات الانسانية دور المنتجين - في أي شكل من اشكال المجتمع، وهذا صحيح من جانب واحد وليس صحيحاً من جانب آخر. إن اللامبالاة تجاه النوع المحدد من العمل تفترض كلاً شديد التطور من انواع العمل الحقيقي، بحيث لا يعود أي نوع واحد مهيمنا. وكقاعدة تنشأ اكثر التجريدات عمومية فقط وسط اغنىٰ تطور مجسد ممكن، حيث يبدو شيء واحد مشتركاً بين الكثير من الاشياء، مشتركاً بين الجميع. وفيما بعد لا يعود ممكنا التفكير به في شكل محدد فحسب. ومن ناحية أخرىٰ فان تجريد العمل بشكله هذا ليس مجرد نتاج ذهني للكل المجسد من الاعمال. ان اللامبالاة تجاه الاعمال المحددة تتوافق مع شكل للمجتمع حيث يستطيع الافراد الانتقال من عمل الىٰ آخر ببساطة، وحيث النوع المحدد ليس الا امراً عرضياً بالنسبة لهم، ومن هنا اللامبالاة. وهنا لا تعود المقولة وحدها، العمل، بل أن العمل في الواقع يصبح وسيلة لخلق لثروة بصورة عامة، ويتوقف عن الارتباط العضوي بافراد محددين في أي شكل محدد. نجد مثل هذه الحالة في اكثر اوضاعها تطوراً في الاشكال الاكثر معاصرة لوجود المجتمع البرجوازي - في الولايات المتحدة. هنا إذن وللمرة الاولىٰ تصبح نقطة انطلاق الاقتصاد المعاصر، أي تجريد مقولة «العمل» «العمل كما هو»، «العمل النقي والبسيط» صحيحة في التطبيق. إذن فابسط تجريد، وهو الذي يضعه الاقتصاد المعاصر على رأس موضوعات بحثه ويعبر عن علاقة موغلة في القدم تنطبق علىٰ كل اشكال

المجتمعات، لا تتحقق صحته عملياً كتجريد إلا كمقولة تنتمي الىٰ المجتمع الاكثر حداثة. ويمكن القول ان تلك اللامبالاة تجاه انواع العمل المحددة والتي هي حصيلة تاريخية في الولايات المتحدة. تبدو ميلاً تلقائياً لدىٰ الروس علىٰ سبيل المثال. ولكن شتان بين برابرة مهيأين بحكم طبيعتهم للاستخدام في أي مجال وبين شعب متمدن قادر علىٰ اداء أي عمل. ان لا مبالاة الروس تجاه السمات المحددة للعمل، تتوافق في الواقع مع تقاليد انغراسهم في اعمال شديدة التحديد، لا يمكن انتزاعهم منها إلا عبر مؤثرات خارجية.

ان مثال العمل هذا يبين بشكل ساطع كيف ان اكثر المقولات تجريداً، برغم انطباقها علىٰ كل الحقب (وذلك بسبب كونها تجريداً بالضبط) هي نتاج علاقات تاريخية ولا تتمتع بكل صحتها إلا ضمن تلك العلاقات وبالنسبة لها.

إن المجتمع البرجوازي هو التنظيم التاريخي للانتاج الاكثر تطوراً وتعقيداً. والمقولات التي تعبر عن علاقاته، وتحيط ببنيته تسمح كذلك بالتأمل في بنية وعلاقات انتاج كل التشكيلات الاجتماعية المنقرضة التي بنىٰ هذا المجتمع نفسه علىٰ أنقاضها وعناصرها، والتي لا تزال بقايا التي لم تتم السيطرة الكلية عليها بعد فاعلة في داخله، والتي تركت ظلالها الخفيفة بصمات عميقة في داخله.. الخ. ان التشريح البشري يزودنا بمفاتيح تشريح القرد. غير ان صلة التطورات العليا بالنوع الحيواني الادنىٰ لا يمكن فهمها إلا بعد التعرف علىٰ التطور الارقىٰ. وهكذا يزودنا الاقتصاد البرجوازي بمفتاح [تشريح - م. ع.] القديم.. الخ، ولكن بشكل مختلف تماماً عن طريقة اولئك الاقتصاديين الذين يطمسون كل الفروق التاريخية ويرون العلاقات البرجوازية في كل اشكال المجتمعات. يمكن للمرء ان يفهم الجزية والعُشر [الذي تجبيه الكنيسة - م. ع.] إذا كان ريع الارض معروفا له. ولكن عليه الا يطابق بين هذه كلها. وبالاضافة

إلى ذلك، لما كان المجتمع البرجوازي نفسه شكلاً متناقضاً للتطور فان العلاقات المتحدرة إليه من الاشكال السابقة ستظهر فيه غالبا في شكل مبتور تماماً وحتى في شكل كاريكاتيري، كما بالنسبة للملكية الجماعية. إذن، فبرغم صحة وجود مقولات الاقتصاد البرجوازي في كل اشكال المجتمعات الاخرى، فلا بد ان يؤخذ ذلك بتحفظ، إذ يمكن ان توجد هذه المقولات في شكل متطور او مشوه او كاريكاتيري.. الخ. أي ان هناك اختلافاً جوهرياً على الدوام. وما يسمى بالعرض التاريخي للتطور يستند، من حيث المبدأ، إلى كون الشكل الأحدث يعتبر الاشكال السابقة خطوات صاعدة نحوه. ولهذا فان الشكل الاحدث يصور تلك الاشكال بشكل احادي الجانب، عدا حالات نادرة حين يكون المجتمع قادراً على نقد نفسه في شروط شديدة التحديد. وهذا يستثني بالطبع الفترات التي تبدو امام أعين المجتمع فترات انحطاط. لقد استطاعت الديانة المسيحية تقديم عون في الوصول إلى فهم موضوعي للاساطير السابقة فقط حين بلغ نقدها لنفسها درجة معينة، بشكل ضمني الى حد ما. وبصورة مشابهة، لم يتوصل الاقتصاد البرجوازي إلى فهم الاقتصادات الاقطاعية والقديمة والشرقية إلا بعد ان شرع بنقد ذاتي للمجتمع البرجوازي. وما ظل الاقتصاد البرجوازي بعيداً عن توحيد نفسه اسطورياً وكلياً بالقديم فان نقده للاقتصادات السابقة، وبخاصة للاقطاع الذي كان منخرطاً في صراع مباشر معه، يشبه النقد الذي وجهته المسيحية للوثنية، او ذلك الذي وجهته البروتستانتية للكاثوليك.

وكما في اي علم تاريخي اجتماعي ينبغي الا ننسى، عند متابعة تعاقب المقولات الاقتصادية، ان موضوعها (وهو هنا المجتمع البرجوازي المعاصر) هو ما هو موجود دائماً، في الذهن كما في الواقع. وإن هذه المقولات، إذن، تعبر عن اشكال الكينونة، او سمات الوجود التي هي

جوانب منفردة فحسب لهذا المجتمع المحدد او هذا الموضوع، وإن هذا المجتمع، إذن، لا يبدأ قط عند النقطة التي يعتبرها المرء نقطة انطلاق، **وهذا ينطبق على العلم كذلك.** وينبغي الا يغيب هذا عن الذهن، إذ سيكون حاسم الاهمية بعد قليل في ترتيب وتتالي المقولات. فمثلاً لا يبدو ان هناك ما هو اكثر طبيعية من البدء بريع الارض، بملكية الارض ما دام ذلك مرتبطاً بالارض، مصدر كل انتاج وكل كينونة، وبأول شكل للانتاج في كل المجتمعات المستقرة بهذه الدرجة او تلك، أي الزراعة. ولكن ليس هناك ما هو اكثر خطأ من ذلك. ففي كل اشكال المجتمعات يهيمن نوع واحد من الانتاج على غيره، وتحدد علاقاته مستوى وتأثير [الانواع - م. ع.] الاخرى. انه اللون الطاغي على كل الالوان الاخرى والمعدّل لخصوصياتها. إنه اثير خاص يحدد الوزن النوعي لكل كائن تجسد في داخله. ان الشعوب الرعوية تتعرف على اشكال معينة ومتقطعة من الحراثة (اما الشعوب التي يقتصر نشاطها على الصيد وصيد الاسماك فتقع خارج النقطة التي يبدأ التطور الحقيقي معها). وتتحدد ملكية الارض بهذه الأشكال إذ يتم الاحتفاظ بهذه الأرض مشتركة. ويبقى هذا الشكل متوارثاً حسب درجة الالتصاق التي تبديها تلك الشعوب بتقاليدها، مثل الملكية المشاعية لدى السلافيين. ونجد لدى الشعوب ذات الزراعة المستقرة (وهذا الاستقرار بحد ذاته خطوة كبيرة الى الامام) ان سيادة هذا الطابع الانتاجي، كما في المجتمع القديم والاقطاعي، تترك بصماتها حتى على الصناعة وتنظيمها واشكال الملكية التي تتوافق معها بحيث تكتسب هذه خصائص مشابهة للملكية العقارية الى حد ما، أي انها اما ان تكون معتمدة على ملكية الارض عموماً كما هو الحال لدى الرومان الاوائل او انها تأخذ شكلاً يحاكي تنظيم الارض ولكن ضمن المدينة وعلاقاتها، كما في العصور الوسطى. ففي العصور الوسطى اكتسب رأس المال نفسه (عدا رأس المال النقدي

المحض) ممثلاً بادوات الحرفي التقليدية.. الخ هذا الطابع المحاكي لملكية الارض. اما في المجتمع البرجوازي فيحصل العكس. إذ تتحول الزراعة شيئاً فشيئاً إلى مجرد فرع للصناعة ويسيطر عليها رأس المال كلياً. وكذلك الأمر بالنسبة لريع الأرض. ففي كل الاشكال التي تسود فيها ملكية الارض، تظل العلاقة الطبيعية سائدة كذلك. وفي تلك التي يسودها رأس المال، [يسود - م.ع.] العنصر الاجتماعي الناشيء تاريخيا. ان ريع الارض لا يمكن فهمه من دون فهم رأس المال. اما رأس المال فيمكن فهمه بالتأكيد من دون ريع الأرض. ان رأس المال هو القوة الاقتصادية الكلية السيادة في المجتمع البرجوازي. ولا بد ان يشكل نقطة البدء، والانتهاء، وتتوجب معالجته قبل ملكية الارض. وبعد ان تجري دراسة الاثنين بشكل محدد لا بد من تفحص العلاقة المتبادلة بينهما.

ان جعل المقولات الاقتصادية تتسلسل في السياق ذاته التي تتابع فيه دورها المقرر تاريخيا أمر متعذر وخاطيء. ان سياقها يتحدد بالاحرى حسب علاقة احداها بالاخرى في المجتمع البرجوازي المعاصر. وهو ما يبدو بالضبط معاكساً لترتيبها الطبيعي أو المتوافق مع تطورها التاريخي. ولا يكمن الأمر في المركز التاريخي الذي احتلته العلاقات الاقتصادية عبر تعاقب اشكال المجتمع المختلفة. واقل اهمية من ذلك تتابعها «في الفكرة» (برودون)[١٧] (وهو مفهوم مشوش للحركة التاريخية). ان الأمر يكمن بالاحرى في تسلسلها ضمن المجتمع البرجوازي المعاصر.

والنقاء (التحديد المجرد) الذي تظهر فيه الشعوب المتاجرة في العالم القديم، كالفينيقيين والقرطاجيين، تحدده بالضبط سيادة الشعوب الزراعية. ويظهر رأس المال - كرأس مال تجاري او رأس مال نقدي - بهذا

(١٧) بيير جوزيف برودون، «نظام التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس»، باريس ١٨٤٦، المجلد الأول، ص ١٤٦.

التجريد بالضبط حيثما لا يكون رأس المال العنصر السائد في المجتمعات. وقد احتل اللومبارديون واليهود هذا الموقع نفسه تجاه المجتمعات الزراعية في العصور الوسطى.

وكمثال اضافي عن المواقع المتباينة التي يمكن ان تحتلها المقولة نفسها في مراحل اجتماعية مختلفة، نسوق واحداً من احدث اشكال المجتمع البرجوازي، الشركات المساهمة. إذ تظهر هي الاخرى منذ البداية في صورة الشركات التجارية الاحتكارية الكبيرة ذات الامتيازات.

لقد زحف مفهوم الثروة القومية الى اعمال اقتصاديي القرن السابع عشر - واستمر جزئيا في اعمال القرن الثامن عشر - في شكل مفهوم مفاده ان الثروة تُخلق فقط لاثراء الدولة، وان قوتها تتناسب وهذه الثروة. كان هذا هو الشكل المنافق بدون وعي الذي تمّ بموجبه اعلان الثروة وانتاج الثروة غاية الدولة المعاصرة، ومن ثم بات ينظر الى الدول كوسائل لانتاج الثروة فقط.

بدهي ان الترتيب يجب ان يكون (١) المحددات العامة، المجردة التي تحدث في كل اشكال المجتمع تقريبا ولكن بالمعنى المشروح اعلاه، (٢) المقولات التي تشكل البنية الداخلية للمجتمع البرجوازي والتي تستند اليها الطبقات الاساس: رأس المال، العمل الاجير، ملكية الارض. العلاقات المتبادلة بينها. المدينة والريف. الطبقات الاجتماعية الكبيرة الثلاث. التبادل بينها. التداول. نظام الائتمان (الخاص).، (٣) تركز المجتمع البرجوازي في شكل الدولة. منظوراً إليها في علاقتها بنفسها. الطبقات «غير المنتجة». الضرائب. دين الدولة. الدين العام. السكان. المستعمرات. الهجرة. (٤) العلاقات الدولية للانتاج. التقسيم الدولي للعمل. التبادل الدولي. الصادرات والواردات. سعر الصرف. (٥) السوق العالمية والازمات.

(٤) الانتاج. وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج. علاقات الانتاج وعلاقات التداول. اشكال الدولة واشكال الوعي في علاقتها بعلاقات الانتاج والتداول. العلاقات القانونية. وعلاقات العائلة.

حاشية فيما يتعلق بالنقاط التي يجب ان يشار لها هنا ويجب عدم نسيانها :

(١) الحرب تطور قبل السلام. الطريقة التي تطورت بموجبها علاقات اقتصادية معينة مثل العمل الاجير، المكائن.. الخ بشكل مبكر، نتيجة الحروب وفي الجيوش.. الخ اكبر مما في داخل المجتمع البرجوازي. علاقة القوىٰ المنتجة وعلاقات التبادل مزدهرة بشكل خاص في الجيش كذلك.

(٢) علاقة علم التاريخ المثالي السابق بالواقع. تحديداً بتواريخ الحضارات التي هي تواريخ الأديان والدول فقط. وبالمناسبة يمكن الاشارة ايضا الىٰ الانواع المختلفة من علم التاريخ السابق. ما يسمىٰ بالموضوعي. الذاتي (اخلاقي وأشياء أخرىٰ .الفلسفي) .

(٣) الامور الثانوية والثالثية. عموماً علاقات انتاج مشتقة، موروثة وليست أصيلة. هنا تأثير العلاقات الدولية.

(٤) اتهامات حول مادية هذا المفهوم. العلاقة بالمادية الطبيعوية.

(٥) ديالكتيك مفاهيم القوىٰ المنتجة (وسائل الانتاج) وعلاقات الانتاج، ديالكتيك يجب تحديد حدوده. ديالكتيك لا يعلق الفروق الحقيقية.

(٦) التطور المتفاوت للانتاج المادي بالقياس مع التطور الفني مثلاً. عموماً يجب الا ينظر الى مفهوم التقدم حسب التجريدات المعتادة. الفن الحديث الخ. هذا الاختلال ليس شديد الاهمية او ان الاحاطة به ليست شديدة الصعوبة كما هو الحال بالنسبة

الى العلاقات العملية ـ الاجتماعية نفسها مثلا علاقة الثقافة. علاقة الولايات المتحدة باوروبا. لكن النقطة التي تصعب حقا مناقشتها هنا هي كيف تتطور علاقات الانتاج بشكل متفاوت كعلاقات قانونية. مثلاً، علاقة القانون الروماني الخاص (هذا ينطبق الى حد اقل على حالة القانون الجنائي والعام) بالانتاج الحديث.

(٧) يبدو هذا الفهم تطوراً ضرورياً. ولكن اضفاء طابع شرعي على الصدفة كيف. (حول الحرية ايضا، وأشياء اخرى). (تأثير وسائل الاتصال. تاريخ العالم لم يكن موجودا على الدوام التاريخ بصفته تاريخ العالم هو نتيجة).

(٨) نقطة الانطلاق هي بالطبع الخصائص الطبيعية، الذاتية والموضوعية معاً، القبائل، والأجناس.. إلخ.

(١) فيما يتعلق للفنون، من المعروف ان فترات معينة من ازدهارها لا تتناسب اطلاقاً مع تطور المجتمع العام، وبالتالي مع الاساس المادي، الهيكل العظمي لتنظيمها، كالاغريق بالمقارنة مع المعاصرين، او حتى بشكسبير. بل ان من المعترف به ان أشكالا معينة من الفن، كالملاحم، لا يمكن انتاجها في شكلها الكلاسيكي. ومكانتها العالمية الهائلة ما إن يبدأ انتاج الفن بصورته هذه. اي ان اشكالا مهمة ومحددة من الفن لا يمكن انتاجها إلا في مرحلة غير متطورة من التطور الفني. وإذ صح ذلك بالنسبة للعلاقة بين الانواع الفنية المختلفة في عالم الفن، فسيكون ذلك اقل اثارة للحيرة عندما ينطبق على علاقة العالم [الفني ـ م. ع.] برمته بالتطور العام للمجتمع. إذ لا تكمن الصعوبة إلا في الصياغة العامة لتلك التناقضات. ومتى تم تحديدها اتضحت للفور.

لنتناول، على سبيل المثال، علاقة الفن الاغريقي ومن ثم علاقة شكسبير بالعصر الراهن. إذ نعرف ان الاساطير اليونانية لم تكن منهل الفن اليوناني

فحسب، بل اساسه كذلك. فهل ان تصوير الطبيعة والعلاقات الاجتماعية كما استند إليه الخيال الاغريقي وبالتالي [الاساطير] الاغريقية ممكن إلى جانب المغزل الآلي والسكك الحديد والعربات والتلغراف الكهربائي؟ ومن يكون فولكان* إلى جانب روبرتس وشركاه، وجوبيتر** إلى جانب مانعة الصواعق، وهرمس*** إلى جانب الكريدي موبيليه؟ كل الاساطير تتجاوز قوى الطبيعة وتهيمن عليها وتشكلها في الخيال وبواسطة الخيال، لذا فانها تتلاشى مع تقدم السيادة الحقيقية عليها. ما الذي سيحل بفاما**** إلى جانب ساحة الطباعة [في لندن - م. ع.]؟ إن الفن الاغريقي يشترط وجود الاساطير الإغريقية، أي الطبيعة والعلاقات الاجتماعية وقد اعيدت صياغتها بطريقة فنية لا واعية من قبل الخيال الشعبي. تلك هي مادته. انه لا يستند إلى أية اسطورة كانت، أي انه ليس مجرد اعادة صياغة فنية لا واعية للطبيعة يتم اختيارها بشكل اعتباطي (والطبيعة عنا تعني كل شيء موضوعي وبالتالي فهي تشمل المجتمع). إذ لم يكن ممكنا للاساطير المصرية ان تكون اساس او رحم الفن الاغريقي. لكنه يشترط على اية حال، اسطورة. من هنا لا يمكن ان تكون شروطه قط تطوراً اجتماعياً يستبعد كل العلاقات الاسطورية بالطبيعة وكل العلاقات التي «تؤسطر» الطبيعة. تطور يطالب الفنان بالتالي بخيال لا يعتمد على الاساطير.

---

* إله النار عند الرومان [م. ع.]،

** إله الالهة عند الرومان (ويقابله زيوس عند الاغريق)، عقابة الرجم بالصواعق. [م. ع.]

*** إله التجارة والابتكار عند اليونان. [م. ع.].

**** إله الاشاعات عند اليونان [م. ع.].

من ناحية اخرى هل يمكن وجود اخيل* مع وجود الرصاص والبارود؟ او الالياذة مع الطباعة، ناهيك عن الطباعة الآلية؟ الا تنتهي الاغاني والحكايات الشعبية والاشعار بالضرورة مع وجود لوحة الطباعة؟ وبالتالي، الا تتوافر الشروط الضرورية لاضمحلال الشعر الملحمي؟

لكن الصعوبة لا تكمن في فهم ارتباط الفنون والملحمة الاغريقية باشكال معينة من التطور الاجتماعي، بل تكمن في انها لا تزال تمدنا بمتعة فنية، وانها تعتبر، في جانب معين، معياراً ونموذجاً لا سبيل للوصول إليه.

لا يمكن للرجل ان يعود صبياً ثانية وإلا سُمِّي متصابياً. ولكن الا يجد متعة في سذاجة الطفل؟ ألا يتوجب عليه الكفاح لاعادة انتاج صدق الطفل على مستوىٰ اعلى؟ ألا تنبعث السمة الحقيقية لكل حقبة تولد في طبيعة اطفالها؟ ولماذا لا تمارس الطفولة التاريخية للبشرية، وهي التجلي الاكثر جمالا للبشرية، سحرها الخالد باعتبارها مرحلة لن تعود ثانية قط؟ هناك اطفال فظون واطفال مبكرو النضج. وكثير من الشعوب القديمة تنتمي الى هذا التصنيف. لكن الاغريق كانوا اطفالا عاديين. ولا يتناقض فنهم الذي يسحرنا مع المرحلة غير المتطورة اجتماعياً التي نما فيها. [انه] بالاحرى نتاجها وتربطه روابط لا تنفصم بحقيقة ان الشروط التي نشأ في ظلها، وما كان له ان ينشأ إلا في ظلها، لا يمكن ان تعود ثانية.

★ بطل إلياذة هوميروس الذي لم يكن ممكناً أن يموت إلا إذا اصيب عند نقطة واحدة من جسمه هي كعب قدمه. [م. ع.].

الدفتر الأول

تشرين الأول ١٨٥٧

فصل في النقود

الفريد داريمون، حول اصلاح المصارف، باريس، ١٨٥٦ [١]

« ان جذور الشر تكمن في السيادة التي يمحضها الرأي العام بعناد لـدور المعادن الثمينة في التداول والتبادل » (ص ١ ، ٢) .

يبدأ بالاجراءات التي تبناها مصرف فرنسا في تشرين الاول ١٨٥٥ لكي « يتلافى التناقص التدريجي في احتياطه » (ص ٢) ، ويود أن يعـرض علينـا جدولاً احصائياً عـن وضـع هـذا المصرف خلال الاشهـر الستـة السـابقـة لاجراءات تشرين الاول . ولهذا الغرض، يقارن موجوداته من السبائك خلال تلك الاشهر الثلاثة بـ « تقلبات اوراقه التجارية » ، أي كمية الخصـومـات المقدمة من قبل المصرف (اوراق تجارية، حوالات ضمن أرصدته » . والرقم الذي يعبِّر عن قيمة السندات المالية التي يحتفظ بها المصرف « يمثل » ، حسـب داريمون، « كبر او صغر الحاجة التي يحسها الجمهور تجاه خدماته **او، وهوما يعني الشيء نفسـه، متطلبـات التـداول** » . (ص ٢) . يعني الشيء نفسه ؟كلا ، على الاطلاق . لو كانت كتلة الحوالات المقدمة للخصم متطابقـة مع متطلبات التداول » ، أي [متطلبات ـ م . ع .] الدوران النقدي بالمعنى الدقيق ، فان دورة العملة الورقية عند ذاك لا بد وان تتحدد بكمية الحوالات المخصومة . ولكن هذه احركة، من حيـث معـدلها ، ليسـت غير متـوازيـة

---

(١) الفريد داريمون (١٨١٩، ١٩٠٢)، من اتباع برودون. اصدر صحفاً برودونية عام ١٨٤٨، وكتب في الشؤون المالية اثناء الخمسينات، وكان خصما ديمقـراطيـا لنـابليـون الثـالـث حتى ١٨٦٤ حين انتقـل الى صفـوف البوناپرتيين.

فحسب بل غالبا ما تكون عكسية . ان كمية الحوالات المخصومة والتقلبات في هذه الكمية تعبر عن متطلبات الائتمان، في حين ان كمية النقد في التداول تتحدد بتأثيرات مختلفة كليا . ومن اجل الوصول الى أي استنتاج بشأن التداول كان على داريمون قبل كل شيء ان يثبت عموداً يبين كمية الاوراق النقدية في التداول إلى جانب العمود عن الموجودات من السبائك والعمود عن الحوالات المخصومة . ومن اجل مناقشة متطلبات التداول، لا يتطلب الامر ذكاء خارقاً للتوصل اولاً إلى معالجة التقلبات في التداول بالمعنى الدقيق . ان اسقاط هذه الحلقة الضرورية من المعادلة يفضح فوراً رعونة الهاوي . كما يفضح الخلط المتعمد بين متطلبات الائتمان ومتطلبات التداول النقدي . . وهو خلط يكمن فيه كل سر الحكمة البرودونية . (انه جدول سكاني يسجل الامراض في جانب والوفيات في جانب آخر . لكنه ينسى حالات الولادة) . والعمودان اللذان ثبتهما داريمون (انظر ص٣) يعرضان الموجودات المعدنية للمصرف بين شهري نيسان وايلول، وحركة موجودات المصرف من الاوراق المالية في الفترة ذاتها . انهما لا يعبران إلا عن بدهية مكررة لا تتطلب أي عرض احصائي، مفادها ان امتلاء حقيبة الاوراق المالية للمصرف بالحوالات التجارية تتناسب مع فراغ خزنته من المعادن، فالحوالات التجارية تقدم إلى المصرف بهدف سحب المعدن . لكن الجدول الذي يعرضه داريمون لاثبات هذا الحشو لا يوضحه في شكله الصحيح . بل هو بين ان موجودات المصرف من المعادن انخفضت حوالى ١٤٤ مليون فرنك بين ١٢ نيسان و١٣ايلول ١٨٥٥ ، فيما ارتفعت موجوداته من الاوراق حوالى ١٠١ مليون فرنك . إذن فالانخفاض في السبائك تجاوز الارتفاع في الأوراق التجارية المخصومة بمقدار ٤٣ مليونا . وهكذا انهار التطابق بين هاتين الحركتين بموجب الفرق الصافي في نهاية الاشهر الستة . وتبين لنا المقارنة الاكثر تفصيلاً اختلالات اضافية .

١٢ نيسان ـ	٤٣٢,٦١٤,٧٩٩ فرنكا	١٢ نيسان ـ	٣٢٢,٩٠٤,٣١٣
١٠ أيار	٤٢٠,٩١٤,٠٢٨	١٠ ايار ـ	٣١٠,٧٤٤,٩٢٥

بعبارة اخرى ان الموجودات المعدنية انخفضت بين ١٢ نيسان و ١٠ ايار بمقدار ١١,٧٠٠,٧٦٩ فيما ارتفعت السندات بمقدار ١٢,١٥٩,٣٨٨ ، أي ان الزيادة في السندات تجاوزت الانخاض في المعادن بحوالى نصف مليون (٤٥٨,٦١٩ فرنكاً)[٢] . وحين نقارن شهر أيار بحزيران نجد حالة معاكسة ، لكنها أكثر إثارة للدهشة بكثير :

المعدن في المصرف الاوراق المخصومة من قبل المصرف

١٠ ايار ـ	٤٢٠,٩١٤,٠٢٨	١٠ ايار ـ	٣١٠,٧٤٤,٩٢٥
١٤ حزيران ـ	٤٠٧,٧٦٩,٨١٣	١٤ حزيران ـ	٣١٠,٣٦٩,٤٣٩

أي ان الموجودات المعدنية للمصرف انخفضت بين ١٠ ايار و ١٤ حزيران بمقدار ١٣,١٤٤,٢٢٥ فرنكا . فهل ازدادت سنداته بنفس الدرجة ؟ على العكس ، لقد انخفضت خلال الفترة ذاتها بمقدار ٣٧٥,٤٨٦ فرنكا . بعبارة اخرى لم نعد نواجه هنا مجرد عدم تناسب كمي بين انخفاض احد الجانبين وارتفاع الاخر . بل لقد اختفت حتى العلاقة العكسية بين الحركتين . ذلك ان انخفاضاً هائلاً في احد الجانبين رافقه انخفاض ضعيف نسبيا في الجانب الاخر .

---

(٢) هذه الفقرة يجب ان تكون « فيما انخفضت السندات بمقدار ١٢,١٥٩,٣٨٨ ، أي ان الانخفاض في السندات تجاور الانخفاض في المعادن... ». ان تصحيح ذلك ، واخطاء مشابهة لا يمس اطلاقاً جوهر استنتاجات ماركس بشأن افكار داريمون الاحصائية .

١٤ حزيران -	٤٠٧,٧٦٩,٨١٣	١٤ حزيران -	٣١٠,٣٦٩,٤٣٩
١٢ تموز -	٣١٤,٦٢٩,٦١٤	١٢ تموز -	٣٨١,٦٩٩,٢٥٦

تبين مقارنة شهري حزيران وتموز انخفاضاً في الموجودات المعدنية مقداره (٩٣,١٤٠,١٩٩) وزيادة في السندات بمقدار (٧١,٣٢٩,٨١٧)، أي أن الانخفاض في الموجودات المعدنية أكبر بـ (٢١,٨١٠,٣٨٢) من الزيادة في حقيبة الأوراق المالية.

المعدن في المصرف		الأوراق المخصومة من قبل المصرف	
١٢ تموز -	٣١٤,٦٢٩,٦١٤	١٢ تموز -	٣٨١,٦٩٩,٢٥٦
٩ آب -	٣٣٨,٧٨٤,٤٤٤	٩ آب -	٤٥٨,٦٨٩,٦٠٥

هنا نجد زيادة في كلا الجانبين، في الموجودات المعدنية بمقدار (٢٤,١٥٤,٨٣٠) وفي جانب حافظة الاوراق زيادة اكثر اهمية بكثير مقدارها (٧٦,٩٩٠,٣٤٩).

المعدن في المصرف		الأوراق المخصومة من قبل المصرف	
٩ آب -	٣٣٨,٧٨٤,٤٤٤	٩ آب -	٤٥٨,٦٨٩,٦٠٥
١٣ أيلول -	٢٨٨,٦٤٥,٣٣٣	[١٣ أيلول] -	٤٣١,٣٩٠,٥٦٢

يترافق الانخفاض في الموجودات المعدنية بمقدار٥٠,١٣٩,١١١ فرنكا هنا، مع انخفاض في السندات مقداره ٢٧,٢٩٩,٠٤٣ فرنكا،(رغم الاجراءات المقيدة التي تبناها مصرف فرنسا فقد انخفضت احتياطياته من جديد بمقدار ٢٤ مليونا في كانون الاول ١٨٥٥).

الصلصة بالنسبة لذكر الاوز هي صلصة بالنسبة للأوزة. والاستنتاج الذي يبرز من مقارنة كل جزء ضمن فترة الاشهر الستة له نفس الادعاء بالصحة

الذي يدعيه الاستنتاج المستخلص من مقارنة السيد داريمون لبداية السلسلة بنهايتها . وماذا تبين المقارنة؟ استنتاجات يلتهم واحدها الآخر. مرتان تزداد حافظة الاوراق بسرعة اكبر من انخفاض الموجودات المعدنية (نيسان ـ أيار، وحزيران ـ تموز). ومرتان تنخفض الموجودات المعدنية وحافظة الأوراق معاً ولكن سرعة الأولى أكبر من الأخيرة (أيار ـ حزيران، وآب ـ ايلول). واخيرا وخلال فترة واحدة تزداد كلا الموجودات المعدنية وحافظة الاوراق لكن زيادة الاخيرة اسرع من الاولى. انخفاض في جانب، ارتفاع في الاخر. انخفاض في كلا الجانبين. ارتفاع في كلا الجانبين: باختصار، كل شيء عدا الانتظام القانوني؛ وقبل كل شيء لا علاقة عكسية بل ولا تأثير متبادل طالما ان انخفاض الاوراق المالية لا يمكن ان يكون سببا في انخفاض الموجودات المعدنية، وإن الزيادة في الاوراق المالية لا يمكن ان تكون السبب في زيادة الموجودات المعدنية. ان العلاقة العكسية والتفاعل لم توضحها حتى المقارنات المعزولة التي يقيمها داريمون بين الشهرين الاول والاخير. وطالما ان الزيادة في الأوراق المالية البالغة (١٠١) مليونا لا تغطي النقص في الموجودات المعدنية البالغ ١٤٤ مليونا، فإن الامكانية تبقى قائمة بعدم وجود علاقة سببية من أي نوع بين زيادة احد الجانبين ونقصان الاخر. وعوض ان يقدم التصوير الاحصائي حلاً، فانه القى كمية من الاسئلة المتقاطعة؛ وبدل معضلة واحدة، هناك كومة منها. حقا ان هذه المعضلات ستختفي في اللحظة التي يعرض فيها السيد داريمون أعمدة عن تداول الأوراق النقدية، وعن الايداع [المصرفي ـ م. ع]. الى جانب اعمدته عن الموجودات المعدنية وحافظة الاوراق المالية (الاوراق المخصومة). وعند ذاك فان سبب الزيادة في حافظة الاوراق المالية بسرعة تتجاوز الانخفاض في المعادن هو اما ترافق هذه الزيادة مع زيادة في الودائع المعدنية اولأن جزءا من الاوراق النقدية التي تم اصدارها في مقابل الاوراق المخصومة لم تتحول إلى معادن بل أبقيت في التداول، أو لان الاوراق النقدية التي تم اصدارها اعيدت فوراً بشكل ودائع

و مدفوعات على سندات مستحقة من دون ان تدخل في التداول. اما الانخفاض في الموجودات المعدنية الذي يرافقه انخفاض بنسبة اقل في حافظة الاوراق المالية فيمكن تفسيره بسحب الودائع من المصرف، او بعرض الاوراق النقدية الى المصرف بهدف تحويلها الى معدن مما يؤثر بالتالي بشكل سلبي على خصومات المصرف بواسطة مالكي الودائع المسحوبة او الاوراق النقدية المحولة الى معادن. واخيراً فان انخفاضا اقل في الموجودات المعدنية ومصحوباً بانخفاض اقل في حجم الاوراق المالية يمكن تفسيره على الاسس نفسها. (وهنا نستبعد كليا امكانية تدفق المعدن إلى الخارج لكي يحل محل العملة الفضة في داخل البلد، طالما ان داريمون لا يدخل ذلك في حقل ملاحظاته). لكن جدولاً يمكن لأحد أعمدته أن يفسر الآخر يثبت ما ليس مطلوبا اثباته. انه يثبت مثلاً أن تلبية المصرف للحاجات التجارية المتزايدة لا ترتب عليه بالضرورة زيادة تدوير عملاته، وان زيادة الدوران او نقصانه لا تتوازى مع زيادة موجوداته المعدنية او نقصانها، وان المصرف لا يتحكم في كمية وسائل التداول.. الخ من الاستنتاجات البعيدة عن مقاصد السيد داريمون. انه يقوم بمحاولة متعجلة لاضفاء الوان براقة على فكرته المسبقة التي تقول ان القاعدة المعدنية للمصارف، ممثلة بموجوداتها المعدنية تتناقض مع متطلبات التداول، التي تعبر عنها حسب رأيه، حافظة الاوراق المالية للمصرف. ولهذا الغرض يقتلع عمودين خارج سياقهما الضروري مما يؤدي الى حرمان الارقام من أي مغزى او الى ان تشهد الارقام ضده في اسوأ الحالات. لقد تعمدنا في هذه الواقعة ببعض التفصيل، لكي نوضح، بمثال واحد، قيمة التصوير الإحصائي والوضعي لدى البرودوبين. فالوقائع الاقتصادية لا تزودهم ببراهين على صحة نظرياتهم، بل تبرهن بالاحرى على بؤس معرفتهم بالوقائع وعجزهم عن التلاعب بها. كما تبين طريقة تلاعبهم بالوقائع كيفية نشوء تجريداتهم النظرية.

لنمض مع السيد داريمون.

حين لاحظ مصرف فرنسا تناقص موجداته من المعادن بمقدار ١٤٤ مليونا وزيادة الاوراق المالية في حافظته بمقدار ١٠١ مليونا، اتخذ في ٤ و ١٨ تشرين الاول ١٨٥٥ سلسلة من الاجراءات للدفاع عن خزانته ضد حافظة اوراقه، فرفع سعر الخصم تدريجياً من ٤ الى ٥ ومن ٥ إلى ٦ ٪، كما خفض فترة دفع الحوالات المقدمة للخصم من ٩٠ يوما الى ٧٥ يوما. بعبارة اخرى، شدد الشروط التي يوفر بموجبها معادنه للتجارة. علام يدل ذلك؟ يقول داريمون إن ذلك يدل على «ان المصارف القائمة على الاسس الراهنة، أي على قاعدة الذهب والفضة، تمتنع عن تقديم الخدمات الى الجمهور في اللحظة التي يكون فيها في أمس الحاجة الى تلك الخدمات». هل كان السيد داريمون بحاجة الى ارقامه لكي يبرهن على ان العرض يزيد تكاليف خدماته بنفس الدرجة الي يحتاج فيها الطلب الى هذه الخدمات (بل وبدرجة أكبر)؟ أو ليس السادة الذين يمثلون «الجمهور» في مواجهة المصرف يتبعون ذات «اسلوب الحياة المتفق عليه»؟ وتجار الحبوب الكرام الذين يقدمون حوالاتهم إلى المصرف لتسلم أوراق نقدية بالمقابل، ولمبادلة هذه الاوراق بذهب المصرف، بهدف مبادلة ذهب المصرف بحبوب بلد آخر، بهدف مبادلة حبوب البلد الاخر بنقود الجمهور الفرنسي، لعلهم كانوا مدفوعين بكون واجبهم ايصال الحبوب الى الجمهور بأسهل الشروط ما دام الجمهور في أمس الحاجة الى الحبوب. او لم يهرعوا، بدل ذلك، إلى المصرف لكي يستغلوا الزيادة في اسعار الحبوب، أي يستغلوا بؤس الجمهور والاختلال بين عرض الحبوب والطلب عليها؟ أعلى المصرف ان يكون استثناء من هذه القاعدة العامة؟ يا لها من فكرة! ولكن ربما ترتبت على التنظيم الحالي للمصارف ضرورة تزاكم الذهب بكميات كبيرة بحيث إن وسائل الشراء (التي يمكن ان تحقق اكبر منفعة للأمة في حالة نقص الحبوب) يجب ان يحكم عليها بالرقاد؛ أي باختصار بحيث ان رأس المال بدل ان يمر بعملية التحول

الضرورية للانتاج يغدو الاساس العقيم والخامل للتداول. وفي هذه الحالة ستكمن المشكلة إذن في كون الخزين العقيم من المعادن لا يزال اكبر من حده الادنى الضروري في النظام الحالي للمصارف، لان اكتناز الذهب والفضة في التداول لم يجر تقييده بعد إلى حدوده الاقتصادية. وهكذا فان المسألة تكمن في كمية اكثر او أقل، ولكن على الاسس نفسها. غير ان القصة عند ذاك ستتدحرج من عليائها الاشتراكي الى السهول البرجوازية العملية، إذ نجدها محتضنة من غالبية خصوم مصرف انكلترا من البرجوازيين الانكليز. أي انحطاط! أم لعل القضية لا تكمن في توفير المعادن بكمية أكثر أو اقل من خلال اصدار الاوراق النقدية وغيرها من الإجراءات المصرفية، بل في ترك قاعدة المعادن كليا. ولكن الجدول الاحصائي سيظهر عديم القيمة من جديد، وكذلك الهدف منه. فاذا توجب على المصرف، لأي سبب كان، إرسال معادنه الثمينة إلى بلدان اخرى، عند الحاجة، فان عليه ان يراكم المعادن قبل ذاك. وإذا كان على البلد الاخر تقبل تلك المعادن في مقابل سلعة، فلا بد ان تكون قاعدة سيادة المعادن مؤمنة قبل ذلك.

يرى داريمون أن أسباب نزوح المعادن الثمينة من المصرف تكمن في نقص المحاصيل [الزراعية - م. ع.] والحاجة إلى استيراد الحبوب من الخارج ويتناسى فشل موسم الحرير والحاجة لشرائه بكميات هائلة من الصين. ويستشهد داريمون بعديد من المشاريع الكبيرة التي ترافقت مع الاشهر الاخيرة من المعرض الصناعي في باريس، كما ينسى ثانية المضاربات والمقامرات الضخمة التي قام بها كريدي موبيلييه * وخصومه لتبيان تميز رأس المال الفرنسي بين رؤوس الاموال بطبيعته

* شركة الائتمان العقاري [م. ع.].

الكوزموبوليتية - على حد تعبير اسحق بيريير[٣] - مثل تميز اللغة الفرنسية بين اللغات. ولنضف إلى ذلك كله الانفاق غير الانتاجي المترتب على حرب القرم واقتراض اكثر من ٧٥٠ مليون [فرنك - م. ع.]. أي أن اثنين من أهم فروع الانتاج الفرنسي اصيبا بانهيار هائل ومفاجيء من جهة، واتجه رأس المال الفرنسي الى الاسواق الاجنبية بمقادير استثنائية، ليستخدم في مشاريع لا يمكن أن تحقق أي مردود مباشر، ولعل قسماً منها لن يغطي تكاليف الانتاج إطلاقا، من جهة ثانية. ولم يكن مطلوبا، لموازنة الانخفاض في الناتج المحلي عبر الاستيراد من ناحية وزيادة المشاريع الصناعية في الخارج من ناحية اخرى، رموز للتداول تسهل تبادل المتكافئات، بل المتكافئات نفسها، لا النقود بل رأس المال. وفي أية حال، لم تكن الخسائر في الناتج المحلي الفرنسي معادلة لاستخدام رأس المال الفرنسي في الخارج. فلنفترض ان مصرف فرنسا لا يستند إلى قاعدة المعادن وان البلدان الاخرى توافق على قبول العملة الفرنسية أو رأس المال الفرنسي لا بشكل معادن ثمينة فقط، بل بأي شكل كان. الن يكون المصرف مجبرا على رفع شروط خصمه في اللحظة التي يصخب «جمهوره» بأشد لهفة طلبا لخدماته؟ إذ ليست الاوراق النقدية التي يخصم المصرف بواسطتها حوالات هذا الجمهور التجارية غير حقوق بالذهب والفضة. وهي في حالتنا الفرضية حقوق على خزين الأمة من المنتجات وقوة العمل القابلة للاستخدام المباشر. غير ان الاول محدود والثاني قابل للزيادة ضمن حدود شديدة الضيق، في حين أن المطبعة * لا تكل وتعمل كعصا سحرية. وفي حين يؤدي العجز في محاصيل الحبوب والحرير الى

---

(٣) اسحق بيريير (١٨٠٦ - ١٨٨٠)، صيرفي فرنسي ومالك سكك حديد. أسس مع أخيه أميل، شركة (كريدي موبيليه)، مساعد مقرب من نابليون الثالث.

★ اشارة إلى امكانية اصدار الاوراق النقدية من دون رصيد [م. ع.].

تقليص ثروة الامة القابلة للتبادل مباشرة بشدة، فإن مشاريع السكك الحديد والمناجم في الخارج تجمد الثروة القابلة للتبادل ذاتها في شكل لا يولد معادلاً مباشراً، ويبددها بالتالي من دون تعويض! وهكذا تقلصت ثروة الامة القابلة للمبادلة المباشرة بشكل مطلق (أي الثروة القابلة للتداول والمقبولة في الخارج)! ومن جهة اخرى زيادة غير محدودة في الاوراق المصرفية. والنتيجة المباشرة: زيادة في اسعار المنتجات والمواد الخام والعمل، وانخفاض في سعر الاوراق المصرفية. وما كان للمصرف ان يزيد ثروة الامة بضربة سحرية؛ ولم يفعل سوى تخفيض قيمة أوراقه بعملية عادية. ومع هذا التخفيض ترافق شلل مفاجيء في الانتاج. لكن البرودونيين يقولون: كلا! فلن يكتفي تنظيمنا الجديد للمصارف بالانجازات السلبية لإلغاء القاعدة المعدنية وترك كل ما عداها كما كان في السابق. انه سيبتدع ظروفاً جديدة تماماً للانتاج والتداول، وان تدخله، بالتالي، سيجيء في ظل شروط جديدة كليا. ألم يؤد نشوء المصارف القائمة الى تثوير شروط الانتاج في ذلك الحين؟ أكانت الصناعة الحديثة الواسعة ممكنة لولا تلك المؤسسات المالية الجديدة، ولولا تركز الائتمان الذي جاءت به، ولولا ايرادات الدولة التي خلقتها كنقيض لريع الأرض، ولولا المالية [العامة - م.ع.] كنقيض لملكية الارض، ولولا المصالح النقدية كنقيض للمصالح العقارية؟ ولولا هذه كلها، اكان ممكنا قيام الشركات المساهمة.. الخ والاشكال التي لا حصر لها من العملة المتداولة وهي الشرط المسبق التجارة والصناعة الحديثتين كما هي نتاجها؟

هنا وصلنا الى السؤال الجوهري الذي لم تعد له صلة بنقطة البدء. سنصيغ السؤال العام كما يلي: هل يمكن تثوير علاقات الانتاج القائمة وعلاقات التوزيع المقابلة لها بتغيير اداة التداول، او بتنظيم التداول؟ ولنطرح سؤالا اضافيا: هل يمكن القيام بمثل هذا التغيير في التداول من

دون مساس بعلاقات الانتاج القائمة والعلاقات الاجتماعية التي ترتكز إليها؟ إذا اشترط كل تغيير كهذا في التداول تغيرات في شروط الانتاج الاخرى، واضطرابات اجتماعية فسيترتب على ذلك، بالطبع، انهيار المذهب الذي يقترح التلاعب بالتداول كوسيلة لتجنب الطابع العنيف للتغيرات الاجتماعية من جهة، ولاظهار هذه التغيرات كنتيجة تدريجية للتحولات في التبادل لا سببا لها. ويكفي اكتشاف خطأ في هذه الفرضية الاساس للبرهنة على وجود خلط مماثل فيما يتعلق بالروابط الداخلية بين علاقات الانتاج والتوزيع والتداول. فلا يمكن للحالة التاريخية المشار إليها اعلاه ان تحسم الأمر بالطبع. لان مؤسسات الائتمان المعاصرة هي نتائج لتركز رأس المال، طالما انها لا تشكل إلا لحظة من الاخير، بقدر ما هي سبب له ولأن تركز الثروة يتسارع في حالة ندرة التداول (كما في روما القديمة) كما يتسارع مع زيادة تسهيلات التداول. وبالاضافة إلى ذلك ـ (او هو بالاحرى جزء من السؤال العام) ينبغي ان نتفحص قدرة الاشكال المختلفة المتحضرة للنقود (معدن، ورق، نقود ائتمانية، نقود عمل ـ والاخير هو تسمية للشكل الاشتراكي) على اداء ما يطلب منها من دون ان تؤدي إلى تعليق [الغاء ـ م. ع.] جوهر علاقة الانتاج التي تعبر عنها مقولة النقود، وعلينا ان نتساءل عما إذا لم تكن الرغبة بالالتفاف حول المحددات الجوهرية لعلاقة ما عبر تعديلات شكلية مجرد مطلب متناقض ذاتيا. يمكن لاشكال متعددة من النقود ان تلبي حاجات الانتاج الاجتماعي في مراحل مختلفة؛ ويمكن لشكل ما ان يعالج شروراً يعجز آخر عن مواجهتها. ولكن ما بقيت تلك اشكالا للنقود، وما ظلت النقود علاقة جوهرية في الانتاج فهي عاجزة عن تجاوز التناقضات الكامنة في العلاقة النقدية وليس بامكانها غير اعادة انتاج تلك التناقضات بهذا الشكل او ذاك. ويمكن ان يصحح شكل من اشكال العمل الاجير سيئات الآخر، لكن مساويء العمل الاجير نفسه لا يمكن ان يصححها

أي شكل من اشكاله. ويمكن لرافعة [عتلة ـ م. ع.] ان تتغلب على السكون الذاتي لجسم جامد خيراً من رافعة اخرى، لكن جميع الروافع تتطلب سكوناً ذاتياً لكي تعمل كروافع اصلاً. ولا يمكن ان تثار هذه القضية العامة عن علاقة التداول بعلاقات الانتاج الأخرى إلا في الختام بالطبع. اما برودون وشركاه فمن المشكوك فيه ان يكونوا اثاروا هذا السؤال اصلاً حتى في شكله الخالص، إذ هم منهمكون في القاء خطب موسمية بشأنه فحسب. وسنولي اهتماماً خاصاً لذلك حين يثار الموضوع.

ومنذ البدء يتضح أمر واحد لدى داريمون، هو انه يطابق كلياً بين الدوران النقدي والائتمان، وهذا خطأ من الناحية الاقتصادية. (وبالمناسبة فان مفهوم الائتمان المجاني ليس إلا شكلاً آخر منافقاً، بال ومتردد لقول: الملكية سرقة. فبدل ان يستولي العمال على رأسمال الرأسماليين، يفترض بالرأسماليين ان يجبروا على منحه إياهم). ينبغي ان نعود الى تناول ذلك فيما بعد.

في المسألة موضع النقاش هنا، لم يذهب داريمون ابعد من القول بأن المصارف التي تتعاطى الائتمان، مثلها مثل التجار الذين يتعاطون السلع او العمال الذين يتعاطون العمل، تبيع بسعر اعلى متى ارتفع الطلب بالقياس إلى العرض، أي انها تعسر حصول الجمهور على خدماتها في اللحظة التي يكون الجمهور بأمس الحاجة إليها. وكما لاحظنا فان على المصرف التعامل هكذا سواء كانت الاوراق النقدية التي يصدرها قابلةللتحويل [الى معادن ـ م. ع.] أم لا.

ادت اجراءات مصرف فرنسا في تشرين الاول ١٨٥٥ إلى «تذمر هائل» (ص ٤) و «نقاشات صاخبة» بينه وبين الناطقين بلسان الجمهور، قام داريمون بتلخيصها او بالتظاهر بتلخيصها. ولن نتابعه هنا إلا عرضا. إذ ان تلخيصه يكشف نقاط ضعف كلا الخصمين، كما يتضح من الحجج المفككة والبعيدة عن الموضوع التي تساق باستمرار، ومن

تلمس كل من الفريقين طريقه متعثراً عبر نقاشات خارج الموضوع. وبين لحظة وأخرىٰ يلقي احد الخصمين سلاحه ليبحث عن سلاح اخر. ولا يتوصل أي منهما إلىٰ توجيه ضربة فعلية، لا بسبب تغييرهما المستمر للاسلحة التي يفترض فيها توجيه الضربة للخصم، بل لانهما يسارعان الىٰ الانتقال إلىٰ حلبة اخرىٰ ما إن يتواجها في حلبة واحدة.

(لم يجر رفع سعر الخصم في فرنسا إلىٰ ٦ ٪ منذ ١٨٠٦، وطوال خمسين عاماً بقيت فترة دفع الحوالات التجارية مثبتة علىٰ اساس ٩٠ يوماً).

يكشف المقطع التالي من حوار متخيل يفترضه داريمون مفاهيمه الخاطئة، كما يعرض حججا دفاعية واهية علىٰ لسان المصرف.

يقول خصوم المصرف: «انكم تنفقون الائتمان وتنظموه، بفعل احتكاركم. فاذا اتخذتم موقفاً متشدداً فلن يقلدكم من يخصمون فحسب، بل سيبالغون اكثر في تشددهم.. لقد أدت اجراءاتكم الىٰ ركود النشاطات» (ص ٥).

يجيب المصرف «بذلّة» وخنوع تامين «ما الذي تطلبون مني عمله؟ فلكي احمي نفسي من الاجانب، عليَّ حماية نفسي من مواطني.. وعليَّ ان أمنع نزوح العملة قبل كل شيء، والا لا معنىٰ لوجودي ولن استطيع القيام بشيء» (ص ٥).

لقد صيغت الاجابة علىٰ لسان المصرف بشكل سخيف يتجنب السؤال ويحيله الىٰ عموميات خطابية، ويصور المصرف مقتنعاً باوهام داريمون من ان احتكاره يمكنه حقاً من تنظيم الائتمان. والواقع ان قوة المصرف لا تبرز إلا حين تتلاشىٰ قوة الخاصمين الخاصين، أي في اللحظة التي تكون قوته قد تلاشت قبل ذاك. لنفترض ان المصرف حافظ على سعر خصم قدره ٥ ٪ في ظل ظروف سهلة في سوق النقد حيث يخصم الكل بسعر ٢,٥٪. فاذا لم يقتدِ المصرف بهؤلاء، سيخصم الجميع ما لديهم بعيداً

[عن المصرف - م. ع.] وأمام عينيه. وليس هناك مثال اكثر جلاء على ذلك من تاريخ مصرف انكلترا منذ قانون ١٨٤٤، الذي وضع المصرف في موقع العدو الحقيقي للصيارفة الخاصين في مجال الخصم.. الخ. لقد اضطر مصرف انكلترا، لكي يؤمن لنفسه حصة، او حصة متعاظمة، من عمليات الخصم يوم كانت سوق النقود في ظروف يسيرة، الىٰ تخفيض معدلات خصمه باستمرار لا الىٰ المستوىٰ الذي حددته المصارف الخاصة، بل دون ذلك في الغالب. لا بد، إذن، من التحفظ بعض الشيء عند الحديث عن «تنظيم الائتمان» من جانب المصرف، مع ان داريمون يجعل نقطة انطلاقه الايمان الخرافي بسيطرة المصرف المطلقة علىٰ سوق النقد والائتمان.

ان داريمون يستبدل التحليل النقدي لمحددات السلطة الحقيقية للمصرف علىٰ سوق النقدي بتشبثه بعبارة مفادها ان النقد هو كل شيء بالنسبة للمصرف وان عليه منع تدفقه خارج البلاد. على ذلك يرد شيفالييه[٤] استاذ الكوليج دي فرانس: «الذهب والفضة سلعتان مثل أية سلعة اخرىٰ... والهدف الوحيد لوجود رصيد من المعادن لدىٰ المصرف هو تمويل عملية الشراء من الخارج في حالات الطوارىء». يرد المصرف: «ليست النقود المعدن سلعاً مثل باقي السلع. إنها أداة تبادل. وبفضل ذلك فهي تحتكر امتياز سن القوانين لكل السلع الاخرى». هنا يقفز داريمون بين المتصارعين ليعلن «إذن فالمسؤولية عن وقوع لا الازمة الراهنة فحسب، بل الأزمات التجارية الدورية كذلك تقع علىٰ كاهل الامتياز الذي يتمتع به الذهب والفضة، من حيث كونهما اداتي التبادل

---

(٤) ميشيل شيفالييه: (١٨٠٦ - ١٨٧٩) من انصار سان سيمون حتىٰ ١٨٣٣ ثم تحول الىٰ تأييد بونابرت. اصبح استاذ الاقتصاد السياسي في الكوليج دي فرانس منذ عام ١٨٥٠، وكان في الخمسينات مؤيداً لانتقال بونابرت الىٰ تبني نظام التجارة الحرة.

الوحيدتين الجديرتين بالثقة». وللتحكم في كل الخصائص الضارة للازمات «يكفي جعل الذهب والفضة سلعتين مثل غيرهما، او بتعبير دقيق جعل كل السلع أدوات تبادل على قدم المساواة مع الذهب والفضة، بحيث تتم مبادلة المنتجات حقا مقابل منتجات» (ص: ٥ - ٧).

طريقة ضحلة لعرض الموضوع محل النقاش. فلو اصدر المصرف سحوبات على النقود (نقوداً ورقية)، واوراقا واعدة على رأس المال قابلة لاعادة الدفع بالذهب (او الفضة) (ودائع) سيتضح ان هناك حدوداً معينة يستطيع ضمنها مراقبة وتحمل النقص في احتياطيه من المعادن، وعليه أن يتجه إلى تلافي ذلك بعد هذا الحد. ولا علاقة لذلك بنظرية النقود المعدنية. سنعود الى تناول نظرية داريمون في الازمات فيما بعد.

في فصل بعنوان «موجز تاريخ ازمات التداول» يقفز السيد داريمون فوق الازمة الانكليزية (١٨٠٩ - ٨١١) ويقتصر على الاشارة الى تعيين لجنة السبائك فقط عام ١٨١٠. وحين يصل إلى عام ١٨١١، يهمل الازمة نفسها من جديد (وقد بدأت عام ١٨٠٩) ليشير فقط الى تبني مجلس العموم قراراً يقول «ان تخفيض قيمة العملات الورقية بالقياس الى السبائك لا يعود الى تخفيض قيمة النقد الورقي بل الى زيادة سعر السبائك». كما يشير إلى كراس ريكاردو، الذي يتبنى اطروحة معاكسة، والذي يفترض ان تكون خلاصته «تكون العملة في أفضل حالاتها حين لا تضم إلا نقودا ورقية»[٥] (ص ٢٢ - ٢٣). ان اهمية ازمتي ١٨٠٩ و ١٨١١ تكمن في ان المصرف اصدر، في حينها، اوراقاً نقدية غير قابلة للتحويل. بمعنى ان الأزمة لم تنشأ عن قابلية تحويل الاوراق الى ذهب (معدن) وبالتالي فلم يكن تخفيف الازمة ممكناً

(٥) ريكاردو: «مقترحات من أجل عملة اقتصادية مستقرة»، لندن، ١٨١٦.

عبر الغاء القابلية على التحويل. لكن داريمون يقفز فوق تلك الوقائع التي تناقض نظريته، ليتمسك بعبارة ريكاردو، حول تخفيض قيمة الاوراق النقدية، مع ان هذه لا علاقة لها بموضوع النقاش الحقيقي في الكراس. ولا يعي داريمون ان نظرية ريكاردو في النقود تم دحضها كليا مع فرضياتها الزائفة حول تحكم المصرف بكمية الاوراق النقدية في التداول وتحديد وسائل التداول للاسعار، وتحديد الاسعار لكمية وسائل التداول.. الخ. ففي زمن ريكاردو لم تكن هناك دراسات مفصلة عن ظاهرة التداول النقدي. وذلك أمر نشير له عرضاً.

الذهب والفضة سلعتان مثل باقي السلع. الذهب والفضة ليستا سلعتين مثل باقي السلع. انهما، بصفتهما ادوات تبادل عامة، سلعتان متميزتان. وبفضل هذا الامتياز يحطان من قيمة السلع الاخرى. بهذا التحليل النهائي يختزل داريمون التعارض. وحكمه النهائي: الغوا تميز الذهب والفضة والاوراق القابلة للتحويل الى ذهب وفضة، وبهذا تلغون كل الشرور، او بتعبير افضل، بهذا ترتقون بكل السلع الى المركز الاحتكاري الذي يحتله الذهب والفضة الآن. ليظل البابا، ولكن ليكن كل امريء بابا. الغوا النقود بجعل كل سلعة نقداً وبتزويدها بكل المزايا الخاصة بالنقود. ولكن الا تفصح المسألة من الان عن هرائها المميز؟ وأليست استحالة الحل كامنة منذ الان في فرضيات السؤال؟ غالبا ما يكون الجواب الممكن الوحيد نقد السؤال، والحل الوحيد نفي السؤال. فالسؤال الحقيقي هو: الا يحتم نظام التبادل البرجوازي نفسه وجود اداة تبادل محددة؟ ألا يخلق بالضرورة معادلاً محدداً لكل القيم؟ ربما كان احد اشكال اداة التبادل هذه اسهل، واكثر ملائمة وينطوي على سلبيات اقل من شكل آخر. لكن السلبيات الناجمة عن وجود كل اداة تبادل محددة، وكل معادل محدد وعام في الوقت نفسه، هذه السلبيات لا بد وان تعيد انتاج نفسها مع كل شكل مهما اختلف. بدهي ان داريمون يقفز فوق

هذا السؤال بخفة: الغوا النقود ولا تلغوها! الغوا الامتياز الحصري الذي يتمتع به الذهب والفضة بفضل دورهما النقدي الحصري، ولكن حولوا كل السلع إلىٰ نقود، أي امنحوها جميعاً، وبشكل متساو، صفة لن تعود قائمة ما إن يزول عنها طابعها الحصري.

حقاً، ان نزيف السبائك يكشف علىٰ الطبيعة تناقضا يصوغه داريمون بسطحية ويشوهه. وواضح ان الذهب والفضة ليسا سلعتين مثل باقي السلع، بحيث ان الاقتصاد المعاصر فزع إذ يجد نفسه مرتداً بين حين وآخر الىٰ مواقف النظام المركانتلي المسبقة. ويحاول الاقتصاديون الانكليز تجاوز الصعوبة عبر التمييز [بين دورين للنقود - م. ع.]. فيقولون ان ما ينصب الطلب عليه في اوقات الازمات النقدية ليس الذهب والفضة بصفتهما نقوداً او عملة، بل بصفتهما رأس مال. وينسون ان يضيفوا: راس مال حقا، ولكن رأس مال في شكل محدد هو الذهب والفضة. ولو كان رأس المال قابلاً للتصدير مهما كان شكله، فلماذا تتدفق هاتان السلعتان فقط الى الخارج في حين تنخفض اسعار معظم السلع الأخرىٰ لانها لا تتدفق إلىٰ الخارج.

لنأخذ أمثلة محددة: التدفق نتيجة الفشل في حصاد احد المحاصيل الغذائية المحلية الرئيسية (كالحبوب)، او نقص المحاصيل في الخارج وبالتالي ارتفاع اسعار احدىٰ السلع الاستهلاكية الرئيسة المستوردة (كالشاي)؛ او التدفق بسبب نقص محاصيل مواد خام اساسية للصناعة (القطن، الصوف، الحرير، الكتان.. الخ)؛ النزف بسبب الافراط في الاستيراد (الناجم عن المضاربة والحرب، الخ..). إن التعويض عن نقص مفاجيء او مزمن (الحبوب، الشاي، القطن، الكتان، الخ) في حالة شحة المحاصيل محلياً يسبب حرمانا مزدوجاً للأمة. إذ ان جزءا من رأسمالها المستثمر أو عملها لا يعاد انتاجه، أي خسارة حقيقية في الانتاج، كما ان جزءا من رأس المال الذي اعيد انتاجه يجب تحويله لردم تلك الفجوة.

وهذا الجزء لا يتناسب بشكل حسابي بسيط مع الخسارة لان العجز في الناتج يتصاعد، ويجب ان يتصاعد في السوق العالمية نتيجة العرض المنخفض والطلب المتزايد. وينبغي ان نحلل كيف ستبدو مثل تلك الازمات بالضبط إذا استبعدنا النقود، وما المحددات التي تدخلها النقود الى العلاقات المعطاة (نقص محصول الحبوب والافراط في الاستيراد هي الحالات الاكثر اهمية، اما تأثير الحرب فهو واضح طالما كان مشابها بالضبط لحالة أمة تلقي جزءاً من رأسمالها في المحيط).

حالة نقص محصول الحبوب: لو نظرنا إلى الأمة بالمقارنة مع امم اخرى، سيتضح لنا تناقص رأسمالها (لا ثروتها الحقيقية فحسب) وهذا مشابه بالضبط لحالة فلاح احرق ارغفته وعليه شراء الخبز من الخباز بحيث ان إملاقه يعادل الاسعار التي يدفعها مقابل مشترياته. وفيما يتعلق بالوضع داخل البلد، فلن يؤثر ارتفاع اسعار الحبوب (بقدر تعلق الامر بالقيمة) على الاشياء الاخرى كما يبدو، عدا شيء واحد يتمثل في ان الكمية الاقل من الحبوب مضروبة بالسعر المرتفع (في حالات النقص الحقيقي) لا = البتة الكمية الاعتيادية مضروبة بالسعر الاقل ـ لنفترض ان مجمل محصول القمح الانكليزي بلغ ربعاً واحد * وأن هذا الربع حقق ذات السعر الذي حققه ٣٠ مليون ربع سابقاً. ولو افترضنا ان يوم العمل الضروري لانتاج ربع واحد = أ وتركنا جانبا ان الأمة ستعوزها الوسائل لاعادة انتاج الحياة والقمح. فانها ستبادل عند ذاك أ × ٣٠ مليون يوم عمل (كلفة الانتاج) مقابل ١ × أ يوم عمل (المنسوج)؛ وهذا يعني اضمحلال القوى المنتجة لرأس مال الأمة بالملايين واضمحلال مجموع القيم المنتجة من الارض ما دامت قيمة كل يوم عمل انخفضت بعامل مقداره ٣٠ مليونا. وستمثل كل وحدة من رأس المال عند ذاك ١/ ٣٠ مليونا فقط من قيمتها السابقة، او من معادلها في كلفة الانتاج، برغم ان القيمة الاسمية

* مقياس وزن انكليزي يساوي ٢٨ رطلاً ـ م. ع.

لرأس مال الأمة في حالتنا (عدا اسعار الارض والتربة) لن تضمحل طالما ان الانخفاض في قيمة كل المنتوجات الاخرىٰ عادلته بالضبط الزيادة في قيمة الربع الواحد من القمح. وستكون الزيادة في سعر القمح بمعادل مقداره أ × ٣٠ مليوناً تعبيراً عن انخفاض معادل في اسعار كل المنتجات الاخرىٰ. ونشير عرضاً إلىٰ ان التمييز بين ما هو محلي واجنبي أمر وهمي تماما. فالعلاقة بين أمة تعاني من شحة المحصول وتقوم بشرائه من أمة ثانية شبيه بالعلاقة بين كل فرد في الامة وبين الفلاح او تاجر الحبوب. والمجموع الفائض الذي يجب انفاقه علىٰ شراء الحبوب يتم طرحه مباشرة من رأسمالها، أي من وسائلها القابلة للتصرف بها.

إذن، ولكي لا نطمس القضية تحت معالجات غير جوهرية، لا بد من افتراض وجود تجارة حرة للحبوب. فإن كانت الحبوب المستوردة رخيصة مثل الحبوب المنتجة محلياً، فستعاني الأمة من افقار يعادل كمية رأس المال الذي لم ينتجه المزارعون. بيد ان فرضية التجارة الحرة وإن بقيت قائمة، فستستورد الأمة حبوبا من الخارج بقدر ما تستطيع، الأمر الذي تترتب عليه زيادة في الاسعار نتيجة زيادة الاستيرادات.

والزيادة في اسعار الحبوب = الانخفاض في اسعار كل السلع الاخرىٰ. كما ان الكلفة المتزايدة لانتاج ربع من القمح (معبراً عنها بالاسعار) = انخفاض انتاجية رأس المال في كلٰ الأشكال الاخرىٰ. وينبغي ان يوازي الفائض المستخدم لشراء الحبوب العجز في شراء كل المنتجات الأخرىٰ، أي ينبغي ان يوازي الانخفاض في أسعارها. إذن فسواء وجدت النقود المعدنية ام لم توجد، ومهما كان نوع النقود القائمة ستواجه الأمة ازمة لا تنحصر في الحبوب بل تشمل كل فروع الانتاج الأخرىٰ. ولا يعود هذا إلىٰ الانخفاض الكاسح للانتاجية وانخفاض اسعار الانتاج بالمقارنة مع القيم، المتحددة بكلفة الانتاج العادية، بل لان كل

العقود والالتزامات.. الخ تستند إلىٰ متوسط اسعار الانتاج، فمثلاً لا بد من توفير س بوشل* من الحبوب لسداد دين الدولة، مع ان كلفة انتاج س بوشل سترتفع بنسبة معينة. ومهما اهملنا دور النقود فان الأمة ستظل تواجه ازمة عامة. ومهما جردنا [الأمر - م. ع.] لا من النقود فحسب، بل من القيمة التبادلية كذلك، فان اسعار المنتجات ستنخفض وانتاجية الأمة ستضمحل مع ان كل علاقاتها الانتاجية تستند إلىٰ متوسط انتاجية عملها.

إذن فالازمة التي يسببها انهيار محصول الحبوب ليست نتاج النزف في السبائك برغم ان العقبات المقامة لاعاقة هذا النزف قد تفاقمها.

وحين يقول برودون ان الازمة تنجم عن امتلاك المعادن الثمينة وحدها قيمة حقيقية، فاننا لا نتفق معه هنا ايضا. ذلك ان ارتفاع اسعار الحبوب لا معنىٰ له غير ان المزيد من الذهب والفضة يجب تقديمه مقابل كمية محددة من الحبوب، أي ان سعر الذهب والفضة انخفض بالنسبة الىٰ سعر الحبوب. وهكذا يساهم الذهب والفضة في تخفيض الاسعار بالقياس الى الحبوب، إلىٰ جانب كل السلع الاخرىٰ. وما من امتياز يحمي الذهب والفضة هنا. إذ يتطابق انخفاض سعر الذهب والفضة بالنسبة الىٰ الحبوب مع ارتفاع اسعار الاخيرة. (ليس هذا صحيحاً بشكل تام. قد يرتفع [سعر - م. ع.] ربع الحبوب من ٥٠ شلنا إلىٰ ١٠٠ شلن، أي بنسبة ١٠٠٪، فيما تنخفض [اسعار - م. ع.] السلع القطنية بمقدار ٨٠. هنا تكون [أسعار - م. ع.] الفضة قد انخفضت بنسبة ٥٠ بالنسبة إلىٰ الحبوب، في حين انخفضت [اسعار - م. ع.] السلع القطنية بمقدار ٨٠ ٪ بالنسبة لها (بسبب تناقص الطلب، إلخ). أي أن أسعار السلع الأخرىٰ تنخفض بنسبة تتجاوز نسبة الارتفاع في [أسعار - م. ع.] الحبوب، لكن العكس قد

---

* بوشل = مقياس يعادل ٨ غالونات [م. ع.]

يحدث كذلك. ففي السنوات الأخيرة، مثلاً، ارتفعت أسعار الحبوب موقتاً بنسبة ١٠٠ ٪، لكن اسعار المنتوجات الصناعية لم تنخفض اطلاقا، بالنسبة ذاتها التي انخفضت فيها [اسعا - م. ع.] الذهب بالنسبة الى الحبوب. ان هذا لا يؤثر مباشرة على الفرضية العامة). ولا يمكن القول ان الذهب متميز لان كميته محددة بدقة وبشكل فعلي في صورة عملة. ذلك ان تالراً ★ واحداً (من الفضة) يبقى في كل الظروف تالراً واحداً. لكن بوشلاً من القمح يبقى، هو الاخر، بوشلاً واحداً على الدوام، ويارده الكتان تبقى كذلك.

لا يمكن، إذن، أن يعزى انخفاض أسعار معظم السلع بما فيها العمل، والأزمة الناجة عن ذلك، مع الشحة في محاصيل حيوية، إلى تصدير الذهب. إذ يمكن أن تنخفض الأسعار وتحل الأزمة حتى لو لم يصدر الذهب إطلاقاً ولو لم تستورد أية كمية من الحبوب. فالأزمة تعود، ببساطة، إلى قانون العرض والطلب الذي يفعل فعله، كما هو معلوم، بحدة وقوة أكبر في مجال الحاجات الأولية. ففي هذا المجال يكون تأثيره أكبر من أي مجال آخر على مستوى الأمة بأسرها. لا يكمن سبب أزمة الحبوب في صادرات الذهب، بل تكمن أسباب صادرات الذهب في أزمة الحبوب.

ويمكن القول ان الذهب والفضة بذاتهما يؤثران في الازمة ويعمقان اعراضها عبر طريقين فقط: (١) حين توضع الصعوبات بوجه تصدير الذهب بفعل حاجة المصارف الى احتياطي من المعادن، أي حين تؤدي الاجراءات المضادة لتصدير الذهب من جانب المصارف إلى تأثير محبط للتداول المحلي، (٢) وحين يغدو تصدير الذهب ضروريا لان الامم الاجنبية لا تقبل رأس المال، إلا في صورة ذهب.

★ التالر: نقد جرماني من الفضة استخدم بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر - م.ع.

ويمكن ان تظل الصعوبة (٢) قائمة حتى لو ازيحت الصعوبة (١). ولقد جرب مصرف انكلترا ذلك بالضبط خلال فترة جرى منحه فيها صلاحيات قانونية باصدار أوراق نقدية غير قابلة للتحويل [الى معادن ثمينة - م. ع]. إذ هبطت اسعار تلك الاوراق بالقياس الى سبائك الذهب لكن سعر الذهب في دار السك المخفض هو الآخر بالقياس إلى سعره كسبيكة وغدا الذهب بالقياس إلى الورقة النقدية، نوعاً خاصاً من السلع. ويمكن القول ان الاوراق النقدية ظلت معتمدة على الذهب فقط بالقدر الذي عبرت فيه اسمياً عن كمية معينة من الذهب لم يعد ممكنا مبادلتها بها في الواقع. وبقي الذهب لقباً لها برغم انها لم تعد قابلة للمبادلة القانونية مقابل تلك الكمية من الذهب في المصرف.

يصعب الشك (؟) (لا بد من تفحص ذلك فيما بعد، لكنه غير متعلق مباشرة بالموضوع المبحوث ادناه) في ان قابلية تحويل الورقة النقدية الى ذهب تبقى قانونها الاقتصادي، سواء كان هذا القانون **قائماً من الناحية السياسية** ام لا، ما دامت الورقة النقدية تحافظ على رمزها الذهبي (أي ما ظلت ورقة الجنيهات الخمسة، على سبيل المثال، تمثل خمسة جنيهات ذهبية). فقد ظلت الاوراق النقدية التي أصدرها مصرف انكلترا خلال سنوات ١٧٩٩ - ١٨١٩ تنص على انها تمثل قيمة كمية معينة من الذهب. وهل يمكن اختبار هذا التأكيد بغير قدرة هذه الأوراق على المطالبة بهذه الكمية او تلك من السبائك؟ وما إن تعجز ورقة الجنيهات الخمسة عن الحصول على سبيكة ذهبية من خمسة جنيهات ذهب، حتى ينخفض سعر الورقة النقدية ولو لم تكن قابلة للتحويل. وهنا يدخل معادل الورقة النقدية ذو كمية الذهب المساوية لقيمتها الاسمية في تناقض فوري مع اللاتعادل الواقعي بين الاوراق النقدية والذهب. في الواقع لا تكمن نقطة الخلاف بين الانكليز الذين يريدون الابقاء على الذهب تسمية [رمزاً - م. ع.] للاوراق النقدية في قابلية تحويل هذه الاوراق الى

ذهب (فذلك هو المعادل العملي لما يعبر عنه وجه الورقة نظريا) بل في كيفية ضمان قابلية التحويل. هل يتحقق هذا الضمان عبر قيود يفرضها القانون على المصرف، ام عبر لجوء المصرف الى وسائله الخاصة. إذ يؤكد المدافعون عن الاسلوب الاخير ان قابلية التحويل تتحقق بشكل متوسط بواسطة مصرف الاصدار الذي يقرض في مقابل الحوالات التجارية بحيث تحقق اوراقه النقدية دورانا مضموناً. ويتهم هؤلاء خصومهم لانهم لم يقترحوا، برغم كل شيء، اجراءاً متوسطاً للضمان خيراً من ذلك. وهذا صحيح. وبالمناسبة، فلا تنبغي الاستهانة بالحساب على اساس المتوسطات، إذ يجب ان يشكل ذلك اساساً لعمل المصارف كما هو الحال بالنسبة لشركات التأمين.. الخ. ومن هذه الزاوية تمثل المصارف السكوتلاندية نموذجا عن حق. اما انصار السبائك المتعصبون فيقولون، انهم يعلقون اهمية فعلية على قابلية التحويل، ولا تبقى الاوراق النقدية قابلة للتحويل إلا اذا التزم المصرف بتحويلها. وضرورة بقاء هذه القابلية للتحويل، تحتمها، في رأيهم، تسمية الورقة النقدية نفسها. وهذه القابلية تشكل قيداً على الإفراط في الاصدار [اصدار الاوراق النقدية - م. ع.]. ويرى هؤلاء في خصومهم أنصاف مدافعين عن عدم التحويل. وبين هذين التيارين هناك ظلال متنوعة وتنويعات متباينة. وأخيراً نجد ان دعاة عدم التحويل، وهم الاعداء الحازمون لانصار السبائك، أنصاف مدافعين عن قابلية التحويل من دون ان يدروا، مثلهم مثل خصومهم الذين هم انصاف المدافعين عن عدم التحويل. ذلك انهم يريدون الابقاء على تسمية الاوراق النقدية [بالذهب - م. ع.] وبالتالي فهم يعتبرون العلاقة العملية بين ورقة ذات مقدار رقمي معين اسمياً وبين كمية معينة للذهب مقياساً للقيمة الكاملة لاوراقهم. هناك في بروسيا نقود ورقية هي عملة الزامية (ويتم تأمين دورانها بالالتزام بدفع جزء من الضرائب في شكل نقود ورقية). وليست تالرات الورق هذه سحوبات على الفضة، فما من

مصرف يحولها قانوناً، وما من مصرف تجاري يصدرها مقابل حوالات تجارية، بل تصدرها الحكومة لتأمين نفقاتها. غير ان تسميات تلك النقود تكون فضية، إذ يحمل تالر ورقي اعلانا بتمثيله القيمة ذاتها التي يعبر عنها تالر فضي. ولو تعرضت الثقة بالحكومة إلىٰ اهتزاز عنيف، او لو اصدرت من هذا النقد الورقي نسبة اكبر مما يتطلبه التداول، فلن يعود التالر الورقي مساويا، من الناحية العملية، للتالر الفضي إذ سينخفض سعره دون القيمة المعلنة علىٰ وجه الورقة. كما ان سعره سينخفض حتىٰ لو لم تتوافر الشروط المشار إليها اعلاه وذلك لو ظهرت حاجة خاصة إلىٰ الفضة، لتمويل الصادرات علىٰ سبيل المثال، مما يمنح الفضة موقعاً متميزاً بالمقارنة مع التالر الورقي. وهكذا فان امكانية التحويل الىٰ ذهب وفضة هي المقياس العملي لقيمة كل عملة ورقية ترتبط اسمياً بالذهب او الفضة، سواء كانت هذه الاوراق قابلة للتحويل، من الناحية القانونية، أم لا. إن القيمة الاسمية تسير الىٰ جانب محتواها مثل ظل فحسب، اما توازن القيمتين فلا يظهر إلا عبر امكانية التحويل (والمبادلة). وحين تهبط القيمة الحقيقية دون القيمة الاسمية فان ذلك انخفاض في السعر. ولا تتوافر امكانية التحويل إلا حين تسير الاثنتان جنبا إلىٰ جنب فعليا، وتتبادلان المواقع. وتظهر امكانية تحويل الاوراق غير القابلة للتحويل لا عبر خزين المصرف من السبائك، بل عبر التبادل اليومي بين الورق والمعدن الذي يحمل الورق تسميته. والواقع ان امكانية تحويل الأوراق القابلة للتحويل مهددة منذ الآن إذ لم تعد تجري في التبادل الروتيني اليومي في كل انحاء البلاد، بل تقتصر بشكل محدد علىٰ العمليات المصرفية واسعة النطاق. أما في الريف السكوتلاندي فان النقد الورقي مفضل حتىٰ علىٰ النقد المعدني وحتى عام ١٨٤٥ حين طبق

القانون الانكليزي الصادر عام ١٨٤٤[٦] على سكوتلانده كانت الاخيرة تنغمر في كل ازمة اجتماعية انكليزية وتنعكس عليها الازمات بدرجة اشد لان اخلاء الاراضي جرى بقسوة اكبر هناك. ومع ذلك لم تجابه سكوتلانده اطلاقاً أزمة نقدية حقيقية (وليس بذي شأن في هذا المجال ان بعض المصارف، وهي استثناء، انهارت لتقديمها قروضاً من دون احتراز) كما لم تعان من انخفاض سعر الاوراق النقدية، ولم تواجه شكوى او تساؤلات تتعلق بكفاية او عدم كفاية العملة في التداول.. الخ. واهمية سكوتلانده تكمن في كيفية تنظيم النظام النقدي كلياً على هذا الاساس - أي امكانية الغاء كل الشرور التي يتباكى داريمون منها - من دون الغاء الاساس الاجتماعي القائم الذي وصلت فيه تناقضها، او تضاداتها، والتناقض الطبقي.. الخ الى مستوى يتجاوز ما تحقق في أي من بلدان العالم. ومما يثير الاهتمام هنا ان كلاً من داريمون والمعلم الذي يهدي إليه كتابه (اميل جيراردان)[٧] لانه يكمل حيل الاول بطوباويات نظرية لا يعثران على نقيض المصارف الاحتكارية الفرنسية والانكليزية في سكوتلانده، بل يبحثان عنها في الولايات المتحدة حيث لم يعد النظام المصرفي حراً إلا بالاسم، نتيجة الحاجة للحصول على اجازة من كل ولاية، وحيث لم يعد النظام السائد منافسة حرة بين المصارف بل اتحاداً لمصارف احتكارية. لقد كان النظام النقدي السكوتلاندي ومصارفها

---

(٦) قانون العملة لعام ١٨٤٤، قيد بشكل صارم كمية الاوراق النقدية التي يحق للمصارف في الريف اصدارها، كما قيد اصدار النقود الائتمانية (من دون غطاء) من جانب مصرف انكلترا بما لا يتجاوز ١٤ مليون جنيه، على ان يسند أي اصدار اضافي بعملة معدنية او سائك.

(٧) أميل دو جيراردان، (١٨٠٦ - ١٨٨١)، صحفي فرنسي اصدر صحيفة (لابريس) بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٥٧ وكتب مقدمة لكتاب داريمون، جمهوري معتدل في ١٨٤٨، ومندوب عن كتلة «الجبل» الى الجمعية التشريعية عام ١٨٥٠، وبونابرتي عام ١٨٥٢.

الصخرة الاكثر وعورة في وجه اوهام المتلاعبين بالتداول. ومهما تغيرت قيم الذهب او الفضة بصفتهما نقوداً بالقياس إلىٰ السلع الاخرىٰ، فان أحداً لا يشير إلىٰ انخفاض اسعارهما (عدا حالة عرض القطع النقدية من النوعين بشكل قانوني)، ولم لا؟ لانهما لا يرتبطان بتسمية غير اسميهما لأنهما لا يشكلان حقوقاً علىٰ القيمة، أي لانهما لا يقاسان بواسطة سلعة ثالثة، بل يمثلان فقط اجزاء من مادتيهما بالضبط، أي ان جنيها ذهبا واحداً = وزن كذا المحدد من الذهب. فلا يمكن ان ينخفض سعر الذهب الاسمي، إذن، لا لأنه وحده يمثل قيمة حقيقية فحسب، بل لأنه بصفته نقداً، لا يعبر عن القيمة قط، وانما عن كمية معينة فحسب من مادته ذاتها، أي انه لا يحمل علىٰ جبهته إلا تعريفاً كمياً لذاته. (ينبغي ان نتفحص فيما بعد إن كانت هذه السمة المميزة للنقود الذهب والفضة هي في التحليل الاخير صفة داخلية لكل النقود). وبعد ان انخدع داريمون ورفاقه باستحالة انخفاض الاسعار الاسمية للنقود المعدنية، لم يروا إلا الجانب الوحيد الذي يطفو إلىٰ السطح اثناء الازمات، وهو ارتفاع اسعار الذهب والفضة بالقياس الىٰ كل السلع الأخرىٰ تقريبا، ولم يروا الجانب الآخر المتمثل في انخفاض سعر الذهب والفضة او النقود بالقياس إلىٰ كل السلع الأخرىٰ (ولعل العمل ليس استثناءاً من ذلك دائماً) في فترات ما يسمىٰ بالازدهار، أي فترات الارتفاع الموقت العام للاسعار. ولما كان هذا الانخفاض في اسعار العملات المعدنية (ولكل انواع النقود التي تستند إليها) يسبق دائماً ارتفاع اسعارها، فقد توجب عليهم صياغة المسألة بالصيغة المقلوبة الاخرىٰ: كيف يمكن منع الانخفاض الدوري في اسعار النقود (او بحسب لغتهم، الغاء تميز السلع بالقياس الىٰ النقود)؟ وفي هذه الصياغة تختزل المسألة الىٰ كيفية تجاوز ارتفاع الاسعار وانخفاضها. الحل هو: الغاء الاسعار. وكيف ذلك؟ بالتخلص من القيمة التبادلية. إلا ان المشكلة التالية تثور: يتوافق التبادل مع التنظيم

البرجوازي للمجتمع. إذن، امامنا مشكلة أخيرة: تثوير المجتمع البرجوازي اقتصادياً. وهكذا يتضح منذ البدء ان شرور المجتمع البرجوازي لن تعالج بـ «تحويل» المصارف او بتأسيس «نظام نقدي» عقلاني.

تبقىٰ قابلية التحويل إذن ـ قانونية كانت أم غير ذلك ـ ضرورية لكل نوع من النقود يجعل من اسم المعدن رمزاً للقيمة، أي [الاسم ـ م. ع.] الذي يساويها ككمية مع سلعة ثالثة. وتنطوي هذه المساواة منذ البدء علىٰ نقيض، علىٰ امكانية اللامساواة. فامكانية التحويل تنطوي علىٰ نقيضها: لا امكانية التحويل، وارتفاع السعر ينطوي علىٰ انخفاض السعر، احتمالياً، علىٰ حد تعبير ارسطو. لنفترض، علىٰ سبيل المثال، ان الجنيه الذهبي لم يُسَمَّ جنيها ذهبياً فقط، فذلك مجرد اسم تفخيمي للجزء السيني من أونصة الذهب (اسم محاسبي) كما ان المتر ليس إلا اسماً لطول معين، بل سمي كذلك س ساعة من وقت العمل. عند ذاك لن يكون ١ /س من أونصه الذهب غير ١/ س ساعة من وقت العمل المتجسد، المشيّأ. لكن الذهب وقت عمل متراكم في الماضي، وقت عمل محدد. وسيجعل اسمه كمية معينة من العمل معياراً له وبذلك ينبغي لأونصة الذهب ان تكون قابلة للتحويل إلى س ساعة وقت عمل، أي ان تكون قابلة لشرائها في أية لحظة معطاة، ومتىٰ استطاعت أونصة الذهب ان تشتري كمية اكبر أو اقل من وقت العمل، يكون سعرها قد ارتفع او انخفض. وعند ذاك لن تعود قابلية التحويل قائمة. ان ما يحدد القيمة ليس كميةوقت العمل المحتواة في المنتجات، بل بالاحرىٰ كمية وقتْ العمل الضروري في لحظة معطاة. خذ رطل الذهب نفسه، وليكن نتاج ٢٠ ساعة وقت عمل. ولنفترض ان انتاج رطل الذهب تطلب فيما بعد، ولأي سبب، ١٠ ساعات فقط. إن رطل الذهب الذي تعلن تسميته انه = ٢٠ ساعة وقت عمل = الان ١٠ ساعات وقت عمل فقط، طالما اصبحت ٢٠ ساعة وقت عمل = رطلين ذهب، و ١٠ ساعات عمل

تبادل في الواقع مقابل رطل ذهب واحد. من هنا فان مبادلة رطل ذهب مقابل ٢٠ ساعة وقت عمل لن تعود ممكنة بعد. وستكون النقود الذهبية ذات التسمية العامة: س ساعة عمل معرضة للتقلبات اكثر من أي نوع آخر من النقود وبخاصة النقود الذهبية القائمة، لان سعر الذهب لا يمكن ان يرتفع او ينخفض بالقياس الىٰ الذهب (فهو مساو لنفسه)، في حين ينبغي علىٰ وقت العمل المتراكم في كمية معينة من الذهب ان يرتفع وينخفض باستمرار بالقياس الىٰ وقت العمل الحي، القائم. ولا يمكن الحفاظ علىٰ امكانية تحويله إلا بالابقاء علىٰ انتاجية وقت العمل ثابتة. فضلاً عن ذلك، فالنتيجة الحتمية للقانون الاقتصادي العام القائل بالهبوط الدائب لتكاليف الانتاج والارتفاع المستمر في انتاجية العمل الحي، والانخفاض الدائب لسعر وقت العمل المشيّأ في صورة منتجات، هي الانخفاض الدائب في سعر نقود العمل الذهبية. وربما قيل ان السيطرة على هذا الشر تقتضي الا يكون الغطاء الذي يسمه به وقت العمل ذهباً بل نقوداً ورقية، اي مجرد رمز للقيمة كما اقترح فيتلينغ بعد ان سبقه الانكليز إلىٰ ذلك ولحقه الفرنسيون وبينهم برودون وشركاه. وعند ذاك سيكون وقت العمل المحتوىٰ في الورقة ذاتها غير ذي شأن مثله مثل اهمية قيمة الورق في العملة الورقية، إذ ستمثل الورقة الاولىٰ ساعات عمل في حين تمثل الاخيرة ذهبا او فضة. فان ارتفعت انتاجية ساعات العمل، ازدادت القوة الشرائية لقصاصة الورق التي تمثلها، والعكس صحيح. وهذا مماثل بالضبط لارتفاع أو انخفاض القيمة النسبية للذهب بالقياس الى السلع الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض القيمة النسبية للذهب بالقياس الىٰ السلع الأخرىٰ مما يؤدي إلىٰ ان تشتري ورقة الخمسة جنيهات كمية اكبر او أقل [من السلع والخدمات ـ م. ع.]. وبموجب القانون نفسه الذي يحتم تعرض نقود العمل الذهبية إلىٰ انخفاض ثابت في السعر، ستواجه نقود العمل الورقية

تصاعداً مستمراً في سعرها. وهذا بالضبط ما نسعىٰ إليه، ان يجني العامل مكاسب انتاجية عمله المرتفعة بدلا من خلق المزيد من الثروة المغتربة، وانحطاط قيمته كما في الوقت الراهن. هكذا يتحدث الاشتراكيون. غير ان بعض الشكوك الصغيرة تثار هنا، لسوء الحظ. فما إن نفترض وجود النقود، حتى ولو كانت مجرد تذاكر زمنية، فعلينا افتراض وجود تراكم للنقود وعقود والتزامات واعباء ثابتة.. الخ وهي مما يدخل في شكل هذه النقود. وسيرتفع سعر هذه التذاكر المتراكمة باستمرار جنباً الىٰ جنب مع التذاكر التي يتم اصدارها حديثاً. وهكذا ستؤول الانتاجية المتزايدة للعمل لصالح غير العاملين من جهة، كما ستلحق الالتزامات المتفق عليها سابقاً التزايد في غلة العمل من جهة اخرىٰ. ولو أمكن بدء العالم من جديد مع كل لحظة جديدة فلن يكون لارتفاع او انخفاض قيمة الذهب والفضة أية اهمية، إذ يمكن للإلتزامات السابقة بدفع كمية معينة من الذهب ان تتجنب التقلبات في قيمة الذهب. ويصح الشيء ذاته علىٰ التذاكر الزمنية والانتاجية للساعة الواحدة.

وتنبغي معالجة قابلية تحويل التذاكر الزمنية، حيث سنصل إلىٰ الهدف ذاته لو قمنا بانعطافة. وبرغم ان الوقت لم يحن بعد، إلا ان من الممكن ادراج بعض الملاحظات حول الاوهام التي تستند إليها التذاكر الزمنية، مما يلقي بعض الضوء علىٰ السر العميق الذي يربط نظرية برودون في التداول بنظريته العامة ـ أي نظريته في تحديد القيمة. نجد الربط ذاته علىٰ سبيل المثال لدى براي [٨] وغراي [٩]. وسنعالج فيما بعد أية اسس صحيحة

---

(٨) جون فرنسيس براي: (١٨٠٩ ـ ١٨٩٥)، مؤلف كراسات اقتصادية وسياسي انكليزي نشيط خلال ثلاثينات القرن الماضي. عمل محاسباً لاتحاد شغيلة ليدز عام ١٨٣٧. ودافع عن افكار الاشتراكية الطوباوية في كراس «مظالم العمل وعلاج العمل»، ليدز، ١٨٣٩. في (بؤس الفلسفة) اطلق عليه ماركس وصف «شيوعي انكليزي».

(٩) جون غراي: (١٧٩٩ ـ ١٨٥٠) مؤلف كراسات اقتصادية واشتراكي

قد تستند إليها بالصدفة. (ولكن لنشر أولا وبشكل عرضي إلى ضرورة عدم اصدار الاوراق النقدية، منظوراً إليها فقط كمسحوبات على الذهب، بكمية تزيد على كمية الذهب المفترض ان تحل محله وإلا انخفض سعرها. ذلك ان ثلاث سحبات بقيمة ١٥ جنيها للواحدة إلى ثلاث دائنين مختلفين، وتستند إلى رصيد ١٥ جنيها من الذهب فقط ليست في الواقع، إلا سحبات على ١٥/ ٣ = ٥ جنيهات لكل منها، وسينخفض سعر كل من هذه الى الثلث منذ البدء).

تتحدد قيمة (قيمة التبادل الحقيقية) كل السلع (بما فيها العمل) بكلفة انتاجها، بعبارة اخرى بوقت العمل المطلوب لانتاجها. وسعرها هو قيمتها التبادلية معبر عنها بالنقود. فاستبدال النقود المعدنية إذن (والنقود الورقية واوراق النقد الحكومية ذات التسمية المعدنية) بنقود العمل المرتبطة بوقت العمل سيساوي القيمة الحقيقية للسلع (القيمة التبادلية) بقيمتها الاسمية، أي بسعرها أي بقيمتها النقدية. انه مساواة القيمة الحقيقية بالقيمة الاسمية، مساواة القيمة بالسعر. لكن الأمر ليس كذلك اطلاقاً. فقيمة السلع المحددة بوقت العمل ليست إلا القيمة المتوسطة. ويبدو هذا المتوسط تجريداً خارجيا إذا اجرى احتسابه كرقم متوسط لفترة ما، مثلا ان رطلاً من البن = ١ شلناً لو احتسبنا متوسط سعر البن عبر ٢٥ سنة. لكن هذا المتوسط شديد الملموسية، لو نظرنا إليه، في الوقت نفسه، بصفته القوة المحركة والاساس الدافع للتذبذب الذي تواجهه السلع خلال فترة زمنية معينة. وليس لهذه الحقيقة أهميه نظرية فحسب، بل انها تشكل اساس المضاربة التجارية التي يعتمد حسابها للاحتمالات على كل من متوسط السعر الوسيط الذي يظهر كمركز للتذبذب وعلى متوسط القمم ومتوسط قعر التذبذبات فوق هذا المركز

طوباوي. من اعماله «النظام الاجتماعي»، ادنبره، ١٨٣١ و «محاضرات في طبيعة واستخدام النقود»، ادنبره، ١٨٤٨.

ودونه. ان قيمة السوق مختلفة على الدوام عن القيمة المتوسطة لسلعة ما، انها اعلى من هذا المتوسط او دونه على الدوام. وتتساوى قيمة السوق مع القيمة الحقيقية عبر تذبذبها الدائب - اي انهما لا تتساويان اطلاقا عبر مساواة قيمة السوق بالقيمة الحقيقية كما لو كانت الاخيرة طرفاً ثالثاً. انهما تتساويان عبر اللامساواة الدائبة مع ذاتهما (او بتعبير هيغل: لا عبر التطابق المجرد بل عبر نفي النفي، أي بنفي ذاتها كنفي للقيمة الحقيقية). ولقد بينت في كراسي ضد برودون ان القيمة الحقيقية ذاتها - وبمعزل عن تحكمها بتذبذبات سعر السوق (منظوراً اليها بعيداً عن دورها كمنظم لهذه التذبذبات) - تنفي ذاتها بدورها وتضع القيمة الحقيقية للسلع باستمرار في تناقض مع سمتها الخاصة، أي انها ترفع او تخفض القيمة الحقيقية للسلع المنتجة قبل ذلك. وليس هذا مجال مناقشة الأمر بتفصيل اكبر. إذن يتميز السعر عن القيمة لا بصفته تميز ما هو اسمي عما هو حقيقي فقط، ولا بصفته مرتبطاً بتسميته الذهبية او الفضية فقط، بل بصفته قانون الحركة الذي يقتفي الاخير خطاه. لكن الاثنين يتفارقان دوما ولا يتوازنان اطلاقاً، او انهما يتوازنان عرضا وبشكل استثنائي فحسب. ويبقى سعر السلعة، على الدوام، اعلى او ادنى من قيمتها، ولا تتحقق قيمة السلعة إلا عبر حركة سعرها هذه باتجاه اعلى وادنى. ان العرض والطلب يحددان، على الدوام، اسعار السلع ولا يتوازنان اطلاقاً، وانهما يتوازنان بالصدفة، لكن كلفة الانتاج تحدد تذبذب العرض والطلب من ناحيتها. والذهب والفضة اللذان بواسطتهما يتم التعبير عن سعر سلعة ما، أي قيمتها في السوق، هما نفساهما- كمية من العمل المتراكم، مقياس معين لوقت عمل متجسد. وبافتراض بقاء تكاليف انتاج سلعة معينة وتكاليف انتاج الذهب والفضة ثابتين، فان ارتفاع سعر السلعة في السوق لا يعني غير كون السلعة التي = س وقت عمل تتطلب باستمرار

> أو < ★ من س وقت عمل في السوق، أي ما هو اعلى او ادنى من متوسط قيمتها المتحدد بوقت العمل. وهنا يكمن الوهم الاول والرئيسي لانصار البطاقات الزمنية، في الاعتقاد بان الغاء الفرق الاسمي بين القيمة الحقيقية وقيمة السوق، بين القيمة التبادلية والسعر، أي التعبير عن القيمة بوحدات من وقت العمل نفسه بدلاً في تشيء وقت العمل (بالذهب والفضة مثلاً)، يزيل كذلك الاختلاف والتناقض الحقيقيين بين السعر والقيمة. ومن هذه الفرضية الوهمية ينطلقون لتبيان ان استحداث البطاقة الزمنية لوحده سيقضي على كل الازمات وسيئات الانتاج البرجوازي كلها. السعر النقدي للسلع = قيمتها الحقيقية الطلب = العرض؛ الانتاج = الاستهلاك؛ القضاء على النقود والحفاظ عليها في آن واحد، ولن يتطلب الأمر سوى قياس وقت العمل الذي انتج السلعة والمتجسد فيها لتكون صورة معكوسة مطابقة ومقابلة تتخذ شكل رمز للقيمة، او نقود، البطاقة الزمنية. وهكذا وبصورة مباشرة تتحول كل سلعة إلى نقود، ويهوي الذهب والفضة بدورهما إلى مستوى السلع الاخرى.

ليس ضرورياً تفصيل الحديث عن كون التناقض بين القيمة التبادلية والسعر ـ بين متوسط السعر والاسعار التي يتوسطها ـ وكذلك الفرق بين المقادير ومتوسطات المقادير، لا يمكن تجاوزه بمجرد طمس الفارق في التسمية، بالاستعاضة، مثلاً، عن القول بان رطلاً من الخبز يكلف ٨ بنسات بقول ان رطلاً من الخبز = ١/ س ساعة عمل. وإذا كانت ٨ بنسات = ١/ س ساعة عمل، وكان وقت العمل المتجسد في رطل من الخبز اكبر أو اقل من ١/ س ساعة عمل، فلن يتضح الفرق بين السعر والقيمة المختفي وراء السعر الذهب والفضة على الاطلاق، لان مقياس القيمة سيكون في الوقت نفسه عنصر التعبير عن السعر. وسينتج عن ذلك

★ > أو < : أكبر أو أقل [م. ع.].

معادلة لا نهائية: ١ / س ساعة عمل (محتواة في ٨ بنسات او معبر عنها بتذكرة) > أو < * من ١ / س ساعة عمل (محتواة في رطل خبز).

ولن تكون تذكرة الزمن، التي تمثل وقت العمل المتوسط، متوافقة أو قابلة للتحويل الىٰ وقت عمل حقيقي اطلاقاً، أي لن تتطلب كمية وقت العمل المشيأ في سلعة، علىٰ الاطلاق، كمية من وقت العمل مساوية لنفسها، والعكس صحيح. إذ ستتطلب بالاحرىٰ كمية اكبر او أقل مثلما يتم التعبير عن تذبذب قيم السوق في الوقت الحاضر، بارتفاع او انخفاض اسعار السلع معبراً عنها بالذهب او الفضة.

وفي مدىٰ زمني اطول، ينجم الانخفاض المستمر في اسعار السلع، بالقياس إلىٰ تذاكر الزمن عن قانون الانتاجية المتصاعدة لوقت العمل الذي اشرنا له سابقاً، أي أنه نتاج الاضطراب في القيم النسبية، التي تكونت بفعل اساسها الخاص نفسه، أي بفعل وقت العمل بالتحديد. وليست استحالة تحويل التذاكر الزمنية، التي نعالجها هنا، غير تعبير آخر عن استحالة تحويل القيمة الحقيقية الىٰ قيمة السوق، والقيمة التبادلية إلىٰ سعر. وبخلاف كل السلع الأخرىٰ ستمثل البطاقة الزمنية وقت عمل مثالياً قابلاً للمبادلة مع كميات اكبر أو اقل من السلع المتنوعة القائمة. وسيتحقق وقت العمل المثالي هذا كوجود منفصل في شكل تذكرة زمن، كوجود يقابل هـذا اللاتكافـؤ. امـا المكافيء العام ووسيط التداول ومقياس السلع فسيجابه السلع من جديد في شكل فردي ناجم عن نفس قوانينه. انه يجابهها مغرّبا أي مسلحاً بكل سمات النقود القائمة حالياً لكنه عاجز عن اداء نفس الخدمات. ولن يكون الوسيط الذي تقارن معه السلع - هذه الكميات المشيأة من وقت العمل - سلعة ثالثة، بل سيكون مقياسها للقيمة، وقت العمل نفسه، ونتيجة لذلك سيبلغ الخلط ذروة

* > أو < أكبر أو أقل [م. ع.].

جديدة. فالسلعة أ، التي تجسد ثلاث ساعات عمل = تذكرتين قيمة كل منهما ساعة عمل، والسلعة ب التي تجسد ثلاث ساعات عمل هي الأخرىٰ = ٤ تذاكر قيمة كل منها ساعة عمل. وتقوم الاسعار النقدية بالتعبير عن هذا التناقض ولكن في شكل مقنّع. إن هذا الفرق بين السعر والقيمة، أي بين السلعة مقاسة بوقت العمل الذي انتجها وبين ناتج وقت العمل الذي تبادل معه، هذا الفرق يوجد الحاجة الىٰ سلعة ثالثة تلعب دور المقياس الذي يعبر عن القيمة التبادلية الحقيقية للسلع. **ولان السعر لا يساوي القيمة، فان العنصر الذي يحدد القيمة، أي وقت العمل، لا يمكن ان يكون العنصر الذي يعبر عن الاسعار. فعلىٰ وقت العمل عند ذاك، ان يظهر بصفته عنصرا يحدد ولا يحدد، عنصراً معادلاً لنفسه وغير معادل لها في آن واحد.** ولان وقت العمل كمقياس للقيمة لا يوجد إلا في صورة مثال، فانه لا يصلح مادة لمقارنة الاسعار. (هنا يغدو واضحاً كيف ولماذا تحقق العلاقات القيمية وجوداً مادياً منفصلاً في صورة نقود. لا بد من متابعة ذلك فيما بعد). ويتطلب الفرق بين السعر والقيمة ان تقاس القيم بصفتها أسعاراً علىٰ اساس يختلف عن الاساس الخاص بها. والسعر المتميز عن القيمة هو بالضرورة سعر نقدي. فهنا يمكن ملاحظة ان الفرق الاسمي بين السعر والقيمة مشروط بالفارق الحقيقي بينهما.

ان السلعة أ = شلنا واحداً (أي = ١/ س فضة)، والسلعة ب = شلنين (أي ٢/ س فضة). من هنا فالسلعة ب = ضعف قيمة السلعة أ. ويجري التعبير عن علاقة القيمة بين أ و ب عبر نسبة مبادلتهما مقابل كمية من سلعة ثالثة، أي الفضة. إنهما لا تُبادلان مقابل علاقة قيمة.

وكل سلعة (منتوج أو اداة انتاج) = تشيىء كمية معينة من وقت العمل. وقيمتها، أي العلاقة التي تبادل بموجبها في مقابل سلع اخرىٰ او تبادل سلع اخرىٰ في مقابلها = كمية وقت العمل المتحقق فيها. فاذا

كانت سلعة = ساعة وقت عمل، على سبيل المثال، فانها تبادل مع كل السلع الاخرى التي هي نتاج ساعة وقت عمل. (هذا يستند إلى افتراض ان القيمة التبادلية = قيمة السوق، والقيمة الحقيقية = السعر). ان قيمة السلعة تختلف عن السلعة نفسها. ولا تصبح السلعة قيمة (قيمة تبادلية) إلا ضمن التبادل (الحقيقي او المتخيَّل). وليست القيمة مجرد القدرة على مبادلة سلعة بشكل عام، بل هي قابليتها المحددة للتبادل. وفي الوقت نفسه فالقيمة هي ما يفسر العلاقة التي تبادل بموجبها سلعة مع السلع الاخرى، وهي ما يفسر العلاقة التي بودلت بموجبها مع السلع الاخرى قبل ذلك، اثناء عملية الانتاج (وقت عمل متجسد). انها قابلية هذه السلع على التبادل المحدد كمياً. فيارده القطن ومكيال الزيت، منظوراً اليهما كقطن وزيت، سلعتان تختلفان من حيث طبيعتهما، ولهما خصائص مختلفة وتقاسان بمعايير مختلفة، لذا فهما غير قابلين للمقارنة. لكن السلع كلها، منظوراً إليها كقيم، متساوية نوعياً ولا فرق بينها إلا الفوارق الكمية. من هنا يمكن قياس واحدة باخرى والاستعاضة عن واحدة باخرى من خلال علاقات كمية معينة (قابلية مبادلة سلعة باخرى، وقابلية تحويل سلعة الى اخرى). فالقيمة هي علاقتها الاجتماعية، وسمتها الاقتصادية. إذ يمكن مبادلة كتاب ذي قيمة معينة برغيف خبز ذي قيمة مماثلة، ما دامت قيمتهما متماثلة وبرغم كونهما من مواد مختلفة. وتكون السلعة، بصفتها قيمة، معادلة لكل السلع الأخرى ضمن علاقة محددة. فهي، بصفتها قيمة، معادل. وبصفتها معادلاً تفقد كل صفاتها ضمن علاقة محددة. فهي، بصفتها قيمة، معادل. وبصفتها معادلاً تفقد كل صفاتها الطبيعية. وهي تتخلى بعد ذاك عن أية علاقة خاصة او نوعية تجاه السلع الاخرى، إذ تغدو مقياساً عاماً، كما تغدو ممثلاً عاماً او وسيطاً عاماً لمبادلة كل السلع الاخرى. وهي، بصفتها قيمة، نقود. ولكن لما كانت السلعة، او بالأحرى المنتوج او اداة الانتاج، مختلفة عن قيمتها فان

وجودها كقيمة يختلف عن وجودها كمنتوج. ويمكن لسمتها المكونة لها كقيمة، بل يجب، ان تحقق وجوداً مختلفاً عن وجودها الطبيعي. لماذا؟ لأنها بصفتها قيماً، لا تختلف فيما بينها إلا كمياً. لذا فيجب ان تكون كل سلعة مختلفة نوعياً عن قيمتها الخاصة بها. وإذن فلا بد ان يكون لقيمتها وجود قابل للتميز النوعي عنها. ولا بد ان تكون هذه القابلية للفصل، في مجرىٰ التبادل الفعلي، انفصالاً حقيقياً. لان التميز الطبيعي للسلع لا بد وأن يتناقض مع تكافؤها الاقتصادي، ولان الاثنين لا يمكن ان يوجدا جنبا الىٰ جنب إلا إذا صار للسلعة وجود مزدوج، وجود طبيعي ووجود اقتصادي محض. وتكون السلعة في الاخير مجرد رمز، رمز لعلاقات الانتاج او مجرد رمز لقيمتها نفسها. ان كل سلعة قابلة للتجزئة بصفتها قيمة، وليس الحال كذلك فيما يتعلق بوجودها الطبيعي. انها تبقىٰ علىٰ حالها، بصفتها قيمة، مهما كانت اشكال الوجود التي تتخذها والتحولات التي تمر بها، اما في الواقع فلا تبادل السلع إلا لانها ليست متماثلة ولانها تلبي حاجات مختلفة. والسلعة عامة، بصفتها قيمة، اما كسلعة حقيقية فهي خاصة. وبصفتها، قيمة، فالسلعة قابلة للمبادلة علىٰ الدوام، اما في التبادل الحقيقي فهي قابلة للمبادلة متىٰ لبت شروطاً محددة. ويتحدد مقياس قابليتها للتبادل، بصفتها قيمة، في ذاته، إذ تعبر القيمة التبادلية بالضبط عن العلاقة التي تحل فيها محل سلع اخرىٰ، اما في التبادل الحقيقي فالسلعة قابلة للتبادل فقط بكميات مرتبطة بخصائصها الطبيعية وتتوافق مع حاجات المساهمين في التبادل. (وباختصار، فان كل الخصائص التي يمكن الاشارة إليها كخصائص مميزة للنقود، انما هي خصائص السلع بصفتها قيماً تبادلية، او خصائص المنتوج بصفته قيمة لا للقيمة بصفتها منتوجاً). (ان القيمة التبادلية لسلعة ما، كشكل وجود منفصل يرافق السلع نفسها، هي النقود، هي الشكل الذي تتساوىٰ عبره كل السلع، وتُقارن، وتقيس انفسها، هي الشكل الذي تنحل فيه كل

السلع، والشكل الذي يحل نفسه في كل السلع، هي المعادل العام) وحيثما حولنا السلع الىٰ رموز قيمية، سواء كان ذلك في الحساب او المحاسبة.. الخ، فاننا نقوم بتثبيتها بصفتها مجرد قيم تبادلية، إذ نجردها عن المادة التي تتشكل منها، وعن كل خصائصها الطبيعية. ويحصل هذا التحول، علىٰ الورق او في الذهن، عبر التجريد فحسب. اما في عملية التبادل الحقيقي، فلا بد من **توسط** حقيقي، لا بد من وسيلة لانجاز هذا التجريد. فالسلعة، في وجودها الطبيعي، وبخصائصها الطبيعية، وبتطابقها الطبيعي مع ذاتها، ليست قابلة للتبادل علىٰ الدوام، ولا هي قابلة للتبادل **مقابل أية سلعة اخرىٰ**. أنها لا تبادل إلا بصفتها شيئاً مختلفاً عن ذاتها، كشيء متميز عن نفسها، كقيمة تبادلية. لا بد، أولا، من تحويل السلعة إلىٰ ذاتها كقيمة تبادلية، لكي نستطيع فيما بعد مقارنة هذه القيمة التبادلية بالقيم التبادلية الاخرىٰ، ومن ثم مبادلتها. ففي اكثر اشكال المقايضة بدائية، إذ تقايض سلعة بأخرىٰ، تساوىٰ كل سلعة برمز يعبر عن قيمتها التبادلية بين بعض الزنوج في الساحل الغربي لأفريقيا، على سبيل المثال، = س من القضبان، سلعة واحدة = قضيبا واحداً، وسلعة اخرىٰ = قضيبين. وهكذا تجري المبادلة علىٰ اساس هذه العلاقة. تتحول السلع، في الذهن وفي الحديث، الىٰ قضبان قبل ان تتم مبادلة احداها باخرىٰ. فهي تقوّم قبل ان تبادل. ولكي تقوّم لا بد من اقامة علاقة رقمية معينة مع سلعة اخرىٰ. ولكي تقام مثل تلك العلاقة الجسابية، لكي تكون السلعة قابلة للقياس لا بد من ارجاعها الىٰ تسمية (وحدة) مشتركة (إذ لا وجود للقضيب إلا في الخيال، مثلما تكتسب أية علاقة، بوجه عام، تجسيدها وتفردها المحددين عبر التجريد فقط). ومن اجل تغطية زيادة قيمة علىٰ اخرىٰ اثناء التبادل، أي من اجل تصفية الميزان، تتطلب اكثر اشكال المقايضة بدائية الدفع بالنقود، كما هو حال التجارة الدولية المعاصرة.

لا يتم تبادل المنتجات (او النشاطات) إلا في صورة سلع، ولا توجد السلع، في التبادل، إلا في صورة قيم. إذ لا يمكن مقارنة السلع إلا في صورة قيم. فلكي احدد كمية الخبز التي احتاجها بهدف مبادلتها مقابل ياردة كتان، علي مساواة ياردة الكتان هذه بقيمتها التبادلية، أي انها = ١/ س ساعة من وقت العمل. وبطريقة مشابهة علي مساواة رطل الخبز بقيمته التبادلية، أي انه = ١/ س، او ٢/ س... الخ ساعة من وقت العمل. وهنا لم أساوِ السلعتين مع نفسيهما، بل ساويت كلا منهما بسلعة ثالثة. لكن هذه السلعة الثالثة، المختلفة عنهما معا، لا توجد في البدء إلا في الذهن، في صورة مفهوم، ما دامت العلاقات، بصورة عامة، تتثبت ويتحدد قيامها من خلال التفكير بها، على العكس من الذوات التي تقوم العلاقات فيما بينها إن المنتوج (او النشاط)، في صيروته قيمة تبادلية، يتحول إلى علاقة كمية محددة فحسب، أي يتحول إلى رقم نسبي، او رقم يعبر عن كمية السلع الاخرى التي تساويه، المعادلة له، او انه يعبر عن العلاقة التي يكون هو معادلها. غير أنه لا بد من تحويله، في الوقت ذاته، نوعيا، أي ان يقلب الى عنصر اخر بحيث تصبح كلتا السلعتين مقادير من النوع ذاته، من الوحدة ذاتها. أي مقادير قابلة للقياس. لا بد من تحويل السلعة، أولاً، إلى وقت عمل، إلى شيء يختلف عنها نوعيا (انه يختلف عنها نوعياً (١) لان السلعة ليست وقت عمل بحد ذاته، بل هي وقت عمل متجسد، وقت عمل في سكون لا في حركة، هي نتيجة لا عملية (٢). لأنها ليست تشييئاً لوقت العمل بصورة عامة، فهذا لا يوجد إلا في صورة مفهوم «انه مفهوم العمل مفصولاً عن نوعيته وخاضعاً الى تغيرات كمية فقط). بل هي، بالاحرى، نتيجة محددة لنوع عمل محدد طبيعياً ويختلف نوعيا عن كل الانواع الأخرى). [لا بد من تحويل السلعة، إذن - م. ع.] لكي تمكن مقارنتها، فيما بعد، بصفتها كمية محددة من وقت العمل، مقداراً معينا من العمل، مع كميات اخرى من

وقت العمل، مع مقادير أخرىٰ من العمل. وما دام الهدف المقارنة فقط:
ـ تقوم المنتوجات ـ لتحديد قيمها بشكل مثالي، فيكفي القيام بهذا التحويل في الذهن (حيث لا وجود للمنتوج إلا بصفته تعبيراً عن علاقات انتاج كمية). ان هذا التجريد كاف لاغراض مقارنة السلع، اما في التبادل الحقيقي فلا بد ان يتشيأ هذا التجريد بدوره، أي يجب ان يتخذ شكلاً رمزياً ويتحقق كرمز. وتبرز هذه الضرورة للاسباب التالية:
أي يجب ان يتخذ شكلاً رمزياً ويتحقق كرمز. وتبرز هذه الضرورة للاسباب التالية: (١) كما ذكرنا سابقاً، تتحول كلتا السلعتين المطروحتين للتبادل الىٰ علاقات بين مقادير مشتركة في الذهن، أي الىٰ قيم تبادلية؛ وبالتالي تصبحان قابلتين للمقارنة. فاذا كان مطلوبا مبادلتهما في الواقع، فان سماتهما الطبيعية تدخل في تناقض مع سمتيهما كقيم تبادلية وكأرقام ووحدات فحسب. فهما غير قابلتين للتجزئة... الخ (٢) خلال عملية التبادل الحقيقي، تتم، علىٰ الدوام، مبادلة سلع محددة مقابل سلع محددة. وتعتمد قابلية مبادلة السلع، وكذلك العلاقة التي تجري مبادلتهما بموجبها، علىٰ شروط الزمان والمكان، الخ. لكن تحويل السلعة الىٰ قيمة تبادلية لا يجعلها مساوية لأية سلعة محددة أخرىٰ، بل يعبر عنها كمعادل. انه يعبر عن علاقتها التبادلية في مواجهة كل السلع الاخرىٰ. وهذه المقارنة التي يستطيع الذهن انجازها بضربة واحدة، لا يمكن ان تتحقق في الواقع إلا ضمن دائرة محددة تعينها الحاجات، وذلك عبر خطوات متدرجة فقط. (كأن ابادل، مثلاً، دخلاً مقداره ١٠٠ تالر، حسب ما تقتضيه حاجاتي واحدة بعد الاخرىٰ، مقابل تشكيلة من السلع التي = مجموعها القيمة التبادلية لـ ١٠٠ تالر). إذن فمن اجل تحقيق السلعة كقيمة تبادلية بضربة واحدة، ولكي امنحها الأثر العام لقيمة تبادلية، لا تكفي مبادلتها مقابل سلعة محددة واحدة. ولا بد من مبادلتها مقابل شيء ثالث لا يكون بدوره سلعة محددة، بل رمزاً للسلعة بصفتها

سلعة، او رمزاً للقيمة التبادلية للسلعة، ذاتها يمثل بالتالي، وقت العمل بشكل عام على سبيل المثال او مقابل قطعة ورق او جلد تمثل جزءاً من وقت العمل. (ومثل هذا الرمز يفترض اعترافاً عاماً مسبقاً، ولا يمكن ان يكون غير رمز اجتماعي، إذ لا يعبر في الواقع إلا عن علاقة اجتماعية). ويمثل هذا الرمز كسوراً من وقت العمل. انه يمثل القيمة التبادلية مقسمة إلى كسور عشرية قادرة على التعبير عن كل العلاقات بين القيم التبادلية عبر تشكيلة حسابية بسيطة. وهذا الرمز، او التعبير المادي عن القيمة التبادلية هو نتاج التبادل ذاته وليس تنفيذاً لفكرة متصورة سلفاً. (ان السلعة المطلوبة كوسيط للتبادل تتحول، في الواقع، إلى نقود، إلى رمز بشكل تدريجي. وما إن يتحقق ذلك حتى تمكن الاستعاضة عنها بدورها برمز يشير الى النقود. وبذلك تصبح اشارة واعية للقيمة التبادلية).

إذن تجري العملية ببساطة، كما يلي: يصبح المنتوج سلعة، أي مجرد لحظة في التبادل، وتتحول السلعة إلى قيمة تبادلية. ومن اجل مساواتها مع نفسها كقيمة تبادلية، تبادل مقابل رمز يمثلها كقيمة تبادلية فحسب. وبصفتها مجرد قيمة تبادلية فحسب، يمكن ان تبادل بدورها فيما بعد مقابل كل سلعة اخرى، ضمن علاقات محددة. ولان المنتوج يصبح سلعة، وتصبح السلعة قيمة تبادلية فانها تكتسب وجوداً مزدوجاً في الذهن اولاً. ويمضي الازدواج في الفكر (ولا بد أن يمضي) حتى النقطة التي تظهر فيها السلعة مزدوجة في التبادل الحقيقي، فتظهر في صورة منتوج طبيعي من جهة، وقيمة تبادلية من جهة اخرى. أي تكتسب القيمة التبادلية للسلعة وجوداً ماديا منفصلاً عنها.

وهكذا ينطوي تعريف المنتوج بصفته قيمة تبادلية بالضرورة على اكتساب القيمة التبادلية وجوداً منفصلاً ومنعزلاً عن المنتوج. والقيمة التبادلية المنفصلة عن السلعة والقائمة باستقلال عنها بصفتها سلعة ليست

غير **النقود**. وفي صورة النقود تظهر كل صفات السلعة، باعتبارها قيمة تبادلية، كما لو كانت شيئاً متميزاً عنها، أو شكلاً للوجود الاجتماعي المنفصل عن الوجود الطبيعي للسلعة (سنوضح ذلك فيما بعد عند تعداد الخصائص المعروفة للنقود). (ان المادة التي يُتخذ منها الرمز ليست أمراً عديم الاهمية قط، برغم انها تفصح عن نفسها في اشكال تاريخية مختلفة. وفي مجرىٰ التطور الاجتماعي لا يتركز البحث علىٰ الرمز فحسب، بل علىٰ المادة التي تتوافق والرمز. مادة يسعىٰ المجتمع فيما بعد إلىٰ الانفكاك عنها. وإذا اريد للرمز ألا يكون اعتباطيا، فلا بد ان تلبي المادة التي يتمثل فيها عدة شروط. ولرموز الكلمات، الالفباء علىٰ سبيل المثال، تاريخ مشابه). إذن فالقيمة التبادلية للمنتوج تخلق النقود إلىٰ جانب المنتوج. ولكن مثلما يستحيل تعليق التعقيدات والتناقضات الناجة عن وجود النقود باستقلال عن وجود السلع المحددة عبر تعديل شكل النقود فحسب (رغم ان المصاعب الناجة عن وجود شكل ادنىٰ من النقود يمكن تجنبها بالانتقال إلىٰ شكل ارقىٰ) يستحيل كذلك الغاء النقود نفسها ما بقيت القيمة التبادلية الشكل الاجتماعي للمنتجات. لا بد من معرفة ذلك بجلاء لكي نتجنب طرح مهمات مستحيلة، ولكي نتعرف علىٰ الحدود التي يمكن للاصلاحات النقدية والتغييرات في التداول ان تضفي ضمنها شكلاً جديداً علىٰ علاقات الانتاج وعلىٰ العلاقات الاجتماعية التي تستند إلىٰ الاخيرة.

تنشأ كل خصائص النقود كـ: (١) مقياس للتداول السلعي، و (٢) وسيط للتبادل، و (٣) ممثلة للسلع (وبالتالي مواضيع للعقود) و (٤) سلعة عامة إلىٰ جانب السلع الخاصة، تنشأ كلها ببساطة من سمتها كقيمة تبادليةمشيّأة ومنفصلة عن السلع نفسها. (ان النقود بفضل سمتها كسلعة عامة بالقياس إلى كل السلع الاخرى، كتجسيد للقيمة التبادلية لكل السلع الأخرىٰ، تصبح في الوقت نفسه الشكل

المتحقق والقابل للتحقيق لرأس المال، شكل ظهور رأس المال المقبول دائما، وتلك سمة تظهر اثناء نزوح السبائك. هكذا يظهر رأس المال تاريخياً، في شكل نقود فحسب اولاً. وهذا ما يفسر اخيراً الرابطة بين النقود وسعر الفائدة وتأثيرها على الاخير).

وبقدر تشكل الانتاج بما يجعل كل منتج معتمداً على القيمة التبادلية لسلعته، أي بتزايد صيرورة المنتوج قيمة تبادلية في الواقع، ومع صيرورة القيمة التبادلية الموضوع المباشر للانتاج، بهذا القدر نفسه يتحتم على العلاقة النقدية ان تتطور هي والتناقضات الكامنة فيها، في علاقة المنتوج بنفسه بصفته نقداً. وتتطور الحاجة الى التبادل وإلى تحويل المنتجات إلى قيمة تبادلية محضة في تلازم مع تقسيم العمل، أي مع طابع الانتاج الاجتماعي المتصاعد. ولكن مع تصاعد الاخير تتصاعد قوة النقود كذلك، أي ان علاقة التبادل تترسخ كقوة خارجية ومستقلة عن المنتجين. وما بدا في البدء وسيلة لتحفيز الانتاج يصبح علاقة غريبة عن المنتجين. وإذ يصبح المنتجون اكثر اعتماداً على التبادل، يبدو التبادل وقد اصبح اكثر استقلالاً عنهم، وتأخذ الفجوة بين المنتوج كمنتوج والمنتوج كقيمة تبادلية بالتوسع. ان النقود لا تخلق هذه النقائض والتضادات، فما يخلق هذه السلطة الفائقة للنقود هو بالاحرى تطور تلك التناقضات والتضادات (ينبغي تطوير دراسة اثر تحول كل العلاقات فيما بعد إلى علاقات نقدية: الضرائب العينية إلى ضرائب نقدية، الريع العيني إلى ريع نقدي، الخدمة العسكرية إلى قوات مرتزقة، كل الخدمات الشخصية الى خدمات نقدية، العمل الابوي والعبودي والقناني وعمل الطوائف إلى عمل أجير محض).

يصبح المنتوج سلعة، وتصبح السلعة قيمة تبادلية. والقيمة التبادلية للسلعة هي سمتها النقدية الكامنة. وهذه السمة النقدية تنفصل عنها في صورة نقود، لتحقق وجوداً اجتماعياً عاماً منفصلاً عن كل السلع الخاصة وعن نمط وجودها الطبيعي. وتصبح علاقة المنتوج بنفسه كقيمة تبادلية،

علاقته بالنقود المستقلة عنه. او ان علاقة كل المنتجات بالنقود تصبح خارجية بالنسبة لها. ومثلما يخلق التبادل الحقيقي للمنتجات قيمها التبادلية، تخلق قيمها التبادلية النقود.

هنا يجابهنا السؤال التالي: اليست هناك تناقضات كامنة في هذه العلاقة نفسها، يغلفها وجود النقود إلىٰ جانب السلع؟

أولاً واقعة وجود السلعة بشكلٍ مزدوج، كمنتوج محدد يحتوي شكل وجوده الطبيعي (بصورة كامنة) علىٰ قيمته التبادلية مثالياً من جهة، ومن جهة اخرىٰ وجود يفصح عن قيمة تبادلية (نقود) حيث تنزع ثانية كل الصلات مع الشكل الطبيعي للمنتوج. هذا الوجود المزدوج، **المتمايز** لا بد وأن يتطور الىٰ **فرق**، والفرق إلى**نقيض وتضاد**. وهذا التضاد نفسه بين الطبيعة المحددة للسلعة كمنتوج وطبيعتها العامة كقيمة تبادلية، حتم تثبيتها بشكل مزدوج، بصفتها تلك السلعة المميزة من جهة وبصفتها نقوداً من جهة اخرىٰ. ان هذا التناقض بين الصفات الطبيعية المحددة للسلعة وبين صفاتها الاجتماعية العامة ينطوي منذ البدء علىٰ امكانية ألا يتحول هذان الشكلان المنفصلان لوجود السلعة من شكل إلىٰ آخر. فقابلية مبادلة السلعة توجد كشيء قائم باستقلال عنها، كنقود، كشيء مختلف عن السلعة، شيء لم يعد متطابقاً معها وما إن تصبح النقود شيئاً خارج السلعة، حتىٰ تغدو قابلية مبادلة السلعة مقابل نقود مقيدة بشروط خارجية قد تتوافر وقد لا تتوافر. انها تخضع لرحمة شروط خارجية. فالسلعة تطلب للتبادل بسبب خصائصها الطبيعية، والحاجات التي تمثل السلعة موضوعاً مرغوباً لتلبيتها. وعلىٰ خلاف ذلك، تطلب النقود لقيمتها التبادلية فقط، وكقيمة تبادلية. من هنا فإن كون السلعة قابلة للتحويل إلىٰ نقود أو غير قابلة لذلك، وسواء كانت مبادلتها مقابل نقود ممكنة او غير ممكنة، وسواء ثبتت قيمتها التبادلية، فان هذا يعتمد علىٰ ظروف لا علاقة لها بها في البدء، وهي مستقلة عنها. ان قابلية تحويل

السلعة تعتمد على الخصائص الطبيعية للمنتوج. اما بالنسبة للنقود فتتوافق هذه القابلية مع وجود السلعة كقيمة تبادلية رمزية. من هنا تنشأ امكانية ألا تبادل السلعة، في شكلها المحدد كمنتوج مقابل شكلها العام كنقود ولا تتساوى معه.

وبوجودها خارج السلعة في صورة نقود، تكون قابلية مبادلة السلعة قد اصبحت شيئاً غريبا ومختلفاً عن السلعة. ولا بد، إذن، من أن تتساوى معها، فهي لا تبدأ مساوية لها. وهكذا تغدو المعادلة معتمدة على شروط خارجية، أي على المصادفة.

ثانياً: ومثلما تتملك القيمة التبادلية وجوداً مزدوجاً كسلعة خاصة وكنقود، ينشطر فعل التبادل كذلك إلى فعلين مستقلين هما، مبادلة السلع مقابل نقود ومبادلة النقود مقابل سلع، الشراء والبيع. وطالما حقق هذان الفعلان شكلي وجود منفصلين في المكان والزمان بحيث يستقل احدهما عن الاخر، فلن يعود بينهما تطابق مباشر. إذ قد يتوافقان وقد لا يتوافقان، وقد يتوازنان وقد لا يتوازنان، وقد يواجهان اختلالاً فيما بينهما. بدهي انهما سينزعان دوما الى التساوي، لكن مساواتهما المباشرة الاولى ستخلي المكان لحركة دائبة نحو المساواة، تشترط اختلالاً دائماً كما هو واضح. ولا يعود التناغم ممكنا إلا عبر اجتياز اشد تنافراً.

ثالثاً: ومع انفصال الشراء عن البيع، مع انشطار التبادل إلى فعلين مستقلين في المكان والزمان، تبرز علاقة جديدة اخرى.

ومثلما ينشطر التبادل نفسه إلى فعلين مستقلين الواحد عن الآخر، كذلك تصبح الحركة الاجمالية للتبادل منفصلة عن المتبادلين، أو منتجي السلع. وينفصل التبادل بهدف التبادل عن التبادل بهدف الحصول على سلع، وتدخل مرتبة[١٠] تجارية بين المنتجين، مرتبة لا تشتري إلا لتبيع،

---

(١٠) المفردة في الاصل الألماني Kaufmannsstand وبالانكليزية estate للاشارة،

ولا تبيع إلا لتشتري ثانية، ولا تهدف من هذه العملية الىٰ حيازة السلع كمنتجات بل مجرد الحصول علىٰ القيمة التبادلية كما هي، أي الحصول علىٰ النقود. (يمكن ان تتشكل مرتبة تجارية حتىٰ في حالة وجود مقايضة بحتة. ولكن لمّا لم يكن تحت تصرفها غير فيض الانتاج في كلا الجانبين، يبقىٰ تأثيرها علىٰ الانتاج واهميتها اجمالاً ثانويين تماماً). ويتوافق بروز التبادل (التجارة) كوظيفة مستقلة منزوعة عن المتبادلين مع بروز القيمة التبادلية ككيان مستقل، منزوع عن المنتجين، كنقود. لقد كانت القيمة التبادلية مقياساً لتبادل السلع، لكن غايتها هي الحيازة المباشرة للسلعة المبادَلة، أي استهلاكها (سواء توجه هذا الاستهلاك نحو اشباع الحاجات المباشرة، أي تأديته دور المنتوج، او قام بدور اداة الانتاج). وليست غاية التجارة الاستهلاك المباشر، بل كسب النقود، أي القيم التبادلية. ان ازدواج التبادل هذا ـ التبادل بهدف التبادل والتبادل بهدف الاستهلاك ـ يقود الىٰ اختلال جديد. فالتاجر لا يهتدي، اثناء التبادل إلا بالفرق بين شراء السلع وبيعها. أما المستهلك الذي يشتري سلعة فعليه استبدال قيمتها التبادلية مرة واحدة وبشكل نهائي. وتحدد قوانين ودوافع مختلفة كلا من التداول، أي التبادل ضمن المرتبة التجارية، والنقطة التي ينتهي عندها التداول، أي التبادل بين المرتبة التجارية والمستهلكين. وبرغم أن كلا من هذين يشترط الآخر إلا انهما يدخلان في اكثر التناقضات حدة فيما بينهما. وتكمن في هذا الانفصال امكانية نشوب الازمات التجارية. فما دام الانتاج موجها مباشرة لاغراض التجارة، ولا يتجه لتلبية حاجات الاستهلاك إلا بصورة غير مباشرة فلا بد انه لا يولد هذا الاختلال بين التجارة وبين التبادل بهدف الاستهلاك فحسب بل يكون خاضعا له

بالدرجة الأولىٰ، إلىٰ تجار القرنين السادس عشر والسابع عشر الذين شكلوا «مقاطعة» أو «منزلة» اكثر مما كانت طبقة.

بالدرجة ذاتها (تنقلب علاقات الطلب والعرض كليا). (ومن ثم تنفصل مهنة النقود عن التجارة بالمعنى الحرفي).

اقوال مأثورة:

(كل السلع نقود فانية. والنقد هو السلعة غير الفانية. مع تطور تقسيم العمل لا يعود المنتوج المباشر واسطة تبادل، فتنهض الحاجة الى وسيط تبادل عام، أي وسيط تبادل مستقل عن الانتاج المحدد لكل فرد. وتنطوي النقود على الفصل بين قيمة الاشياء ومادتها. في الاصل، تمثل النقود كل القيم. اما في الممارسة فتنقلب الحالة، لتصبح كل المنتجات والاعمال الحقيقية ممثلة للنقود. في عملية المقايضة البحتة لا يمكن مبادلة أية مادة كانت مقابل أية مادة أخرى. إذ لا يمكن مبادلة فعالية معينة إلا مقابل منتجات معينة ومحددة. لكن النقود تستطيع تجاوز الصعوبات الكامنة في المقايضة عبر تعميم تلك الصعوبات واضفاء طابع شامل عليها. وانه لضروري تماماً ان تتجلى العناصر، التي انفصلت بالقوة بعد ان كانت منتمية إلى بعضها البعض، عبر انفجار عنيف يعبر عن انفصال اشياء تنتمي إلى بعضها في الجوهر. ان الوحدة تتحقق بالقوة. وما إن يقود الانشطار التناحري إلى انفجار، حتى يأخذ الاقتصاديون بالاشارة الى **الوحدة الجوهرية**، ويتعاملون مع الاستلاب بتجرد، وتكمن حكمتهم التبريرية في نسيان تعريفاتهم نفسها عند كل لحظة حاسمة. فالمنتوج كوسيط مباشر للمبادلة: (١) ما زال مقيداً بنوعيته الطبيعية بصورة مباشرة، من هنا فهو محدد بالأخيرة في كل جوانبه، إذ يمكن أن يتحلل، على سبيل المثال، ... الخ.، (٢) مرتبط بالحاجة المباشرة التي يشعر شخص آخر او لا يشعر بها في ذلك الوقت او بالحاجة التي قد يشعرها الشخص تجاه منتوجه الخاص. وإذ يتم اخضاع المنتوج للعمل، والعمل للمبادلة فان لحظة انفصال الاثنين عن مالكهما تحل عند ذاك. وتخضع عودتهما له ثانية في شكل آخر بعد هذا الانفصال للصدفة. وإذ

تدخل النقود إلىٰ عملية التبادل سأغدو مجبراً علىٰ مبادلة منتوجي مقابل قيمة تبادلية بشكل عام او مقابل طاقة عامة علىٰ المبادلة. من هنا يصبح منتوجي معتمداً علىٰ حالة التجارة العامة وينتزع من حدوده المحلية والطبيعية والفردية. ولهذا السبب بالضبط يمكن ألا يعود منتوجاً).

رابعا: مثلما تحتل القيمة التبادلية، في صورة نقود، موقعها كسلعة عامة إلىٰ جانب كل السلع الخاصة، تحتل القيمة التبادلية، في صورة نقود موقعاً، في الوقت نفسه، كسلعة خاصة الىٰ جانب كل السلع الاخرىٰ (ما دام للنقود وجود خاص). ويتولد اختلال هنا، لا لأن النقود، التي توجد في التداول فقط، تواجه قابلية التبادل الخاصة للسلع بصفتها قابليتها العامة علىٰ التبادل لتقوم باخمادها فوراً فحسب، حيث يفترض ان يكون الاثنان، برغم ذلك، قابلين للتحول من شكل إلىٰ آخر دائماً، بل لأن النقود تدخل في تناقض مع ذاتها ومع سمتها بفضل كونها هي سلعة خاصة (ولو كمجرد رمز) وبفضل كونها خاضعة، إذن، إلىٰ شروط خاصة للتبادل اثناء مبادلتها مع سلع اخرى. شروط تتناقض مع قابليتها العامة غير المشروطة على التبادل (هذا عدا تناولنا للنقود باعتبارها مثبتة في مادة سلعة خاصة.. الخ). لقد حققت القيمة التبادلية، إلى جانب وجودها في السلعة، وجوداً خاصاً بها في النقود. وانفصلت عن مادتها بالضبط لان السمة الطبيعية لتلك المادة ناقضت سمتها العامة كقيمة تبادلية. ان كل سلعة تساوي كل سلعة اخرىٰ (وتقبل المقارنة معها) كقيمة تبادلية (نوعيا: كل سلعة لا تمثل غير كم قد يزيد او ينقص من قيمة تبادلية معينة. ولهذا السبب فان هذه المساواة، والوحدة للسلعة متميزة عن تمايزها الطبيعي ولا تظهر إلا في النقود بصفتها عنصرها المشترك بالاضافة إلىٰ ظهورها كشيء ثالث يجابههما معاً. لكن القيمة التبادلية تبقىٰ بالطبع نوعية كامنة في السلعة من ناحية، في حين توجد خارجها آنياً. ومن ناحية اخرىٰ تصبح النقود نفسها سلعة خاصة الىٰ

جانب السلع الاخرىٰ حين لا تعود النقود موجودة كخاصية للسلع، كعنصر مشترك بينها، بل تصبح كياناً خاصاً مستقلاً عنها. (يتحدد بالعرض والطلب، وينشطر إلىٰ انواع مختلفة من النقود.. الخ.) وتصبح سلعة مثل السلع الاخرىٰ لكنها ليست سلعة كباقي السلع في آن واحد. وبرغم صفتها العامة تظل كياناً واحداً قابلاً للتبادل بين عدة كيانات أخرىٰ قابلة للتبادل. انها ليست القيمة التبادلية العامة فحسب، بل هي قيمة تبادلية خاصة الىٰ جانب القيم التبادلية الخاصة الاخرىٰ في الوقت نفسه. هنا مصدر جديد للتناقضات التي تغدو محسوسة اثناء الممارسة. (وتبرز الطبيعة الخاصة للنقود ثانية في فصل مهنة النقود عن التجارة بالمعنىٰ الحرفي).

نلاحظ إذن ان تأدية النقود لاغراضها من خلال نفي تلك الاغراض في الوقت نفسه، انما هي صفة كامنة للنقود، ان تحقق الاستقلال عن السلع، ان تكون وسيلة فتصبح غاية، ان تحقق القيمة التبادلية للسلع عبر فصلها عنها، ان تسهل التبادل بشطره، ان تتجاوز مصاعب المبادلة المباشرة للسلع بتعميم تلك المصاعب، ان تجعل التبادل مستقلاً عن المنتجين بقدر ما تجعل المنتجين معتمدين علىٰ التبادل.

(من الضروري لاحقا، وقبل ان ننتهي من المسألة، تصحيح طريقة العرض المثالية، التي تظهر الأمر كما لو كان مقتصراً علىٰ تحديد المفاهيم وديالكتيكها. ينطبق هذا قبل كل شيء علىٰ عبارات: المنتوج (او النشاط) يصبح سلعة، السلعة [تصبح ـ م. ع.] قيمة تبادلية. القيمة التبادلية [تصبح ـ م. ع.] نقوداً).

(ايكونومست: ٢٤ كانون الثاني ١٨٥٧. الفقرة التالية لا بد من ابقائها في الذهن فيما يتعلق بالمصارف:

ان الاسعار المرتفعة للنقود تثري الطبقات التجارية لانها تشارك الآن، بدرجة واسعة، في ارباح المصارف. ويسرع من ذلك الانتشار الكبير

للمصارف المساهمة، والغاء كل امتيازات الطوائف، واتساع حرية النشاط المصرفي التامة. والواقع ان الطبقات التجارية اصبحت، بفضل حجم ودائعها، طبقات من الصيارفة. وما دام الأمر كذلك فلا بد أن سعر الخصم ذو اهمية ضئيلة بالنسبة لها. وبدهي ان كل الصيرفة والودائع الاخرىٰ نتاج استمرار الصناعة، والادخار المستخرج من الارباح. فاذا تناولنا الطبقات التجارية والصناعية ككل، لا بد ان يكون افرادها صيارفة أنفسهم. ولا يلزم غير امتداد اسس التجارة الحرة إلىٰ كل النشاطات لمساواة أو لتطبيع مزايا وسيئات التقلبات في سوق النقد).

كل تناقضات النظام النقدي وتبادل المنتوجات في ظل النظام النقدي هي نتاج العلاقات بين المنتوجات كقيم تبادلية، أي نتاج تعريفها كقيم تبادلية او كقيم مجردة وبسيطة.

. (مورننغ ستار، ١٢ شباط ١٨٥٧: «كان ضغط النقود خلال السنة الماضية وتبني سعر خصم شديد الارتفاع بالتالي ذا فائدة عظيمة لحساب ارباح مصرف فرنسا. فقد استمر عائد السهم في الارتفاع من ١١٨ فرنكاً عام ١٨٥٢، إلىٰ ١٥٤ فرنكاً عام ١٨٥٣، الىٰ ١٩٤ فرنكاً عام ١٨٥٤، فـ ٢٠٠ فرنك عام ١٨٥٥، حتىٰ ٢٧٢ فرنكاً عام ١٨٥٦»).

تجدر كذلك ملاحظة المقطع التالي: تتجاوز اسعار النقود الفضية الانكليزية التي تم اصدارها، قيمة الفضة التي تحتويها. ان جنيها فضيا ذا قيمة تراوح بين ٦٠ و ٦٢ شلنا (٣ جنيهات ذهب كمتوسط) جرىٰ سكه ليعادل ٦٦ شلنا. وتدفع دار السك «سعر السوق الجاري المراوح بين ٥ شلنات الىٰ ٥ شلنات و ٢ بنس للاونصة الواحدة، فيما يتم الاصدار بسعر ٥ شلنات و ٦ بنس للاونصة الواحدة. ولا تؤدي هذه التسوية الىٰ حصول التباس عملي لسببين» «أولاً، لتعذر الحصول علىٰ القطعة النقدية مقابل هذا السعر من خارج دار السك. لذا لا يمكن ان

ينخفض سعرها في التداول المحلي، ولن تتجه إلى الخارج لانها تتداول هنا باعلىٰ من قيمتها الفعلية. وثانيا لانها تمثل نقداً قانونياً بحدود قطع لا تتجاوز قيمتها ٤٠ شلنا، لذا فانها لا تتضارب مع العملة الذهبية علىٰ الاطلاق، ولا تؤثر علىٰ قيمتها». وتتوجه الصحيفة بنصيحة الىٰ فرنسا للقيام بالشيء نفسه، أي اصدار عملات ثانوية من المسكوكات الفضية، بقيمة تختلف عن القيمة الفعلية للمعدن، وتعيين الحد الذي تظل دونه عملة قانونية. لكن النصيحة تتضمن، في الوقت نفسه، تثبيت نوع العملة، وتعيين هامش اوسع مما هو الحال في انكلترا بين القيمة الاسمية والقيمة الداخلية، نظرا لوجود احتمال كبير بارتفاع قيمة الفضة بالقياس الىٰ الذهب، مما قد يوصلها إلىٰ سعر السك القائم حاليا في انكلترا، الأمر الذي سيضطرنا إلىٰ تعديل سعر السك من جديد. فقيمة عملتنا الفضية الان تقل قليلاً عن ٥ ٪ دون القيمة الفعلية، في حين لم تكن قبل وقت قليل غير ١٠ ٪. (ايكونومست، ٢٤ كانون الثاني ١٨٥٧).

ربما قيل هنا، إن اصدار التذاكر الزمنية يتجاوز هذه المصاعب جميعا. (ومن الواضح انه وجود التذاكر الزمنية يفترض سلفاً بعض الشروط التي لا تظهر مباشرة عند دراسة علاقات القيمة التبادلية والنقود. شروط يمكن ان توجد، وهي موجودة بالفعل، من دون وجود التذاكر الزمنية كالائتمان العام والمصارف.. الخ. لكننا لن نتناول هذه المواضيع جميعا هنا، ما دام دعاة التذاكر الزمنية يعتبرونها الناتج النهائي «لسلسلة» حتى لو توافقت كليا مع مفهومهم «النقي» عن النقود، فانها «ستظهر» علىٰ ارض الواقع في الخاتمة). باديء ذي بدء: لو توافرت الشروط المسبقة التي يتساوىٰ فيها سعر السلعة وقيمتها التبادلية، ويتوازن العرض والطلب، والانتاج والاستهلاك، أي يتحقق في التحليل الاخير الانتاج المتناسب (حيث ما يسمىٰ بعلاقات التوزيع هي علاقات الانتاج ذاتها)، فستصبح قضية النقود ثانوية تماماً، وبخاصة هل تكون البطاقات

زرقاء او خضراء، من ورق أو من صفيح، وأي شكل آخر قد يتخذه الحساب الاجتماعي. وفي هذه الحالة فان الادعاء بدراسة علاقات النقود الحقيقية ليس إلا لغو محض.

يصدر المصرف (أي مصرف) تذاكر زمنية[11]. السلعة أ = القيمة التبادلية س، أي = س ساعة من وقت العمل تتم مبادلتها مقابل كمية من النقود تمثل وقت عمل مقداره س. وفي الوقت نفسه علىٰ المصرف شراء السلعة، أي مبادلتها مقابل ما يمثلها في صورة نقد، مثلما يقوم مصرف انكلترا الان، علىٰ سبيل المثال، باصدار اوراق مقابل الذهب. وتبادل السلعة، التي هي الوجود الاساس وبالتالي العرضي للقيمة التبادلية، مقابل وجود رمزي للقيمة التبادلية، بصفتها قيمة تبادلية. فليست هناك، صعوبة في تحويلها من الشكل السلعي إلىٰ الشكل النقدي. لان وقت العمل المتضمن فيها لن يحتاج إلا الى تدقيق متمرس (وهذا، بالمناسبة، ليس سهلاً مثل اختبار نقاء ووزن الذهب والفضة)، لكي يخلق مباشرة، قيمته الموازية، أي الوجود النقدي. ومهما قلبنا الأمر ولويناه فلن يتمخض، في التحليل الاخير، إلا عما يلي: إن المصرف الذي يصدر تذاكر الزمن يشتري سلعاً، كل السلع، بكلفة انتاجها. أكثر من ذلك، ان هذا الشراء لن يكلف المصرف غير انتاج قصاصات ورق. وفي مقابل القيم التبادلية المادية والمحددة التي يمتلكها البائع، يعطي المصرف القيمة التبادلية الرمزية للسلعة. بعبارة أخرىٰ ان المصرف يعطيه حقاً علىٰ كل السلع الأخرىٰ بمقدار مطابق للقيمة التبادلية. وبهذا المعنىٰ، يمكن ان توجد القيمة التبادلية بشكل رمزي محض. غير اننا إذا اردنا استخدام هذا الرمز كشيء وليس فقط كمفهوم شكلي، فلا بد ان يكون له وجود موضوعي. انه ليس مفهوماً مثالياً فحسب، بل هو يعرض في الذهن في

---

(١١) هذه الفقرة والتي تليها موجهتان بالاساس ضد مخطط عرضه جون غراي في كتابه «النظام الاجتماعي»، ص ٦٢ - ٨٦.

شكل موضوعي. (يمكن امساك المقياس باليد، فيما تقوم القيمة التبادلية بالقياس. لكن مبادلة الاخيرة لن تتم إلا بانتقال المقياس من يد الىٰ اخرىٰ). هكذا إذن، يدفع المصرف نقوداً في مقابل السلعة، تمثل سحباً مطابقاً بالضبط للقيمة التبادلية للسلعة، أي حقاً علىٰ كل السلع ذات القيمة المماثلة. المصرف يشتري. المصرف هو المشتري العام، لا لهذه السلعة او تلك بل لكل السلع. ذلك ان غايته هي تحويل كل سلعة إلىٰ وجودها الرمزي كقيمة تبادلية. ولكن إذا كان المصرف مشترياً عاماً، فعليه كذلك ان يكون البائع العام، وليس مجرد رصيف تودع فوقه كل السلع، او مستودعاً عاماً فحسب. مالك كل السلع مثلما هو حال أي تاجر. أبادل سلعتي أ مقابل تذكرة زمنية ب، تمثل قيمة السلعة التبادلية. لكني اقوم بذلك فقط لكي استطيع فيما بعد تحويل تلك الـ ب الىٰ أية سلعة حقيقية ج، د، هـ... الخ، بالشكل الذي يلائمني. ولكن هل يمكن تداول هذه النقود خارج المصرف؟ هل تستطيع المرور بأي طريق آخر غير هذا بين مالك التذكرة والمصرف؟ وكيف يتم ضمان قابلية تحويل هذه التذكرة؟ ترد حالتان ممكنتان فقط. اما ان يرغب كل مالكي السلع (سواء كانت منتوجات او عملا) في بيع سلعهم مقابل قيمها التبادلية، او ان بعضهم يرغب في ذلك في حين لا يريد البعض الآخر بيعها. فاذا رغبوا جميعا بالبيع مقابل القيمة التبادلية فلن ينتظروا فرصة قدوم المشتري، بل سيذهبون الىٰ المصرف مباشرة، ويفرغون سلعهم عنده، ويحصلون علىٰ رمز قيمها التبادلية، النقود، في مقابلها. أي سيطفئون سلعهم مقابل نقود. وفي هذه الحالة سيكون المصرف المشتري العام والبائع العام متمثلاً في شخص واحد وفي وقت واحد. ويمكن أن يحدث العكس. وهنا، لن تكون تذكرة المصرف غير قصاصة ورق تدعي انها الرمز العام المعترف به للقيمة التبادلية، لكنها عديمة القيمة في الواقع. إذ يجب ألا يتسم هذا الرمز بتمثيل القيمة التبادلية فحسب، بل أن **يكون** قيمة تبادلية اثناء

التبادل الفعلي. وفي الحالة الاخيرة لن تكون التذكرة المصرفية نقوداً، او انها ستكون نقوداً فقط حسب الاتفاق بين المصرف وزبائنه، لا في السوق العامة. ستكون، إذن، شبيهة بتذكرة مطعم صالحة لعدة وجبات أحصل عليها من مطعم ما، او ببطاقة مسرح صالحة للدخول لعدة مرات، وكلاهما تمثلان نقوداً ولكن في هذا المطعم المحدد او المسرح المحدد. ولن تعود التذكرة المصرفية قادرة على تلبية صفات النقود، طالما لن تتداول بين الجمهور العام بل بين المصرف وزبائنه فقط. وعلينا عند ذلك اسقاط الافتراض الاخير من اعتبارنا.

سيكون المصرف إذن البائع والمشتري العام. وعوضاً عن الاوراق النقدية يستطيع أن يصدر صكوكاً كذلك، كما يمكنه الاحتفاظ بحسابات مصرفية بسيطة. وبقدر ما يودع س من قيم في المصرف، يكون لديه ذلك المجموع مثبتا في حسابه في شكل سلع اخرى. وثمة صفة اخرى لا بد من توفرها لدى المصرف، هي سلطة تثبيت القيمة التبادلية لكل السلع، أي تحديد وقت العمل المتجسد فيها بطريقة دقيقة. لكن وظائفه لن تنتهي عند هذا الحد. فعليه تحديد وقت العمل الذي ينبغي انتاج السلع ضمنه، وتحديد متوسط وسائل الانتاج المتوافرة في صناعة معينة، أي الوقت الذين ستنتج فيه، وحتى هذا لن يكون كافياً. فعليه الا يكتفي بتحديد الوقت اللازم لانتاج كمية معينة من المنتوجات، ويحدد للمنتجين شروطاً تجعل عملهم متساوي الانتاجية (أي ان عليه موازنة وتنظيم توزيع وسائل العمل)، بل ينبغي عليه كذلك تحديد كميات وقت العمل الواجب استخدامها في فروع الانتاج المختلفة. وتنبع ضرورة هذا التحديد الاخير من أن تحقيق القيمة التبادلية وجعل عملة المصرف قابلة للتحويل حقاً يتطلبان تثبيت وتنظيم الانتاج الاجتماعي عموما بما يؤمن على الدوام حاجات شركاء التبادل. ولا يقتصر الأمر على ذلك. ذلك ان اوسع عمليات التبادل لا تجري بين السلع، بل هي عملية مبادلة السلع

بالعمل. (وسنفصل ذلك الان). فالعمال لن يبيعوا عملهم الىٰ المصرف، بل سيتسلمون القيمة التبادلية لمجمل انتاج عملهم... الخ. ولو تمعنا في الأمر مليا، لوجدنا ان المصرف لن يكون المشتري العام والبائع العام فقط، بل المنتج العام كذلك. أي سيكون في واقع الحال مستبداً يتحكم في الانتاج ووصيا علىٰ التوزيع، ولن ينقصه غير لجنة تمسك الحسابات والسجلات لمجتمع ينتج جماعياً. اذن فالملكية المشتركة لوسائل الانتاج مفترضة سلفاً.. الخ، والسان سيمونيون جعلوا مصرفهم بابا الانتاج.

يشترط حل كل المنتجات والنشاطات في القيم التبادلية، حل كل علاقات الاعتماد الشخصي (التاريخي) الثابت في الانتاج، كما يشترط الاعتماد الشامل فيما بين المنتجين، حيث يعتمد انتاج كل فرد علىٰ انتاج الآخرين جميعاً، كما يعتمد تحويل منتوجه الىٰ ضرورات حياتية تشبعه علىٰ استهلاك الآخرين جميعاً. ان [تاريخ - م. ع.] الاسعار قديم، وكذلك التبادل، لكن تحدد الاول بتكاليف الانتاج بشكل متزايد، فضلاً عن الهيمنة المتزايدة للاخيرة علىٰ كل علاقات الانتاج لا تتطور كلياً، ولا تمضي في تطورها المتصاعد نحو الكمال إلا في المجتمع البرجوازي، مجتمع المنافسة الحرة. وما يعتبره آدم سمث، باسلوب القرن الثامن عشر الحق، منتميا الىٰ فترة ما قبل التاريخ، او الفترة السابقة علىٰ التاريخ، انما هو بالاحرىٰ نتاج التاريخ.

يتجلىٰ الاعتماد المتبادل في الضرورة الدائبة للتبادل، كما يتجلىٰ في [ظهور - م. ع.] القيمة التبادلية بصفتها توسطاً شاملاً. ويعبر الاقتصاديون عن ذلك كما يأتي: كلٌّ يسعىٰ وراء مصلحته الخاصة، ولا يسعىٰ إلىٰ غيرها. وعبر ذلك فهو يخدم المصالح الخاصة للجميع. أي انه يخدم المصلحة العامة من دون ان يسعىٰ الى ذلك أو يعيه ولا تكمن المسألة الحقيقية في أن سعي كل فرد وراء مصلحته الخاصة يعزز المصالح الخاصة الشاملة، أي المصلحة العامة. إذ يمكن للمرء ان يستنتج من هذه الفقرة

المجردة ان كل فرد يعيق بشكل متبادل ترسخ مصالح الآخرين، بحيث تؤدي حرب الجميع ضد الجميع نقضاً عاماً للمصالح عوض ان تؤدي الى ترسيخها العام. تكمن المسألة بالاحرى، في ان المصلحة الخاصة نفسها هي مصلحة محددة اجتماعياً، ولا يمكن ان تتحقق إلا ضمن الشروط التي يطرحها المجتمع وعبر الوسائل التي يهيؤها. من هنا فهي مقيدة باعادة انتاج تلك الشروط والوسائل. انها مصلحة الاشخاص الخاصين، لكن محتواها، بالاضافة إلى شكل ووسائل تحقيقها محددة بالشروط الاجتماعية المستقلة عن الجميع.

ويشكل الاعتماد المتبادل والشامل بين الافراد المستقلين عن بعضهم البعض، رابطتهم الاجتماعية. ويتم التعبير عن هذا الرباط الاجتماعي بالقيمة التبادلية. فبواسطتها فقط يصبح نشاط كل فرد او منتوجه نشاطا ومنتوجا له. وعلى الفرد ان ينتج منتوجاً عاماً ـ قيمة تبادلية او [ان ينتج ـ م. ع.] الاخير معزولاً لوحده ومفرَّداً، أي [ان ينتج ـ م. ع.] نقوداً. من جهة اخرى، يكتسب الفرد السلطة التي يمارسها على نشاطات الآخرين أو على الثروة الاجتماعية بصفته مالكاً للقيم التبادلية، أو للنقود. فالفرد يحمل سلطته الاجتماعية، فضلاً عن رابطته بالمجتمع في جيبه. اما النشاط، بغض النظر عن تجليه الفردي، وناتج النشاط، بغض النظر عن تركيبه المميز، فهما، على الدوام، قيم تبادلية. والقيمة التبادلية تعميم ينفي ويخمد كل تفرد وتميز. والواقع ان هذا الشرط يختلف تماما عن ذلك الذي يعيد فيه الفرد او الفرد العضو في عائلة او عشيرة (وفيما بعد في مجتمع) انتاج نفسه بشكل مباشر وطبيعي، او حيث يرتبط نشاطه الانتاجي وحصته في الانتاج بشكل محدد من العمل والمنتوج مما يحدد علاقته بالاخرين عبر تلك الطريقة المحددة بالضبط.

تظهر الطبيعة الاجتماعية للنشاط، فضلاً عن الشكل الاجتماعي للمنتوج وحصة الافراد من الانتاج هنا باعتبارها اشياء موضوعية وغريبة تجابه

الافراد لا بصفتها تمثل علاقة احدهم بالاخر، بل باعتبارها [تمثل - م. ع.] خضوعهم للعلاقات الدائمة باستقلال عنهم والناجمة عن التصادم بين افراد لاعلاقة بينهم. ويظهر التبادل العام للنشاطات والمنتجات الذي بات شرطاً حيوياً لكل فرد - ترابطهم المتبادل - يظهر هنا كشيء غريب عنهم ومستقل كشيء. في القيمة التبادلية تتحول الرابطة الاجتماعية بين الأشخاص الى علاقة اجتماعية بين الاشياء، و [تتحول - م. ع.] الطاقة الشخصية الى ثروة موضوعية. وكلما ضعفت القوة الاجتماعية لواسطة التبادل (وهي ما تزال في هذه المرحلة مرتبطة بشكل وثيق بطبيعة الناتج المباشر للعمل والحاجات المباشرة لشركاء التبادل) وجب ان تقوى سلطة الجماعة التي تربط فيما بين الافراد: العلاقات الابوية، المجتمع القديم، الاقطاع، ونظام الطوائف (أنظر دفتري ١٢، ٣٤ ب)[١٢]. ويحوز كل فرد سلطة اجتماعية في صورة شيء. ولو سلخت السلطة الاجتماعية عن الشيء فستضطر إلى منحها إلى اشخاص لكي يمارسوها على اشخاص. ان علاقات الاعتماد الشخصي (العفوية كلياً في البدء) هي اولى الاشكال الاجتماعية. وفي ظلها لا تتطور الطاقة المنتجة للبشر إلا ضمن حدود قليلة وفي نقاط منعزلة. اما الشكل المهم الثاني فهو الاستقلال الشخصي المؤسس على الاعتماد الموضوعي. وفي ظله يتشكل، للمرة الاولى، نظام حيوي اجتماعي عام، نظام علاقات شاملة، نظام حاجات متنوعة وطاقات شاملة. والمرحلة الثالثة هي الفردية الحرة، المستندة الى التطور الشامل

---

(١٢) هذه إشارة إلى مخطوطة غير معروفة لماركس، لا بد انها اقدم من عمله حول «النظام النقدي المكتمل»، ١٨٥١. ولعله يشير إلى أحد الاجزاء المفقودة من مخطوطة ١٨٤٥. حول «نقد السياسة والاقتصاد السياسي» التي نشرت منها نتف ضمن اعمال ماركس وانجلز الصادرة في موسكو في العشرينات. ولا تزال مخطوطة «النظام النقدي المكتمل» غير منشورة وغير موجودة بكاملها. [الناشرون الالمان].

للافراد وإلىٰ اخضاعهم لانتاجيتهم الاجتماعية، الجماعية باعتبارها ثروتهم الاجتماعية. ان المرحلة الثانية تخلق شروط المرحلة الثالثة. هكذا تتحلل الشروط البطريركية [الابوية]، وكذلك القديمة (ومثلها الإقطاعية) مع تطور التجارة والترف والنقود والقيمة التبادلية، فيما ينهض المجتمع المعاصر وينمو بالطريقة ذاتها.

ان التبادل وتقسيم العمل مشروطان ببعضهما البعض وبصورة متبادلة. فطالما يعمل كل شخص لنفسه فيما لا يمثل شيئاً بالنسبة له، فلا بد من التبادل لا بهدف المساهمة في الطاقة الانتاجية العامة بل لكي يحول الفرد منتوجه الخاص الىٰ مصدر لعيشه (انظر «ملاحظات» ي «في الاقتصاد» ص ١٣، ١٤)[١٣]. ويشترط التبادل، حين تتوسطه القيمة التبادلية والنقود، الاعتماد الشامل بين المنتجين، إلىٰ جانب العزلة الشاملة لمصالح احدهم الخاصة عن الآخر. كما يشترط قسمة للعمل الاجتماعي بما يظهر وحدته وتكامله المتبادل في صورة علاقة طبيعية خارج الافراد ومستقلة عنهم. وهكذا يتوسط ضغط الطلب المتبادل مع العرض رابطة الاشخاص المستقلين عن بعضهم البعض.

وتثبت ضرورة تحويل المنتجات او النشاطات الفردية اولاً إلىٰ قيم تبادلية أو نقود لكي يكتسب الافراد ويبرزوا سلطتهم الاجتماعية عبر هذا الشكل الموضوعي أمرين (١): إن الافراد ينتجون الان للمجتمع وفي المجتمع فقط، (٢) ليس الانتاج اجتماعياً بشكل مباشر، إنه ليس «نتاج شراكة» توزيع العمل داخلياً. فالافراد مصنفون بين الانتاج الاجتماعي، ويقوم الانتاج الاجتماعي خارجهم بصورة قدر يواجههم. لكن الانتاج الاجتماعي ليس مصنفاً بين الافراد، يكيفونه حسب هواهم بصفته ثروتهم المشتركة. وليس هناك خطأ او سذاجة اكبر من طرح فرضيات مفادها سيطرة الافراد المتحدين علىٰ انتاجهم الاجمالي، علىٰ اساس وجود القيمة

---

(١٣) انظر الهامش السابق.

التبادلية او النقود كما يستفاد من فرضيات مصرف التذاكر الزمنية. فالتبادل الخاص لكل منتجات العمل، والنشاطات والثروة يتناقض مع التوزيع المستند إلىٰ اخضاع الافراد او سيطرة بعضهم الطبيعية او السياسية علىٰ البعض الآخر (فهنا يمضي التبادل، بالمعنىٰ الدقيق، متوازيا مع هذا الاخضاع فقط او انه لا يحكم قبضته، بوجه عام، علىٰ حياة مجتمعات باسرها قدر ما يحشر نفسه في التبادل بين المجتمعات المختلفة. انه لا يمارس هيمنة شاملة قط علىٰ كل علاقات الانتاج والتوزيع). (بغض النظر عن طبيعة هذا الاخضاع والسيطرة: أبوية، قديمة، او اقطاعية). لكن التبادل الخاص يتناقض، بالقدر ذاته، مع التبادل الحرّ بين افراد متحدين علىٰ اساس التملك والسيطرة المشتركين لوسائل الانتاج (فالشكل الاخير للاتحاد ليس اعتباطياً. إنه يشترط تطور الشروط المادية والحضارية، وهو ما لن نمضي في تفحصه عند هذه النقطة). ومثلما يؤدي تقسيم العمل إلىٰ نشوء التجمع، والتركيب، والتعاون، ونقيض المصالح الخاصة، المصالح الطبقية، والمنافسة، وتركز رأس المال، والاحتكار، والشركات المساهمة والكثير من اشكال الوحدة المتناقضة التي تدفع نقيضها إلىٰ الواجهة، فان التبادل الخاص كذلك يؤدي الىٰ نشوء التجارة العالمية، ويؤدي الاستقلال الخاص الىٰ الاعتماد التام علىٰ ما يسمىٰ بالسوق العالمية، وتؤدي افعال التبادل المتناثرة الىٰ نشوء نظام مصرفي وائتماني تحفظ سجلاته علىٰ الاقل الموازنة بين المديونية والقرض في التبادل الخاص. وبرغم تعدد المصالح الخاصة في داخل كل أمة بحيث يكون في داخل الأمة الواحدة عدد من الامم يعادل عدد «افرادها الناضجين»، وبرغم تناقض مصالح، المصدرين والمستوردين، الخ.. الخ. فان التجارة القومية تكتسب وجوداً مظهرياً هنا من خلال سعر التبادل. ومع ذلك فان هذا لا يحمل أحداً على الاعتقاد بأن اصلاح سوق النقد يمكن ان يلغي اساس التجارة الداخلية او الخارجية الخاصة. وتنشأ ضمن المجتمع البرجوازي،

المجتمع المستند الىٰ القيمة التبادلية علاقات تداول وعلاقات انتاج هي، في واقع الحال، كتلة من الالغام لتفجيره (كتلة من الاشكال المتناقضة داخل الوحدة الاجتماعية. لا يمكن قط الغاء طابعها المتناقض عبر التحولات الهادئة. ومن ناحية اخرىٰ، إن لم نعثر داخل المجتمع في شكله القائم علىٰ شروط الانتاج المادية وعلاقات التبادل المقابلة اللازمة للمجتمع اللاطبقي مختفية داخل الاول، فان كل محاولات تفجيره تظل دون كيشوتية).

وكما لاحظنا، فبرغم ان القيمة التبادلية = وقت العمل النسبي المتجسد في المنتجات، الا ان النقود = القيمة التبادلية للسلع المنفصلة عن مادتها، والتناقضات بين السلع وقيمها التبادلية، بين السلع كقيم تبادلية وبين النقود محتواة في هذه القيمة التبادلية او العلاقة النقدية. ولاحظنا ايضاً ان قيام المصرف باصدار صور مطابقة للسلعة في شكل نقود ـ عمل ليس إلا عملاً طوباوياً. وهكذا، فبرغم ان النقود مدينة بوجودها إلىٰ ميل القيمة التبادلية الىٰ الانفصال عن مادة السلعة واتخاذها شكلاً نقياً، إلا ان السلع لا تستطيع التحول مباشرة إلىٰ نقود، أي أن شهادة موثقة عن كمية وقت العمل المتحقق في السلعة لا يمكن ان تمثل سعر السلعة في دنيا القيم التبادلية. لماذا؟

(يبدو واضحاً للاقتصاديين، ان وجود النقود في صورتها كوسيط للتبادل «لا كمقياس للقيمة التبادلية» يشترط تشييء الرابطة الاجتماعية، اي انه يشترطها طالما بدت النقود شيئاً مضمونا على الفرد التخلي عنه لفرد اخر مقابل الحصول علىٰ سلعة منه. هنا، يقول الاقتصاديون ان الناس يمحضون شيئاً (النقود) ثقة لا يمحضونها للبشر. ولكن لماذا يثقون بالشيء؟ بدهي ان السبب الوحيد لذلك يكمن في كون هذا الشيء علاقة مشيَّأة بين الاشخاص، في كونه قيمة تبادلية مشيأة. وليست القيمة التبادلية غير علاقة متبادلة بين نشاطات الافراد الانتاجية. ويمكن لأي

شيء مضمون آخر ان يخدم حامله في اداء تلك الوظيفة. ان النقود تؤدي تلك الوظيفة بوصفها الضمانة «الميتة لمجتمع»[١٤]، لكنها لا تؤديها إلا بسبب من صفتها الاجتماعية (الرمزية)، ولا يمكنها ان تكتسب صفة اجتماعية إلا لان الافراد غرّبوا علاقاتهم الاجتماعية نفسها عن أنفسهم بحيث تتخذ شكل شيء).

في قائمة الاسعار الجارية حيث تقاس القيم بالنقود، يبدو استقلال الطابع الاجتماعي للاشياء عن الاشخاص، بفعل نشاط التجارة، كما لو كان في اساس الاغتراب حيث تتخذ علاقات الانتاج والتوزيع موقعاً مضاداً للفرد، لكل فرد، وتكون، في الوقت نفسه، خاضعة للفرد من جديد. ومع تزايد استقلال السوق العالمية (التي تضم نشاط كل فرد) بتطور العلاقات النقدية (القيمة التبادلية)، وبالعكس، ومع تزايد الرابطة الشاملة والاعتماد المتبادل بين الانتاج والاستهلاك بتزايد استقلال وتفرد المنتجين والمستهلكين كل تجاه الآخر، ومع إفضاء هذا التناقض إلى ازمات.. الخ، فمن هنا، ومع تطور هذا الاستلاب وتزايد الجهود المبذولة لتجاوزه انطلاقاً من الاساس نفسه، تبرز المؤسسات التي يتمكن كل فرد عبرها من الحصول على معلومات عن نشاط كل الآخرين ويحاول ان يكيف نشاطه بموجبها: قائمة الاسعار الجارية، اسعار الصرف، الصلات المتبادلة بين العاملين في التجارة بواسطة البريد والبرقيات، الخ (وتتسع وسائل الاتصال في الوقت نفسه). (هذا يعني انه برغم استقلال العرض والطلب الاجماليين عن افعال كل فرد، إلا ان كل واحد يسعى

---

(١٤) ارسطو، «الاخلاق النيكوماخية» الكتاب الخامس، الفصل الخامس، المقطع ١٤ في النص الفرنسي، يرد اسم الكتاب «الاخلاق عند نيكوماخ». نيكوماخوس، او نيكوماخ هو والد ارسطو، كان طبيب ملك مقدونيا (فيليب) في القرن الرابع ق. م. وتعزى اليه ابداعات في الطب والفيزياء. اهدى ارسطو إليه كتابه هذا، الذي قام بنشره ابنه - [م. ع.].

للحصول على معلومات عنها. وفي الممارسة تنعكس هذه المعرفة فيما بعد على العرض والطلب الاجماليين. ومع ان هذه الزاوية لا توفر اساساً لتجاوز الاستلاب بواسطة هذه الوسائل، إلا ان نشوء علاقات وصلات جديدة ينطوي على امكانية تعليق الزاوية القديمة). (امكانية توفير الاحصاءات العامة، الخ). (وبالمناسبة، لا بد من تطوير ذلك عند معالجة مقولات «الاسعار والطلب والعرض»). لا بد، هنا، من التنويه إلى ان نظرة شاملة الى التجارة والانتاج ككل بالقدر الذي تتيحه قوائم الاسعار الجارية المتوافرة، تقدم، بالضبط، افضل برهان على الطريقة التي يجابه فيها الافراد مبادلتهم الخاصة وانتاجهم الخاص كعلاقة **موضوعية ومستقلة** عنهم. في حالة السوق العالمية، تتطور **صلة الفرد بالكل**، ولكن يتطور في الوقت نفسه **استقلال هذه الصلة عن الفرد** الى مستوى يجعل من تشكل السوق العالمية منطوياً في الوقت نفسه على شروط تجاوزها). المقارنة بدلاً من الحقائق الشائعة والعموميات.

(لقد قيل، ويمكن ان يقال، ان هذا هو بالضبط مكمن جماله وعظمته [النظام القائم على القيم التبادلية ـ م. ع.]: انه يكمن في هذا الترابط العفوي، هذه العملية الحيوية المادية والذهنية المستقلة عن معرفة الافراد ورغبتهم، التي تشترط استقلالهم وتفردهم المتبادل. ومن المؤكد ان وجود صلة موضوعية كهذه خير من عدم وجود أية صلة، أو من وجود صلة محلية فحسب مستندة الى روابط الدم، أو إلى علاقات بدائية، طبيعية، او الى علاقات السيد ـ الخادم. ومن المؤكد كذلك ان الافراد لا يستطيعون بسط سيادتهم على صلاتهم الاجتماعية المتبادلة قبل ان يخلقوها. بيد أنه لمفهوم أبله ذلك الذي لا يرى في هذه الرابطة الموضوعية غير مزايا عفوية وتلقائية كامنة في الافراد وغير قابلة للفصل عن طبيعتهم (وعلى تناقض مع معرفتهم ورغبتهم الواعية). هذه الرابطة من إنتاجهم. انها ناتج تاريخي. وهي تنتمي إلى تطور محدد من اطوار تطورهم. وهذه

الطبيعة الغريبة والمستقلة التي تقوم الان في مواجهة الافراد لا تبرهن إلا على كون الاخيرين ما زالوا منخرطين في خلق شروط حياتهم الاجتماعية، لكنهم لم يبدأوا بعد بعيشها، على اساس تلك الشروط. انها الرابطة الطبيعية لافراد ضمن علاقات محددة ومحدودة للانتاج. والافراد المتطورون بصورة شاملة، الذين تخضع علاقاتهم الاجتماعية، وكذلك علاقاتهم ضمن الجماعة الى سيطرتهم كجماعة، ليسوا نتاج الطبيعة بل التاريخ. وتشترط درجة تطور الثروة وشموليتها، التي تصبح هذه الفردية ممكنة في ظلها، الانتاج المستند إلى القيم التبادلية. وهذا شرط أولي حيث تنتج شمولية الثروة لا اغتراب الفرد عن نفسه وعن الآخرين فحسب، بل شمولية وكونية علاقاته وقدراته كذلك. وفي مراحل أسبق من التطور، يبدو الفرد المنفرد اكثر تطوراً، لانه لم ينسج علاقاته حتى النهاية بعد، أو لم يكرسها كسلطات وعلاقات اجتماعية مضادة له. ولا يقل سذاجة عن الحنين إلى عودة ذلك الكمال الاصلي[١٥] الاعتقاد بان التاريخ وصل إلى مأزق مسدود مع هذا الفراغ التام. ان وجهة النظر البرجوازية لم تتطور قط الى حد يتجاوز تثبيت تناقضها مع وجهة النظر الرومانسية هذه. وعلى هذا فستظل الاخيرة ترافقها بصفتها نقيضها الشرعي حتى نهايتها المباركة).

(يمكن ان نشير إلى علاقة الفرد بالعلم كمثال هنا)

(ان مقارنة النقود بالدم، حيث يوحي تعبير التداول بذلك *، لا

---

(١٥) هذا المقطع موجه ضد مذاهب الردة الرومانسية كما صاغها امثال ادم مولر (مباديء فن الحكم)، برلين، ١٨٠٩، وتوماس كادليل (الشارتية)، لندن، ١٨٤٠.

* في الانكليزية والفرنسية يقابل تعبيري التداول والدورة (الدموية) مصطلح واحد. [م.ع.].

يقل دقة عن مقارنة مينينيوس اغريبا بين الاشراف والمعدة)[١٦].
(ومقارنة النقود باللغة لا تقل خطأ. فاللغة لا تحول الافكار، بحيث يتحلل تفرد الفكرة ويسير طابعها الاجتماعي مستقلاً عنها ككيان منفصل، كما يسير السعر مستقلاً عن السلعة. لا توجد الافكار منفصلة عن اللغة. وهناك شبه اكبر بعض الشيء هنا مع الافكار التي يجب ترجمتها اولاً من لغتها الأم الى لغة اجنبية لكي يتم تداولها، ولكي تصبح قابلة للتبادل. لكن التشبيه عند ذاك لن يكون مع اللغة، بل مع اجنبية اللغة).

(ان قابلية مبادلة كل المنتجات والنشاطات والعلاقات مع كيان موضوعي ثالث، قابل لأن يبادل من جديد مقابل أي شيء من دون تمييز، أي تطور القيم التبادلية (والعلاقات النقدية) متطابق مع الفساد والتفسخ الشاملين. ويبدو العهر الشامل طوراً ضرورياً في تطور الطابع الاجتماعي للمواهب والطاقات والقدرات والنشاطات الشخصية. او إذا عبرنا عن الأمر بتأدب اكبر: العلاقات الشاملة من المنفعة والاستخدام. مساواة المتنافرات، كما عرف شكسبير النقود بلطف[١٧]. والجشع، بشكله القائم، مستحيل لولا النقود: إذ تبدو كل انواع التراكم الأخرى، وهوس التراكم بدائية تقيّدها الحاجات من جهة والطبيعة المحدودة للمنتجات من جهة اخرى. (ذلك الجوع الملعون للذهب)[١٨].).

(تطور النظام النقدي يفترض، بالطبع، تطورات سابقة أخرى).

---

(١٦) مينينيوس اغريبا (حوالى ٥٣٠ - ٤٩٣ ق. م.) كان من الاشراف الرومانيين. يقال انه أقنع العوام بالعودة إلى روما، مبينا ضرورتهم للاشراف بمقارنة الاخيرين بالمعدة والعوام باطراف الجسم التي لا يمكن للمعدة من دونها ان تمارس وظائفها.

(١٧) «ايها الإله المنظور /تلك/ السبيكة ردمت المستحيلات/ وجعلتها تتبادل القبل!» (تيمون الأثيني، الفصل الرابع، المشهد الثالث».

(١٨) فرجيل، الانياذة، الكتاب الثالث، السطر ٥٧.

لو نظرنا الىٰ العلاقات الاجتماعية التي تولد نظاماً غير متطور للتبادل والقيم التبادلية والنقود، أو الىٰ العلاقات المتوافقة مع مستوىٰ تبادل وقيم تبادلية ونقود غير متطور، فسيتضح منذ البدء ان الافراد في مجتمع كهذا، وإن بدت علاقاتهم اكثر شخصية، ينسجون فيما بينهم صلات يكونون ضمنها اسرىٰ لتحديد معين، كعلاقة السيد الاقطاعي بالتابع، ومالك الارض بالقن.. الخ. اما في ظل العلاقات النقدية، في ظل نظام التبادل المتطور (وهو المظهر الذي يغري الديمقراطيين) فان روابط التبعية الشخصية، والتمييز حسب الدم والتربية.. الخ تتشقق وتنفجر في الواقع (وتظهر كل الروابطة الشخصية في صورة علاقات شخصية علىٰ الاقل)، ويظهر الافراد مستقلين (استقلال إذا تمعنا فيه في العمق لوجدناه وهماً لا غير، والاصح تسميته لامبالاة)، احراراً في الاصطدام احدهم بالآخر وفي الانخراط في التبادل ضمن تلك الحرية. لكنهم يبدون كذلك فقط في عيني شخص يتجرد من الشروط، أي من شروط الوجود التي يدخل هؤلاء الافراد في صلات في ظلها. (وهذه الشروط بدورها مستقلة عن الافراد. ورغم ان المجتمع هو خالقها، إلا انها تبدو كما لو كانت الشروط الطبيعية، التي لا يمكن ان يسيطر الافراد عليها). ان تميز الافراد الذي يظهر في الحالة الاولىٰ قيداً شخصياً من جانب فرد علىٰ فرد اخر، يظهر في الحالة الاخيرة وقد تطور الىٰ تقييد موضوعي للفرد بعلاقات مستقلة عنه ومكتفية بذاتها. (طالما كان الفرد الواحد عاجزاً عن نزع تميزه الشخصي، لكنه قادر تماما علىٰ تجاوز علاقاته الخارجية والسيطرة عليها فان حريته في الحالة الثانية تبدو اكبر. غير ان تفحصاً اعمق لهذه العلاقات الخارجية، لهذه الشروط، يبين ان من المستحيل قيام افراد طبقة، الخ بتجاوزها جماعياً من دون تدميرها. ان فرداً محدداً قد يصل بالصدفة الىٰ قمة هذه العلاقات، لكن كتلة اولئك الخاضعين لسيطرتها لا يستطيعون ذلك، ما دام وجودهم بحد ذاته يعبر عن الخضوع

الضروري لجمهرة الافراد). هذه العلاقات الخارجية بعيدة كل البعد عن كونها الغاءاً لـ «علاقات التبعية». انها بالاحرىٰ حل هذه العلاقات إلى شكل عام، انها مجرد تفصيل وظهور **لأساس** عام لعلاقات الاعتماد الشخصي. وهنا أيضاً يدخل الافراد في صلات فيما بينهم عبر طرق محددة فقط. وتبدو علاقات الاعتماد الموضوعي هذه ايضاً، متناقضة مع تلك العلاقات القائمة علىٰ الاعتماد الشخصي. (وليست علاقة الاعتماد الموضوعي غير العلاقات الاجتماعية التي غدت مستقلة واخذت في التضاد مع الافراد الذين يبدون مستقلين، أي انها العلاقات المتبادلة للانتاج مفصولة عن الافراد ومستقلة عنهم). وهكذا يصبح الافراد خاضعين لتجريدات بعد ان كانوا يعتمدون علىٰ بعضهم في السابق. غير ان هذا التجريد او الفكرة ليس غير التعبير النظري عن تلك العلاقات المادية التي هي سيدها وربها. وبدهي ان العلاقات لا يمكن التعبير عنها إلا بالافكار. وهكذا قرر الفلاسفة ان سلطة الافكار ميزة للعصر الحديث. فطابقوا بين خلق الفردانية الحرة واسقاط هذه السلطة. لقد كان ارتكاب هذا الخطأ شديد السهولة، من وجهة النظر الايديولوجية، ما دامت السلطة التي تمارسها العلاقات تبدو سلطة افكار في وعي الافراد. (هذا الاعتماد الموضوعي الذي يتحول، بالمناسبة، إلىٰ علاقات محددة ومعينة للاعتماد الشخصي بعد ان تنزع عنها الاوهام). كما ان الاعتقاد بديمومة هذه الافكار، اي علاقات الاعتماد الموضوعية هذه، يتعزز ويزدهر ويغرس من قبل الطبقات الحاكمة بكل الوسائل المتاحة.

(فيما يتعلق باوهام «العلاقات الشخصية المحضة» في الازمنة الاقطاعية.. الخ، يجب الا يغيب عن الذهن للحظة: (١) ان هذه العلاقات اتخذت في طور معين، طابعاً موضوعيا ضمن مجالها الخاص، كما هو حال تطور ملكية الارض، علىٰ سبيل المثال، انطلاقا من علاقات الاخضاع العسكري البحت. ولكن (٢) ظلت العلاقات الموضوعية التي

تستند إليها ذات طابع بدائي محدود، وظلت تبدو، بالتالي، شخصية من حين تنبع العلاقات الشخصية في العالم المعاصر من علاقات الانتاج والتوزيع).

يصبح المنتوج سلعة، وتصبح السلعة قيمة تبادلية. وتكتسب القيمة التبادلية للسلعة وجوداً خاصاً بها ومستقلاً عن السلعة، أي مستقلاً عن السلعة في الشكل الذي تكون فيه (١) قابلة للمبادلة مع كل السلع الاخرىٰ، (٢) قد اصبحت إذن سلعة بشكل عام انطفأت خصوصيتها الطبيعية، (٣) مقياس قابليتها للتبادل تم تحديده (أي العلاقة المعينة التي تتعادل عبرها مع السلع الاخرىٰ. هذه السلعة، هي السلعة بصفتها نقوداً. وبتعبير ادق لا بصفتها نقوداً بوجه عام، بل بصفتها مقداراً معيناً ومحدداً من النقود. ذلك ان علىٰ النقود، لكي تمثل القيمة التبادلية في كل تنوعها، ان تكون قابلة للعد وللقسمة التامة.

ولا بد للنقود ـ الشكل المشترك الذي تتحول إليه كل السلع بوصفها قيماً تبادلية، أي السلعة الشاملة ـ ان توجد بنفسها كسلعة خاصة إلىٰ جانب السلع الأخرىٰ، طالما ليس المطلوب مجرد قياس السلع بالنسبة لها في الذهن، بل القدرة علىٰ تحويلها ومبادلتها مقابلها في عملية التبادل الفعلي. والتناقض الذي يظهر اثر ذلك، سيعالج فيما بعد. فالنقود لا تنشأ عن العرف، كما ان الدولة لا تنشأ عنه. انها تنشأ عن التبادل. وهي تنشأ بصورة طبيعية عن التبادل. انها نتاج التماثل. في البدء ستؤدي دور النقود، تلك السلعة التي تبادل وتتداول اكثر من غيرها كموضوع للاستهلاك، والتي تتحتم اعادة مبادلتها ثانية مقابل سلعة اخرىٰ، أي انها لن تبادل بهدف اشباع حاجة، او بهدف الاستهلاك، بل بهدف اعادة مبادلتها مقابل سلع اخرىٰ. ستؤدي دور النقود، إذن، تلك السلعة التي تمثل ضمن تنظيم اجتماعي معين الثروة بامتياز، السلعة التي تكون موضوع الطلب والعرض الاكثر عمومية والتي تحتوي علىٰ قيمة استعمالية محددة. هكذا

الملح، وجلود الحيوانات والماشية والعبيد. وفي الممارسة تتوافق سلعة كهذه مع نفسها كقيمة تبادلية. اكثر من السلع الأخرىٰ (المؤسف ان الفرق بين « سلعة غذائية » و « سلعة » لا يمكن صياغته بدقة في الالمانيـة) * . ان ما يطبع السلعة بطابع النقود في تلك الحالات هو فائدتها المحددة سواء كموضوع محدد للاستهلاك (الجلود) او كاداة انتاج مباشرة (العبيد). وفي مجرىٰ التطور اللاحق سيحصل العكس بالضبط، أي ان السلعة الأقل منفعة كموضوع للاستهلاك او اداة انتاج، ستلبي حاجات التبادل، كما هو، علىٰ احسن وجه. في الحالة الاولىٰ تصبح السلعة نقوداً بسبب قيمتها الاستعمالية المحددة. أما في الحالة الاخيرة فتكتسب قيمتها الاستعمالية المحددة من ادائها دور النقود. ان المعادن الثمينة تعمر، ولا تتغير ويمكن تقسيمها واعادة تجميعها ثانية، ويمكن نقلها بسهولة نسبية بفعل ضغط قيمة تبادلية كبيرة في حيز صغير. لكل هذه الاسباب فهي ملائمة لمرحلة لاحقة. وفي الوقت نفسه فهي تشكل الانتقال الطبيعي من الشكل الاول للنقود. وعند مستويات ارقىٰ نسبيا من الانتاج والتبادل تأخذ ادوات الانتاج اسبقية علىٰ المنتجات. والمعادن (وقبل ذلك الحجر) هي اولىٰ ادوات الانتاج واشدها ضرورة. ولا يزال الاثنان يمزجان في حالة النحاس، الذي لعب دوراً هائل الاهمية كنقود في العصور القديمة. هنا تلتقي القيمة الاستعمالية الخاصة كاداة انتاج مع مزايا اخرىٰ لا تنبع من القيمة الاستعمالية للسلعة لكنها تتوافق مع وظيفتها كقيمة تبادلية (بما في ذلك وظيفة وسيط التداول). ثم تنفصل المعادن الثمينة عن غيرها بفضل كونها غير قابلة للتأكسد، ونوعيتها القياسية.. الخ، وهي اكثر توافقاً مع المرحلة الأرقى لان منفعتها المباشرة للاستهلاك والانتاج تتراجع في حين انها، أكثر تمثيلاً للقيمة المستندة الىٰ التبادل فقط، بسبب

---

* التعبيران وردا في النص بالفرنسية [م. ع.].

ندرتها. ومنذ البدء، مثلت الوفرة الشكل الذي تنشأ عبره الثروة. وكان مفضلاً مبادلة المعادن في مقابل معدن عوضاً عن مبادلتها بسلع أخرى.

يتوافق اول شكل للنقود مع مرحلة دنيا من المبادلة والمقايضة، حيث تظهر النقود بصفتها مقياساً اكثر من كونها **اداة تبادل** حقيقية. في هذه المرحلة يمكن ان يظل المقياس تصورياً محضاً (برغم ان القضبان المستخدمة بين الزنوج تحتوي على الحديد) (غير ان قواقع البحر.. الخ اكثر تلاؤما مع السلسلة التي يمثل الذهب والفضة ذروتها.

ومن واقعة تطور السلعة إلى قيمة تبادلية عامة، ينجم نشوء القيمة التبادلية كسلعة محددة. ويمكن ان تصبح كذلك فقط لان سلعة محددة كسبت امتياز تمثيل وتجسيد القيمة التبادلية لكل السلع الأخرى، ان اصبحت نقوداً. وينشأ عن جوهر القيمة التبادلية نفسها ان سلعة محددة تظهر كذات ـ نقود، برغم الخصائص النقدية التي تحوزها كل سلعة. وفي مجرى التطور يمكن للقيمة التبادلية للنقود ان توجد ثانية منفصلة عن مادتها، عن محتواها، كما في حالة النقود الورق، ومن دون التخلي، بالتالي، عن امتياز الارتباط بتلك السلعة المحددة لان الشكل المنفصل لوجود القيمة التبادلية يجب ان يبقى مرتبطاً من حيث تسميته بالسلعة المحددة.

ولان السلعة قيمة تبادلية، فهي قابلة للمبادلة مقابل نقود، أي تتثبت باعتبارها = نقوداً. ان نسبة معادلتها للنقود، أي خصوصية قيمتها التبادلية مفترضة سلفاً قبل تحويلها الى نقود. وتتحدد نسبة مبادلة سلعة محددة مقابل النقود، أي كمية النقود التي يمكن لكمية معينة من سلعة ان تتحول إليها بمقدار وقت العمل المتجسد في السلعة. ان السلعة قيمة تبادلية لانها تحقيق لمقدار **محدد** من وقت العمل. ولا تقيس النقود فقط مقدار وقت العمل الذي تمثله السلعة، بل انها تحتوي كذلك على شكلها العام المحدد كمفهوم، القابل للتبادل. ان النقود هي الوسيط العيني الذي

تغطس فيه القيم التبادلية وتكتسب عبره الشكل المقابل لطبيعتها العامة. يقول آدم سمث ان العمل (وقت العمل) هو النقود الاصلية التي تشتري مقابلها كل السلع[١٩]. ويصح هذا دوما فيما يتعلق بنشاط الانتاج (وكذلك في تحديد القيم النسبية). ان كل سلعة تبادل اثناء الانتاج مقابل وقت عمل. لكن ضرورة وجود نقود غير وقت العمل تنشأ بالضبط، عن ضرورة التعبير عن كمية وقت العمل بغير نتاجها المحدد والمباشر، بل بمنتوج عام يتوسطها، بمنتوجها المحدد بصفته منتوجاً مساوياً وقابلاً للتحويل إلى كل المنتجات الاخرى ذات وقت العمل المساوي. لا وقت العمل المتجسد في سلعة محددة، بل في كل السلع في آن، وبالتالي في سلعة محددة تمثل كل السلع الاخرى. ولا يمكن لوقت العمل ان يكون نقوداً بصورة مباشرة (فهذا مطلب يمثل، بتعبير آخر، ان تكون كل سلعة نقدها الخاص ببساطة)، لان وقت العمل يوجد دائماً، وبالضبط، في صورة سلع محددة (كموضوع): لكونه موضوعاً عاماً لا يمكن ان يوجد رمزياً، وبالتالي كسلعة محددة فقط تلعب دور النقود. لا يوجد وقت العمل في شكل موضوع عام للتبادل مستقلاً ومنفصلاً (منعزلاً) عن الخصائص الطبيعية المحددة للسلع. ولكن ينبغي ان يوجد في هذا الشكل إذا اريد له ان يلبي مباشرة ما يلقى على النقود من وظائف. وما يجعل ناتج وقت العمل قيمة تبادلية هو، بالضبط، تشيء الطابع الاجتماعي للعمل (ومن ثم وقت العمل المحتوى في القيمة التبادلية). هذا ما يمنح السلعة مزايا النقود التي تنطوي بدورها على وجود ذات ـ نقود مستقلة وخارجية.

يتشيأ انفاق محدد لوقت العمل في سلعة محددة، معينة ذات خصائص متميزة وعلاقة محددة بالحاجات. لكن ينبغي على وقت العمل في صورة

---

(١٩) آدم سمث، بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم، طبعة جديدة، لندن، ١٨٤٣، المجلد الاول، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

قيمة تبادلية ان يتشيأ في سلعة لا تعبر عما يزيد عن حصته او مقداره وتكون مستقلة تجاه خصائصها الطبيعية، مما يمكنها من التحول إلىٰ (أو من ان تبادل مقابل) كل سلعة اخرىٰ تجسد وقت العمل نفسه. ولا بد ان يمتلك الموضوع سمة العمومية هذه، التي تناقض خصوصيته الطبيعية. ولا يمكن تجاوز هذا التناقض إلا بتشييئه: أي بطرح السلعة في شكل مزدوج هو شكلها الطبيعي المباشر من جهة، وشكلها المتوسّط كنقود من جهة أخرىٰ. ويغدو الشكل الاخير ممكنا فقط لان السلعة المحددة تصبح بحد ذاتها المادة العامة للقيم التبادلية او لان القيم التبادلية للسلع تتحدد بسلعة خاصة مختلفة عن كل السلع الأخرىٰ، أي لان السلع يجب ان تبادل اولاً مقابل هذه السلعة العامة، هذا المنتوج العام الرمزي او التجسيد العام لوقت العمل قبل ان تتخذ وظيفة القيمة التبادلية ويمكن مبادلتها مقابل (او تحويلها إلىٰ) أية سلعة اخرىٰ حسب الرغبة وبغض النظر عن صفاتها المادية. ان النقود هي وقت عمل في شكل موضوع عام، أو انها تشييء وقت العمل العام، أي وقت العمل بوصفه سلعة عامة. لذا فقد تبدو قدرة وقت العمل علىٰ تأدية دور النقود مباشرة شديدة البساطة (بمعنىٰ قدرته علىٰ توفير العنصر الذي تتحقق من خلاله القيم التبادلية كما هي)، لأنه ينظم القيم التبادلية. وهو في الواقع ليس المقياس الاساس للقيم التبادلية فحسب، بل هو مادتها كذلك (ذلك ان السلع بوصفها قيما تبادلية لا تمتلك محتوىٰ آخر ولا مزايا طبيعية). غير ان مظهر البساطة هذا ينطوي علىٰ خداع. والحقيقة ان علاقة القيمة التبادلية للسلع باعتبارها تشييئات متساوية ومتكافئة لوقت العمل تنطوي علىٰ تناقضات تجد تعبيرها الموضوعي في **النقود المتميزة عن وقت العمل**.

يتخذ هذا التناقض، لدىٰ ادم سمث، شكل مجموعة متوازيات. فعلىٰ العامل ان ينتج إلىٰ جانب ناتج العمل المحدد (وقت العمل كموضوع

محدد)، كمية من السلعة العامة (من وقت العمل كموضوع عام. ويظهر محددا القيمة التبادلية لدىٰ سمث موجودين من خارجها، يقف الواحد منهما جنب الآخر. اما داخل السلعة ككل فلا يبدو التناقض محكما قبضته ومتغلغلاً بعد. وهذا يتوافق مع مرحلة الانتاج التي كانت قائمة وقتذاك، حيث كان العامل يملك مباشرة جزءاً من كفافه في صورة منتجات وحيث لم يصبح كل نشاطه ولا كل انتاجه بعد معتمدين علىٰ التبادل، أي حيث ما زالت الزراعة من اجل الاشباع الذاتي (او شيء مشابه، كما يسميها ستيوارت)[٢٠] سائدة علىٰ نطاق واسع جنبا إلىٰ جنب مع الصناعة البطريركية (حيث الحياكة اليدوية والغزل المنزلي مرتبطان بشكل وثيق بالزراعة). وكان ما يبادل علىٰ نطاق واسع ضمن البلد لا يتجاوز الفائض اما القيمة التبادلية وتحديدها بوقت العمل فلم تكن قد تطورت بالكامل علىٰ نطاق وطني.

(ملاحظة عرضية: انه لأقل صحة بالنسبة للذهب والفضة مما هو بالنسبة لأية سلعة أخرىٰ، القول بامكانية ارتفاع استهلاكهما فقط في تناسب عكسي مع تكاليف انتاجهما. ذلك ان استهلاكهما يزداد بالاحرىٰ بالتناسب مع ازدياد الثروة العامة، ما دام استخدامهما يمثل بالتحديد الثروة والفائض، والترف. انهما يمثلان بنفسهما الثروة بشكل عام. وعدا استخدامهما كنقود يزداد استهلاك الذهب والفضة بالتناسب مع ازدياد الثروة العامة. إذن فحين يرتفع عرضهما فجأة، حتىٰ ولو لم تنخفض تكاليف انتاجهما أو قيمتهما بصورة تتناسب وهذا الارتفاع، فانهما يجدان سوقاً سريعة التوسع تعيق انخفاض سعريهما. وهكذا يتضح عدد من المشاكل التي تبدو مستعصية علىٰ تفسير الاقتصاديين الذين يجعلون استهلاك الذهب والفضة بعامة معتمداً علىٰ انخفاض تكاليف انتاجهما

---

(٢٠) ستيوارت، مبحث...، المجلد الاول، ص ٨٨.

فقط، كما هو الحل بالنسبة لكاليفورنيا وأستراليا[٢١]. ومن ثم يدور هؤلاء الاقتصاديون في حلقات مفرغة. ان ذلك مرتبط بالضبط بصفتها نقوداً، او تمثيلاً للثروة).

(نجد تمييزاً للذهب والفضة كسلع خالدة عن السلع الاخرى غير الخالدة لدى بتي[٢٢]. غير ان هذا التمييز قائم قبل ذلك لدى زينوفون (في الايرادات) عند اشارته إلى الرخام والفضة. «ولا تمتاز ارض اتيكا [اثينا القديمة وما يحيط بها - م. ع.] بوجود الاشياء المزهرة والذابلة سنوياً فحسب، فلديها اشياء اخرى تدوم الى الابد. لقد وهبتها الطبيعة وفرة من الصخور.. الخ (الرخام بالتحديد)..... وهناك، ارض لا تغل ثماراً إذا بذرت، ومع هذا فلو اقتلعت حجارتها فانها ستطعم اضعاف العدد الذي تعيله لو زرعت ذرة»[٢٣]. (من المهم ملاحظة ان التبادل بين قبائل او شعوب مختلفة (وهذا هو شكله الاول وليس التبادل الخاص) يبدأ حين تبيع قبيلة غير متمدنة (او يجري غشها ببيع) منتوجاً فائضاً ليس نتاج عملها، بل هو الناتج الطبيعي للأرض والمنطقة التي تحتلها).

(لو تابعنا التناقض الاقتصادي العادي الناجم عن ضرورة تجسد النقود في سلعة محددة، ومن ثم لو تابعنا تلك التناقضات الناجمة عن هذه السلعة نفسها (الذهب، الخ). وهذه هي النقطة II [انظر الصفحات الست عشرة التالية]؛ ثم حددنا العلاقة بين كمية الذهب والفضة وأسعار السلعة،

---

(٢١) اشارة إلى تفسير نتائج اكتشافات الذهب في كاليفورنيا واستراليا خلال خمسينات القرن الماضي.

(٢٢) السير وليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧)، «مؤسس الاقتصاد السياسي» (ماركس، نظريات القيمة الفائضة، ص ١)، ومن انصار نظرية القيمة في العمل. مؤلف «اطروحة في الضرائب»، لندن، ١٦٦٧، و «عدة مقالات في الحساب السياسي»، لندن، ١٦٩٩.

(٢٣) زينوفون، «الكتابات الصغرى»، (لندن) ١٩٢٥، ص ١٩٣ - ١٩٤.

وما اذا كان التبادل يحدث في الواقع او في الذهن فقط، إذ على كل سلعة ان تبادل مقابل نقود لكي تتحدد كأسعار. وهذه هي النقطة III [الصفحات الثماني اللاحقة للنقطة II]. من الواضح أن كمية هذه المعادن لا تأثير لها على اسعار السلع، المقاسة بالذهب والفضة فقط. وتبدأ الصعوبة عند التبادل الفعلي، حيث تقوم المعادن فعلاً بدور اداة تبادل، وعند علاقات الطلب والعرض، الخ لكن من الواضح ان قيمتها تتأثر، بصفتها مقياساً، كاداة للتداول)

ان وقت العمل نفسه يوجد في ذاته بشكل ذاتي فقط، في شكل نشاط فقط. وما دام قابلاً للمبادلة بحد ذاته (فهو نفسه سلعة) فانه لا يتحدد ويتمايز كميا فقط بل نوعيا كذلك. وهو ليس وقت عمل عام متعادل ذاتيا البتة، بل ان وقت العمل كذات لا يقابل بالاخرى وقت العمل العام الذي يحدد القيم التبادلية إلا بقدر ما تقابله السلع والمنتوجات الخاصة كموضوع.

إن اطروحة أ. سمث القائلة ان على العامل إنتاج سلعة عامة إلى جانب سلعته الخاصة، او بعبارة أخرى ان عليه ان يضفي على جزء من منتوجه شكل نقود، أو بتعميم أكبر ان عليه تحويل كل ذلك الجزء من سلعته الذي لن يفيده كقيمة استعمالية بل كقيمة تبادلية الى نقود، إن هذا النص لا يعني، عند التعبير عنه ذاتيا، اكثر من ان وقت العمل الخاص للعامل لا يمكن مبادلته مباشرة في مقابل وقت عمل خاص آخر، بل لا بد من وجود ما يتوسط هذه القابلية التبادلية العامة، أي ان على الأخيرة ان تتخذ شكلاً موضوعياً، شكلاً مختلفاً عن ذاتها، لكي تبلغ هذه القابلية التبادلية العامة.

ان عمل الفرد منظوراً إليه في نشاط الانتاج نفسه، هو النقود التي يشتري بها المنتوج مباشرة، هو موضوع نشاطه الخاص، لكنها نقود خاصة لا تشتري إلا هذا الناتج الخاص بالضبط. ولكي تكون نقوداً عامة

مباشرة عليها ألا تكون عملاً خاصاً بل عمل عام منذ البدء. أي لا بد من تثبيتها منذ البدء كحلقة ربط في الانتاج العام. بيد انه مع هذا الافتراض ليس التبادل ما يمنح العمل طابعه العام، بل ان طابعه الاجتماعي المفترض بالاحرى سيحدد توزيع المنتجات. والطابع الجماعي للانتاج سيجعل المنتوج جماعياً عاماً منذ البدء. ومنذ البدء سينطوي التبادل الحاصل اصلاً في الانتاج ـ والذي لن يكون تبادل قيم تبادلية بل تبادل نشاطات تتحدد بالحاجات الجماعية والاغراض الجماعية على مساهمة الافراد في عالم المنتجات الجماعي. وعلى اساس القيم التبادلية لن يتثبت العمل بصفته عاما إلا عبر التبادل. لكنه سيتثبت على هذا الاساس قبل التبادل، أي ان مبادلة المنتجات لن تكون البتة الوسيط الذي يتوسط مساهمة الافراد في الانتاج العام. بدهي لا بد وان يحدث التوسط. ويحدث التوسط في الحالة الاولى عبر مبادلة السلع، عبر القيم التبادلية والنقود. هذه الحالة هي التي تنطلق من الانتاج المستقل للافراد، مهما بلغ مقدار التحديد والتكييف المتبادل لنشاطات الانتاج المستقل هذه، فيما بعد من خلال علاقاتها المتبادلة. ان هذه كلها تعبيرات عن العلاقة نفسها. اما في الحالة الثانية فان الاشتراط نفسه يتم توسطه، أي ان انتاجا جماعياً، أو الجماعية نفسها تشترط كاساس للانتاج، ويتحدد عمل الفرد منذ البدء كعمل اجتماعي. وهكذا فمهما كان الشكل المادي، المحدد للانتاج الذي يخلقه او يساعد على خلقه فان ما اشتراه الفرد بعمله ليس ناتجاً محدداً وخاصاً، بل هو بالاحرى حصة محددة من الانتاج الجماعي. وإذن فليس لديه ناتج محدد ليبادله. وناتجه ليس قيمة تبادلية. ولا يحتاج الناتج الى ان يحول إلى شكل محدد لكي يكتسب طابعاً عاما بالنسبة للفرد. وعوضا عن تقسيم للعمل بالشكل الذي يتم خلقه بالضرورة بتبادل القيم التبادلية، سيجري تنظيم للعمل تنتج عنه مساهمة الافراد في الاستهلاك الجماعي. في الحالة الاولى يتثبت الطابع الاجتماعي للانتاج فقط بشكل لاحق وعبر

ارتقاء المنتجات إلىٰ [مستوى - م. ع.] قيم تبادلية ومبادلة هذه القيم التبادلية. اما في الحالة الثانية فان الطابع الاجتماعي للانتاج يشترط مسبقاً ولا يقوم التبادل المتبادل بين الاعمال المستقلة او منتوجات العمل بتوسط المساهمة في عالم المنتجات أي في الاستهلاك. فالشروط الاجتماعية للانتاج التي ينشط ضمنها الفرد هي التي تتوسط هذه المساهمة بالاحرىٰ. وأولئك الراغبون في تحويل عمل الفرد مباشرة الىٰ نقود (أي ناتج عمله كذلك) والىٰ قيمة تبادلية متحققة، انما يريدون تحديد ذلك العمل مباشرة كعمل عام، أي ان ينفوا بالضبط الشروط التي لا بد ان يصبح في ظلها نقوداً وقيماً تبادلية والتي يعتمد في ظلها على التبادل الخاص. وهذا مطلب لا يمكن تلبيته إلا في ظل شروط لن يثار فيها هذا المطلب. فالعمل علىٰ اساس القيم التبادلية يشترط الا يكون عمل الفرد ولا ناتجه عامين بصورة مباشرة، أي ان المنتوج يبلغ هذا الشكل فقط عبر المرور بتوسط موضوعي، بواسطة شكل للنقود متميز عن ذاته.

ويبقى تحديد الوقت أساسياً بالطبع، علىٰ اساس الانتاج الاجتماعي. فكلما قل الوقت الذي يلزم المجتمع لانتاج القمح والاغنام.. الخ ازداد الوقت الذي يكسبه لانتاج غير ذلك، انتاجاً ماديا او ذهنياً. وكما في حالة الفرد، يعتمد تعدد جوانب تطوره ومتعته ونشاطه علىٰ الاقتصاد في الوقت. والىٰ الاقتصاد في الوقت يختزل كل اقتصاد في النهاية. وعلىٰ المجتمع ان يوزع وقته، بطريقة هادفة كذلك لكي يحقق انتاجا كافيا لحاجاته الشاملة، كما ان علىٰ الفرد توزيع وقته بصورة صحيحة لكي يحقق المعرفة بنسب ملائمة او لكي يشبع المطالب المختلفة من نشاطه. وهكذا يبقىٰ الاقتصاد في الوقت، إلىٰ جانب التوزيع المخطط للعمل بين فروع الانتاج المختلفة القانون الاقتصادي الاول للانتاج الجماعي. انه يصبح قانونا هناك بدرجة اعلى. غير ان ذلك مختلف في الجوهر عن قياس القيم التبادلية (سواء كانت عملا او منتوجات) بوقت العمل. ان

عمل الافراد في فرع واحد من فروع العمل، والانواع المتعددة من العمل تختلف عن بعضها البعض لا من ناحية كمية فقط بل نوعياً كذلك. إذ ماذا يشترط الفرق الكمي المحض بين الاشياء؟ تطابق نوعياتها. من هنا يشترط القياس الكمي للاعمال التعادل، او تطابق النوعيات.

(سترابو، الكتاب الحادي عشر، حول البانيي القوقاز: «إن قاطني هـذه البلاد وسيمـون وكبـار بشكـل غير طبيعـي. وهـم صريحون في معاملاتهم، وغير جشعين، فهُمْ لا يستخدمون نقوداً مسكوكة، على العمـوم. ولا يعـرفـون رقماً يتجـاوز المائـة، بـل يعقـدون الصفقـات مقايضة.... كما انهم لم يألفوا المقاييس والاوزان الدقيقة»[٢٤].

تظهر النقود كمقياس قبل ظهورها كوسيط تبادل (الثيران، مثلاً، لدى هوميـروس). لان كل سلعة في المقايضة ما زالت وسيط تبادلها الخاص، لكنها لا تستطيع ان تكون مقياس نفسها او معيار مقارنة بنفسها.

(٢)[٢٥] توصلنا إلى ما يأتي حتى الان: ان منتوجاً خاصاً (سلعة) (مادة) لا بد وان يصبح ذات النقود التي توجد كمزية لكل قيمة تبادلية. وليست الذات التي يتمثل فيها هذا الرمز موضوعاً محايداً، طالما كان المطلوب من الذات التي ستقوم بدور التمثيل محتوى في شروط تلك السلعة التي ستمثل. نعني بالشروط تحديد المفاهيم والعلاقات المميزة. إن دراسة المعادن الثمينة بصفتها ذوات العلاقات النقدية، وتجسيداً للاخيرة، ليست البتة موضوعاً خارج مملكة الاقتصاد السياسي، كما يظن بـرودون، كما ان التركيب الطبيعي للالوان والرخام لا يقع خارج مملكة الرسم والنحت. والمزايا التي تحوزها السلعة كقيمة تبادلية، أي المزايا التي لا تكفي الصفات النوعية للسلعة لتلبيتها، انما تعبر عما يراد من تلك السلع

---

(٢٤) سترابو، الجغرافيا، الكتاب الحادي عشر، الفصل الرابع.

(٢٥) ليست هناك فقرة تبدأ بالرقم (١) في النص الاصلي.

الممثلة لمادة النقود بامتياز. وهذه المطالب، عند المستوى الذي حصرنا فيه انفسنا حتى الان، تلبيها المعادن الثمينة على اكمل وجه. فالمعادن، في شكلها هذا، [تتمتع] بافضلية على السلع الأخرى كأدوات انتاج. والافضلية، من بين المعادن، هي لذلك الذي وُجد أولا في كمالـه ونقائه الطبيعي: الذهب، ومن ثم النحاس، فالفضة والحديد. ان المعادن الثمينة تكسب افضلية على المعادن الاخرى في تحقيق المعادن، إذا اتبعنا صياغة هيغلية[٢٦].

أ. الذهب والفضة في علاقتهما بالمعادن الاخرى

تتأكسد المعادن الاخرى عند تعرضها إلى الهواء، اما المعادن الثمينة (الزئبق، الفضة، الذهب، البلاتين) فلا تتأثر بالهواء.

الذهب: Au [الرمز الكيمياوي - م. ع.]. وزنه النوعي = ١٩,٥. درجة الذوبان = ١٢٠٠ درجة مئوية.

«الذهب البراق هو اروع المعادن، لذا أُشير إليه في المجتمع القديم بالشمس او بوصفه ملك المعادن. منتشر بشكل واسع، ولكن في كميات غير كبيرة ابداً. من هنا فهو اثمن من المعادن الأخرى. يتم اكتشافه عموماً وهو في حالة معدن نقي، كقطع كبيرة أحياناً، واحياناً اخرى في شكل حبيبات اصغر ملتحمة بمعادن أخرى. وبتفسخ الاخيرة تنشأ رمال حاملة للذهب، تحملها عدة انهار. وإذ ذاك يمكن غسل الذهب عنها بفضل وزنه النوعي الكبير. للذهب طواعية هائلة، إذ يمكن طرق حبة واحدة حتى تصنع سلكا طوله ٥٠٠ قدم، كما يمكن طرقه في صفائح يصل سمكها ١/ ٢٠٠,٠٠٠ من البوصة. يقاوم الذهب كل الحوامض، ولا يذيبه غير الكلور في حالة حرة (ماء الملوك، مزيج من حامضي النتريك والهيدروكلوريك). يستخدم للطلاء».

---

(٢٦) هيغل، فلسفة الطبيعة، طبعة غلوكنر، المجلد التاسع، ص ٤١٣ - ٤٢٤.

الفضة:Ag [الرمز الكيمياوي - م. ع.]. وزنها النوعي = ١٠. درجة الذوبان = ١٠٠٠ درجة مئوية. ذات مظهر براق. اكثر المعادن الفة. شديدة البياض والطواعية. يمكن صياغتها بجمال وطرقها في اسلاك شديدة الرقة. يتم العثور على الفضة في صورة غير مسبوكة، وغالبا ما تكون ممزوجة بالرصاص في شكل خامات رصاص فضية.

هذا ما يتعلق بالخصائص الكيمياوية للذهب والفضة (اما قابلية الانقسام والالتحام، وتناسق الذهب والفضة النقيين، الخ.. فمعروفة تماماً).

علم المعادن:

الذهب: تجدر ملاحظة ان المعدن يزداد قيمة، كلما كان وجوده منفصلاً. هذه المعادن توجد منعزلة عن الاجسام المنتشرة بشكل اكثر شيوعاً. انها كائنات ارقى من القطيع المشاع. هكذا نجد الذهب في حالة معدن غير ملتحم في سبيكة، كبلور في شكل مكعبات متنوعة، أو في اكثر الاشكال تنوعاً، في قطع وكتل غير منتظمة، في صورة رمال وغبار حيث يلتصق بانواع عديدة من الحجر. يمكن العثور عليه، على سبيل المثال، ملتصقاً بالغرانيت وهو يشق طريقه نحو رمال الأنهار وبالحصى في اراضي الفيضانات نتيجة تفتت تلك الصخور. ولما كان الوزن النوعي للذهب في هذه الحالة قابلاً لان يصل الى ١٩,٤ فيمكن استخراج ادق قطعة عبر تحريك الرمال الحاملة للذهب في الماء. تستقر العناصر المعدنية الاثقل اولا، ويمكن بذلك «غسله» كما يقال. واكثر المعادن التي توجد مرافقة للذهب، الفضة. هنا يجابه المرء مزيجاً طبيعياً من كلا المعدنين يحتوى نسبة تراوح بين ٠,١٦ و ٣٨,٧ من الفضة، مما يرتب، بالطبع، فوارق في اللون والوزن.

الفضة: مع التنوع الكبير في معادنها [الخليطة - م. ع.] تبدو كواحد من المعادن الاكثر انتشاراً سواء كمعدن غير ملتحم في سبيكة او

مخلوطاً مع معادن أخرىٰ او مع الارسين والكبريت. (كلوريد الفضة، بروميد الفضة، اوكسيد الفضة الكاربوني، البزموث ـ خام الفضة، الستيرنبيرغيات ★، ومتعدد القواعد ★★، الخ).

الخصائص الكيماوية الرئيسية لكل المعادن الثمينة هي عدم التأكسد عند التعرض للهواء. والخصائص المميزة للذهب (والبلاتين) هي عجز الحوامض (عدا الكلور) عن إذابتها. إنها لا تتأكسد فتبقىٰ نقية بعيدة عن الصدأ. انها تمثل انفسها كما هي. تقاوم الاوكسجين. وتقاوم الفناء. (في العصر القديم سبح بحمدهما مقدسو الذهب والفضة).

خصائص فيزيائية: وزنها النوعي. أي وزن كبير في حيز صغير. وهذا شديد الاهمية لاغراض التداول. الذهب: ١٩,٥، الفضة ١٠. البريق. وميض الذهب. بياض الفضة. روعة. طواعية. لذا فهما شديدا الفائدة في صياغة المجوهرات، والزخرفة، واضفاء الابهة علىٰ الاشياء الاخرىٰ. ظل الفضة الابيض (الذي يعكس اشعة الضوء كلها في تركيبها الاصلي). حمرة ـ صفرة الذهب (التي تمتص كل الالوان ذات الشعاع المختلط ولا تعكس إلا الاحمر). صعوبة الذوبان.

خصائص جيولوجية: توجد (وبخاصة الذهب) صلبة وغير ملتحمة في سبائك. تكون منفصلة عن الاجسام الاخرىٰ، معزولة، ومتفردة. عرض منفرد مستقل عن العناصر الأخرى.

بخصوص المعدنين الثمينين الآخرين: (١) البلاتين يفتقد اللون. رمادي ضارب الىٰ رمادي. (سخام المعادن)، شديد الندرة. لم يعرفه المجتمع

★ الستيرنبيرغيات، خليط ينسب الىٰ مكتشفه الكونت كاسبار م. فون ستيرنبيرغ. معدني، بني غامق. يتكون من الكبريت والحديد والفضة (كبريتيد الحديد الفضي). [ـ م.ع.].

★★ متعددة القواعد، خام ذو مظهر معدني يتكون من الفضة والنحاس والكبريت والانتيمونيا. [ـ م.ع.].

القديم، ولم يكتشف إلا بعد اكتشاف اميركا، كما اكتشف في [جبال ـ م. ع.] الاورال في القرن التاسع عشر. لا يذوب إلا في الكلور. يوجد دائماً في حالة صلبة. الوزن النوعي = ٢١. لا تذيبه اقوى النيران. ذو قيمة علمية اكبر. (٢) الزئبق: يوجد سائلا، يتبخر. ابخرته سامة. يمكن مزجه مع سوائل اخرى (الملغمات) (الوزن النوعي = ١٣,٥. درجة الغليان = ٣٦٠ درجة مئوية). لهذا لا يصلح البلاتين، والزئبق بدرجة اكبر، لان يكونا نقوداً.

سمة جيولوجية مشتركة بين كل المعادن الثمينة: الندرة. والندرة (عدا من العرض والطلب) عنصر ذو قيمة بقدر ما ان نقيضها (ما هو غيرنادر)، نفي الندرة لا قيمة له لانه لا يظهر نتيجة للانتاج. عند تحديد القيمة بشكل اولي، التحديد الاكثر استقلالا عن الوعي يكون الانتاج ارادياً اكثر قيمة، على افتراض وجود الطلب. فلا قيمة للحصى الشائع، بالمعنى النسبي، إذ يتم الحصول عليه **من دون انتاج** (حتى ولو انطوى الانتاج على معنى البحث والتفتيش فقط). ولكي يصبح شيء ما موضوعاً للتبادل، وذا قيمة تبادلية ينبغي الا يكون متاحاً لأي شخص من دون توسط التبادل، ينبغي الا يظهر في هذا الشكل المبذول بما يجعله ملكية مشاعة. وبهذا القدر تكون الندرة عنصراً من عناصر القيمة التبادلية، بحيث تكتسب هذه الصفة للمعادن الثمينة اهمية، بغض النظر عن علاقتها الأبعد بالعرض والطلب.

وحين نتأمل في مزايا المعادن من حيث هي وسائل انتاج، فللذهب ميزته. انه اول معدن تم اكتشافه بصفته معدنا، لسبب مزدوج. فهو يظهر في الطبيعة بصفته اكثر المعادن معدنية، اكثرها تميزاً وقابلية للتحديد. وثانيا، لان الطبيعة إذ توفره تقوم بعمل ألقته في حالات اخرى على البراعة البشرية. فلا يتطلب اكتشافه غير مجهود اولي. انه لا يتطلب علما ولا ادوات انتاج متطورة.

« يقينا، إن على الذهب احتلال مكانه كاقدم معدن معروف. وتشير إليه اولى السجلات عن تطور الانسان كمعيار لمركز الانسان» (فهو في صورة فائض، اول شكل تتجلىٰ عبره الثروة. واول شكل للقيمة هو القيمة الاستعمالية. النوعية المألوفة التي تعبر عن علاقة الفرد بالطبيعة. اما الشكل الثاني، فهو القيمة التبادلية التي تظهر **إلى جانب** القيمة الاستعمالية، وسيطرتها على قيم الناس الاستعمالية، وارتباطها الاجتماعي. والقيمة التبادلية نفسها في الاصل، هي قيمة للاستعمال في ايام الاحاد فقط، أي ما يتجاوز الضرورة الطبيعية المباشرة.

اكتشاف الانسان المبكر للذهب: يختلف الذهب بوضوح عن المعادن الاخرى (عدا بعض الاستثناءات النادرة) في انه يوجد في الطبيعة في حالة معدن. فالحديد والنحاس والصفيح والرصاص والفضة تكتشف عادة وهي متحدة كيمياويا مع الاوكسيجين او الكبريت او الارسين او الكاربون. وإذا ما عثر عليها بصورة استثنائية في حالة غير متحدة او في حالة عذراء، كما كانت تسمى سابقاً، فيشار إلى ذلك كحالة شاذة لا كواقع شائع. غير ان الذهب يوجد على الدوام كمعدن أصيل.... وفي صورته ككتلة معدنية، ذات لون اصفر جذاب يستطيع ان يلفت انتباه اقل الناس معرفة، فيما يحتمل ان تظل مواد اخرى راقدة امام العين من دون ان تظهر عليها أية سمات تجذب ملاحظة قليلي الانتباه. وبحكم تشكل الذهب في صخور اشد تعرضاً لفعل الجو، يكمن في حطام الصخور الجبلية. وبفعل التأثيرات المحللة للمناخ، وتقيرات درجة الحرارة. وفعل الماء، وبتأثير الجليد بخاصة، غالبا ما تتحطم كسر الصخور. فتحمل الفيضانات هذه الكسر نحو الصخور وتدفعها نحو الحصىٰ بتأثير الفعل المستمر للماء المتدفق. وبين هذه يتم اكتشاف جزيئات الذهب او حصاه. ان حرارة الصيف، إذ تجفف المياه، تحيل تلك الاحواض التي شكلت اقنية الانهر ومجاري سيول الشتاء إلىٰ ممرات

لرحلات المهاجرين. وهنا يمكن ان نتخيل الاكتشاف المبكر للذهب».

«يوجد الذهب، في الغالب، نقيا، او شديد القرب للنقاء على اية حال، بحيث يمكن ان تلحظ للتو طبيعته المعدنية، في الانهار كما في ثنايا الكوارتز».

«يبلغ الوزن النوعي للكوارتز ولمعظم الصخور الصقيلة والكثيفة الاخرى حولى ٢/١، فيما يرواح الوزن النوعي للذهب بين ١٨ و ١٩. والذهب إذن اثقل بحوالى سبع مرات من أية صخرة او حجر يحتمل ان يعلق به. وبموجب ذلك يمتلك تيار الماء ما يكفي من القوة لحمل الرمال او حصى الكوارتز او أية صخرة اخرى، لكنه قد لا يكون من القوة بحيث يحرك كسر الذهب المختلطة بها. لقد كان فعل الماء المتحرك بالصخور التبرية سابقاً، مماثلاً بالضبط لما يفعله عامل المناجم الآن، أي تكسيرها وتحويلها الى شظايا وجرف الجزيئات الأخف وزنا وترك الذهب وراءها. ان الانهار، في واقع الأمر، مصافي هزازة طبيعية كبرى[٢٧]، تجرف على الفور كل الجزيئات الاكثر خفة ودقة، اما تلك الاثقل فاما ان تلتصق بعوائق طبيعية او تترك ريثما يبطيء التيار من سرعته او قوته» (أنظر: الذهب (محاضرات في..)، لندن ١٨٥٢، ص ١٢، ١٣)[٢٨].

---

(٢٧) المصفى الهزاز: صندوق يستعمله عمال التعدين لفصل الذهب عن التراب. [م.ع.].

(٢٨) انظر: المدرسة الحكومية للمعادن والعلوم التطبيقية في الفنون، محاضرات في الذهب لتوجيه المهاجرين على أهبة المضي إلى استراليا. القيت في متحف الجيولوجيا العملية، لندن، ١٨٥٢. ان اشارات ماركس إلى الصفحات غير دقيقة. فالجملة الاخيرة مصدرها ص ١٢، اما باقي الفقرة فمن الصفحة ١٠. والفقرتان السابقتان منقولتان عن الصفحات ١٧١ و ١٧٢ و ٨ من المصدر نفسه. اما الفقرتان اللاحقتان فمن الصفحات ٩٣ - ٩٥ و ٩٥ - ٩٧ على التوالي.

« تفيد ارجح الاحتمالات، والتقاليد والتاريخ القديم، إلىٰ ان اكتشاف الذهب في الرمال وحصىٰ المجاري كان الخطوة الاولىٰ في التعرف علىٰ المعادن. ومنذ اقدم الازمان كانت كميات الذهب الكبيرة او الصغيرة تغسل عن الرواسب التبرية بطرق بسيطة في معظم بلدان اوروبا وافريقيا وآسيا وربما في كلها. وفي بعض الاحيان كانت النجاحات المتحققة من تدفق الذهب كبيرة لدرجة بث موجة من الاثارة علىٰ امتداد مقاطعة بأكملها. لكن هذه الموجة كانت تخمد ثانية ففي عام ٧٦٠ تدفق الفقراء باعداد كبيرة ليغسلوا الذهب عن رمال النهر جنوب براغ. وكان باستطاعة ثلاثة رجال استخراج مارك من الذهب (١/ ٢ رطل) يوميا. وبلغ الاندفاع اللاحق « للحفر » مدىٰ أدىٰ بالبلاد الىٰ المجاعة في العام التالي وخلال القرون القليلة اللاحقة تكررت حوادث مشابهة عدة مرات، برغم ان جاذبية الثروات المنتشرة علىٰ السطح، هنا كما في أي مكان اخر، تراجعت لصالح التعدين المنتظم والمنهجي ».

« يوجد الذهب في نوعين من الرواسب. العروق او الاخاديد التي تقطع الصخور الصلبة في اتجاه عمودي بالنسبة للأفق، تقريباً، وأحواض المجاري او « السيول » حيث يختلط الذهب بالحصىٰ والرمال او الطين ويترسب بفعل عمل الماء الميكانيكي علىٰ سطح تلك الصخور التي تخترقها العروق بعمق غير محدد. ويرتبط فن التعدين بالصنف الاول، علىٰ الخصوص. اما الاخيرة فلا تتطلب إلا عمليات حفر بسيطة. ان تعدين الذهب، بالمعنىٰ الادق للتسمية، هو مثل أي تعدين آخر، فن يتطلب استخدام رأس مال ومهارة لا تكتسب إلا عبر سنوات من الخبرة. وما من فن آخر يمارسه المتحضرون يتطلب تطبيق مثل هذا القدر من العلوم والفنون المكملة، مثل تعدين الذهب. غير انه برغم اهمية هذه العلوم لمن يعمل في التعدين، فنادراً ما يكون اي منها ضروريا لغاسل الذهب الذي ينبغي عليه الاعتماد علىٰ قوة ذراعية في الاساس او علىٰ قدرته الصحية

عموماً. وينبغي ان تكون الاداة التي يستخدمها بسيطة بالضرورة، بما يتيح له نقلها من مكان إلىٰ اخر واصلاحها بسهولة في حال تعطلها. كما ينبغي الا تتطلب دقة في التشغيل، إذ ان هذا يكلف وقتاً كبيراً للحصول علىٰ كميات صغيرة».

الفرق بين ما يرسبه التيار من ذهب، كما يتجلىٰ في الوقت الحاضر باحسن وجه في سيبريا وكاليفورنيا واستراليا وبين الرمال الدقيقة التي ترسبها الانهار سنويا والتي يحتوي بعضها علىٰ كميات من الذهب قابلة للاستخراج. توجد الاخيرة، بالطبع، علىٰ السطح بالمعنىٰ الحرفي. اما الاخير فربما أمكن العثور عليها تحت غطاء يراوح سمكه بين قدم واحد و ٧٠ قدماً. يتكون هذا الغطاء من التربة والنبات المتفحم والرمال والحصىٰ.. الخ. ولا بد أن انماط عمل الطريقتين متطابقة من حيث المبدأ. لكن الطبيعة قامت بمساعدة غاسل الذهب بقهر الاجزاء الاعلىٰ والاصلب والاثرىٰ من العروق، وبالتالي فقد سحقت وغسلت المواد، بحيث يجد غاسل الذهب أشق اجزاء العمل وقد انجزت بالنيابة عنه، في حين ان عامل التعدين الذي يتجه نحو العروق الافقر والاعمق، لكن الاكثر ديمومة، عليه ان يستعين بكل مصادر الفنون الأدق.

لقد اعتبر الذهب، عن حق، المعدن الاكثر نبلاً تبعا لخصائص فيزياوية وكيمياوية متنوعة. فهو لا يتغير ولا يصدأ بتعرضه للهواء. (وثباته يكمن، بالضبط، في مقاومته للاوكسجين في الجو). ولونه لامع اصفر محمر إذ يكون في حالة متماسكة. شديد الكثافة. شديد الطواعية. ويتطلب حرارة عالية لاذابته. وزن نوعي.

إذن ثلاثة انماط لانتاجه: (١) في رمال النهر. اكتشاف بسيط من السطح. بالغسل. (٢) في احواض الانهار واراضي الفيضانات. بالحفر.، (٣) التعدين. لذا لا يتطلب انتاجه تطوراً في القوىٰ المنتجة، فالطبيعة تقوم بمعظم العمل في هذا المجال.

(جذور كلمات الذهب، الفضة، الخ. (انظر: غريم)[٢٩]. هنا نجد عدداً من المفاهيم العامة عن اللمعان. تنتقل بعد ذاك إلىٰ الكلمات، المقاربة للون. الفضة ابيض. الذهب أصفر. الصفر [النحاس الاصفر ـ م. ع.] والذهب، الصفر والحديد يتبادلان الاسماء. استخدم الالمان البرونز قبل الحديد. تقارب وثيق بين البرونز [aes باللاتينية] والذهب [aurum باللاتينية].).

النحاس (الصفر، البرونز: الصفيح والنحاس) والذهب استخدما قبل الفضة والحديد.

(استخدم الذهب قبل الفضة بزمن طويل، لانه يوجد نقيا او قليل الاختلاط مع الفضة. ويتم الحصول عليه بمجرد غسله. يعثر علىٰ الفضة عموماً في عروق محفورة في اصلب صخور الاراضي البدائية، ويتطلب استخراجها عملاً ومكائن معقدة. في جنوبي اميركا لا يتم استغلال عروق الذهب، بل يقتصر الاستغلال علىٰ الذهب في شكل غبار وكتل في الاراضي الغرينية. وكذلك الأمر في زمن هيرودوتس. كما تبرهن اقدم النصب في اليونان وآسيا وشمالي اوروبا والعالم الجديد على ان استخدام الذهب في صنع الادوات المنزلية وفي الزينة ممكن في شروط شبه بربرية. في حين يدل استخدام الفضة للاغراض نفسها علىٰ حالة اجتماعية متطورة نسبيا. انظر دورو دو لامال، الدفتر (٢))[٣٠].

النحاس كأداة رئيسية في الحرب والسلم (المصدر السابق، ٢).

---

(٢٩) جاكوب غريم، تاريخ اللغة الالمانية، المجلد الاول، لايبزغ، ١٨٤٨، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣٠) اشارة إلى دفتر مقتطفات ماركس نفسه، الرقم ١٤ (سنة ١٨٥١)، وتحتوي الصفحة الثانية منه علىٰ المقتطفات المشار إليها المأخوذة من الصفحات ٤٨ ـ ٤٩ من كتاب دورو دو لا مال، الاقتصاد السياسي للرومان، باريس، ١٨٤٠، المجلد الاول. والصفحات الأربع التالية من هذا النص تستند عموما إلىٰ مقتطفات من عمل دو لامال.

(كذلك النقود في ايطاليا ، المصدر السابق) .

(ب) التقلبات في علاقة القيمة بين المعادن المختلفة

إذا اردنا تفحص استخدام المعادن كمادة للنقود ، فضلاً عن استعمالاتها المقارنة وظهورها المبكر او المتأخر ، فمن الضروري النظر ، عند ذاك ، في تقلبات **قيمها النسبية** . (ليترون ، بوخ ، جاكوب)[٣١] . (سننظر فيما بعد في ذلك الجزء المتعلق بمسألة كتلة المعادن المتداولة بحد ذاتها وعلاقتها بالاسعار ، كملحق تاريخي بالفصل حول العلاقة بين النقود والاسعار) .

اعتمد التقلب المستمر بين الذهب والفضة والنحاس خلال حقب مختلفة علىٰ طبيعة المواقع التي وجدت فيها اولاً ، وعلىٰ درجة نقائها ثانيا ، ثم علىٰ التغيرات السياسية كغزو الفرس والمقدونيين لآسيا وجزء من افريقيا ، وفيما بعد احتلال اجزاء من القارات الثلاث من قبل الرومان (الامبراطورية الرومانية) الخ . يعتمد الأمر إذن علىٰ نقائها النسبي وموقعها .

ويمكن تحديد علاقة القيمة بين مختلف المعادن من دون اللجوء إلىٰ الاسعار ـ بواسطة النسبة الكمية البسيطة التي يبادل عبرها الواحد مقابل الاخر . ويمكن استخدام هذا الشكل عموماً ، حين لا نقارن غير بضع سلع تعتمد القياس نفسه ، مثلا كذا ربع من الجاودار ، او الشعير او الشوفان مقابل كذا ربح من القمح . وهذه الطريقة تستخدم في المقايضة حيث يبادل القليل من أي شيء وحيث لا تتضمن العملية غير سلع أقل ، وحيث لا حاجة الىٰ النقود بالتالي .

---

(٣١) ج . أ . ليترون ، « تأملات عامة في تقويم النقود الاغريقية والرومانية وفي قيمة الذهب والفضة قبل اكتشاف اميركا » ، باريس ، ١٨١٧ ؛ و . جاكوب ، « بحث تاريخي في انتاج واستهلاك المعادن الثمينة » ، لندن ، ١٨٣١ ؛ أ . بوخ ، « الاقتصاد العام لاثينا » ، لندن ، ١٨٤٢ .

كان الذهب النقي من الوفرة، استناداً إلىٰ سترابو، بين قوم من العرب المجاورين لسبأ بحيث كانت ١٠ ارطال منه تقدم مقابل رطل من الحديد، ورطلان منه يقدمان مقابل رطل من الفضة. وتوافرت ثروة من الذهب في المنطقة البكترية (باكتارا، الخ، باختصار تركستان)وفي ذلك الجزء من آسيا الواقع بين باروباميسوس (هندوكوش) وايموس (جبال موستاغ)، أي في الصحراء الرملية الغنية بالذهب (صحراء كوبي): استنادا إلىٰ دورو دولامال، إذن، من المحتمل ان نسبة [القيم ـ م. ع.] بين الذهب والفضة ظلت من القرن الخامس عشر حتى القرن السادس قبل الميلاد ١/٦ أو ١/٨، وهو نفس ما كان قائماً في الصين واليابان حتى بداية القرن التاسع عشر. ويحدد هيرودتس هذه [النسبة ـ م. ع.] في فارس في ظل حكم داريوس هستاسبس بـ ١٣/ ١. وبموجب شريعة مانو المكتوبة بين ١٣٠٠ و ٦٠٠ قبل الميلاد، كانت نسبة الذهب الى الفضة = ٢/ ١. ويجب ان تقوم مناجم الفضة علىٰ الدوام تقريباً في اراضي بدائية، حيث تقع المكامن. إذ لا يعثر في الاراضي السهلية إلا علىٰ العروق الأقل اهمية. ولا تنغرس الفضة في الرمال والحصىٰ في العادة بل في اكثر الصخور قسوة وتماسكاً مثل الكوارتز، الخ. وهذا المعدن اكثر شيوعاً في المناطق الباردة، إما بسبب البعد عن خط الاستواء او الارتفاع في حين يوجد الذهب عموماً في البلاد الدافئة. وعلىٰ عكس الذهب، لا يتم العثور علىٰ الفضة في حالة نقية إلا نادراً (بل تتحد في العادة مع الارسين والكبريت) (حامض المورياتيك والملح الصخري). وقد قام همبولدت في ١٨١١ بتقدير نسبة الذهب الىٰ الفضة، حسب كمية الرواسب، فكانت في اميركا ١/ ٤٦ وفي اوروبا (بما في ذلك روسيا الاسيوية) بـ ١/ ٤٠ (وهذا قبل اكتشاف [معادن ـ م. ع.] استراليا وكاليفورنيا). ويقدر علماء المعادن في اكاديمية العلوم ان النسبة في وقتنا (١٨٤٢) هي ١/ ٥٢، برغم ان رطلاً من الذهب يعادل قيمة ١٥

رطلاً من الفضة، وهكذا فان علاقة القيمة بينهما = ١٥/ ١ .

النحاس: وزنه النوعي = ٨,٩ . لونه احمر شفقي جميل، صلب نسبيا . تلزم درجة حرارة شديدة الارتفاع لاذابته . لا يندر العثور عليه نقيا، لكنه يتحد، في معظم الاحيان مع الاوكسجين أو الكبريت، تكمن رواسبه في الاراضي البدائية القديمة، وغالبا ما يوجد قريبا من السطح، اوفي اعماق ليست سحيقة، حيث يتجمع في كتل من المعدن النقي، ذات وزن كبير احيانا، استخدم النحاس في ايام السلم والحرب قبل الحديد (وعلاقة الذهب بالفضة كمادة للنقود شبيهة بعلاقة النحاس بالحديد كاداة عمل في مجرى التطور التاريخي) . كان تداول النحاس واسعاً في ايطاليا في ظل الرومان من القرن الاول الى الخامس . ويمكن للمرء ان يحدد مسبقاً درجة تحضر شعب ما، إذا تعرف فقط على المعدن الذي يستخدمه هذا الشعب في السلاح والادوات والزينة: ذهبا او نحاساً او فضة او حديداً . قصيدة هسيود عن الزراعة «من البرونز كانت عدتهم، ما كان هناك حديد أسود»[٣٢] .

لوكريتيوس «كان استعمال البرونز معروفا قبل الحديد»[٣٣] . ويشير جاكوب الى مناجم النحاس القديمة في النوبة وسيبريا (انظر دورو I، ٥٨) . ويقول هيرودوتس لم يكن لدى الماساجيتيون ★ غير البرونز، لكن لم يعرفوا الحديد، وإذا حكمنا استنادا الى المجموعة المسماة (رخام اوكسفورد)، لم يكن الحديد معروفا قبل ١٤٣١ ق. م. الحديد نادر،

---

(٣٢) هسيود، الاعمال والأيام، السطر ٥١ .

(٣٣) لوكريتيوس، «في طبيعة الاشياء» أو «في الطبيعة» وهي قصيدة تعليمية يعرض فيها لوكريتيوس اسس مادية أبيقور [م. ع.]، الكتاب الخامس، السطر ١٢٨٧ .

(٣٤) بلني، «التاريخ الطبيعي»، الكتاب الثالث، الفصل ٢٠، القسم ١٣٨ .

★ الماساجيتيون: شعب اندو اوروبي قديم، من تركستان الروسية [ـ م. ع.] .

في وقت هوميروس، لكن استخدام البرونز شديد الشيوع (سبيكة من نحاس وزنك وصفيح). وقد استخدم المجتمعان الاغريقي والروماني البرونز لفترة شديدة الطول، حتىٰ في صناعة الفؤوس وأدوات الحلاقة. وكانت ايطاليا غنية نسبيا بالنحاس المحلي، لذا شكلت النقود النحاس العملة الوحيدة او العملة الدارجة علىٰ الاقل، والوحدة النقدية لايطاليا حتىٰ سنة ٢٤٧ ق. م. وكانت المستعمرات الاغريقية في جنوب ايطاليا تتسلم الفضة مباشرة من اليونان وآسيا أو عبر صور وقرطاجنة، واستخدمتها كنقود ابتداء من القرنين الخامس والسادس. ويبدو ان الرومان تعاطوا النقود الفضة قبل طرد الملوك. لكن بلني يقول «التعدين (أي استغلال مناجم الفضة) ممنوع بموجب قرار قديم من مجلس الشيوخ يحظر استغلال ايطاليا»[٣٤]. لقد كانوا يخشون انتشار وسيلة تداول ملائمة وعواقبها: الوفرة، زيادة العبيد، التراكم، تركز ملكية الأرض. استخدم الأتروريون* أيضاً النقود النحاس قبل الذهب.

ويخطيء غارنييه إذ يقول (انظر الدفتر الثالث): «بالطبع، كان البحث عن المادة المخصصة للتراكم يتم ضمن مملكة المعادن، والاختيار يقع عليها كذلك»[٣٥]. بالعكس، فقد بدأ التراكم بعد ان تم التوصل الىٰ النقود المعدن (سواء كنقود بالمعنىٰ الدقيق، او كوسيط مفضل للتبادل فقط بحكم وزنها. ولا بد من مناقشة هذه النقطة، وبخاصة فيما يتعلق بالذهب. ان رايتاير علىٰ حق (انظر الدفتر الثالث): «برغم الليونة النسبية للذهب والفضة والنحاس فقد استخدمها القدماء كمعدات للتقطيع والتكسير، قبل الحديد وقبل استخدامها كنقود»[٣٦] (تحسن المعدات إثر

---

* نسبة إلىٰ اتوريا، اقليم غربي ايطاليا [م. ع.].

(٣٥) ج. غارنييه، تاريخ النقود منذ اقدم الازمنة حتىٰ عهد شارلمان، باريس، ١٨١٩، المجلد الاول، ص ٧.

(٣٦) ج.ف. رايتاير، تاريخ التعدين والسباكة عند الشعوب القديمة، غوتنغن، ١٧٨٥، ص ١٤، ١٥ - ١٦، ٣٢.

تعلم الناس تطويع النحاس وجعله صلبا بما يكفي لتحدي الصخور القاسية. وقداستخدم نحاس مقوىٰ بشدة لصنع الازاميل والمطارق المستخدمة للتغلب علىٰ الحجر. واخيراً تم اكتشاف الحديد. يقول جاكوب (انظر الدفتر الرابع): «يوم كانت المعادن المستخدمة لصنع السلاح، مثل (١) الصفر، (٢) الحديد، نادرةوشديدة الغلاء بالقياس إلىٰ المأكل والملبس العاديين المستخدمين آنذاك، اكتسب الذهب والفضة شهرة لقدرتهما علىٰ المبادلة الاسهل والاكثر ملائمة مقابل المعادن الاخرىٰ من قدرة الذرة والماشية، برغم ان النقود المسكوكة من المعادن الثمينة لم تكن معروفة بعد»[٣٧].

«بالاضافة إلى ذلك، لم يتطلب الحصول علىٰ الذهب النقي او شبه النقي الموجود في الاراضي الغرينية الشاسعة الواقعة بين سلسلتي هندوكوش والهملايا غير عملية غسيل بسيطة. في تلك الازمنة كان سكان تلك البلدان الأسيوية كثيرين، وبالتالي فقد كان العمل رخيصاً. وكانت الفضة اغلىٰ نسبياً بفعل الصعوبات (الفنية) للحصول عليها. وبعد موت الاسكندر ساد ميل معاكس. فقد تم استنفاد الرمال التبرية. وارتفع سعر العبيد والقوة البشرية. ولما كان الميكانيك والهندسة قد حققا تقدماً هائلاً من اقليدس الىٰ ارخيدس، فقد بات الاستغلال المربح للعروق الغنية بالفضة المطمورة في آسيا وثراس★واسبانيا ممكناً. ولما كانت الفضة اكثر وفرة من الذهب بـ ٥٢ مرة، فقد تغيرت نسبة القيمة بينهما بالضرورة، بحيث ان رطل الذهب الذي كان يبادل، في عهد زينوفون أي عام ٣٥٠ ق. م.، مقابل ١٠ أرطال من الفضة، صار يعادل ١٨ رطلاً من قيمة المعدن الاخير في سنة ٤٢٢ ق. م.»[٣٨]. وهكذا

---

(٣٧) جاكوب، «مبحث تاريخي»، المجلد الاول، ص ١٤٢.

★ ثراس: اقليم شرقي شبه جزيرة البلقان، جنوب اوروبا [ـ م. ع.].

(٣٨) دورو دو لامال، «الاقتصاد السياسي للرومان»، المجلد I، ص ٦٢ ـ ٦٣.

في نهاية القرن الخامس ب. م. حصل تناقص استثنائي في كمية المعادن الثمينة. وتوقف التعدين. اما في العصور الوسطى، وحتى نهاية القرن الخامس عشر فقد اتخذ جزء كبير نسبياً من النقود شكل العملة الذهب. (أصاب التناقص، قبل كل شيء، الفضة التي كانت الاوسع تداولاً قبل ذلك). بلغت النسبة في القرن الخامس عشر ١٠/ ١، في القرن الثامن عشر ١٤/ ١، في البر القاري [اوروبا - م. ع.]، في انكلترا ١٥/ ١. في معظم أجزاء آسيا عوملت الفضة كسلعة في التجارة بالدرجة الاولى، وبخاصة في الصين حيث كانت النقود النحاس عملة المملكة (Tehen: مزيج من النحاس والزنك والرصاص). في الصين استخدم الذهب (والفضة) كسلعة بالوزن لموازنة التجارة الخارجية.

في روما تقلبات كبيرة بين قيمة النحاس والفضة (كعملة). حتى عهد سرفيوس استخدم المعدن في صورة سبيكة، من كتل البرونز الخام غير المسكوكة للتجارة. الوحدة النقدية؛ آرس واحد من النحاس = رطلاً نحاساً. في زمن سيرفيوس، الفضة إلى النحاس = ٢٧٩/ ١، حتى بداية حرب قرطاجة = ٤٠٠/ ١، خلال حرب قرطاجة الاولى = ١٤٠/ ١، حرب قرطاجة الثانية = ١١٢/ ١.

كان الذهب شديد الغلاء في روما، في حين كانت الفضة ترد من قرطاجة وإسبانيا، أما الذهب فقد استخدم في الصب فقط حتى عام ٥٤٧، في التجارة، الذهب الى الفضة = ١٣,٧١/ ١، في العملات = ١,١٧,٤، في عهد قيصر = ١٢/ ١ (عند اندلاع الحرب الاهلية وبعد نهب الخزينة من قبل قيصر، بلغت النسبة ٨/ ١ فقط). في ظل هونوريوس واركاديوس (٣٩٧) تم تثبيتها بما = ١٤,٤/ ١، في ظل هونوريوس وثيودوسيوس الاصغر (٤٢٢) = ١٨/ ١. أول عملة فضة تسك في روما عام ٤٨٥، اول عملة ذهب عام ٥٤٧. وبعد حرب

قرطاجة الثانية، وما إن تم تخفيض الآس إلى أونصة واحدة حتى أصبحت قطعة نقد صغيرة وغدت الوحدة النقدية السيسترس (من الفضة)، وكل المدفوعات الكبيرة كانت بالفضة. (في التجارة اليومية بقي النحاس (وفيما بعد الحديد) المعدن الرئيسي. في ظل أباطرة الشرق والغرب أصبح المعيار النقدي هو السوليدوس (أوريوس) أي الذهب).

هكذا، لو اخذنا المتوسط، فان لوحة المجتمع القديم كما يلي:

اولا: ارتفاع نسبي في قيمة الفضة بالمقارنة مع الذهب. عدا الظوهر الاستثنائية (العرب) حيث الذهب ارخص من الفضة، بل وارخص من الحديد. في آسيا من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر ق. م. كان الذهب إلى الفضة = ٦/ ١ أو ٨/ ١ (النسبة الاخيرة في الصين واليابان حتى بداية القرن التاسع عشر)، في شريعة مانو نفسها = ٢/٢١/١. النسبة الأقل ناجمة عن الأسباب نفسها التي حفزت اكتشاف الذهب بصفته المعدن الاول. كان الذهب في تلك الايام يفد بالدرجة الاساس من اسيا ومصر. هذه الفترة تقابل النقود النحاس في التاريخ الإيطالي. وعلى العموم، يقابل النحاس كاداة رئيسية في السلم والحرب سيادة الذهب على المعادن الثمينة. وحتى في عهد زينوفون، كان الذهب الى الفضة = ١٠/ ١.

ثانياً: بعد وفاة الاسكندر، حدث ارتفاع نسبي في قيمة الذهب بالمقارنة مع الفضة، مع استنفاد الرمال التبرية وتقدم التكنولوجيا والحضارة وبالتالي اقامة مناجم الفضة. هنا ظهر تأثير التفوق الكمي الاكبر للفضة بالقياس الى الذهب في قشرة الارض. لكن التأثير الثوري الاكبر على علاقة الفضة بالذهب والمشابه لاكتشاف الفضة الاميركية في نهاية القرن الخامس عشر، يعود بخاصة الى القرطاجيين واستغلال اسبانيا. النسبة في زمن قيصر = ١٧/ ١، وفيما بعد ١٤/ ١، واخيراً وبعد ٤٢٢ ب. م. = ١٨/ ١ (هبوط الذهب في زمن قيصر يعود الى

اسباب عرضية). ويقابل هبوط الفضة بالنسبة الىٰ الذهب، صيرورة الحديد أداة انتاج الرئيسية في الحرب والسلم. وفيما تدفق الذهب من الشرق في الفترة الاولىٰ، تدفقت الفضة من الغرب الابرد في الثانية.

ثالثاً: في العصور الوسطىٰ: النسبة من جديد، وكما في عهد زينوفون، ١٠/ ١ (في بعض الامكنة = ١٢/ ١؟).

رابعا، بعد اكتشاف اميركا: تحققت من جديد، نسبة مقاربة لما كان سائداً في زمن هونوريوس واركاديوس (٣٩٧)؛ بين ١٤ و ١٥/ ١، برغم الزيادة في انتاج الذهب خلال ١٨١٥ - ١٨٤٤. كان الذهب نفيسا (في فرنسا مثلا) ولعل اكتشاف كاليفورنيا واستراليا سيؤدي الىٰ...

خامسا، عودة النسبة السائدة خلال الامبراطورية الرومانية ١٨/ ١ إن لم يكن اكثر. ان الانخفاض النسبي في سعر الفضة بفضل التقدم في انتاج المعادن الثمينة، [يتجه] من الشرق إلىٰ الغرب، حتىٰ تقوم كاليفورنيا واستراليا بعكس هذه الحالة. تقلبات كبيرة، في الامد القصير. ولكن إذا نظر المرء الىٰ الفروق الرئيسة، نلاحظ ان هذه [الدورة - م. ع.] تكرر نفسها بشكل مثير.

في المجتمع القديم، كان النحاس اغلىٰ بثلاث او أربع مرات مما هو عليه اليوم (غارنييه).

ج. ينبغي الان تفحص مصادر الذهب والفضة، وعلاقة ذلك بالتطور التاريخي.

د. النقود كعملات. باختصار الجوانب التاريخية للعملات. انخفاض وارتفاع السعر، الخ.

التداول أو دوران النقود يقابل دوراناً أو تداولاً معاكساً للسلع. سلعة يحوزها أ تنتقل إلى يدي ب، في حين تنتقل نقود ب إلى يدي أ، إلخ. يبدأ تداول النقود، مثله مثل تداول السلع في عدد لا نهائي من النقاط

المختلفة، وينتهي في عدد لانهائي من النقاط. والانطلاق من مركز منفرد إلى نقاط متعددة في الأطراف، ومن ثم العودة من كل نقاط الأطراف إلى مركز منفرد لا يجري في عملية التداول في المرحلة المبحوثة هنا، أي في مرحلة التداول المباشر. انها تنتمي بالاحرىٰ، إلىٰ نظام للتداول، يتوسطه نظام مصرفي. غير ان اول تداول عفوي وطبيعي ينطوي، بالفعل، علىٰ كتلة من الدورات. ومع هذا فالتداول، بالمعنىٰ الدقيق، لا يبدأ إلا حين لا يعود الذهب والفضة سلعتين. وليست العملية الجارية بين البلدان التي تصدر معادن ثمينة وتلك التي تستوردها تداولاً بهذا المعنىٰ، إذ ليست هذه غير تبادل بسيط لان الذهب والفضة هنا لا يقومان بدور النقود بل بدور سلع. لكن النقود تصبح اداة تداول، او عجلة للتداول حيثما لعبت دوراً وسيطاً في تبادل السلع (وهذا يعني تداولها هنا) وحيثما أصبحت وسيلة تبادل. أما إذا كانت هي متداولة في هذه العملية، فلا يعني هذا سوىٰ خضوعها بنفسها للتداول، التداول النقدي أوالدوران النقدي. وهدفنا هو التعرف علىٰ مدىٰ خضوع هذا التداول لقوانين محددة. يتضح منذ البدء، ما يأتي: إذا كانت النقود عجلة لتداول السلع، فالسلع عجلة لتداول النقود بصورة مشابهة. وإذا كانت النقود تُداول السلع، فالسلع تداول النقود. إذن هناك تحديد متبادل بين تداول السلع وتداول النقود. وفيما يتعلق بدوران النقود، تسترعي الانتباه ثلاثة اشياء: (١) شكل الحركة نفسها، الخط الذي تتبعه (مفهومها)؛ (٢) كمية النقود المتداولة؛ (٣) سرعة اكمالها لحركتها، أو سرعة تداولها. وهذا كله لا يمكن ان يحدث إلا بالارتباط مع تداول السلع. وهذا واضح منذ البدء، اي ان هناك لحظات في تداول السلع مستقلة كلياً عن تداول النقود. وهذه اما ان تحدد الاخير مباشرة، او انها تتحدد، هي وتداول النقود، بعامل ثالث، كما هو حال السرعة على سبيل المثال. فالطبيعة الشاملة لنمط الانتاج ستحدد الاثنين،

لكنها ستحدد تداول السلع بصورة اكثر مباشرة. كتلة الأشخاص المنخرطين في التبادل (السكان): توزيعهم بين الريف والمدينة؛ الكمية المطلقة للسلع والمنتجات وعوامل الانتاج؛ الكتلة النسبية من السلع التي تدخل التداول؛ تطور وسائل الاتصالات والمواصلات بالمعنى المزدوج لتطورها، أي في تحديدها لا مجال اولئك الذين يدخلون عملية التبادل والاتصال فحسب، بل كذلك تحديدها لسرعة وصول المواد الخام الى المنتج ووصول المنتوج إلى المستهلك؛ واخيرا تطور الصناعة التي تمركز مختلف فروع الانتاج، فروع الغزل والحياكة والصباغة.. الخ على سبيل المثال مما يجعل بالتالي سلسلة من المبادلات الوسيطة فائضة عن الحاجة. ان تداول السلع هو الشرط الاصلي المسبق لتداول النقود. وعلينا ان نرى الى أي مدى يستجيب الآخر بشكل مرجع لتداول السلع. ان المهمة الاولى هي ان نثبت بشكل صارم المفهوم العام للتداول او للدوران.

ولكن لنلاحظ اولاً، ان ما تتداوله النقود انما هو القيمة التبادلية، وبالتالي الاسعار. من هنا، فان ما ينبغي التأمل فيه فيما يتعلق بتداول السلع، لا كتلة السلع فحسب، بل وبالدرجة ذاتها اسعارها. وبدهي ان كمية كبيرة من السلع ذات قيمة تبادلية (سعر) منخفضة تتطلب نقوداً أقل لتداولها من كمية أقل ذات سعر مضاعف. وهكذا، فلا بد من تطوير مفهوم السعر، في الواقع، قبل تطوير مفهوم التداول. ان التداول هو تثبيت الاسعار، أي أنه العملية التي تتحول فيها السلع إلى اسعار، أي تتحقق كأسعار. وللنقود طابع مزدوج هنا: انها (١) المقياس او العنصر الذي تتحقق فيه السلعة كقيمة تبادلية، و (٢) وسيلة تبادل، اداة تداول. وهي تعمل، في كل من هذين الجانبين في اتجاه معاكس للاخر تماماً. فالنقود لا تداول غير السلع التي تحولت، من قبل، الى نقود في صورة مثالية، لا في اذهان الافراد فحسب، بل عبر المفهوم الذي يعتنقه المجتمع (بصورة مباشرة عبر المفهوم الذي يعتنقه المساهمون في عملية

الشراء والبيع). وهذا التحويل المثالي إلىٰ نقود لا يتحدد قط بنفس قوانين التحويل الحقيقي. فلا بد من تفحص العلاقة المتبادلة فيما بينهما.

(أ) ـ تكمن احدىٰ السمات الجوهرية للتداول في كونه يداول القيم التبادلية (المنتجات او العمل) وبخاصة القيم التبادلية في صورة اسعار. من هنا فما كل شكل لتبادل السلع ينطوي علىٰ تداول، مثلا: المقايضة، الدفع عينا، الخدمات الاقطاعية.. الخ. يلزم أمـران لكي يحدث التداول اساساً: **اولاً** شرط ان تكون كل السلع اسعاراً، و **ثانيا**: ألا توجد افعال تبادل منعزلة بل دائرة تبادل، او كلية من المتشابهات، في دفق دائب، تنتشر فوق سطح المجتمع كله، أي نظام من افعال التبادل بهذا القدر او ذاك. تتحدد السلعة كقيمة تبادلية. وكقيمة تبادلية تؤدي وظيفة المكافيء في نسبة معينة (حسب وقت العمل المحتوىٰ فيها) مع كل القيم (السلع) الاخرىٰ. لكنها لا تتوافق مباشرة مع وظيفتها. انها كقيمة تبادلية، تختلف عن ذاتها كشيء مـادي طبيعي. ويلزم وسيط لتثبيتها كقيمة تبادلية. والنقود تعرض للسلعة قيمتها التبادلية بوصفها شيئاً مختلفاً عنها. فالسلعة التي تم تثبيتها كنقود، هي في البدء، السلعة بوصفها قيمة تبادلية محضة، او ان السلعة كقيمة تبادلية محضة هي نقود. لكن النقود الان توجد خارج السلعة والى جانبها في الوقت ذاته. لقد حققت قيمتها التبادلية، أي القيمة التبادلية لكل السلع، وجوداً مستقلاً عن السلعة. وجود يستند إلىٰ مادة مستقلة تخصها، في سلعة خاصة. ان القيمة التبادلية للسلعة تعبر عن كلية العلاقات الكمية التي يمكن لكل السلع الاخرىٰ ان تبادل مقابلها، وتحددها الكميات غير المتساوية من الشيء نفسه التي يمكن ان ينتجها وقت العمل. توجد النقود، إذن، بصفتها القيمة التبادلية لكل السلع القائمة خارجها وباستقلال عنها. انها المادة الشاملة التي يجب ان تغمس فيها، ان تطلىٰ بها وتزخرف، لكي تكسب وجودها المستقل كقيم تبادلية. لا بد من ترجمتها إلىٰ نقود والتعبير عنها كنقود. وتصبح النقـود

اللقب العام للقيم التبادلية، للسلع كقيم تبادلية. والقيمة التبادلية المعبر عنها كنقود، أي المعادلة بالنقود، هي سعر. وبعد ان تتثبت النقود بصفتها مستقلة عن القيم التبادلية، تتثبت القيم التبادلية في خصوصيتها، وفي العلاقة بذاتها، النقود. لكن كل قيمة تبادلية كمية محددة، أي قيمة تبادلية محددة كمية. وبهذا الشكل فهي = كمية محددة من النقود. وهذه الخصوصية يحددها القانون العام: كمية وقت العمل المحتوىٰ في قيمة تبادلية معطاة. وهكذا فان قيمة تبادلية ناتجة عن يوم عمل، علىٰ سبيل المثال، يتم التعبير عنها بكمية من الذهب او الفضة = يوم واحد من وقت العمل الذي هو نتاج يوم عمل. ويصبح المقياس العام للقيم التبادلية، المقياس الذي يوجد بين كل قيمة تبادلية وبين النقود التي تساويها. (يتحدد الذهب والفضة بكلفة انتاجها في البلد المنتج. «تعتمد كل الاسعار، في البلدان المعدّنة، علىٰ تكاليف انتاج المعادن الثمينة في التحليل الاخير... ويمثل التعويض المدفوع للمعَدّن... المقياس الذي تحتسب بموجبه تعويضات كل المنتجين الاخرين. وفي بلد يفتقر إلىٰ المناجم، تعتمد قيمة كل السلع المتحررة من الاحتكار ـ قيمتها ذهباً او فضة ـ علىٰ الذهب والفضة اللذين يمكن الحصول عليهما عبر تصدير نتاج كمية معينة من العمل، وعلىٰ الربح الجاري، وعلىٰ كمية الاجور التي تم دفعها في كل حالة منفردة، وعلىٰ الوقت الذي تم تقديمها مقابله» (سنيور)[٣٩]. بعبارة اخرىٰ. [تعتمد قيمة السلع ـ م. ع.] علىٰ كمية الذهب والفضة التي يتم الحصول عليها، بصورة مباشرة او غير مباشرة، من البلدان المعدّنة في مقابل كمية معينة من العمل (منتجات قابلة للتصدير). والنقود هي، في المقام الاول، ما يعبر عن علاقة المساواة بين

---

(٣٩) ناسوسنيور، «ثلاث محاضرات في كلفة الحصول علىٰ النقود»، لندن، ١٨٣٠، ص ١٥.

كل القيم التبادلية: ففي النقود، تكتسب [القيم التبادلية - م. ع.] كلها اسماً واحدا).

القيمة التبادلية، المثبتة في صورة نقود، هي السعر

يعبر السعر عن القيمة التبادلية بصفتها كمية معينة من النقود. والنقود بوصفها اسعاراً تبين قبل كل شيء تطابق كل القيم التبادلية، وتبين ثانيا الوحدة التي تحتوي جميعها على عدد معين منها بحيث تعبر المساواة بالنقود عن الخصوصية الكمية للقيم التبادلية، أي عن العلاقة الكمية المتبادلة فيما بينها. هكذا تتثبت النقود كمقياس للقيم التبادلية هنا، وتتثبت الاسعار كقيم تبادلية مقاسة بالنقود. وواقعة كون النقود مقياساً للاسعار، وبالتالي فان القيم التبادلية تقارن فيما بينها على هذا الاساس، ليست غير بدهية. لكن الأمر الاكثر اهمية للتحليل هو ان القيمة التبادلية انما تقارن مع النقود عبر السعر. وبعد ان تتثبت النقود بصفتها قيمة تبادلية مستقلة ومنفصلة عن السلع، تجري مساواة السلعة المنفردة او القيمة التبادلية المحددة، مع النقود من جديد اي تتثبت بصفتها مساوية لكمية معينة من النقود، او معبراً عنها بالنقود او مترجمة الى نقود. لكن القيم التبادلية، إذ تُساوى مع النقود تعود لتترابط فيما بينها كما كانت، كمفاهيم، بصفتها قيما تبادلية: انها تتوازن وتتساوى فيما بينها بنسب معينة. وهكذا ستعبر القيمة التبادلية المستقلة: النقود عن القيمة التبادلية المحددة: السلعة لتكون الاخيرة صنفاً من اصنافها، او انها ستتثبت في صورة تلك القيمة التبادلية المستقلة. وكيفية حصول ذلك بيناها اعلاه (أي كيفية ايجاد العلاقة الكمية بين القيمة التبادلية المحددةكميا وبين كمية معطاة من النقود). ولكن لما كان للنقود وجود مستقل عن السلع، فسيظهر سعر السلع كعلاقة خارجية للقيم التبادلية او للسلع مع النقود. فالسلعة ليست سعراً اذ ان هذه العلاقة تختلف عن الطريقة التي وسمها محتواها الاجتماعي بها كقيمة تبادلية. ان السعر سمة للسلعة لا تتساوى مباشرة معها من حيث الامتداد

الزمني. انها سمة تتوسطها مقارنة السلع بالنقود. السلعة قيمة تبادلية، ولكن لها سعراً. ولقد كانت القيمة التبادلية متطابقة بصورة مباشرة معها. لقد كانت سمتها اللصيقة. وعنها بالضبط انفصلت مباشرة بحيث صارت لدينا السلعة من جهة، وقيمتها التبادلية (كنقود) من جهة اخرىٰ. اما السلعة الان بوصفها سعراً، فانها ترتبط بالنقود من جهة بصفتها شيئاً يوجد خارج ذاته، لكنها تتثبت **مثاليا** كنقود بحد ذاتها، ما دام للنقود واقع مختلف عنها. ان السعر صفة للسلعة، نوعية تعرض بموجبها السلعة كنقود. وهي لن تعود بعد نوعية لصيقة بها، بل نوعية منعكسة عنها. وتوجد السلعة الان إلىٰ جانب النقود الحقيقية، كنقود مثبتة مثالية.

وبكل بساطة، تتضح السمة التالية: سمة النقود كمقياس للسلعة كما للسعر عبر التمييز بين النقود الحقيقية والنقود المحاسبية. فباعتبارها مقياساً تؤدي النقود وظيفتها دوماً كنقود محاسبية. وكسعر تتحول السلعة دوما الىٰ نقود بشكل مثالي فقط [في الذهن ـ م. ع.].

« ان تثمين السلعة من جانب البائع، والعرض الذي يقوم به المشتري، والحسابات والالتزامات والريوع والمخزونات.. الخ، أي باختصار كل ما يؤدي الى فعل الدفع المادي ويسبقه ينبغي التعبير عنه بنقود محاسبية. ولا تتدخل النقود الحقيقية إلا لكي تحقق الدفع وتوازن (تصفي) الحسابات. فاذا توجب عليَّ دفع ٢٤ جنيهاً و ١٢ سو ★. فستقدم النقود المحاسبية ٢٤ وحدة من نوع معين و ١٢ وحدة من نوع آخر، في حين سأدفع في الواقع نوعين من القطع المادية: عملة ذهبية تعادل ٢٤ جنيهاً، وعملة فضية تعادل ١٢ سو. وللكتلة الاجمالية من النقود الحقيقية حدودها الضرورية ضمن متطلبات التداول. اما النقود المحاسبية فمقياس مثالي لا حدود له غير حدود الخيال. وهي تستخدم للتعبير عن كل صنف

★ سو: عملة فضية فرنسية قديمة تعادل ١/ ٢٠ من قيمة الجنيه [ـ م. ع.]

من الثروة منظوراً إليه من زاوية قيمته التبادلية فحسب: الثروة القومية، دخل الدولة والافراد، القيم المحاسبية، بغض النظر عن الشكل الذي يمكن ان توجد فيه هذه القيم، إذ تنتظم في شكل واحد متماثل، بحيث لا تبقى مفردة واحدة من الموضوعات القابلة للاستهلاك بمنأى عن تحويلها بضع مرات الى نقود في الذهن. اما المجموع الاجمالي للنقود الفعلية، فهو لا يمثل بالمقارنة مع هذه الكتلة اكثر من ١/ ١٠ في اقصى الحالات» (غارنييه)[٤٠]. (هذه النسبة الاخيرة بائسة. سيكون اكثر صحة القول (١) إلى عدة ملايين. لكن هذا غير قابل للقياس إطلاقاً).

وهكذا، وكما عبرت النقود في الاصل عن قيمة تبادلية، كذلك الحال مع السلعة بصفتها سعراً، او بصفتها قيماً تبادلية متحققة ذهنياً ومثبتة مثالياً، فهي تعبر الان عن مقدار من النقود. نقود في نسبة معينة. ان السلع، في مختلف اشكالها، تمثل النقود بوصفها اسعاراً. اما في السابق فقد كانت النقود، أي الشكل المستقل للقيمة التبادلية، تمثل كل السلع. فبعد ان تتثبت النقود، كسلعة في الواقع، تتثبت السلعة كنقود في الذهن.

يتضح إذن، ان التحويل المثالي للسلع إلى نقود، وتثبيت السلع كاسعار يجعل كمية النقود المتاحة حقاً امراً غير ذي شأن على الاطلاق لسببين: فالتحويل المثالي للسلع إلى نقود مستقل بالبداهة عن كتلة النقود الحقيقية وغير محدد بها. إذ لا يلزم لهذه العملية توافر قطعة نقد واحدة، مثلما لا يتطلب التعبير عن كمية مثالية من اليارادات، على سبيل المثال، وجود قضيب قياس (شريط اليارد). فلو تم تخمين الثروة القومية الاجمالية لانكلترا بالنقود، أي معبراً عنها كاسعار، فان كل امريء يعرف بان ليس هناك ما يكفي من نقود في العالم لتحقيق ذلك السعر. ان النقود مطلوبة هنا، كمقولة فقط، كعلاقة ذهنية. ذلك هو السبب الاول، اما

(٤٠) غارنييه، «تاريخ النقود»، المجلد الاول، ص ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨.

السبب الثاني فهو ان النقود تعمل هنا كوحدة، أي يتم التعبير عن السلعة بما يظهرها تحتوي على قدر محدد من أجزاء متساوية من النقود، تقاس بموجبها. ينتج عن ذلك ان المقياس بين الاثنين هو المقياس العام للقيم التبادلية، أي تكاليف الانتاج او وقت العمل. وهكذا إذا كان ثلث أونصة الذهب نتاج يوم عمل واحد، وكانت السلعة س نتاج ثلاثة ايام عمل، فالسلعة س = أونصة واحدة أو ٣ جنيهات و ١٧ شلنا و ٤ بنسات ومع قياس النقود والسلعة، يعاود المقياس الاصلي للقيم التبادلية دخوله ثانية. وعوضا عن التعبير عن السلعة بثلاثة ايام عمل، يعبر عنها بكمية الذهب او الفضة التي هي نتاج ثلاثة ايام عمل. ومن الواضح ان كمية النقود المتاحة حقا لا علاقة لها بهذه النسبة.

(خطأ ارتكبه جيمس مل: اغفاله ان قيمة المعادن الثمينة، فضلاً عن اسعار السلع المقاسة بقيمة المعادن لا تتحدد بكمية الانتاج بل بكلفته)[٤١]

(« السلع في التبادل هي المقياس المتبادل بين بعضها البعض..... لكن العملية تتطلب عدداً من نقاط الاشارة يعادل عدد السلع في التبادل. ولو بودلت سلعة مقابل سلعة واحدة فقط لا سلعتين، فلن تصلح كاساس للمقارنة.... من هنا ضرورة وجود اساس مشترك للمقارنة.. ويمكن ان يكون هذا الاساس مثاليا بحتاً.. ان تحديد القيمة امر اساسي، اكثر اهمية من تحديد الاجور... ففي التجارة بين روسيا والصين تستخدم الفضة لتقويم كل السلع، ومع ذلك تجري هذه التجارة بواسطة المقايضة» (ستورتش)[٤٢]. «تشبه عملية القياس بالنقود، استخدام الاوزان في مقارنة الكميات المادية. التسمية ذاتها * للوحدتين اللتين وظيفتها حساب

---

(٤١) في نهاية الدفتر السابع، يناقش ماركس نظرية جيمس مل بتفصيل اكبر.

(٤٢) دورة في الاقتصاد السياسي، المجلد الاول، ص: ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨.

* ان الكلمات ذاتها التي درجنا على ترجمتها إلى العربية بـ «جنيه» تارة و «رطل» تارة اخرى، تدل على الاثنين بالانكليزية والفرنسية (باوند، أو

وزن وقيمة كل شيء. **لمقياس الوزن ومقاييس القيمة التسمية ذاتها.** لقد كان اكتشاف معيار الوزن سهلاً على الدوام. اما في حالة النقود، فكان السؤال الذي يثار من جديد عن قيمة رطل من الفضة الذي = كلفة انتاجه» (سيسموندي)[٤٣]. لا الاسماء نفسها فحسب، بل ان الذهب والفضة كانا، في الاصل، يقاسان بالوزن. وهكذا آس واحد = رطلاً من النحاس عند الرومان).

«الخراف والثيران، لا الذهب والفضة كانت النقود عند هوميروس وهسيود، وهي مقاييس القيمة، والمقايضة في ساحة الحرب الطروادية» (جاكوب). (وبصورة مشابهة، العبيد في العصور الوسطى. المصدر السابق)[٤٤].

يمكن ان تتثبت النقود في صفة المقياس وفي صفة العنصر العام للقيم التبادلية، من دون ان تتحقق في صفاتها اللاحقة، وبالتالي قبل ان تتخذ شكل النقود المعدن، في المقايضة البسيطة. غير انه يفترض في تلك الحالة حدوث تبادل بسيط من أي نوع كان، وعدم تطور السلع كقيم تبادلية وبالتالي كأسعار. («إن معياراً مشتركاً لسعر أي شيء يفترض اغترابه المتكرر والمعتاد. وليس الأمرُ كذلك في حالات المجتمع البسيط. ففي البلدان غير الصناعية، اشياء كثيرة من دون سعر محدد... فالبيع وحده قادر على تحديد الاسعار، والبيع المتكرر وحده يمكن ان يثبت معياراً. والبيع المتكرر للمواد الضرورية في الاساس يعتمد على العلاقة بين المدينة

ليبرة أو ليفر) ـ [م. ع.].

(٤٣) ج. س. ل. سيسموندو دو سيسموندي (١٧٧٣ ـ ١٨٤٢): اقتصادي سياسي ومؤرخ سويسري. اعتقد ان قيمة المنتوج تتحدد بكمية العمل اللازم لانتاجه، لا بكلفته. كان أبو المعارضة الرومانسية ـ الرجعية للرأسمالية. والاشارة هنا إلى كتابه: «دراسات في الاقتصاد السياسي»، المجلد الثاني، بروكسل، ١٨٣٨، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٤٤) جاكوب، «مبحث تاريخي..»، المجلد الأول، ص ١٠٩ و ٣٥١.

والريف» الخ)[٤٥].

يفترض التحديد المتطور للاسعار الا ينتج الفرد وسائل عيشه مباشرة، بل أن [يكون م. ع.] منتوجه المباشر قيمة تبادلية، وبالتالي ينبغي ان تتوسطه اولاً عملية اجتماعية، لكي يصبح وسيلة حياة للفرد. وبين التطور التام لهذا الاساس للمجتمع الصناعي والشروط البطريركية (الابوية)، مراحل وسيطة عدة، وتنوعات لا نهاية لها. وهذا ما يتضح لنا من (أ): إذا ارتفعت تكاليف انتاج المعادن الثمينة، فستنخفض اسعار كل السلع عند ذاك؛ وإذا انخفضت تكاليف انتاج المعادن الثمينة، فسترتفع كل اسعار السلع. هذا هو القانون العام، الذي يتعدل في حالات خاصة، كما سنرى.

(ب) إذا تحولت القيم التبادلية مثاليا إلىٰ نقود بواسطة الاسعار، فانها تتحول حقاً إلى نقود، وتبادل مقابل نقود في مجرىٰ الشراء والبيع، أي في نشاط التبادل، وذلك لكي تعاد مبادلتها ثانية، وهي نقود، مقابل سلعة. ينبغي مبادلة القيمة التبادلية الخاصة، بقيمة تبادلية عامة قبل ان تصبح مبادلتها ثانية مقابل قيم خاصة ممكنة. ولا تتحقق السلعة كقيمة تبادلية إلا عبر حركة متوسطة، حيث تلعب النقود دور الوسيط. وهكذا تُتداول النقود في وجهة معاكسة لتداول السلع. انها تبدو وسيط تبادل السلع، أو وسيط التبادل. وهي عجلة التداول، أو اداة تداول لدوران السلع. لكن لها تداولها الخاص بهذا الشكل: الدوران النقدي او تداول النقود. ويتحقق سعر السلعة فقط حين تبادل مقابل نقود حقيقية او في مبادلتها الحقيقية مقابل نقود.

وهذا ما يبرز مما سلف ذكره. إن السلع. إذ تبادل حقاً مقابل نقود، تتحول إلىٰ نقود حقيقية بعد ان تكون تحولت مثاليا إلىٰ نقود سلفاً، أي حصلت علىٰ ميزة السعر كسعر. فالاسعار هي إذن، الشرط المسبق

---

(٤٥) سنيوارت، «بحث...»، المجلد الاول، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

للتداول النقدي، بغض النظر عن مقدار ما يظهر تحقيقها نتيجة للاخير. وفي القسم المتعلق بالقيمة التبادلية ستبحث الظروف التي تجعل اسعار السلع اعلىٰ أو أقل من متوسط قيمتها لان قيمتها التبادلية تنحو المنحىٰ ذاته. وهذه تسبق عملية التحقق الفعلي لاسعار السلع عبر النقود. انها تبدو، للوهلة الاولى، إذن، كما لو كانت مستقلة عنها تماما. وبدهي ان علاقة الارقام ببعضها تبقىٰ علىٰ حالها حين اغيرها الىٰ كسور عشرية. فليس ذلك سوىٰ اضفاء اسم جديد عليها. ولكي تتداول السلع حقا، تلزم ادوات نقل. ولا تستطيع النقود القيام بدور اداة النقل. فلو اشتريت ١٠٠٠ رطل من الحديد مقابل س من الجنيهات، تكون ملكية الحديد قد انتقلت إلي. وادت جنيهاتي الـ س واجبها كوسيلة تداول ودارت مع حق الملكية. اما البائع، فقد حقق سعر الحديد. الحديد كقيمة تبادلية. لكن النقود عديمة القيمة عندما يدور الحديث عن ايصال الحديد من البائع إلي. فذلك يتطلب عربات وخيولاً وطرقاً، الخ. والتداول الحقيقي للسلع عبر الزمان والمكان لا تنجزه النقود. ذلك ان النقود تحقق سعرها فحسب، وتنقل بالتالي الحق في السلعة إلى المشتري، اي الىٰ ذلك الذي قدم وسائل التبادل. وما تداوله النقود هو حقوق ملكية السلع لا السلع. كما ان ما يتحقق في الاتجاه المعاكس، ضمن هذا التداول، سواء في الشراء او البيع ليس السلع بل اسعارها. إذن تتحدد كمية النقود المطلوبة للتداول اصلاً بمستوى اسعار السلع المطروحة في التداول. غير ان المجموع الاجمالي لهذه الاسعار يتحدد، أولاً: باسعار السلع كل علىٰ حدة، وثانيا: بكمية السلع التي تدخل التداول باسعار معطاة. فلكي يتم تداول ربع قمح قيمته ٦٠ شلنا، علىٰ سبيل المثال، لا بد من توفر قدر من الشلنات يعادل ضعف ما يتطلبه تداوله ان كان سعره ٣٠ شلنا. وإذا اردنا تداول ٥٠٠٠ ربع قمح بسعر ٦٠ شلنا، فيلزم عند ذاك ٣٠٠ الف شلن، في حين لا تتطلب مداولة ٢٠٠ ربع منه غير

١٢ الف شلن. هكذا تعتمد كمية النقود اللازمة على مستوى اسعار السلع وعلى كمية السلع باسعار محددة.

ثالثا، غير ان كمية النقود المطلوبة للتداول لا تعتمد على المجموع الاجمالي للاسعار المراد تحققها فحسب، بل على سرعة تداول النقود واكمالها مهمة التحقيق هذه. فلو انجز تالر واحد عشر مشتريات في الساعة قيمة كل منها تالر واحد، أي إذا بودل عشر مرات فانه يؤدي بالضبط ذات المهمة التي تؤديها عشر تالرات تقوم بعملية شراء واحدة في الساعة. السرعة هي اللحظة السالبة. انها تعوض عن الكمية، وبواسطتها تتضاعف قطعة النقد الواحدة.

سندرس لاحقا الظروف التي تحدد كتلة اسعار السلع التي ستحقق من جهة، وسرعة تداول النقود من جهة اخرى. غير انه يتضح لنا ما يأتي: لا ترتفع الاسعار او تنخفض بسبب كثرة النقود المتداولة او قلتها، بل ان كثرة او قلة النقود المتداولة تعود الى ارتفاع أو انخفاض الاسعار. وفضلاً عن ذلك، لا تعتمد سرعة النقود المتداولة على كميتها، بل ان كمية الوسيط المتداول تعتمد على سرعته (ان المدفوعات الثقيلة لا تحسب بل توزن، وبواسطة ذلك يختزل الوقت الضروري).

ومع ذلك، وكما اشير سابقاً، لا يبدأ تداول النقود انطلاقاً من مركز واحد، كما انه لا يعود فيصب في مركز واحد [قادما ـ م. ع.] من كل نقاط الاطراف (كما هو الحال في مصارف الإصدار والى حد اقل في مصارف الدولة)، بل انه ينطلق من عدد لا نهائي من النقاط ويصب في عدد لا نهائي منها (وهذه العودة نفسها، والوقت اللازم لانجازها، تخضع للصدفة). إذن يمكن لسرعة الوسيط المتداول ان تعوض عن كمية الوسيط المتداول فقط بحدود معينة فقط. (مثلاً: يدفع الصناعيون والزراعيون إلى العامل، وهذا يدفع إلى البقال.. الخ. ومن هناك تعود النقود الى الصناعيين والزراعيين). ويمكن للكمية الواحدة من النقود ان

تؤدي سلسلة من المدفوعات بشكل متعاقب فقط، وبغض النظر عن السرعة. لكن كتلة معينة من المدفوعات يجب ان تحدث انياً. فالتداول ينطلق في الوقت الواحد من نقاط عدة. إذن فلا بد من وجود كمية معينة من النقود للتداول، مقدار يجب ان يظل مرتبطاً بالتداول، يتحدد بالمجموع الاجمالي الذي يبدأ من نقطة انطلاق متزامنة في التداول، وبالسرعة التي يكمل فيها مجراه (يعود). ومهما كان عدد حالات الجزر والمد التي تتعرض لها هذه الكمية من الوسيط المتداول، فان مستوىٰ متوسطاً يخرج الىٰ الوجود برغم ذلك، طالما ان التغيرات الدائبة شديدة التدرج علىٰ الدوام، ولا تحدث إلا علىٰ امتداد فترات اطول، وتشلها بشكل مستمر كتلة من الظروف الثانوية، كما سنرىٰ.

([يضاف ـ م. ع.] إلى (أ). «القياس، المستخدم كميزة للنقود، يعني مؤشراً للقيمة» ... من السخف [القول ـ م. ع.] ان «الاسعار ينبغي ان تنخفض، لان السلع تقوّم بصفتها معادلة لكذا اونص من الذهب، ولان كمية الذهب تضاءلت في هذا البلد... لا تتأثر كفاءة الذهب كمؤشر للقيمة بكون كميته اكبر أو اصغر في أي بلد معين. وإذا اريد لاستخدام الوسائل المصرفية النجاح في تقليص تداول الاوراق والمعدن في هذا البلد إلىٰ النصف، فستبقىٰ القيمة النسبية للنقود والسلع علىٰ حالها». مثال بيرو في القرن السادس عشر. وانتقال [المعادن ـ م. ع.] من فرنسا إلىٰ انكلترا. هوبارد، ٨، ٤٥)[٤٦]. («في الساحل الافريقي ليس الذهب ولا الفضة مقياسي القيمة، بل يحل بدلا عنهما معيار مثالي هو قضيب خيالي») (جاكوب، ٥، ١٥)[٤٧].

---

(٤٦) ج. غ. هو بارد، (١٨٠٥ ـ ١٨٨٩)، رجل مال انكليزي، ومدير مصرف انكلترا في عام ١٨٣٨. اصبح عضو برلمان عن المحافظين فيما بعد. كتابه: «العملة والبلاد»، لندن، ١٨٤٣، ص ٤٤ ـ ٤٦. اشارة ماركس (٨، ٤٥) تعود لدفتر مقتطفاته الخاص.

(٤٧) جاكوب «مبحث تاريخي»، المجلد الثاني، ص ٣٢٦.

إن النقود، في سمتها كمقياس، لا علاقة لها بكميتها. أو ان كمية النقود الموجودة ليست ذات اهمية. فكميتها تقاس في نوعيتها كوسيط تبادل، كاداة تداول. وسننظر فيما بعد في امكانية حصول تناقض بين هاتين النوعيتين للنقود.

(مفهوم التداول القسري، اللاطوعي (انظر ستيوارت)[٤٨]، لا علاقة له بموضوعنا بعد).

ان الأمر الجوهري، لكي يقوم التداول، هو ان يبدو التداول عملية، او كلاً متدفقاً من المشتريات والمبيعات. وشرطه المسبق الاول هو تداول السلع نفسها، تداولاً طبيعياً متعدد الجوانب. والشرط المسبق لتداول السلع هو ان تكون منتجة كقيم تبادلية، لا كقيم استعمالية فورية، بل كقيم تتوسطها القيم التبادلية. الشرط الأساسي هو الحيازة عبر التجريد والاستلاب وبواسطتهما. فالتبادل، كتحقيق للقيم التبادلية ينطوي على (١) ان ما انتجه لا يصبح منتوجا إلا بقدر ما هو موجه للاخرين، من هنا فان تميزه معلق، وكذلك عموميته، (٢) إنه لا يعود منتوجاً عائداً لي، إلا بقدر تغربه وكونه عائداً للآخرين، (٣) وهو موجه للاخر فقط بقدر ما يغرب الاخر منتوجه. وهذا ينطوي بدوره على (٤) ان الانتاج بحد ذاته ليس هدفا من اهدافي، بل هو وسيلة. والتداول هوالحركة التي يظهر الاستلاب العام عبرها تملكاً عاماً والتملك العام استلاباً عاماً. وبالقدر الذي تبدو فيه هذه العملية برمتها عملية اجتماعية، وبقدر ما تنجم اللحظة المنفردة من هذه الحركة عن الارادة الواعية والغاية المحددة للافراد، تظهر العملية الشاملة كعلاقة موضوعية ناشئة عفويا من الطبيعة. حقاً انها تنجم عن التأثير المتبادل للافراد الواعين، لكن هذه العلاقة لم تتثبت في وعيهم جميعا ولم يتحدد دور كل منهم ضمنها بعد. فالتصادم بين الافراد ينتج قوة اجتماعية غريبة تقف فوقهم، وينتج تفاعلهم المتبادل

---

(٤٨) ستيوارت، «بحث»، المجلد الثاني، ص ٣٨٩.

في صورة عملية مستقلة عنهم. ولان التداول يمثل كلية العمليات الاجتماعية، فهو ايضا الشكل الاول الذي تظهر فيه العلاقات الاجتماعية كشيء مستقل عن الافراد، لا كما تظهر قطعة العملة، أو القيمة التبادلية فقط على سبيل المثال، بل ان ذلك يمتد إلى كل الحركة الاجتماعية نفسها. لقد اضحت العلاقة الاجتماعية المتبادلة بين الافراد، قوة فوق الافراد، قوة مستقلة سواء تم وعيها كقوة طبيعية، او كصدفة او في أي شكل آخر وتلك نتيجة ضرورية لواقعة ان نقطة الانطلاق ليست الفرد الاجتماعي الحر. وليس هناك ما هو أنسب من التداول، بصفته الكلية الاولى بين المقولات الاقتصادية، لإلقاء الضوء على هذه الحقيقة.

للوهلة الاولى، يبدو التداول عملية لا نهائية، بكل بساطة[٤٩]. تبادل السلعة مقابل نقود. وتبادل النقود مقابل سلعة. ويتكرر هذا بلا انتهاء. هذا التجديد الدائب للعملية، يشكل بالفعل لحظة مهمة في التداول. لكننا إن تأملنا فيه بروية، سنكتشف ظواهر اخرى: ظاهرة اكمال نقطة الانطلاق او عودتها إلى نفسها. تبادل السلعة مقابل نقود، وتبادل النقود مقابل سلعة. لكن السلعة، بهذه الطريقة تبادل مقابل سلعة، مع ان لهذا التبادل ما يتوسطه. فالمشتري يصبح بائعاً من جديد، والبائع يعود ثانية كمشتري. وبهذه الطريقة يتثبت كل منهما في الجانب المزدوج والمناقض، وبالتالي يتثبت موقعه في الوحدة الحية لكلا الجانبين. فمن الخطأ الفاحش، إذن، القيام بما يقوم به الاقتصاديون. نعني، تركيزهم، بمجرد بروز تناقضات النظام النقدي إلى السطح، على النتائج النهائية مهملين العملية التي تتوسطها، التركيز على الوحدة فقط لا على التمايز، على

---

(٤٩) ربما كانت هذه تلميحاً آخر من جانب ماركس إلى مفهوم هيغل في «اللانهاية «الزائفة» أو «السيئة»». أي علاقات لا نهائية، لكن الصلة فيما بينها لا تعدو تراكم العلاقات فوق بعضها البعض. (علم المنطق) المجلد الرابع من طبعة غلوكنر، الصفحات ١٦٥ - ١٨٣).

الاثبات لا علىٰ النفي. ان السلعة في التداول تبادل مقابل سلعة، لكنها في الوقت نفسه وبالدرجة ذاتها لا تبادل مقابل سلعة قدر ما تبادل مقابل نقود. بعبارة أخرىٰ، ان افعال الشراء والبيع تظهر كفعلين لا يعنىٰ احدهما بالآخر، منفصلين في الزمان والمكان. وحين يقال ان من يبيع يشتري بقدر ما يشتري نقودا، وان من يشتري يبيع كذلك بقدر ما يبيع نقوداً، فذلك هو بالضبط التميز الذي يتم اغفاله، التمييز المحدد بين السلعة والنقود. فبعد ان بين لنا الاقتصاديون، علىٰ اروع وجه، عدم ملائمة المقايضة، حيث يتطابق الجانبان، لشكل المجتمعات وانماط الانتاج الاكثر تطوراً، يعودون فجأة الىٰ التعاطي مع هذا النوع من المقايضة الذي تتوسطه النقود، كما لو لم يكن هنا ما يتوسطه، فيغفلون الطابع المحدد لهذا التعامل. وبعد ان اوضحوا لنا ضرورة النقود إلى جانب السلع وبالتميز عنها، يؤكدون علىٰ الفور ان ليس هناك تمييز بين النقود والسلع. وهم يلجأون إلىٰ هذا التجريد لان التطور الفعلي للنقود ينطوي علىٰ تناقضات غير محببة لمبرري الابتذال البرجوازي، فلا بد من تغطيتها. وما ظل الشراء والبيع، بصفتهما اللحظتين الجوهريتين في التداول، منفصلين في الزمان والمكان ومستقلين عن بعضهما البعض، فلا حاجة لهما البتة إلىٰ التطابق. وانفصال احدهما عن الآخر، يمكن ان يقود إلىٰ تعزيز واستقلال ظاهري للواحد في مواجهة الآخر. ولكن ما ظلا لحظتين جوهريتين من كل واحد، فلا بد ان تحل لحظة يتمزق فيها الشكل المستقل بعنف. لتتثبت الوحدة الداخلية من الخارج عبر انفجار عنيف. وهكذا، فمنذ اتخذت النقود صفة الوسيط، ومذ انشق التبادل إلىٰ فعلين، كمنت بذرة الازمة أو احتمالها علىٰ الاقل، وهو ما لا يمكن تحققه إلا متىٰ كانت الشروط الجوهرية للتداول المتطور نموذجيا، والمتحققة ذهنياً قائمة.

لاحظنا، اكثر من ذلك، ان النقود في التداول لا تحقق غير الاسعار.

يبدو السعر في البدء جانبا مثالياً للسلعة. لكن مقدار النقود المبادل مقابل السلعة هو سعرها المتحقق، سعرها الحقيقي. ويظهر السعر إذن خارج السلعة ومستقلاً عنها، فضلاً عن وجوده فيها مثالياً، وإذا تعذر تحقق السلعة في النقود، فلن تعود قادرة على التداول، وسيصبح سعرها خيالياً محضاً، مثله مثل المنتوج الذي تحول في الأصل إلى قيمة تبادلية ثم ينقطع عن كونه منتوجا، إن لم يبادل حقاً. (وليس مجال بحثنا هنا ارتفاع وانخفاض الاسعار). في النقطة (أ) ظهر السعر جانباً من السلعة، ولكن في (ب) ظهرت النقود بصفتها السعر خارج السلعة. ان ما تحتاجه السلعة لا يقتصر على الطلب فقط، بل الطلب المعبأ بالنقود. لذا، فان لم يكن تحقيق سعرها ممكناً، إن لم يكن تحويلها الى نقود ممكنا، فستبدو قيمة السلعة كما لو انها انخفضت، او كأن سعرها انخفض. ولا بد من التضحية بالقيمة التبادلية المعبر عنها بالسعر ما إن يغدو هذا التحويل المحدد الى نقود ضروريا. من هنا شكوى بواسغلبرت مثلاً[٥٠] من كون النقود جلاد كل شيء، مولوخ[٥١] الذي ينبغي التضحية بكل شيء من اجله، طاغية السلع. ان النقود بدت حقاً مثل مولوخ الذي يجب التضحية بالثروة الحقيقية له، في فترة الملكية المطلقة الصاعدة وتحويلها كل الضرائب الى ضرائب نقدية. وهكذا تبدو النقود كذلك مع كل فزع نقدي. إذ تنتقل من وضع الخادم للتجارة إلى طاغيتها، كما يقول بواسغلبرت[٥٢]. لكن مجرد تحديد الاسعار، في الواقع، ينطوي، في

---

(٥٠) بيير لوبيسانت بواسغبرت، (١٦٤٦ - ١٧١٤): قاض فرنسي وداعية مبكر للمذهب الفيزيوقراطي الذي عارض المركانتلية، دافع عن التجارة الحرة، واستهجن بؤس السكان الزراعيين الفرنسيين، مما ادى به إلى النفي إلى أوفيرن في عهد لويس الرابع عشر.

(٥١) مولوخ: إله سامي، كانت طقوس عبادته تتطلب ذبح الاطفال على مذبحه - [م.ع.].

(٥٢) بواسغلبرت: بحث في طبيعة الثروات، والنقود والاتاوات. منشور في:

الاساس على ما هو مضاد للنقود في التبادل، [إنه ينطوي - م. ع.] على كون النقود لا تمثل السلعة بعد. بل انها هي سلعة، أي سلعة النقود. ونجد، بين عدة كتاب ممن يمثلون الانتقال من الاقطاع الى الفترة الحديثة هجاء لتجارة النقود باعتبارها تجارة غير مشروعة. كما نجد الشيء ذاته في اوساط الاشتراكيين فيما بعد.

(أ) كلما تطور تقسيم العمل، ازداد انقطاع المنتوج عن كونه وسيطاً للتبادل. فتنشأ، ضرورة وجود وسيط عام للتبادل، وسيط مستقل عن كل وأي منتوج. أما حين يوجه الانتاج نحو حاجات المعيشة المباشرة، فلا يمكن مبادلة أية مادة مقابل أية مادة اخرى، ولا يعود ممكنا غير مبادلة نشاط **محدد** مقابل منتوجات **محددة**. وكلما غدت المنتوجات اكثر تخصصاً، وتنوعاً وتشابكاً ازدادت ضرورة وجود وسيط تبادل عام. في البدء يكون ناتج العمل او العمل نفسه وسيط التبادل العام. ولكن كلما ازداد تخصص الاخيرين، يتعذر عليهما لعب دور وسيط التبادل العام. إن وصول تقسيم العمل إلى مستوى تطور لا بأس به يفترض ان حاجات الشخص باتت شديدة التنوع وان انتاجه غدا شديد التخصص. إذ هناك علاقة عكسية بين **تطور الحاجة إلى التبادل وبين وجود وسيط تبادل غير متوسط**. من هنا تنشأ ضرورة وسيط التبادل العام حيث لا بد من مبادلة المنتوج المحدد والعمل المحدد مقابل القابلية على التبادل. وليست القيمة التبادلية للشيء غير التعبير المحدد كميا عن قدرته على تأدية وظيفة وسيط التبادل. في النقود، يصبح وسيط التبادل العام شيئاً، او ان القيمة التبادلية للشيء تحقق وجوداً مستقلاً إلى جانب الاشياء. ولما كانت السلعة وسيط تبادل ذا طاقة محدودة بالمقارنة مع النقود فيمكن ان تنقطع عن كونها وسيط تبادل في مواجهة النقود.

الاقتصاديون الماليون في القرن الثامن عشر، الناشر: بي. دير، باريس، ١٨٤٣، الصفحات ٣٩٥، ٤١٧.

(ب) يمكنني انشطار التبادل إلىٰ شراء وبيع من أن اشتري من دون بيع (تخزين السلع)، او ان ابيع من دون شراء (مراكمة النقود). وعبر هذا الانشطار تغدو المضاربة ممكنة. فهو يجعل التبادل مهنة خاصة، إذ هو يوجد المرتبة التجارية. وعبر هذا الفصل بين العنصرين يكون بالامكان اجراء كتلة من المعاملات الواقعة بين المبادلة المحددة للسلع، كما يصبح بامكان جهرة من الاشخاص استغلال هذا الطلاق، وباتت كتلة من المعاملات الوهمية ممكنة. ويتضح احيانا ان ما ظهر كفعل مجزأ في الاصل، انما هو، في أصله، فعل موحد في الواقع. وفي اللحظات التي يثبت الشراء والبيع نفسيهما كفعلين مختلفين في الاساس، يحصل انخفاض عام في اثمان كل السلع. اما في اللحظات التي يتضح فيها ان النقود ليست غير وسيط تبادل، فيحصل انخفاض في اثمان النقود. انخفاض او ارتفاع عام للاسعار.

النقود تهيء امكانية تقسيم مطلق للعمل، بسبب استقلال العمل عن منتوجه المحدد، عن القيمة الاستعمالية المباشرة لمنتوجه. فلا يمكن ان يعزى الارتفاع العام للاسعار في اوقات المضاربة الىٰ ارتفاع عام في قيمها التبادلية او في تكاليف انتاجها. ذلك انه إذا كانت القيمة التبادلية او تكاليف انتاج الذهب سترتفع بالتلازم مع ارتفاع القيم التبادلية وتكاليف انتاج كل السلع الاخرىٰ، فستبقى قيمته التبادلية المعبر عنها بالنقود، أي الاسعار، علىٰ حالها عند ذلك. ولا يمكن ان تعزىٰ كذلك الىٰ انخفاض اسعار انتاج الذهب. (لا يزال الاثمان خارج جدول البحث هنا). ولكن لما لم تكن النقود سلعة عامة فحسب، بل [هي سلعة ـ م. ع.] خاصة كذلك، ولما كانت تخضع لقانون العرض والطلب بصفتها [سلعة ـ م. ع.] خاصة، فان الطلب العام علىٰ سلع محددة في مقابل النقود، يجب ان يخفض الاخيرة.

نلاحظ أن من طبيعة النقود حل تناقضات المقايضة المباشرة وتناقضات

القيمة التبادلية بتثبيتها كتناقضات عامة فقط. اما ان يبادل وسيط تبادل محدد مقابل [وسيط تبادل ـ م. ع.] محدد آخر، فذلك يخضع للصدفة. إذ لا بد للسلعة الان من ان تبادل مقابل وسيط تبادل عام حيث تواجهه خصوصيتها الان ضمن تناقض اكبر. ولضمان قابلية السلعة للمبادلة، تتثبت قابلية التبادل نفسها في تعارض مع السلعة المستقلة. (كانت وسيلة فأضحت غاية). كان السؤال يدور حول امكانية مجابهة سلعة محددة لسلعة محددة اخرىٰ. لكن النقود تعلق فعل التبادل نفسه وتحيله إلىٰ فعلين لا يعنىٰ احدهما بالاخر.

(قبل المضي في معالجة المسائل المتعلقة بالتداول: قوته، ضعفه.. الخ وبشكل اساس النقطة المتنازع عليها حول كمية النقد في التداول والاسعار، ينبغي النظر إلى النقود من زاوية سمتها الثالثة)[٥٣].

تكمن احدىٰ لحظات التبادل في كون السلعة تبادل نفسها عبر النقود مقابل سلعة اخرىٰ. لكن هناك لحظة لا تقل اهمية حيث لا تبادل السلعة مقابل نقود ولا النقود مقابل سلعة فحسب، بل حيث تبادل النقود مقابل سلعة والسلعة مقابل نقود. من هنا فالسلعة تتوسط النقود. وتظهر النقود بصفتها الوحدة التي تجمع نفسها بنفسها في مجرىٰ دائري. وعند ذاك لن تظهر كوسيط بل كهدف للتداول (كما تظهر بالنسبة للمرتبة التجارية علىٰ سبيل المثال) (في التجارة عموما). وإذا نظرنا الىٰ التداول لاكتناوب دائب، بل كسلسلة من الحركات الدائرية التي تمر بها مع نفسها. فسيظهر هذا المسار الدائري مساراً مزدوجاً: سلعة ـ نقد ـ نقد سلعة، وفي الاتجاه الآخر: نقد ـ سلعة ـ سلعة ـ نقد. أي إذا بعت بهدف الشراء فيمكنني ان اشتري ايضا بهدف البيع. في الحالة الاولىٰ تكون النقود مجرد وسيلة للحصول علىٰ السلعة، وتكون السلعة هدفاً. اما

---

(٥٣) انظر اعلاه، الاشارة إلىٰ ان النقود (٣) ممثلة للسلع (وبالتالي موضوع للعقود)، وانظر ادناه، القسم (ج) «النقود بصفتها ممثلة مادية للثروة».

في الحالة الثانية فالسلعة مجرد وسيلة للحصول على النقود والنقود هي الهدف. تلك هي النتيجة البسيطة إذ تجمع لحظات التداول مع بعضها. فاذا نظرنا الى الامر كتداول فحسب، فستكون النقطة التي أتدخل عندها، واسميها نقطة الانطلاق غير ذات شأن.

لكن تمييزاً محدداً يدخل بالفعل هنا، بين السلعة في التداول والنقود في التداول. إن السلعة تلقى خارج التداول عند نقطة معينة. ولا تؤدي وظيفتها المحددة إلا حين تنسحب من التداول نهائياً وتستهلك سواء في النشاط الانتاجي او في الاستهلاك بالمعنى الدقيق. وعلى العكس فان وظيفة النقود هي البقاء في التداول باعتبارها عجلته، أي ان تستأنف مجراها الدائري من جديد في حركة ذاتية دائبة.

ومع ذلك، فان هذه الوظيفة الثانية، جزء من التداول هي الاخرى وتقف على قدم المساواة من الآن. ويمكن ان نقول الان: ان مبادلة سلعة باخرى أمر ذو معنى، طالما كانت السلع مختلفة نوعيا برغم تعادل اسعارها، وإن مبادلتها تشبع حاجات مختلفة نوعياً في نهاية المطاف. وعلى العكس من ذلك، فلا معنى لمبادلة النقود بالنقود ما لم ينشأ اختلاف كمي، أي نقود اقل تُبادل مقابل نقود اكثر، أو تباع باسعار اعلى مما تشترى بها، وهذا قبل ان نتعاطى مع مقولة الربح. عند ذاك إذن، ستبدو دورة: نقود ـ سلعة ـ سلعة ـ نقود التي استخلصناها من تحليل التداول مجرد تجريد اعتباطي لا معنى له، شبيه إلى حد ما بالرغبة في وصف دورة الحياة بـ: موت ـ حياة ـ موت. برغم انه حتى في الحالة الاخيرة لا يمكن تجاهل ان التفسخ المستمر لما كان متفرداً من قبل وانحلاله إلى تركيبه الأوّلي انما هو لحظة من عملية الطبيعة تشبه التفريد المستمر للعناصر الأولية. وكذلك الأمر في فعل التداول. انه تنقيد مستمر للسلع، بقدر ما هو تحويل مستمر للنقود الى سلع. ان الدافع في عملية الشراء بهدف البيع، هو الربح المحقق هناك، والهدف النهائي

مبادلة نقود اقل مقابل نقود اكثر بواسطة السلعة، طالما ليس هناك فرق نوعي بين النقود والنقود. (ونحن غير معنيين هنا بالانواع الخاصة من النقود المعدن ولا بانواع العملات الخاصة). ولكن لا يمكن ان نتجاهل امكانية اخفاق العملية فمبادلة النقود بالنقود من دون فرق كمي أمر كثير الحدوث في الواقع، وهو ممكن الحدوث بالتالي. ولكن قبل ان تصبح هذه العملية ممكنة اصلاً، العملية التي تستند إليها التجارة والتي تشكل ظاهرة جوهرية في التداول نظراً لانتشارها، ينبغي التعرف على ان المسار الدائري: نقود ـ سلعة ـ سلعة ـ نقود، انما هو شكل خاص من اشكال التداول. وهذا الشكل مختلف بالتحديد عن ذلك الذي تظهر فيه النقود كمجرد وسيط لتبادل السلع، كحد وسط، كمقدمة صغرى في القياس المنطقي. إذ يجب الى جانبها الكمي، المرئي في التجارة ان تعزل في شكلها النوعي الصرف، في حركتها المحددة. كما ان هذا المسار، ثانيا، ينطوي على كون النقود لا تعمل كمقياس فحسب، ولا كوسيط تبادل فحسب، ولا الاثنين معاً فحسب، بل في نوعية ثالثة ايضاً. فهي تبدو هنا هدفا بحد ذاتها إذ تقوم تجارة ومبادلة السلع بتحقيقها فحسب. ولما كانت الدورة تنتهي بها عند تلك النقطة فانها تخطو خارجها مثل السلعة التي تلقى خارج التداول بعد ان بودلت بمكافئها بواسطة النقود بالضبط. حقا ان النقود تبقى على الدوام منغلقة في دائرتها، ما ظلت تعمل كعامل للتداول فقط. ولكن هنا ايضا، يبدو انها اكبر من أن تكون اداة تداول، وان لها كذلك وجوداً مستقلاً خارج التداول. وهي في هذا الطابع الجديد، يمكن ان تنسحب من التداول مثلما ينبغي على السلعة ان تنسحب على الدوام في التحليل الأخير. علينا إذن ملاحظة النقود في صفتها الثالثة، التي تضم كلا [الصفتين ـ م. ع.] السابقتين، أي صفة المقياس وصفة وسيط التبادل العام وبالتالي دورها في تحقيق اسعار السلع.

(ج). النقود بصفتها ممثلة مادية للثروة (تراكم النقود، وقبل ذلك، النقود بصفتها المادة العامة للعقود.. الخ).

من طبيعة الثروة ان تبدو عند كل لحظة، نقطة بدء وختام في آن واحد، او بتحديد ادق، أن تظهر في صورة احدى النقطتين بقدر ما تظهر في صورة الأخرى تماماً. فالشكل المحدد ن ـ س ـ س ـ ن لا يقل صحة، إذن، عن الشكل الاخر: س ـ ن ـ ن ـ س الاكثر عمومية. وتكمن الصعوبة في كون السلعة الأخرى مختلفة نوعياً [عن السلعة الاولى ـ م. ع.]، وليس الأمر كذلك بالنسبة للنقود الاخرى. إذ لا تختلف هذه إلا كمياً. إن المحتوى المادي للنقود، من حيث وظيفتها كمقياس، ذو اهمية حاسمة. وفي هذه الوظيفة، لا اهمية لتوافر هذا المحتوى، ولا لكميته، او لمقدار الذهب او الفضة الذي يؤدي وظيفة الوحدة. إذ ان النقود هنا، تستخدم فقط كوحدة خيالية، غير قائمة. وبهذه النوعية، فان النقود مطلوبة كوحدة لا كمقدار. فلو قلت ان رطلاً من القطن يثمّن بـ ٨ بنسات، فهذا يعني في الوقت ذاته ان رطلاً من القطن = $\frac{1}{116}$ من أونصة ذهب (حيث سعر الاونصة ٣ جنيهات، و ١٧ شلناً و٧بنسات) (٩٣١ بنساً). وهذا يعبر، في الوقت ذاته، عن خصوصيته كقيمة تبادلية في مواجهة كل السلع الأخرى، كمعادل لكل السلع الأخرى التي تحتوي على أونصة ذهب بهذا القدر او ذاك، ما دامت تلك السلع جميعا تقارن، بالطريقة ذاتها، بأونص الذهب. وهذه العلاقة الاصلية بين رطل القطن والذهب، والتي تتحدد عبرها كمية الذهب المحتواة في اونصة قطن، تثبتها كمية العمل المتحققة في كل من الاثنين، فالاخيرة هي المحتوى الحقيقي المشترك بين القيم التبادلية. وينبغي الانطلاق من هذا الشرط المسبق في فصل القيمة التبادلية كما هي. ان إيجاد هذه المعادلة ليس بالصعوبة التي يظهر فيها. فالعمل المنتج للذهب مباشرة يبين كمية الذهب التي هي نتاج يوم عمل واحد، على سبيل

المثال. وتقوم المنافسة بمساواة ايام العمل الاخرى مع هذا اليوم معدلة ما يتطلب التعديل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبكلمة اخرى، ففي عملية الانتاج المباشر للذهب، تظهر كمية محددة من الذهب، مباشرة، كناتج لمقدار محدد من وقت العمل وبالتالي فهي تظهر كقيمة، أو كمعادل. وما على المرء، إذن، سوى تحديد مقدار وقت العمل المتحقق في السلع المختلفة. ومساواته مع وقت العمل الذي ينتج الذهب مباشرة، لكي يتعرف على كمية الذهب المحتواة في سلعة معينة. ان تحديد كل السلع كاسعار، أو كقيم تبادلية مقاسة، عملية لا تحدث إلا بالتدريج. وهذا يفترض كثرة المبادلات وبالتالي كثرة المقارنات بين السلع كقيم تبادلية. ولكن ما ان يصبح وجود السلع، في صورة اسعار، شرطاً مسبقاً ـ شرط مسبق هو ذاته نتاج عملية اجتماعية، نتاج عملية الانتاج الاجتماعي ـ حتى يغدو تحديد الاسعار الجديدة هينا طالما كانت عناصر تكاليف الانتاج قائمة بذاتها مذ ذاك في صورة اسعار وليس علينا غير تجميعها ببساطة. (الاستلاب المتكرر، البيع، البيع المتكرر، ستيوارت[٥٤]. لا بد ان تحافظ هذه كلها على استمرارية لكي تتخذ الاسعار انتظاماً معيناً). لقد اردنا الوصول إلى النقطة التالية: طالما اريد تثبيت الذهب وحدة للقياس، فان علاقة الذهب بالسلع تتحدد بالمقايضة، أي عبر مبادلة مباشرة غير موسطة، مثل علاقة كل السلع الأخرى فيما بينها. غير ان المنتوج، في المقايضة، ليس إلا قيمة تبادلية في ذاتها، انه الشكل الظاهري الاول: لكن المنتوج لم يتثبت بعد كقيمة تبادلية. ان هذا الطابع، **أولا**، لا يسود الانتاج ككل بعد، فهو يشمل ما اصبح فائضا منه فحسب، وهو بالتالي طابع زائد هو الآخر، (مثله مثل التبادل)، انه توسيع عرضي لدائرة الاشباع، أو المتعة (علاقة بمواضيع جديدة). وهو لا يحدث، إذن، إلا في بضع نقاط (في الاصل يحدث

(٥٤) ستيوارت، «بحث..»، المجلد الاول، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

على تخوم المجتمعات الطبيعية، في صلاتها بالغرباء). انه محدد ضمن دائرة ضيقة، ويمثل أمراً عابراً في علاقته بالانتاج، أي يمثل عاملاً مساعداً للانتاج. وهو يتلاشى بالصدفة قدر ما ينشأ عنها بالضبط. وبصورة عامة، فان شكل المقايضة الذي يبادل عبره فيض انتاج أحد مقابل فيض الآخرين مصادفة، هو **أول ظهور** للمنتوج كقيمة تبادلية. وهذا يتحدد بالحاجات، وبالنزوات العارضة.. الخ. ولكن إذا قدر لهذا الشكل ان يستمر، أي ان يصبح فعلاً مستمراً يحتوي في داخله على وسائل تجديده، فسينشأ عند ذاك، تدريجيا ومن الخارج تنظيم للتبادل المتبادل بالصدفة ايضاً. وسينشأ هذا عبر تنظيم متبادل للانتاج، حيث تنحل تكاليف الانتاج في النهاية إلى وقت عمل، لتصبح بالتالي مقياساً للتبادل. وهذا يبين كيفية نشوء التبادل، وكذلك القيمة التبادلية للسلعة. لكن ظروف قيام علاقة للمرة الاولى لا تبين لنا البتة تلك العلاقة في نقائها وفي شمولها. فالمنتوج المثبت كقيمة تبادلية لا يعود، في جوهره، شيئاً بسيطاً. انه يثبت في نوعية تختلف عن نوعيته الطبيعية. وهو يتثبت كعلاقة، او بدقة اكبر، كعلاقة عامة، لا مع سلعة واحدة، بل مع كل سلعة، مع كل منتوج محتمل. انه يعبر، إذن، عن علاقة عامة، إذ اصبح منتوجا مرتبطاً بنفسه بصفته تحقيقاً لكمية معينة من العمل بصورة عامة، [تحقيقا لكمية ـ م. ع.] من وقت العمل الاجتماعي. وهو بالتالي معادل لكل منتوج آخر، بالنسبة التي تعبر عنها قيمته التبادلية. تشترط القيمة التبادلية، ان يكون العمل الاجتماعي محتوى كل المنتجات، بغض النظر عن تركيبها الطبيعي. فلا يمكن ان يعبر الشيء عن علاقة من دون ان يكون مرتبطاً بشيء محدد، ولا يمكن ان تكون هناك علاقة عامة ما لم تكن مرتبطة بشيء عام. ولما كان العمل حركة فان الزمن مقياسه الطبيعي. والمقايضة، حتى في اكثر اشكالها بدائية، تشترط العمل كمحتوى ووقت العمل كمقياس للسلع. ويبرز هذا ما إن تصبح

المقايضة منظمة ومستمرة، أي ما إن تحتوي في داخلها على المتطلبات اللازمة لتجديدها. إن السلعة لا تكون قيمة تبادلية إلا إذا تم التعبير عنها في صورة شيء آخر، أي كعلاقة. بوشل من القمح يعادل كذا بوشل من الكتّان. في هذه الحالة يمثل القمح قيمة تبادلية بقدر ما يتم التعبير عنه بالكتان. والكتان قيمة تبادلية بمقدار ما يتم التعبير عنه بالقمح. وإذا ظل أي من الاثنين غير مرتبط إلا بنفسه، فلن يكون قيمة تبادلية. اما في العلاقة التي تظهر فيها النقود كمقياس، فانها لا تظهر كعلاقة، كقيمة تبادلية، بل تظهر كمية طبيعية من مادة معينة، كسراً من وزن طبيعي من الذهب او الفضة. وعلى العموم، فالسلعة التي يتم التعبير بواسطتها عن القيمة التبادلية لسلعة اخرى، لا تظهر اطلاقاً كقيمة تبادلية، كعلاقة، بل بالاحرى ككمية معينة من تركيبها الطبيعي. فاذا كان بوشل القمح يعادل ثلاثة بوشلات من الكتان، فان ما يتم التعبير عنه كقيمة بوشل القمح لا بوشل الكتان. بدهي ان الآخر مثبت في ذاته كذلك، فبوشل الكتان = عند ذاك $\frac{1}{3}$ بوشل من القمح. لكن هذا ليس مثبتاً، بل هو علاقة ثانية، مع انها علاقة قائمة بالفعل في الاولى. إذا تم التعبير عن سلعة في أخرى، فانها تتثبت عند ذلك كعلاقة، فيما تكون الاخرى كمية بسيطة من مادة معينة. إذ ان ثلاثة بوشلات من الكتان ليست بحد ذاتها قيمة، بل هي بالاحرى كتان يشغل حجما معيناً، ويقاس بمقاييس الحجم. ويصحّ الشيء نفسه على النقود كمقياس، كوحدة تقاس بها القيم التبادلية لسلع اخرى. انها وزن معين من مادة طبيعية تتمثل بها، ذهب، فضة، الخ. اذا كان سعر بوشل واحد من القمح ٧٧ شلنا و ٧ بنسات فان التعبير عنه جرى في شيء يساويه، كأونصة من الذهب، كعلاقة، كقيمة تبادلية. لكن أونصة الذهب بنفسها ليست قيمة تبادلية، ولا يتم التعبير عنها كقيمة تبادلية، بل ككمية محددة من ذاتها، من مادتها الطبيعية، الذهب. لان ثمن بوشل

القمح إذا كان ٧٧ شلنا و ٧ بنسات او كان أونصة ذهب، فيمكن ان يمثل قيمة اكبر أو أقل، تبعاً لارتفاع او انخفاض ثمن أونصة الذهب، التي تتغير بدورها حسب كمية العمل المطلوب لانتاجها. لكن هذا لا علاقة له بتحديد سعرها، لأن سعرها البالغ ٧٧ شلنا و ٧ بنسات يعبر بالضبط عن العلاقة التي تعادل بموجبها كل السلع الأخرى التي يمكن ان تشترى بهذا السعر. ان خاصية تحدد الاسعار سواء عادل بوشل القمح ٧٧ شلنا او ١٧٨٠ شلنا، أمر مختلف كليا عن تحديد الاسعار بحد ذاتها، أي عن تثبيت القمح كسعر. فللقمح سعر بغض النظر عن كون كلفة انتاجه شلناً واحداً او مائة شلن. ويعبر السعر عن قيمته التبادلية بواسطة وحدات تشترك بها كل السلع، مما يشترط وجود علاقات اخرى نظمت هذه القيمة التبادلية. وطالما كان الذهب والقمح مواضيع طبيعية لا علاقة بينهما وليس احدهما بحد ذاته قياساً للآخر، فان تسعير بوشل القمح بأونصة ذهب لا يمكن التوصل إليه إلا بادخال أونصة الذهب نفسها في علاقة مع كمية وقت العمل الضروري لانتاجها، وبالتالي بادخال كل من القمح والذهب في علاقة بكيان ثالث هو العمل، وبمساواتهما بواسطة هذه العلاقة، أي بمقارنتهما معاً كقيم تبادلية. لكن هذا لا يبين لنا إلا كيفية ايجاد سعر القمح، عبر كمية الذهب التي تساويه. لكن الذهب، في هذه العلاقة التي يكون فيها سعراً للقمح، لم يتثبت بنفسه كعلاقة او كقيمة تبادلية، بل ككمية معينة من مادة طبيعية. ففي القيم التبادلية تتثبت السلع (المنتجات) في صورة علاقات بمادتها الاجتماعية، أي بالعمل؛ أما في الاسعار فيتم التعبير عن هذه السلع ككميات من منتوجات اخرى ذات تراكيب طبيعية متنوعة. يمكن القول حقاً ان سعر النقود تثبت هو الآخر عندما حددناه، ببوشل واحد من القمح او بثلاثة بوشلات من الكتان، او بكل الكميات الاخرى من السلع المختلفة التي يبلغ سعرها أونصة ذهب. غير أننا، إن اردنا التعبير عن سعر النقود، نواجه ضرورة إدراج كل

دائرة السلع. كل سلعة حسب كميتها التي تساوي أونصة ذهب. وعند ذاك سيكون للنقود عدد من الاسعار يعادل السلع التي تعبر النقود بنفسها عن سعرها. وستختفي السمة الرئيسة للسعر، أي الوحدة. إذن ليست هناك سلعة تعبر عن سعر النقود لان أيا من هذه السلع لا تعبر عن علاقة النقود بكل السلع الاخرى، بقيمتها التبادلية العامة. فالسمة المحددة للسعر تكمن في ضرورة التعبير عن القيمة التبادلية بعموميتها وفي سلعة محددة في الوقت نفسه. لكن هذا ايضا لا يكفي. فما ظلت النقود تظهر مادة يتم من خلالها التعبير عن اسعار كل السلع وقياسها، ستظل مثبتة كمقدار محدد من الذهب والفضة.. الخ، أي باختصار، كمقدار من مادتها الطبيعية، ككمية بسيطة من مادة محددة. لكنها لن تكون قيمة تبادلية او علاقة بحد ذاتها. وبنفس الطريقة، فان كل سلعة تعبر عن سعر سلعة اخرى لن تتثبت بنفسها كقيمة تبادلية، بل ككمية بسيطة من ذاتها. والنقود في نوعيتها كوحدة للقيمة التبادلية، او كمقياس لها، او كنقطة مقارنة مشتركة لها، هي في الاساس مادة طبيعية: ذهب، فضة، إذ انها بصفتها سعراً للسلعة ليست قيمة تبادلية، وليست علاقة، بل هي وزن معين من الذهب اوالفضة، كأن تكون رطلاً مع تقسيماته الفرعية الاصغر. وهكذا تظهر النقود أصلاً كرطل من البرونز الثقيل. وهذا بالضبط ما يميز السعر عن القيمة التبادلية. لكننا لاحظنا ان القيمة التبادلية تنزع بالضرورة نحو تكوين الاسعار. وهنا تكمن لا منطقية اولئك الذين يريدون جعل وقت العمل بحد ذاته نقوداً، أي اولئك الذين يريدون تثبيت وعدم تثبيت التمييز بين الاسعار والقيم التبادلية. إذن فالنقود كمقياس، كعنصر في تحديد الاسعار، كوحدة قياس للقيم التبادلية تفصح عن الظواهر التالية: (١) انها غير مطلوبة إلا كوحدة متخيلة، ما إن يتم تحديد القيمة التبادلية لاونسة الذهب بالمقارنة مع أية سلعة. ان وجودها الحقيقي، ناهيك عن كميتها المتاحة هي أمر زائد. ومقدار ما يوجد

منها في بلد معين أمر ليس بذي بال من زاوية عملها كمؤشر (مؤشر لقيمة). فهي ليست مطلوبة إلا كوحدة محاسبية. (٢)، مع انه لا يتطلب الأمر إلا تثبيت النقود مثالياً، وفي صورة سعر للسلعة، فهي توفر كذلك نقطة المقارنة، الوحدة او المقياس بصفتها مقداراً بسيطاً من المادة الطبيعية التي تتمثل فيها، بصفتها وزنا معينا من الذهب او الفضة.. الخ يتم قبوله كوحدة. وفي الذهن يجري تحويل القيم التبادلية (السلع) إلى اوزان معينة من الذهب او الفضة، لتتثبّت مثاليا بصفتها = هذه الكمية المتخيلة من الذهب، الخ، بصفتها تعبر عنها.

ولكن إذا مضينا الان نحو الصفة الثانية للنقود، أي صفتها كوسيط للتبادل ومحقق للسعر فسنرى في هذه الحالة ضرورة توافرها في كمية معينة، أي أن الوزن المعين من الذهب والفضة الذي تم تثبيته كوحدة، لا بد من توافره بكمية معينة لكي يؤدي هذه الوظيفة. فلو توافر لدينا مجموع الاسعار الواجب تحقيقها من جهة، وهو ما يعتمد على سعر سلعة محددة مضروبا بكميتها، وسرعة التداول النقدي من جهة اخرى، فستظهر الكمية المعينة المطلوبة من وسيط التداول. وإذا تفحصنا الشكل الاصلي المباشر الذي يظهر فيه التداول بدقة أكبر: س - ن - ن - س، نلاحظ ان النقود تظهر هنا كوسيط تبادل محض. فالسلعة تبادل مقابل سلعة وتظهر النقود وسيطاً لهذا التبادل فحسب. ان سعر السلعة الاولى يتحقق بالنقود بهدف تحقيق سعر السلعة الثانية بالنقود، وللحصول عليها في مقابل الاولى. وإذا تحقق سعر السلعة الاولى، فليس هدف الشخص الذي امتلك سعرها في صورة نقود الحصول على سعر السلعة الثانية، بل بالاحرى دفع سعرها بهدف الحصول على السلعة. لقد قامت النقود بمبادلة السلعة الاولى مقابل الثانية. وكوسيط تبادل فحسب، لا غاية اخرى للنقود. فالذي باع سلعته وحصل على نقود يريد شراء سلعة اخرى؛ ومن باعه اياها يريد النقود

ليشتري سلعة اخرىٰ، الخ.. هنا، وفي هذه الوظيفة كوسيط تداول محض يكمن الدور المحدد للنقود في هذا التداول فقط، الذي تنجزه بفضل كون كميتها ومقدارها قد تحددا سلفاً، ويتحدد سلفاً عدد المرات التي تدخل فيها في السلعة كوحدة من خلال الاسعار. وتظهر كوسيط للتداول فقط كمضاعف لهذه الوحدة المحددة سلفاً. وبقدر تحقيقها لسعر السلعة، تبادل السلعة مقابل معادلها الحقيقي ذهبا وفضة. ان قيمتها التبادلية تبادل حقاً بسلعة اخرىٰ: النقود. ولكن بقدر ما تحصل هذه العملية بهدف تحويل هذه النقود الىٰ سلع ثانية فقط، أي بهدف مبادلة السلعة الاولىٰ بالثانية، فان النقود تظهر بشكل عابر فقط، أو ان مادتها تتشكل من هذا الظهور والاختفاء الدائبين. إنها تظهر كمجرد عجلة للتوسط. فالنقود كوسيط للتداول ليست غير وسيط للتداول. والصفة الوحيدة الاساس المطلوبة لكي تؤدي دورها هي ميزة الكمية، اي المقدار الذي تتداول فيه (ولما كان المقدار يتحدد كذلك بالسرعة، فان الاخيرة لا تتطلب اشارة خاصة هنا). وبقدر ما تحقق النقود الاسعار، فان وجودها المادي كفضة او ذهب أمر اساسي. ولكن ما دام تحقيق الاسعار أمر عابر ومقدر له ان يعلق نفسه، فان هذا ليس بالأمر الاساسي. انه مجرد تشابه في المظهر، أي كما لو كان الأمر مبادلة السلعة مقابل ذهب وفضة بصفتهما سلعتين خاصتين. لكنه شبه يختفي ما إن تنتهي العملية، ما إن يبادل الذهب والفضة ثانية مقابل سلعة، وتبادل السلعة مقابل أخرىٰ. فطبيعة الذهب والفضة كمجرد وسيطين للتداول، أو طبيعة وسيط التداول كذهب وفضة لا علاقة لها إذن بتركيبها كسلع طبيعية محددة. لنفترض ان السعر الاجمالي للسلع المتداولة = ١٢٠٠ تالر. فمقياسها إذن هو ان تالراً واحداً = س وحدة وزن من الفضة. لنفترض ان مداولة هذه السلع في ست ساعات يتطلب ١٠٠ تالر، أي ان كل تالر يحقق سعر ١٠٠ تالر في ست ساعات. الأمر الجوهري، هنا، هو ضرورة وجود

١٠٠ تالر، وجود مقدار الـ ١٠٠ وحدة معدن التي تقيس المجموع الاجمالي لأسعار السلع، ١٠٠ وحدة من هذا النوع. اما أن تكون هـذه الوحدات من فضة فأمر لا علاقة له بالعملية نفسها. هذا ما نلاحظه للتوّفي حقيقة ان التالر الواحد يمثل في دورة التداول كتلة فضة اكبر مائة مرة مما تحتوي في الواقع، برغم انها لا تمثل في كل معاملة محددة غير وزن تالر واحد من الفضة. وهكذا فالتالر الواحد يمثل في التداول ككل ١٠٠ تالر، أي وزن من الفضة يزيد مائة مرة علىٰ ما يحتويه حقاً. انه في الواقع مجرد رمز لوزن الفضة المحتوىٰ في ١٠٠ تالر. انها تحقق سعراً يزيد مائة مرة علىٰ ما تحققه في الواقع ككمية من فضة. ليكن الجنيه الاسترليني مساويا لثلث اونسة ذهب (وهو ليس كذلك). فبقدر ما يكون سعر السلعة البالغ جنيها تم دفعه، اي ان سعرها البالغ جنيها متحقق، أي بودلت مقابل جنيه، بهذا القدر يكون من الاهمية بمكان احتواؤه علىٰ ثلث اونسة ذهب حقاً. ولو كان الجنيه مزيفاً ومسبوكاً مع معادن غير ثمينة، أي جنيه في المظهر فحسب، فلن يتحقق سعر السلعة في الواقع آنذاك. إذ لكي يتحقق لا بد من دفع كمية من المعادن غير الثمينة توازي في كميتها ثلث اونسة ذهب مقابل السلعة. منظوراً إلىٰ لحظة التداول هذه في انعزال، ينبغي ان تمثل وحدة النقود، إذن، كمية معطاة من الذهب والفضة حقاً. ولكن اذا تناولنا التداول في شموليته، كعملية منغلقة علىٰ ذاتها: س ـ ن ـ ن ـ س، فان الأمر يختلف. في الحالة الاولىٰ يكون تحقيق الاسعار ظاهرياً فحسب، اما في الواقع فلن يتحقق غير جزء من السعر. والسعر المثبت فيها مثاليا لن يتثبت في الواقع. والسلعة التي تساوىٰ مثاليا مع وزن مفترض من الذهب لن تجلب في التبادل الحقيقي ذلك المقدار من الذهب. ولكن لو قدّر لجنيه مزيف ان يتداول محل الجنيه الحقيقي، فسيؤدي الدور ذاته في التداول ككل، كما لو كان حقيقياً. فلو بودلت السلعة أ وسعرها جنيه واحد مقابل

جنيه مزيف، وبودل الجنيه المزيف ثانية مقابل السلعة ب التي سعرها جنيه، فان الجنيه المزيف ادىٰ بالضبط الوظيفة ذاتها التي كان سيؤديها لو كان حقيقياً. فالجنيه الحقيقي، إذن، ليس اكثر من رمز في هذه العملية، إذا تركنا جانبا اللحظة التي يحقق فيها الاسعار، وتأملنا في شمولية العلاقة فقط، أي اذا تناولنا فقط وظيفته كوسيط للتداول، حيث لا يعدو تحقيق الاسعار كونه مظهراً، او توسطاً عابراً. وكل ما يقوم به الجنيه الذهب، هنا، انما هو تمكين السلعة أ من أن تبادل مقابل السلعة ب ولكل من السلعتين السعر ذاته. ومن يحقق السعر الحقيقي للسلعة أ هنا هو السلعة ب، والتحقيق الحقيقي لسعر ب هو السلعة أ او ج او د. وكل هذا يعني الشيء ذاته بقدر تعلق الأمر بشكل العلاقة، التي لا يعنيها في شيء المحتوىٰ المحدد للسلعة. فالسلع ذات السعر المتطابق تبادل، وعوضا عن مبادلة السلعة أ بالسلعة ب مباشرة، يبادل سعر السلعة أ بسعر السلعة ب وسعر السلعة ب بالسلعة أ. وهكذا لا تمثل النقود للسلعة غير سعر لها. تبادل السلع واحدة مقابل الاخرىٰ حسب اسعارها. ويعبر سعر السلعة مثالياً، عن كونها مقداراً من وحدة طبيعية معينة من الذهب والفضة (وحدة وزن)، من المادة التي تجسد النقود. والسلعة في شكل نقود، أو في سعرها المتحقق، تجابه الان مقداراً حقيقياً من هذه الوحدة. ولكن ما دام تحقيق السعر ليس الفعل النهائي، وما دام الأمر لا يكمن في تملك سعر السلع كسعر بل في تملكه كسعر لسلعة اخرىٰ، فليست مادة النقود بذات شأن هنا، أي مادتها كذهب او فضة. وتصبح النقود ذاتا بصفتها اداة تداول، وسيطاً للانتاج. والمادة الطبيعية التي تتجسد فيها انما هي شيء عارض تختفي اهميته في مجرىٰ فعل التبادل نفسه. إذ لا يفترض في السلعة المبادلة مقابل نقود ان تتحقق في هذه المادة، بل بالاحرىٰ في مادة سلعة اخرىٰ. فبالاضافة الىٰ اللحظات التي تقوم فيها النقود في التداول بـ (١) تحقيق الاسعار و (٢) مداولة

حقوق الملكية، تقوم الان بـ (٣) التعبير عن القيمة التبادلية للسلعة في كل سلعة اخرىٰ. لقد تحقق بواسطة النقود ما لم يكن ممكنا تحققه في الحالات الاخرىٰ. إذا كانت كلفة يارد واحد من الكتان شلنين، وكلفة رطل واحد من السكر شلن واحد، فعبر الشلنين يتحقق يارد الكتان في رطلي السكر، فيما يتحول السكر الىٰ مادة قيمته التبادلية، أي الىٰ المادة التي تتحقق فيها قيمته التبادلية. ان النقود كمجرد وسيط تداول، وفي دورها وسط الدفق الدائب للعملية التداولية، ليست مقياساً للسعر لانها تثبتت للتو كذلك في الاسعار نفسها، كما انها ليست وسيلة لتحقيق الاسعار لانها توجد في هذه الصورة في لحظة واحدة فقط من لحظات التداول ولا تعود هكذا في كل لحظات التداول، انها بالاحرىٰ مجرد ممثل للسعر في علاقته بكل الاسعار الأخرىٰ. وهي ليست اكثر من وسيلة لتحقيق هدف هذه مبادلة كل السلع باسعار متكافئة. انها تبادل مقابل سلعة واحدة لانها الممثل العام لقيمتها التبادلية، وبهذا فهي ممثلة كل السلع الاخرىٰ ذات القيمة التبادلية المساوية. انها الممثلة العامة، وذلك ما هي عليه، في التداول نفسه. وهي تمثل سعر سلعة واحدة في مقابل كل السلع الأخرىٰ او سعر كل السلع في مقابل سلعة واحدة. وفي هذه العلاقة ليست النقود ممثلة اسعار السلع فقط، بل هي رمز نفسها كذلك، أي ان مادتها: الذهب والفضة، ليست ذات شأن في فعل التداول. فهي السعر، او كمية معطاة من الذهب والفضة. ولكن ما دامت حقيقة السعر هذه عابرة فحسب، حقيقة مقدر لها الاختفاء باستمرار، مقدر لها التعليق، الا تكون لها اهمية كتحقق نهائي بل كتحقق وسيط، متوسّط فحسب علىٰ الدوام، وما دام المهم لا تحقيق السعر أصلاً، بل بالاحرىٰ تحقيق القيمة التبادلية لسلعة واحدة محددة في مادة سلعة أخرىٰ، فان مادتها ذاتها ليست ذات شأن. فهي زائلة كتحقيق للسعر طالما ان هذا نفسه يختفي. وهي تبقى بقدر ما تبقىٰ في هذه الحركة الدائبة، كممثلة للقيم التبادلية التي

تصبح حقيقية فقط إذا انتقلت القيمة التبادلية الحقيقية باستمرار إلى موقع ممثلها وتبادلت المواقع باستمرار معه وبودلت باستمرار به. من هنا فان حقيقتها في هذه العملية لا تكمن في انها السعر، بل في تمثيله. انها ممثلته ـ ممثلة السعر القائم مادياً وبالتالي ممثلة نفسها. وبصفتها هذه، فهي ممثلة القيمة التبادلية للسلع. وكوسيط للتبادل تقوم بتحقيق اسعار السلع فقط بهدف تثبيت القيمة التبادلية للسلعة الواحدة في السلعة الأخرىٰ، باعتبارها وحدتها، أي بهدف تحقيق قيمتها التبادلية في السلعة الأخرىٰ، او لتثبيت السلعة الأخرىٰ كمادة لقيمتها التبادلية.

إذن ضمن التداول فحسب، هي رمز مادي. لكنها إذا سحبت من التداول تعود لتصبح ثانية سعراً متحققاً. وكما لاحظنا، فان كمية أو مقدار هذه الرموز المادية من الوحدات النقدية سمة جوهرية في هذه العملية. من هنا، ففي حين ان المحتوىٰ المادي للنقود، او مادتها المبطنة من الذهب والفضة في كميات معينة غير ذات شأن في التداول حيث تظهر النقود في صورة شيء متضاد مع السلع وحيث كميتها هي الاساس طالما انها ليست غير رمز لمقدار مفروض من هذه الوحدة، إلا ان مادتها المبطنة تلعب دوراً جوهريا عندما ننظر الىٰ دورها كمقياس. في هذا الدور الذي تلعبه النقود مثاليا لا شأن لكميتها ولا لوجودها. ينتج عن ذلك امكانية الاستعاضة عن النقود كذهب وفضة، بقدر تعلق الأمر بدورها كوسيط للتبادل والتداول فحسب، بأي رمز آخر يعبر عن كمية مفروضة من وحدتها. وبهذه الطريقة يمكن للنقود الرمز ان تحل محل النقود الحقيقية لان النقود المادية نفسها رمز حين تكون مجرد وسيط تبادل.

هذه الوظائف المتناقضة للنقود، كمقياس، وكتحقيق للاسعار وكمجرد وسيط للتبادل، تفسر الظاهرة التي لا تفسير لها غير ذلك، أي ان تخفيض قيمة النقد المعدن: الذهب، الفضة عبر خلطه بمعدن اخر يؤدي الىٰ تخفيض سعر النقود وارتفاع الاسعار. لان مقياس الاسعار لن يعود في هذه الحالة، كلفة

انتاج أونصة الذهب، على سبيل المثال، بل بالاحرى كلفة انتاج أونصة يتكون ثلثاها من النحاس.. الخ. (اما تخفيض قيمة العملة عبر مجرد التزوير او تغيير تسمية كسور اوزان وحدات المعدن الثمين، كأن يسمى الكسر الثامن من الأونصة جنيها ذهبياً، على سبيل المثال، فلن يؤدي إلى أي اختلاف في المقياس ولن يغير سوى الاسم. فلو كان ١/ ٤ الأونصة في السابق يسمى جنيها ذهبيا، في حين اصبح الآن ثمن الأونصة يسمى كذلك، فسيعبر سعر الجنيه الذهبي الواحد الان عن ١/ ٨ أونصة ذهب فقط. وهكذا يلزم (حوالى) جنيهان ذهبيان للتعبير عن السعر نفسه الذي عبر عنه سابقاً جنيه ذهبي واحد). وإذا اقتصر الامر على تزوير اسم الاجزاء الكسرية للمعدن الثمين فسيبقى المقياس نفسه، لكن الجزء الكسري سيتم التعبير عنه بقدر من الفرنكات يعادل ضعف... الخ ما كان في السابق. ومن جهة ثانية فلو تم تجميد المادة المبطنة للنقود كلياً، ذهب، فضة.. واستعيض عنها بورق يحمل رمز كميات معطاة من النقود الحقيقية، في الكمية المطلوبة للتداول، فان الورق سيتداول بقيمة الذهب والفضة الكاملة. في الحالة الاولى لان وسيط التداول هو في الوقت نفسه مادة النقود كمقياس، والمادة التي تتحقق فيها الاسعار بشكل نهائي. وفي الحالة الثانية لان النقود [تظهر - م. ع.] فقط في دورها كوسيط للتداول.

مثال على الخلط الأخرق بين وظائف النقود المتناقضة: «يتحدد السعر بالضبط بكمية النقود الموجودة لشرائه. ولا يمكن لكل السلع في العالم ان تحصل على اكثر من كل النقود المتوافرة في العالم». اولا: لا علاقة اطلاقاً لتحديد الاسعار بالبيع الراهن. والنقود، في عملية البيع، لا تؤدي اكثر من وظيفة القياس. ثانيا: يمكن لكل السلع (في التداول) ان تحصل على نقود تزيد بالف مرة عما هو موجود في العالم، لو ان كل قطعة نقود تم تداولها الف مرة. (المقطع منقول عن «رسالة لندن الاسبوعية»، ١٨/ ١١/ ١٨٥٧).

لما كان المجموع الاجمالي للاسعار التي ستتحقق في التداول يتغير حسب اسعار السلع، وحسب كمية ما يلقى منها في التداول؛ ولما كانت سرعة وسيط التداول تتحدد، من جهة اخرى، بظروف مستقلة عنه، ينتج عن هذا ان كمية وسائط التداول يجب ان تكون قادرة على التغيير، او التوسيع او التقليص ـ توسيع وتقليص التداول.

يمكن القول، ان النقود، في دورها كمجرد وسيط للتداول، لا تعود سلعة (سلعة خاصة) حين لا تعود مادتها ذات شأن ويقتصر دورها على تلبية حاجات التداول نفسه لا أية حاجة مباشرة اخرى. والذهب والفضة لا يعودان سلعتين ما إن يتم تداولهما كنقود. ويمكن القول عنها، من جهة ثانية، إنها اصبحت الان مجرد سلعة (سلعة عامة)، السلعة في شكلها النقي، المنفصل عن خصوصيته الطبيعية وبالتالي، غير المعني بأي من الحاجات المباشرة، والمنفصل عن العلاقة الطبيعية بالحاجات الخاصة. لقد تمسك انصار النظام النقدي، والى حد ما انصار نظام الحماية (انظر، مثلا، فيريبه،[٥٥] ص ٢) بالجانب الاول فقط، فيما يتمسك الاقتصاديون المعاصرون بالجانب الثاني، مثل ساي، الذي يرى ضرورة تناول النقود كسلعة «خاصة» مثل أية سلعة أخرى[٥٦]. ان النقود، كوسيط تبادل، تظهر في دور الوسيط الضروري بين الانتاج والاستهلاك. في النظام النقدي المتطور، لا ينتج المرء إلا لكي يبادل، او ان المرء لا ينتج إلا بالمبادلة. وبمجرد التخلي عن النقود سيلقى بالمجتمع الى الوراء، إلى مرحلة

---

(٥٥) ف. ل. أ. فيريبه، «حول الحكومة منظوراً إليها في علاقاتها بالتجارة»، باريس، ١٨٠٥، ص ٣٥. فيريبه (١٧٧٧ - ١٨٦١)، موظف جمارك فرنسي كبير، عمل وكتب لصالح نظام الحماية الذي فرضه نابليون الاول.

(٥٦) لويس ساي (١٧٧٤ - ١٨٤٠)، شقيق جان بابتست ساي. اصدر عدداً من الكراسات الاقتصادية ينتقد فيها اراء اخيه. الاشارة هنا إلى كراسه «الاسباب الرئيسة لثراء او بؤس الشعوب والافراد»، باريس، ١٨١٨، ص ٣١ - ٣٢.

انتاج أدنىٰ (تقابل مرحلة المقايضة المساعدة) أو سيمضي المجتمع الىٰ مرحلة ارقىٰ حيث لن تعود القيمة التبادلية الجانب الجوهري في السلعة، لان العمل الاجتماعي الذي تمثله لن يبدو عملا اجتماعيا خاصاً بعد ذلك.

وبنفس السهولة، بالضبط، يمكن حل مسألة كون النقود كوسيط للتبادل منتجة او غير منتجة. فالنقود استنادا إلىٰ ادم سمث، غير منتجة[٥٧]. اما فيرييه فيقول، علىٰ سبيل المثال «انها تخلق القيمة، فهذه لا توجد من دونها». وعلىٰ المرء الا ينظر فقط «قيمتها كمعدن، بل بالدرجة ذاتها إلىٰ صفتها كنقود». ان ادم سمث علىٰ حق، لان النقود ليست اداة لأي فرع محدد من فروع الانتاج، وفيرييه علىٰ حق ايضاً لان من الجوانب الاساس لنمط الانتاج المستند إلىٰ القيمة التبادلية ان يتثبت المنتوج وعامل الانتاج في طابع النقود، ولان هذا الطابع يشترط نقوداً متميزة عن المنتجات، ولان العلاقة النقدية هي نفسها، علاقة انتاج إذا نظرنا الىٰ الانتاج في كليته.

حين نشرّح س ـ ن ـ ن ـ س إلىٰ لحظتين، برغم ان اسعار السلع مفترضة هنا (وهذا ما يكون الفرق الرئيسي). فان التداول ينشق إلىٰ فعلي مقايضة مباشرين.

س ـ ن: يتم التعبير عن القيمة التبادلية للسلعة في سلعة خاصة اخرىٰ، في مادة النقود، كما هو حال النقود في السلعة، وبطريقة مشابهة حيث لدينا ن ـ س. وبهذا القدر فان أ. سميث علىٰ حق، إذ يقول ان النقود، بوصفها وسيط تبادل. ليست إلا نوعاً من المقايضة ولكن اكثر تعقيداً. ولكن حين ننظر إلىٰ مجمل العملية، وليس إلىٰ الاثنين كفعلين متعادلين: الىٰ تحقيق السلعة في النقود وتحقيق النقود في السلعة، فإن خصوم ادم سمث علىٰ حق كذلك عندما يقولون انه اساء فهم طبيعة النقود، وإن

---

(٥٧) ادم سمث، «ثروة الامم»، المجلد الثاني، الكتاب الثاني، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٧.

التداول النقدي يخمد المقايضة. ان النقود لا تؤدي غير وظيفة موازنة حسابات «التقسيم الحسابي» الناجم عن تقسيم العمل فلا حاجة لأن تكون هذه «الارقام الحسابية» من الذهب والفضة، كما لا حاجة لان تكون مقاييس الطول كذلك. (انظر سولي، ص ٢٠)[٥٨].

تنتقل السلع من كونها سلعاً إلىٰ سلع للاستهلاك، وتدخل الاستهلاك. اما النقود، كوسيط للتداول، فليست كذلك. وليست هناك نقطة تتوقف عندها عن ان تكون سلعة ما بقيت ضمن دورها كوسيط للتداول.

لننتقل الان الىٰ الوظيفة الثالثة، التي تنشأ في الاصل عن شكل التداول الثاني:

ن ـ س ـ ن، حيث لا تظهر النقود كوسيط فحسب، ولا كمقياس فقط، بل كغاية في حد ذاتها. ومن هنا، فهي تخرج خارج التداول مثلها مثل أية سلعة خاصة تتوقف عن التداول وتنتقل من سلعة إلىٰ سلعة للاستهلاك.

ولكن ينبغي اولاً ملاحظة انه ما ان تُفترَض خاصية النقود كعلاقة داخلية للانتاج المؤسس عموماً علىٰ القيمة التبادلية، فمن الممكن ايضاح قيامها في حالات محددة بوظيفة اداة للانتاج. «تستند منفعة الذهب والفضة إلىٰ ذلك، إلىٰ انها تحل محل العمل» (لودرديل، ص ١١)[٥٩]. ولولا وجود النقود لتحتم إجراء كتلة من المقايضات قبل أن يحصل المرء على المادة المطلوبة للتبادل. وفضلاً عن ذلك، لكان علىٰ المرء

---

(٥٨) ادوارد سولي، «المحنة الحالية في علاقتها بنظرية النقود»، لندن، ١٨٣٠، ص ٥.

(٥٩) جيمس ميتلاند، ايرل لودرديل (١٧٥٩ ـ ١٨٣٩)، سياسي وعضو في حزب الويغ الاصلاحي (انحدر منه حزب الاحرار فيما بعد) ثم في حزب المحافظين. مؤلف اعمال اقتصادية هاجت تمييز سمث بين العمل المنتج وغير المنتج. ويشير ماركس هنا إلىٰ الترجمة الفرنسية لكتابه «ابحاث في طبيعة

ان يتحرىٰ عن القيمة النسبية للسلع في كل مبادلة خاصة. ان النقود توفر علينا المهمة الاولىٰ في دورها كاداة للتبادل (اداة للتجارة)، والمهمة الثانية، كمقياس للقيمة وممثلة لكل السلع (مثله، المصدر السابق). اما التأكيد المعاكس بأن النقود غير منتجة فهو معادل للقول بان النقود غير منتجة باستثناء الوظائف التي تكون فيها منتجة كمقياس وكاداة للتداول وكممثلة للقيمة، او هو معادل للقول ان كميتها منتجة فقط بالقدر الضروري لأداء هذه الشروط المسبقة. انها لا تصبح عقيمة فحسب، بل نفقة انتاج زائفة في اللحظة التي يستخدم منها اكثر مما هو ضروري لادائها الانتاجي. وتلك حقيقة تنطبق على كل اداة انتاج او تبادل اخرىٰ، علىٰ الماكنة، وعلىٰ واسطة النقل. ولكن إذا كان المقصود بذلك ان النقود لا تقوم إلا بمبادلة الثروة الحقيقية القائمة حاليا، فان ذلك زيف، ما دام العمل كذلك يبادل مقابلها ويشترىٰ بها، أي النشاط المنتج نفسه او الثروة الاحتمالية.

وتشترط الميزة الثالثة للنقود، في تطورها التام الميزتين الأوليين وتشكل وحدتها. فللنقود إذن وجود مستقل خارج التداول. لقد خطت النقود خارجه. فيمكن تحويلها كسلعة خاصة من شكلها كنقود إلىٰ شكل مواد ترفية، مجوهرات، ذهب وفضة (طالما ظلت الصياغة بسيطة جداً، كما في الفترة الانكليزية القديمة، حيث التحويل الدائم للنقود الفضة إلىٰ سبائك وبالعكس. انظر تايلور)[٦٠]، كما يمكن مراكمتها كنقود لتشكل كنزاً. وحين تشتق النقود في وجودها المستقل من التبادل، تبدو في ذاتها

وأصل الثروة العامة، وفي الوسائل والاسباب التي تتزاحم على زيادتها»، باريس، ١٨٠٨، ص ١٤٠.

(٦٠) جيمس تايلور «نظرة الىٰ النظام النقدي في انكلترا، منذ الفتح، مع مقترحات لاقامة عملة اتتانية مضمونة وعادلة»، لندن، ١٨٢٨، ص ١٨ - ١٩.

نتاجا للتداول، وعبر التداول تغلق الدائرة مع ذاتها. إن هذا الجانب يحتوي مذاك وبشكل كامن على نوعيتها كرأس مال. وهي تُنفى كوسيط للتبادل. ومع ذلك، فما دام تثبت النقود تاريخيا في صورة مقياس ممكن قبل ظهورها كوسيط تبادل، كما ان ظهورها كوسيط للتبادل ممكن قبل ان تتثبت كمقياس ـ حيث تظهر في الحالة الاخيرة في صورة سلعة مفضلة ـ فيمكن، إذن، ان تظهر تاريخيا في وظيفتها الثالثة قبل ان تتثبت في الوظيفتين السابقتين. ولكن لا يمكن مراكمة الذهب والفضة كنقود إلا اذا وجدا قبل ذلك في احد الدورين الاخرين، ولا يمكن ان يظهر دورها الثالث في شكل متطور إلا اذا تطور الدوران الاخران للنقود قبل ذلك. وبغير ذلك، لن تعني مراكمتها غير مراكمة ذهب وفضة لا نقود.

(كمثال ذي اهمية خاصة، لاحظ تراكم النقود في الفترات الاولى للجمهورية الرومانية).

وما دامت النقود، كممثل شامل للثروة، تبرز من التداول، وبذلك فهي نتاج التداول، سواء كان تبادلاً متطوراً او تبادلا ذا شكل محدود، فهي تقوم بوظيفة ثالثة، إذن. وظيفة مرتبطة بالتداول لكنها مستقلة عنه. وهذا الاستقلال يشكل العملية الخاصة بهذه الوظيفة فحسب. انها مشتقة منه، مثلما تعود إليه ثانية بالضبط. ولو قُطعت عن كل علاقة معه، فلن تكون نقوداً، بل مجرد موضوع طبيعي، ذهب وفضة. وبهذه الصفة، هي الشرط المسبق للتداول، بقدر ما هي نتيجته. واستقلالها ليس نهاية لكل صلة لها بالتداول. بل هو بالاحرى علاقة سالبة معه. انه نتاج استقلالها الذي هو بدوره نتاج ن ـ س ـ س ـ ن. ففي حالة النقود كرأس مال تتثبت بصفتها: (١) شرط مسبق للتداول، كما انها نتيجته، (٢) مستقلة عن التداول ولكن ضمن علاقة سالبة معه فقط. انها مرتبطة على الدوام بالتداول، (٣) اداة انتاج في ذاتها، طالما لن يظهر التداول بعد

الان في بساطته البدائية، كتبادل كمي بل كعملية انتاج، كاستحالة عضوية حقيقية. وهكذا توسم النقود نفسها لتظهر كلحظة خاصة من عملية الانتاج هذه. ولا تقتصر علاقة الانتاج على تحديد الاسعار البسيط، أي على ترجمة القيم التبادلية للسلع إلى وحدة مشتركة، بل تتجاوزها إلى خلق القيم التبادلية، وبالتالي إلى خلق خصوصية الاسعار كذلك. لا بتثبيت الشكل فقط، بل المحتوى كذلك. إذن ففي حين تبدو النقود في التداول البسيط عموماً منتجة، لان التداول نفسه لحظة في نظام الانتاج، إلا ان هذه الصفة لا توجد بعد إلا بالنسبة لنا، لكنها لم تتثبت بعد في النقود، (٤) كرأس مال، تبدو النقود إذن وقد تثبتت كعلاقة قائمة بذاتها، يتوسطها التداول ـ في علاقة الفائدة برأس المال. لكننا غير معنيين بعد بهذه الجوانب هنا. وعلينا، بالاحرى، ان ننظر الى النقود ببساطة في دورها الثالث، في الشكل الذي نبعت منه كشيء مستقل عن التداول، او بتعبير ادق، كشيء مستقل عن كلا جانبيها الاولين.

(«إن زيادة في النقود، ليست غير زيادة في وسائل الحساب» سيسموندي[٦١]. هذا ليس صحيحاً، إلا إذا عرفنا النقود كمجرد وسيط للتبادل. اما في الصفة الاخرى، فهي زيادة في وسائل الدفع كذلك).

«لقد فصلت التجارة الظل عن الجسم، وهيأت امكانية امتلاكهما كل على انفراد»، (سيسموندي)[٦٢]. هكذا، فالنقود هي الآن قيمة تبادلية وقد غدت مستقلة في شكلها العام (انها لا ترتدي اكثر من مظهر عابر في هذه الصفة، مظهر وسيط التبادل). حقا انها تفتقد الجسم او المادة المعينة، كالذهب والفضة، لكن هذا ما يمنحها استقلالها. ذلك ان ما يوجد كعلاقة او جانب من شيء آخر فحسب، ليس مستقلاً. ومن

---

(٦١) سيسموندي، «دراسات..»، المجلد الثاني، ص ٢٧٨.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٣٠٠.

جانب آخر، فبرغم هذا الاستقلال من حيث المادة، كذهب وفضة، فانها لا تمثل القيمة التبادلية لسلعة مقابل أخرىٰ فحسب. بل هي بالاحرىٰ القيمة التبادلية في مقابل كل السلع. وبرغم ان لها مادة خاصة بها، فانها تظهر في الوقت نفسه في صورة القيمة التبادلية العامة لكل السلع، مع وُجودها الخاص كذهب وفضة. انها ممتلكة من ناحية، باعتبارها القيمة التبادلية للسلع كلها، وتقف الاخيرة من الناحية الاخرىٰ بصفتها مجرد كذا مقدار من المادة الخاصة من القيمة التبادلية، بحيث ان بمقدورها إما ان تحول نفسها إلىٰ كل من تلك المواد عبر المبادلة، او ان تبقىٰ لا مبالية بها، عازلة نفسها عن خصوصيتها وتفردها. انها مجرد اشكال وجود عرضية، « خلاصة كل الاشياء »[٦٣]، التي يمحىٰ فيها طابعها الخاص. انها الثروة العامة في صورة خلاصة مكثفة، علىٰ الضد من تنافذها وتشرذمها في عالم السلع. وفي حين تظهر الثروة العامة في شكل سلعة خاصة، كواحدة من لحظات مماثلة، او السلعة باعتبارها احدىٰ لحظات الثروة، فان الثروة نفسها في صورة ذهب وفضة تبدو مركزة في مادة محددة. فلكل سلعة خاصة، بقدر ما هي قيمة تبادلية، سعر. وتعبر عن كمية معينة من النقود في شكل غير مكتمل فحسب، طالما تطلب تحقيقها ان تلقىٰ في التداول، وطالما بقيت مسألة تحققها مرهونة بالصدفة نظراً لخصوصيتها. غير انه بقدر تحققها في خصائصها الطبيعية، وليس كسعر، فانها لحظة ثروة بفضل علاقتها بالحاجة المحددة التي تقوم باشباعها. وفي هذه العلاقة، فانها تعبر عن: (١) ثروة الاستعمالات فقط، (٢) وجه واحد شديد التخصيص من هذه الثروة. اما النقود فانها، فضلا عن فائدتها الخاصة كسلعة ثمينة (١) السعر المتحقق، (٢) تلبي كل حاجة، ما دامت هناك امكانية لمبادلتها بالموضوع المطلوب لكل

---

(٦٣) بواسغلبرت، « اطروحة ...»، ص ٣٩٩.

حاجة. بغض النظر عن أية خصوصية. ولا تتوافر هذه السمة للسلعة إلا عبر توسط النقود. اما النقود فتمتلك هذه السمة تجاه كل السلع مباشرة، وبالتالي تجاه كل عالم الثروة، تجاه الثروة بحد ذاتها. مع النقود، ليست الثروة شكلاً فقط، بل هي المحتوى ذاته في نفس الوقت. بعبارة اخرى، يتحقق مفهوم الثروة ويتفرد في موضوع محدد.

الدفتر الثاني

تشرين الثاني ١٨٥٧

فصل في النقود (تتمة)

(الفيض، التراكم)

تتثبت الثروة في السلعة المحددة، بقدر كون السلعة سعراً، في شكل مثالي فقط، في شكل غير متحقق بعد. وبقدر امتلاك السلعة قيمة استعمالية محددة، فانها لا تمثل إلا وجها واحداً من وجوه الثروة. وعلىٰ العكس، يتحقق السعر في النقود. فمحتواها هو الثروة نفسها منظوراً إليها في شموليتها وبمعزل عن انماط وجودها المحددة. فالقيمة التبادلية تشكل مادة النقود، والقيمة التبادلية هي الثروة. من جانب آخر، فالنقود هي الشكل المجسد للثروة، علىٰ العكس من كل المواد التي تتشكل منها الثروة. وهكذا ففي حين ان شكل ومحتوى الثروة يتطابقان في النقود، إلا انها، وبعكس السلع الاخرى. تمثل في ذاتها الشكل العام للثروة، وبشكل مجموع هذه الخصوصيات مادتها. إذن في الدور الاول، النقود هي الثروة نفسها، وفي الدور الاخر هي الممثل المادي العام للثروة. وهذه الكلية توجد في النقود نفسها بصفتها التمثيل الشامل للسلع. وهكذا توجد الثروة (القيمة التبادلية ككلية فضلا عنها كتجريد) متفردة بحد ذاتها، علىٰ الضد من كل السلع الاخرىٰ. انها توجد كموضوع منفرد، ملموس كذهب وفضة. والنقود، إذن هي الاله بين السلع.

ولما كانت النقود موضوعاً ملموساً مفرداً، فيمكن البحث عنها، والعثور عليها وسرقتها واكتشافها عشوائياً. وبهذا الشكل يمكن لفرد محدد ان يحوز الثروة العامة كشيء ملموس. ومن دورها الذليل، إذ تظهر

كوسيط للتداول فحسب، تتحول فجأة الىٰ سيد لعالم السلع واله لها. انها تمثل الوجود الالهي للسلع، فيما تمثل السلع شكلها الارضي. ويشترط كل شكل للثروة الطبيعية، وجود علاقة جوهرية بين الفرد والموضوعات، وذلك قبل ان يستبدل هذا الشكل بالقيمة التبادلية. وفي هذه العلاقة يشيء الفرد احد جوانبه في الشيء، بحيث تبدو حيازته للشيء تطويراً لفرديته بمعنىٰ من المعاني: فالثروة في صورة اغنام تطور الفرد كراعي، والثروة في صورة حبوب تطوره كمزارع.. الخ. ولما كانت النقود مفرداً للثروة العامة، شيئاً منبثقاً عن التداول وممثلاً للنوعية العامة، ونتيجة اجتماعية فحسب، فانها لا تشترط البتة علاقة فردية بمالكها. وليست حيازتها تطويراً لأي جانب جوهري خاص في فرديته، بل هي، بالاحرىٰ، حيازة كل ما يفتقد إلىٰ الفردية، طالما ان هذه [العلاقة] الاجتماعية توجد في الوقت نفسه كموضوع خارجي، حسي يمكن الحصول عليه وفقدانه بصورة ميكانيكية. هكذا تبدو علاقتها بالفرد علاقة عرضية محض، في حين تمنحه هذا العلاقة بالشيء، التي لا صلة لها بفرديته سلطة عامة علىٰ المجتمع، علىٰ كل عالم المسرات والاعمال.. الخ بفضل طابع الشيء. ان ذلك شبيه بالضبط بحالة اكتشاف امرىء ما للحجر بصورة عارضة مما يمنحه سيطرة على كل العلوم بغض النظر عن فرديته. وحيازة النقود تدخل الفرد في علاقة مع الثروة (اجتماعية) تماثل بالضبط ما سيفعله حجر الفلاسفة تجاه العلوم.

ليست النقود موضوعا فحسب إذن، بل هي موضوع للطمع. هي في الاساس الجوع الملعون للذهب. ولا يغدو الطمع بحد ذاته ممكناً، أي الطمع كشكل محدد للنزوع متميز عن التوق لنوع محدد من الثروة كالتوق الىٰ الملابس أو السلاح أو المجوهرات أو النساء أو الخمر.. الخ، إلا حين تكون الثروة العامة، الثروة بحد ذاتها قد تفردت في شيء محدد، أي حين تتثبت النقود في صفة ثالثة. ليست النقود إذن موضوعاً فحسب، بل

هي منبع الطمع. إن هوس الامتلاك ممكن من دون نقود، لكن الطمع بذاته نتاج تطور اجتماعي محدد، لا [نتيجة تطور - م. ع.] طبيعي يوضع بالتعارض مع [التطور - م. ع.] التاريخي. من هنا هجاء القدماء للنقود بصفتها مصدر كل الشرور. ومذهب اللذة* Hedonism في شكله العام والبخل هما الشكلان المحددان للطمع في النقود. يفترض مذهب اللذة موضوعاً تجريدياً يحتوي على كل الملذات بشكل كامن. ويدرك مذهب اللذة، في شكله المجرد وظيفة النقود كممثلة مادية للثروة. اما البخل فيدرك هذه الوظيفة بقدر ما تعني مواجهة الشكل العام للثروة لمحتوى الثروة المحدد: السلع. وللحفاظ على الثروة بحد ذاتها، لا بد من التضحية بكل علاقة تشدها الى مواضيع الحاجة المحددة، أي لا بد من الامتناع من اجل اشباع حاجة الطمع للنقود بحد ذاتها. والطمع الى النقود او الهوس بالثروة يترافق بالضرورة مع انحطاط وسقوط المجتمعات القديمة. من هنا فهو نقيض لها. انه هو المجتمع[1] الذي لا يستطيع احتمال وقوف اي شيء فوقه. لكن هذا يشترط التطور التام للقيم التبادلية، ومن هنا فهو يشترط تنظيما للمجتمع يتوافق وذلك. ففي المجتمع القديم لم تكن القيمة التبادلية الرابطة بين الاشياء. انها تبدو هكذا فقط بين الشعوب التجارية التي لم يكن لديها غير تجارة متنقلة ولم تكن تنتج بنفسها. تلك كانت حال الفينيقيين والقرطاجيين.. الخ على الاقل.

★ او الادونيسية، يستند إلى اعتبار المتعة او الخير ما يولد اللذة او الارتياح بسبب المعاناة، اما الشر فهو ما يسبب المعاناة. ولهذه النظرية مظاهر متعددة، لكنها وصلت الذروة في تصنيف وتحليل ابيقور للاخلاق. وهي محور نظرية المنفعة لمل (في الاقتصاد والسياسة)، وذات ارتباط بالتفسير الفاشي للمجتمع. [- م. ع.].

(١) بالالمانية في الاصل Gemeinwesen التي تعني كذلك «الجوهر المشترك»، أو «النظام المشترك» أو «الكائن المشترك».

لكن هذه قضية ثانوية. لقد كان باستطاعتهم العيش في شقوق العالم القديم كما كان حال اليهود في بولونيا، او في العصور الوسطى. وبالاحرى، كان هذا العالم نفسه شرط وجود مثل تلك الشعوب المتاجرة. لهذا كانوا يتمزقون في كل مرة دخلوا فيها نزاعاً جدياً مع المجتمعات القديمة. ومع الاغريق والرومان.. الخ فقط تظهر النقود في كلتي وظيفتيها الاوليين غير مقيدة، أي كمقياس وكوسيط للتداول. لكنها تظهر بشكل غير متطور في كل من الوظيفتين. ولكن ما إن تتطور تجارتهم.. الخ، او - في حالة الرومان - ما إن يثريهم الغزو بكميات هائلة من النقود، أي باختصار عند مرحلة معينة من تطورهم الاقتصادي تبرز النقود فجأة لتلعب دورها الثالث بالضرورة. وكلما ازداد تطور هذا الدور، ازداد تفسخ المجتمع. فلكي تؤدي النقود دورها الثالث بصورة منتجة، يجب الا تكون شرط التداول المسبق فحسب، كما لاحظنا، بل نتيجة له كذلك. وبصفتها شرطا مسبقاً له فهي لحظة منه كذلك، او شيئاً مثبتاً من قبله. ولم تكن الحال كذلك بين الرومان الذي راكموا النقود بسرقتها من مختلف انحاء العالم. وتكمن في الطابع البسيط للنقود نفسها امكانية وجودها كلحظة متطورة في الانتاج فقط حيث وحين يوجد العمل الاجير. وفي تلك الحالة لن تؤدي إلى تقويض التشكيلة الاجتماعية، بل ستكون بالاحرى شرطاً لتطورها وعجلة دافعة باتجاه تطوير كل القوى المنتجة المادية والفكرية. وحتى يومنا هذا، يمكن ان يقع فرد معين، بالصدفة، على النقود ويمكن لحيازة النقود ان تخربه كما خربت مجتمعات العالم القديم بالضبط. لكن تحلل هذا الفرد ضمن المجتمع المعاصر ليس بذاته غير اثراء للجزء المنتج من المجتمع. اما مالك النقود، بالمعنى القديم، فانه يتحلل مع العملية الصناعية التي يخدمها سواء اراد ذلك وعرف به ام لا. لكنه تحلل لا يؤثر إلا على شخصه. وعلى النقود، بصفتها الممثل المادي للثروة العامة، بصفتها القيمة التبادلية

المتفردة، ان تكون الموضوع والهدف والنتاج المباشر للعمل العام، لعمل كل الافراد. يجب ان ينتج العمل مباشرة القيمة التبادلية، أي النقود. إذن يجب ان يكون عملاً اجيراً. والثروة العامة وحدها تخلق الطمع بصفته دافع الجميع، ما دام كل فرد يريد جمع النقود. وبهذه الطريقة فقط يمكن ان يصبح الهوس العام بالنقود ينبوع الثروة العامة التي تعيد انتاج ذاتها. وحين يكون العمل اجيراً، وهدفه المباشر النقود فان الثروة العامة تتثبت بصفتها هدفه وموضوعه. (في هذا الجانب، يجب التحدث عن سياق النظام العسكري في المجتمع القديم حين اصبح نظام مرتزقة). هنا تصبح النقود بصفتها هدفا، وسيلة للكدح العام. وتنتج الثروة بهدف الاستيلاء على ممثلتها. وبهذه الطريقة تنفتح المصادر الحقيقية للثروة. وإذ لا يكون هدف العمل منتوجا محددا ذا علاقة محددة بالحاجات المحددة للفرد، بل النقود: الثروة في شكلها العام، فلن يعرف كد الفرد حدوداً عند ذاك، ولن يكون معنياً بخصوصيتها. وسيقوم هذا الكد بكل جهد للوصول الى تلك الغاية. انه عبقري في خلقه مواضيع جديدة. للحاجة الاجتماعية.. الخ. وواضح إذن ان العمل الاجير حين يكون الاساس، فليس للنقود تأثير محلل، بل ستؤدي دورها بانتاجية. في حين يدخل المجتمع القديم بحد ذاته في تناقض مع العمل الاجير كأساس عام. والكد العام غير ممكن إلا حيث ينتج العمل ثروة عامة، لا شكلا محدداً من اشكالها، وبالتالي حيث يكون عائد الفرد نقوداً. وبغير ذلك ستكون الامكانية الوحيدة قيام اشكال محددة فقط من الصناعة. فالقيمة التبادلية كناتج مباشر للعمل، هي النقود كناتج مباشر للعمل. والعمل المباشر الذي ينتج قيمة تبادلية بحد ذاتها هو عمل اجير وحيث لا تكون بحد ذاتها المجتمع، فلا بد ان تحلل المجتمع. في المجتمع القديم كان بوسع المرء شراء العمل، أي شراء عبد، مباشرة، لكن العبد ما كان بوسعه شراء النقود بعمله، وكان يمكن لزيادة النقود جعل العبيد اغلى ثمناً،

ولكن ما كان بامكانها جعل عملهم اكثر انتاجية. اما عبودية الزنوج *، أي العبودية الصناعية المحضة فهي فضلاً عن عدم تلاؤمها مع تطور المجتمع البرجوازي واختفائها بحلوله، تشترط وجود العمل الاجير. وإن لم توجد ولايات حرة اخرىٰ ذات عمل اجير إلىٰ جانبها، أي لو كانت ولايات الزنوج معزولة، فان كل الشروط الاجتماعية هناك ستحيلها علىٰ الفور إلىٰ اشكال ما قبل الحضارة.

والنقود كقيمة تبادلية متفردة، وبالتالي الثروة متجسدة، هي ما كان الخيميائيون يبحثون عنه وهي تظهر في هذا الدور في النظام النقدي (المركانتلي). لقد افتتحت الفترة التي سبقت تطور المجتمع الصناعي الحديث بالطمع العام إلىٰ النقود من جانب الافراد، ومن جانب الدول كذلك. وجرىٰ التطور الحقيقي لمصادر الثروة كما لو كان من وراء ظهور هؤلاء، لقد جرىٰ في صورة سعي لكسب حيازة ممثلي الثروة. وحيثما لم تنشأ مصادر الثروة هذه عن التداول بل تم اكتشافها بشكل طبيعي أفقرت الأمة ـ كما هو حال اسبانيا، في حين كان علىٰ الامم ان تعمل لتطوير مصادر ثروتها لتحصل علىٰ الاموال من الاسبانيين وتصبح ثرية حقاً. ولهذا يلعب البحث عن الذهب واكتشافه في بلدان وقارات جديدة دوراً شديد الاهمية في تاريخ اعادة تقييم العملة، إذ من خلال هذا البحث ازدهر الاستعمار وجرىٰ تنشيطه كما لو انه وُضع في بيت تفقيس اصطناعي. فالبحث عن الذهب في كل البلدان قاد إلىٰ اكتشافها، والىٰ تشكيل دول جديدة، وفي الأصل إلىٰ انتشار السلع. وهذا ما ينتج حاجات جديدة ويجر قارات قصية الىٰ عملية التداول ودورته، أي الىٰ التبادل. هكذا ومن هذه الزاوية، كانت النقود، باعتبارها الممثل العام للثروة والقيمة التبادلية المتفردة، وسيلة مزدوجة لتوسيع كونية الثروة،

* الحديث هنا يدور عن عبودية الزنوج في جنوب الولايات المتحدة. [م. ع.].

ولمد ابعاد التبادل الىٰ أطراف العالم كله، ولخلق العمومية الحقة للقيمة التبادلية في المحتوىٰ والامتداد. لكن ما يكمن في المزية التي تتطور هنا هو ان الاوهام حول طبيعتها، أي التركيز الجامد علىٰ احد جوانبها بشكل مجرد والعمىٰ تجاه التناقضات المتضمنة فيها، تضفي عليها اهمية سحرية من وراء ظهور الافراد. وفي الواقع، تكتسب النقود قوة جبارة كأداة في مجرىٰ التطور الحقيقي لقوىٰ الانتاج الاجتماعي، بسبب هذا الجانب المتناقض ذاتيا وبالتالي الجانب الوهمي، بسبب هذا التجريد.

إنه لشرط اولي في المجتمع البرجوازي ان ينتج العمل مباشرة القيمة التبادلية، أي النقود، وان تشتري النقود العمل مباشرة وبالتالي العامل، ولكن بقدر ما ينسلب نشاط العامل في التبادل فقط. اذن فالعمل الاجير من جهة، ورأس المال من جهة اخرى هما مجرد شكلين اخرين من اشكال القيمة التبادلية المتطورة والنقود (بصفتها تجسيد القيمة التبادلية). وبهذا تصبح النقود، مباشرة، المجتمع ★ الحق، طالما انها المادة العامة لبقاء الجميع والناتج الاجتماعي للجميع في الوقت نفسه. ولكن، كما لاحظنا فالمجتمع في صورة نقود هو مجرد تجريد، او شيء خارجي، عرضي للفرد، وهو في الوقت نفسه مجرد وسيلة لاشباع الفرد، كفرد منعزل. ان المجتمع القديم يشترط علاقة مختلفة تماماً بالفرد. ومن جانب الفرد. وتطور النقود في دورها الثالث إذن، يحطم هذا المجتمع. كل انتاج هو تشييء للفرد غير أن الفرد في نوعه الطبيعي، لا يتشيأ في النقود (القيمة التبادلية)، بل في نوع (علاقة) اجتماعي هو في الوقت نفسه خارجي بالنسبة له.

والنقود، متثبتة في شكل وسيط للتداول هي عملة. وكعملة تفقد قيمتها الاستعمالية بحد ذاتها. وقيمتها الاستعمالية متطابقة مع نوعها كوسيط للتداول، فمثلاً لا بد من تحللها قبل ان تعمل كنقود. ولا بد

★ انظر الهامش رقم (١) اعلاه - [م. ع.].

من ازاحة صورتها كنقد. لذا فليست العملة إلا رمزاً لا شأن لمادتها به. لكنها كعملة، تفقد ايضا طابعها العالمي وتتخذ طابعاً محلياً، وطنياً. انها تتفسخ إلىٰ عملة من انواع مختلفة حسب المادة التي تتكون منها: ذهب، نحاس، فضة.. الخ. وهي تكتسب لقبا سياسياً وتتحدث، كما لو كانت، لغة مختلفة في البلدان المختلفة. واخيراً فهي تكتسب في البلد الواحد تسميات مختلفة.. الخ. وتظل النقود في صفتها الثالثة، كشيء ينبثق بشكل مستقل ويقف في مواجهة التداول، تنفي طابعها كعملة. انها تعاود الظهور كذهب وفضة سواء اذيبت او قوّمت فقط بحسب محتوىٰ وزنها من الذهب والفضة. كما انها تفقد طابعها الوطني ثانية، وتعمل كوسيط تبادل بين الامم، كوسيط تبادل عالمي لا كرمز، بل بالاحرىٰ كمقدار محدد من الذهب والفضة. إذن ففي اكثر نظم التبادل الدولي تطوراً يعاود الذهب والفضة الظهور في ذات الشكل بالضبط الذي لعب فيه من قبل دوراً في المقايضة البدائية. وكما لوحظ من قبل، لا يظهر الذهب والفضة ولا التبادل في الأصل، ضمن دائرة الحياة الاجتماعية بل حيث ينتهي، وعلىٰ التخوم، وفي النقاط القليلة لاتصال المجتمع مع الجماعات الغريبة. اما الآن فيظهر الذهب (او الفضة) متثبتين بصفتهما السلعة في ذاتها، السلعة العالمية التي تحصل علىٰ طابعها كسلعة في كل الاماكن. وبهذه الطريقة فقط هي الممثل المادي للثروة العامة. في النظام المركانتلي إذن، يعد الذهب والفضة مقياساً للسلطة في المجتمعات المختلفة. «ما إن تصبح المعادن الثمينة مواضيع للتجارة، ومعادلاً عالمياً لكل شيء حتىٰ تصبح مقياس السلطة بين الامم كذلك. هنا يكمن النظام المركانتلي» (ستيوارت)[٢]. ومهما تخيل الاقتصاديون المحدثون انفسهم متجاوزين للمركانتلية، إلا ان الذهب والفضة، لا يزالا يظهران في هذا الدور بالضبط في فترات الازمة العامة، في ١٨٥٧ كما في ١٦٠٠. وبهذه

---

(٢) ستيوارت، «بحث..»، المجلد الاول، ص ٣٢٧.

الصفة يلعب الذهب والفضة دوراً مهما في خلق السوق العالمية. من هنا كان تداول الفضة الامريكية ينتقل من الغرب الى الشرق، وكذلك الحزام المعدني بين اميركا واوروبا من ناحية وبين اسيا من الناحية الاخرى منذ بداية الحقبة الحديثة. لقد كانت هذه المتاجرة في الذهب والفضة مجرد هم ثانوي، مرتبط بفائض الانتاج، مثل التبادل ككل في المجتمعات الاصلية. لكنها تتثبت في التجارة المتطورة كلحظة مترابطة جوهريا مع الانتاج ككل.. الخ. ولن تظهر بعد ذاك، بهدف مبادلة الناتج الفائض، بل لموازنته كجزء من العملية الاجمالية للمبادلة الدولية للسلع. انها عملة، الان. عملة عالمية فحسب. ولكن طابعها الشكلي كوسيط للتداول غير ذي شأن في الأساس، في حين ان مادتها هي كل شيء. ويبقى الذهب والفضة، كشكل في هذه الوظيفة، السلعة المقبولة عالميا، السلعة في ذاتها.

(في هذا القسم الاول الذي نعالج فيه القيم التبادلية والنقود والاسعار، تبدو النقود قائمة في الأساس. وتحديد الاشكال أمر يسير. نعرف انها تعبر عن جوانب من الانتاج الاجتماعي، لكن الاخير نفسه هو شرط مسبق. وهي لم تتثبت في هذه الصفة [صفة كونها جوانب من الانتاج الاجتماعي]. هكذا يظهر التبادل الاول في الواقع كتبادل للفيض فحسب، ولا يحكم قبضته على الانتاج كله ولا يحدده. إنه الفيض المتاح من الانتاج الاجمالي الذي يقع خارج عالم القيم التبادلية. وهذا ما يزال يظهر حتى على سطح المجتمع المتطور في صورة عالم السلع المتاحة مباشرة. لكنه يشير - في ذاته - إلى ما يتجاوز ذلك نحو العلاقات الاقتصادية التي تتثبت كعلاقات انتاج. إذن فالهيكل الداخلي للانتاج يشكل القسم الثاني، وتركيز الكل في الدولة [يشكل القسم - م. ع.] الثالث، والعلاقات الدولية [تشكل القسم - م. ع.] الرابع، والسوق العالمية [تشكل - م. ع.] الاستنتاج حيث يتثبت الانتاج ككل مع كل

لحظاته ولكن حيث تفعل كل التناقضات فعلها في الوقت ذاته. إذن فالسوق العالمية تشكل ثانية، الشرط المسبق للكل، كما تشكل قوامه. والازمات هي بالتالي، الاعلان العام الذي يشير إلىٰ ما وراء الشرط المسبق، والنزوع الذي يدفع نحو تبني شكل تاريخي جديد). «يمكن ان تبقىٰ كمية السلع وكمية النقود علىٰ حالها، ويمكن للسعر ان يرتفع او ينخفض برغم ذلك» (وبالتحديد عبر الانفاق العام للرأسماليين الاثرياء ومالكي الاراضي ورجال الدولة، علىٰ سبيل المثال، الخ.. مالثوس، ١٠، ٤٣)[٣].

وكما لاحظنا فإن النقود، في الشكل الذي تخطو فيه باستقلال خارج التداول وفي مواجهته هي نفي (وحدة سالبة) لطبيعتها كوسيط تداول وقياس* . طورنا حتى الان [ما يلي - م. ع.]:

---

(٣) ت. ر. مالثوس، «اسس الاقتصاد السياسي»، لندن، ١٨٣٦، ص ٣٩١.

(*) بقدر كون النقود وسيط تداول فان «الكمية المتداولة منها لا يمكن استخدامها فردياً قط، إذ لا بد من تداولها على الدوام» (سنورتش). ويمكن ان يستخدم الفرد النقود عبر سلب نفسه منها فقط، عبر تثبيتها بصفتها عائدة الآخرين، أي عبر وظيفتها الاجتماعية. ولهذا السبب، فان مادة النقود (كما يقول سنورتش عن حق) «يجب ألا تكون اساسية للوجود الإنساني»، كما هو حال اشياء مثل الجلود والملح.. الخ، التي ادت دور النقود لدىٰ بعض الشعوب. ذلك ان النقود في التداول تُخسر لصالح الاستهلاك. من هنا تمتع المعادن بتفوق علىٰ السلع كنقود أولاً، وتمتع المعادن الثمينة بتفوق علىٰ المعادن التي تؤدي دور ادوات انتاج ثانيا. ويتميز سنورتش عن الاقتصاديين بتعبيره عن ذلك بالطريقة التالية: ينبغي علىٰ مادة النقود «امتلاك قيمة مباشرة، ولكن علىٰ اساس حاجة مصطنعة». وما يسميه الاقتصادي بالحاجة المصطنعة هو اولا، الحاجات التي تنشأ عن الوجود الاجتماعي للفرد، وثانيا، تلك التي لا تنشأ عن وجوده البحت ككائن طبيعي. ان هذا يبين البؤس الداخلي اليائس الذي يشكل اساس الثروة البرجوازية وعلمها.

اولا . النقود هي نفي وسيط التداول بحد ذاته، نفي العملة. لكنها تحتوي على التداول في الوقت ذاته سلبياً، طالما أمكن تحويلها الى عملة على الدوام، وتحتوي عليه ايجابيا كعملة عالمية. ولكن طابعها الشكلي، هكذا، غير ذي شأن وهي في الاساس سلعة بحد ذاتها، السلعة كلية الوجود، غير المتحددة بالموقع. يتم التعبير عن لا مبالاة السلعة هذه بطريقة مزدوجة: اولا لانها الان نقود فقط كذهب وفضة وليس كرمز، لا في شكل عملة. ولهذا السبب فان الوجه الذي تطبعه الدولة على النقود كعملة لا قيمة له، ولا قيمة إلا لمحتواها المعدني. وحتى في التجارة الداخلية فان قيمتها محلية وموقتة فحسب. «لانها ليست اكثر فائدة لذلك الذي يمتلكها من فائدة السلعة التي ستشترى لمالكها». وكلما كانت التجارة المحلية مشروطة في جميع جوانبها بالتجارة الخارجية، اضمحلت بالتالي قيمة هذا الوجه: انه غير موجود في التبادل الخاص، لكنه يظهر كضريبة فحسب. ومن ثم فان عودة الذهب والفضة إلى نقطة انطلاقها، الذهب والفضة في سعتها كسلعة عامة، وكعملة عالمية، او بصورة أعمّ عودة التداول بحد ذاته، ليست ضرورية، مثال: آسيا واوروبا. من هنا نفهم نحيب انصار النظام النقدي على اختفاء النقود بين الهمج من دون ان تعود الى التدفق ثانية. (انظر مسلدن حول ١٦٠٠)[٤]. وكلما تغلف التداول الخارجي بصورة اكبر وصار مشروطاً بالتداول الداخلي توغلت العملة العالمية بحد ذاتها في التداول (الدوران). ان المرحلة الارقى ليست ضمن اهتمامنا بعد. ولا تتضمنها العلاقة البسيطة التي نتفحصها هنا.

ثانيا: النقود هي نفي لذاتها كمجرد تحقيق لاسعار، حيث تبقى السلعة الخاصة الشيء الجوهري دوما. انها تصبح بالاحرى السعر متحققاً

---

(٤) ادوار مسلدن، (كاتب مركانتلي من القرن السابع عشر، عمل في شركة التجار المغامرين، توفي عام ١٦٥٤)، «التجارة الحرة او سبل جعل التجارة تزدهر»، ١٦٢٢، ص ١٩ ـ ٢٤.

في ذاته او بذاته، أو الممثل المادي للثروة فضلا عن كونها الشكل العام للثروة في علاقتها بكل السلع باعتبار الاخيرة مجرد محتويات خاصة لها. ولكن..

ثالثا: النقود تنفى كذلك من حيث هي مقياس للقيم التبادلية فقط. إذ لن تعود، بصفتها الشكل العام وممثلها المادي، المقياس المثالي لاشياء اخرى، للقيم التبادلية. ذلك انها نفسها الحقيقة الكافية للقيمة التبادلية، وهي هكذا في كيانها المعدني. وهنا لا بد من تثبيت طابع القياس فيها. انها وحدتها الذاتية. ومقياس قيمتها او مقياس ذاتها كثروة، كقيمة تبادلية هو الكمية التي تمثلها من ذاتها. مضاعَفٌ لمقدار من نفسها يؤدي وظيفة الوحدة. وكميتها، كمقياس ليست ذات شأن، اما كوسيط للتداول فان ماديتها، مادة الوحدة ليست ذات شأن. وكنقود في دورها الثالث فان المقدار من نفسها، وكذلك الكمية المحددة من المادة اساسية. وإذا كانت نوعيتها كثروة عامة مفروضة، فلن يكون هناك غير فرق كمي ضمنها. وستمثل مقداراً يزيد او ينقص من الثروة العامة حسب مقدار الوحدة المعطاة التي تمت حيازتها. فان كانت ثروة عامة، ازداد غنى المرء كلما ازدادت حيازته منها. والعملية المهمة الوحيدة، للفرد كما للأمة، هي تكديسها. وفي ادائها لهذا الدور، يُنظر اليها باعتبارها ما يخرج عن التداول.

ويبدو سحب النقود من التداول، وتخزينها الموضوع الاساس للنزوع الى الثراء والعملية الاساسي في التحول إلى الثراء. مع الذهب والفضة احوز الثروة العامة في شكلها الملموس، وكلما راكمت المزيد زادت الثروة العامة التي احوزها. فاذا مثل الذهب والفضة الثروة العامة، فانها تمثلها ككميات محددة، وبدرجات محددة فقط ولكن قادرة على التوسيع غير المحدود. هذا التراكم للذهب والفضة الذي يطرح نفسه في صورة سحب دائب لهما من التداول، هو في الوقت نفسه فعل جلب الثروة العامة

نحو الامان بعيداً عن التداول. إذ في الاخير تُفقد على الدوام عند مبادلتها مع ثروة محددة ما تختفي في النهاية في عملية الاستهلاك.

يظهر تكديس الذهب والفضة بين الشعوب القديمة في البدء كامتياز كهنوتي وملكي. ذلك ان اله السلع وملكها، لا ينتمي إلى غير الالهة والملوك، الذين يستحقون وحدهم حيازة الثروة في حد ذاتها. هذا التراكم إذن يحدث في جانب واحد فقط ليدل على الوفرة المفرطة، أي على الثروة كشيء استثنائي، للاستخدام أيام الاحاد فحسب، ولتقديم العطايا الى الهياكل والهتها، ولتمويل اعمال الفن العامة، واخيراً كضمانة في حالة الضرورة القصوى، لشراء السلاح.. الخ. ويغدو هذا التراكم في المجتمع في فترة لاحقة من المجتمع القديم ذا طابع سياسي. فخزانة الدولة، بصفتها صندوق احتياط، والهيكل هي المصارف الاصلية التي يتم فيها حفظ قدس المقدسات هذا. ويحقق التكديس والتراكم تطورهما الاقصى مع المصارف الحديثة. لكنه يتخذ طابعاً اكثر تطوراً هنا. من ناحية اخرى، يتحقق التراكم عند الافراد بغرض حصر الثروة في أمان بعيداً عن تقلبات العالم الخارجي، إذ تتخذ الثروة شكلاً ملموساً يجعل من الممكن دفنها. الخ أي باختصار، ادخالها في علاقة سرية مقدسة بالفرد. وهذا لا يزال قائماً في آسيا على نطاق تاريخي واسع. وفي المجتمع البرجوازي يتكرر حدوثه مع كل حالة ذعر، أو حرب.. الخ إذ يرتد المجتمع عند ذاك إلى شروط بربرية. ويقابل تراكم الذهب، الخ، جمع الحلى والتفاخر بها بين انصاف البرابرة. لكن جزءاً كبيراً ومتنامياً باستمرار ينسحب من التداول في صورة مواضيع للترف حتى في اكثر المجتمعات البرجوازية تطوراً (انظر، جاكوب، الخ)[٥]. وهذا يعني الاحتفاظ بها، كممثل للثروة العامة، من دون التخلي عنها للتداول واستخدامها لحاجات محددة، أي الاحتفاظ بها كبرهان على ثروة الافراد. وبقدر تطور

(٥) جاكوب، «بحث تاريخي...»، المجلد الثاني، ص ٢٧١ ـ ٣٢٣.

النقـود في مختلـف ادوارهـا، اي بمقـدار مـا تصبـح الثروة بحد ذاتها المقيـاس العـام لقيمـة الافـراد. [يتطـور] النـزوع لاظهـارهـا. من هنا اظهار الذهب والفضة كممثلين للثروة. وبطريقة مماثلة يعرض الهر ف. روتشيلد ورقتين مؤطرتين من فئة ١٠٠ الف جنيه كشعار خاص به. وليس التفاخر البربري بالذهب غير شكل اكثر سذاجة من هذا الشكل الحديث، طالما انه يظهر حيث الاهتمام بالنقود أقل. فهنا لا يزال البريق هو المهم، وهناك توجه متعمد. لكن الاثنين يشتركان في انهما لا يستخدمان كنقود. المهم هنا هو الشكل النقيض للتداول.

ان تراكم كل السلع الأخرىٰ اقل قدما من تراكم الذهب والفضة: (١) بسبب قابليتها علىٰ الفناء. فالمعادن بحد ذاتها تمثل ما هو معمر بالنسبة للسلع الأخرىٰ. كما انها مفضلة في التراكم كذلك بسبب ندرتها وطابعها الاستثنائي كادوات انتاج بامتياز. ولان المعادن الثمينة لا تتأكسـد في الهواء فهي اكثر تعميراً من المعادن الأخرى. ان السلع الأخرىٰ تفقد شكلها، لكن هذا الشكل هو ما يمنحها قيمتها التبادلية، في حين ان قيمتها الاستعمالية تتشكل من تجاوز هذا الشكل، من استهلاكها. ومن ناحية اخرىٰ فان مادة ومحتوىٰ النقود هو نفسه شكلها الذي تمثل الثروة عبره، وإن ظهرت النقود سلعة عامة في كل مكان. فانها كذلك في كل زمان. فهي تحافظ علىٰ نفسها كثروة لكل زمان. ديمومتها المميزة. انها الكنز الذي لا يصدأ ولا تقرضه العثة. كل السلع نقود انتقالية لا غير، اما النقود فهي السلعة الدائمة. النقود هي السلعة كلية الوجود، فيما السلعة نقد محلي فحسب. لكن التراكم في الاساس عملية تجري في الزمان. وفي هذا الصدد يقول بتي:

« ليس اعظم وآخر اثار التجارة الثروة بحد ذاتها، بل فيض الذهب والفضـة والمجـوهـرات غير القـابلـة للفنـاء، وغير المتقلبـة كباقي السلع الاخرى. تلك هي ثروة كل زمان ومكان. ان فيضاً من

النبيذ والحبوب والدواجن واللحوم يمثل ثروة لكنها آنية وفورية وموضعية. لذا فان انتاج تلك السلع، وآثار التجارة التي تضع اليد على ارض ذات ذهب وفضة تنطوي على ميزات كثيرة» (ص ٣). «إذا سحبت الضرائب مالاً ممن يستهلكه مأكلا او شرباً واعطته إلى من يستخدمه في تحسين الارض، وفي مصائد الاسماك واعمال المناجم وفي الصناعة أو حتى في صنع الملابس، ففي ذلك منفعة للمجتمع على الدوام. فحتى الملابس اقل فناء من وجبات الطعام، وتجهيز المنازل أقل فناء من الملابس، وبناء المنازل اقل فناء من تجهيزها، وتحسين الارض واعمال المناجم ومصائد الاسماك أقل وأقل فناءاً.. لكن اقلها فناء على الاطلاق، هو حيث تستخدم بما يجلب الذهب والفضة إلى البلاد. تلك الاشياء وحدها لا تزول عرضاً، بل تثمّن في كل زمان ومكان كثروة» (ص ٥)[٦]. هذا ما يقوله كاتب من القرن السابع عشر. يلاحظ المرء كيف كسب تكديس الذهب والفضة دافعه الحقيقي، مع اكتسابه مفهوم الممثل المادي للثروة وشكلها العام. ومع عبادة النقود يظهر الزهد وانكار الذات تجاهها، والتضحية الذاتية: الاقتصاد والتقتير، وازدراء الدنيويات والمتع الوقتية العابرة والبحث عن الكنز الابدي. هنا تكمن الرابطة بين البيوريتانية الانكليزية وكذلك البروتستانتية الهولندية وبين كسب النقود. يعبر كاتب من مطلع القرن السابع عشر (مسلدن) عن الأمر، من دون ان يعيه كليا، كما يأتي:

«ان المادة الطبيعية للتجارة هي السلعة، والمادة الاصطناعية هي النقود. وبرغم ان النقود تلحق بالسلعة من حيث الطبيعة والزمن، إلا انها اصبحت، حسب العرف القائم، الشيء الاكثر اهمية». ثم يشبه ذلك بولدي يعقوب الهرم، يوم وضع الاخير يده اليمنى على الولد الأصغر واليسرى على الولد الاكبر (ص ٢٤). «اننا نستهلك كميات مفرطة من

(٦) بتي، «الحساب السياسي»، ص ١٧٨ - ١٧٩.

النبيذ القادم من اسبانيا، وفرنسا والشرق والجزر، ومن العنب القادم من اسبانيا ومن الزبيب القادم من الشرق ومن الاقمشة القطنية القادمة من الاراضي الواطئة، ومن الالبسة الحريرية القادمة من ايطاليا، ومن السكر والتبغ القادمين من الهند الغربية، ومن التوابل القادمة من الهند الشرقية. وكل هذا غير ضروري لنا، لكننا ندفع عملة صعبة في مقابله... ولو بيعت كميات أقل من الانتاج الاجنبي وكميات اكثر من الانتاج المحلي، فسنكسب الفرق في صورة ذهب وفضة، أي في صورة كنز» (مصدر سابق)[٧]. بدهي ان الاقتصاديين المعاصرين يسخرون من هذا الضرب من المفاهيم، في الاقسام العامة من كتبهم في الاقتصاد. ولكن حين يتأمل المرء القلق الذي ينطوي عليه مذهب النقود بشكل خاص، والخوف المحموم من تدفق الذهب والفضة عملياً في أوقات الازمات، يتضح ضرورة التعامل بجدية مع جانب النقود الذي استوعبه اتباع النظام النقدي والمركانتلي بصورة احادية تفتقر إلى البراعة. ولا بد من التعامل بجدية مع جانب النقود، لا في الذهن فحسب، بل من حيث هو مقولة اقتصادية حقيقية.

ان بواسغلبرت يعرض هذا التناقض بين حاجات الانتاج الحقيقية وتفوق النقود، بحماس اكبر (انظر المقطع المدهش في دفتري)[٨]

(٢) ان تراكم السلع الأخرى، فضلاً عن تعرضها للفناء، يختلف من ناحيتين اساسيتين عن تراكم الذهب والفضة، المتطابقين هنا مع النقود. أولاً، من حيث عدم اكتساب تراكم السلع الاخرى طابع مراكمة الثروة

---

(٧) مسلدن، «التجارة الحرة»، ص ٧، ١٢ - ١٣.

(٨) الملاحظات عن بواسغلبرت، هي عن دفتر مقتطفات غير مرقم جمعه ماركس بين حزيران وتموز ١٨٤٥ وصدر في مختارات ماركس وانجلز بالالمانية من ثلاثة مجلدات، ص٥٦٨ - ٥٧٩. وقد ناقش ماركس سجال بواسغلبرت ضد سلطة النقود في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي».

عموماً بل مراكمة ثروة محددة، وهو هنا فعل انتاج محدد بذاته. وهنا لن يؤدي التراكم البسيط غرضه. فمراكمة الحبوب تتطلب مخازن خاصة.. الخ، ومراكمة الاغنام لا تجعل المرء راعيا، ومراكمة العبيد او الارض تتطلب علاقات اخضاع وخضوع، الخ. كل هذا إذن يتطلب افعالاً وعلاقات متميزة عن التراكم البسيط، عن زيادة الثروة بحد ذاتها. ومن جهة اخرىٰ، ومن اجعل تحقيق السلعة المتراكمة إذن في شكل ثروة عامة، من اجل تخصيص الثروة في كل اشكالها الخاصة، علي الارتباط بتجارة السلعة الخاصة التي راكمتها، عليَّ ان اكون تاجر حبوب، او تاجر ماشية، الخ. والنقود بصفتها الممثل العام للثروة تحلني من ذلك.

وتراكم الذهب والفضة، او النقود هو أول ظهور تاريخي لتجميع رأس المال واول وسيلة كبرىٰ لتحقيق ذلك. لكنه بحد ذاته ليس تراكماً لرأس المال بعد. ولتحقيق ذلك لا بد من اعادة دخول ما تمت مراكمته إلى التداول كلحظة ووسيلة للتراكم.

تظهر النقود في طابعها النهائي المكتمل الان كتناقض في كل الاتجاهات. تناقض يذيبها، تناقض ينزع نحو اذابتها. كشكل عام للثروة يقف كل عالم الثروات الحقيقية مناقضاً لها. انها تجريده النقي ومن ثم فانها، مثبتة بهذا الشكل، مجرد فكرة. فحيث تبدو الثروة في شكل مادي ملموس كلياً، فان وجودها ذهني فقط، انها مجرد وهم محض. ميداس ★. من جهة اخرىٰ. وكممثل مادي للثروة العامة، لا تتحقق إلا بالقائها الىٰ التداول ثانية، إلا باختفائها ثانية في التبادل مقابل انماط منفردة ومحددة من الثروة. انها تبقىٰ في التداول، وسيطاً للتداول. لكن الفرد المراكم يفقدها. هذا الاختفاء هو الاسلوب الممكن الوحيد لضمانها كثروة. ان الاشياء المتراكمة في المتع الشخصية تنحل في تحقيقها. ويمكن ان يقوم افراد آخرون بخزنها ثانية، لكن العملية ذاتها تبدأ من جديد عند ذاك.

★ الملك، الذي يحيل كل ما يلمسه الى ذهب - [م. ع.].

ويمكنني ان اثبّت وجودها لنفسي فقط حقاً، بالتخلي عنها كوجود محض للاخرين. وإن اردت التمسك بها تبخرت من بين يدي لتصبح سراب ثروةحقيقية. يضاف إلى ذلك: [ان المفهوم القائل] ان مراكمتها تعني زيادتها، [ما دامت] كميتها الخاصة بها مقياس قيمتها، يظهر زائفاً من جديد هنا. فما يبدو زيادة لها، انما هو نقصانها في الواقع. واستقلالها مظهري بحت. فاستقلالها عن التداول يقوم من زاوية التداول فحسب، ولا يوجد إلا من حيث هو اعتماد عليه. انها تتظاهر بكونها السلعة العامة، لكنها بسبب من خصوصيتها الطبيعية، سلعة خاصة من جديد، تعتمد قيمتها على كل من العرض والطلب، وعلى التغير في تكاليف انتاجها المحدد. ولما كانت متجسدة في الذهب والفضة، فانها تتخذ صورة احادية الجانب في كل شكل حقيقي، بحيث ان بدت احداها نقوداً، بدت الأخرى سلعة خاصة والعكس صحيح. وبهذه الطريقة يظهر كل منهما في كلا الجانبين. انها، كثروة، مضمونة بشكل مطلق، ومستقلة تماماً عن فرديتي. وفي الوقت نفسه، وبسبب كونها شيئاً خارجيا تماماً بالنسبة لي، فهي الأقل ضمانة على الاطلاق. إذ يمكن ان تنفصل عني عبر أي حادث طاريء. ولها صفات متناقضة كذلك، بصفتها مقياساً ووسيط تداول ونقود بحد ذاتها. واخيراً فهي تناقض نفسها كذلك في الصفة الاخيرة لان عليها ان تمثل القيمة بحد ذاتها، في حين تمثل في الواقع مقداراً ثابتاً فحسب من قيمة متقلبة. انها تعلّق نفسها إذن كقيمة تبادلية مكتملة.

وهي كمجرد مقياس، تحتوي منذ البدء على نفيها الذاتي كوسيط تداول، وكوسيط تداول وكمقياس، وكنقود. اذن فنفيها في الصفة الاخيرة، هو في الوقت نفسه نفيها في الصفتين الأوليين - وإذا نفيت كمجرد شكل عام للثروة، فعليها عند ذاك تحقيق نفسها في المحتويات الخاصة للثروة الحقيقية. ولكن في عملية اثبات ذاتها حقاً كممثل مادي لكلية الثروة، عليها في الوقت نفسه الحفاظ على نفسها بصفتها الشكل

العام. إن مجرد دخولها الىٰ التداول يجب ان يكون لحظة في بقائها في محلها. وبقاؤها في محلها يجب ان يكون دخولاً إلىٰ التداول. هذا يعني انها كقيمة تبادلية متحققة يجب ان تتثبت في الوقت نفسه باعتبارها العملية التي تتحقق فيها القيمة التبادلية. وهو في الوقت نفسه نفي لذاتها كشكل موضوعي بحت، كشكل للثروة خارجي وعرضي للافراد. وبالاحرىٰ عليها ان تظهر كانتاج للثروة، وعلىٰ الثروة ان تظهر كنتيجة للعلاقة المتبادلة بين الافراد في الإنتاج. لن يكون التداول إذن حركة خارجية او شيئاً يظهر بانفراد في مادة محددة بالنسبة للقيمة التبادلية، [بل بالاحرىٰ] ستظهر القيمة التبادلية في التداول كعلاقة مع ذاتها. ومن ناحية اخرىٰ لا يعود التداول نفسه مجرد عملية بسيطة لمبادلة السلع مقابل نقود، ونقود مقابل السلع او مجرد حركة توسط تتحقق عبرها اسعار مختلف السلع، وتتساوى كقيم تبادلية فيما يظهر الاثنان [السلع والنقد] خارجيين تجاه التداول: لدينا من ناحية القيمة التبادلية المفترضة، السحب النهائي للسلع نحو الاستهلاك، ومن هنا تدمير القيمة التبادلية، ومن جهة اخرىٰ سحب النقود، وتحقيقها للاستقلال في مواجهة مادتها، وهو شكل آخر لتدميرها. علىٰ القيمة التبادلية ذاتها [بالاحرىٰ]، وهي لم تعد قيمة تبادلية بوجه عام الان، بل قيمة تبادلية مقاسة، ان تظهر كشرط مسبق يثبته التداول ذاته، ولكونها مثبتة من قبله فهي شرطه المسبق. وعلى التداول ان يظهر كذلك، وبالقدر نفسه كعملية لانتاج القيم التبادلية. إنه إذن ارتداد القيمة التبادلية إلىٰ عمل من جهة، وارتداد النقود الىٰ قيمة تبادلية من جهة اخرىٰ. لكنها تتثبت الان في طابع اكثر عمقاً. في التبادل يُشترط السعر المحدد. والتداول كنقود لا يتجاوز تثبيته شكلياً فحسب. وعلى عملية تحديد القيمة التبادلية نفسها، أو قياس الاسعار ان تظهر الان في صورة فعل للتداول. والقيمة التبادلية مثبتة في هذا الشكل هي رأس مال، فيما يتثبت التداول في الوقت نفسه كفعل انتاج.

يجب تقديم هذا المقطع الى المقدمة. يشترط التداول كتداول للنقود، على الدوام تزامن كلا قطبي التداول. ولكن ربما ظهر فرق زمني بين وجود السلع المطروحة للتبادل. وقد يكمن في طبيعة الخدمات المتبادلة، ضرورة ان تؤدي خدمة اليوم، في حين لا يمكن انجاز الخدمة المطلوبة في المقابل إلا بعد سنة، الخ. يقول سنيور: «في غالبية العقود، يتملك احد الطرفين المتعاقدين فقط الشيء متاحاً ويقرضه، واذا أريد للتبادل ان يتحقق، فعلى احد الطرفين التنازل عن الشيء فوراً بشرط عدم تسلم المعادل إلا في فترة لاحقة. ولكن لما كانت قيمة كل الاشياء تتغير ضمن فترة زمنية معطاة، فستكون وسيلة الدفع ذلك الشيء الذي تتفاوت قيمته اقل من غيره، والذي يحتفظ بقدرة وسطية معينة لشراء الاشياء لأطول وقت. هكذا تصبح النقود التعبير عن القيمة او ممثلتها»[٩]. بناء على ذلك لن تقوم صلة قط بين الصفة الاخيرة للنقود وصفتها الاولى. لكن هذا خطأ. إذ يجب ان تتثبت النقود بصفتها ممثلة مستقلة للقيمة. وعند ذاك لن تُقوّم العقود بكميات من الحبوب، على سبيل المثال، أو بخدمات يجب إنجازها (والأخير كان جارياً في ظل الإقطاع مثلاً). وامتلاك النقود «قدرة وسطية أكبر» على الحفاظ على قيمتها ليست إلا مفهوماً يعتنقه السيد سنيور. والحقيقة انها تستخدم كمادة عامة للعقود (سلعة عامة في

---

(٩) ناسو سنيور، «المباديء الاساس للاقتصاد السياسي: خلاصة دروس منشورة وغير منشورة»، باريس، ١٨٣٦ ص ١١٦ - ١١٧. (هذه ترجمة فرنسية لكتاب سنيور «مخطط لعلم الاقتصاد السياسي»، لندن، ١٨٣٦.

سنيور: (١٧٩٠ - ١٨٦٤)، اقتصادي سياسي انكليزي، اشترك في عديد من اللجان الحكومية في اواسط القرن التاسع عشر. استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة اوكسفورد بين ١٨٤٧ و ١٨٥٢. اشتهر بنظريته: ربح رأس المال هو ناتج الساعة الاخيرة من يوم العمل، وتراكم رأس المال ينتج عن امتناع الرأسماليين عن الاستهلاك.

العقود، كما يقول بيلي)[١٠] لانها السلعة العامة، ممثلة الثروة العامة، (كما يقول ستورتش)[١١]، لانها قيمة تبادلية اصبحت مستقلة. وعلىٰ النقود ان تكون شديدة التطور في وظيفتيها الأوليين اصلاً، قبل ان تستطيع الظهور عموماً في هذا الدور. ولكن يتضح لنا من الواقع، انه برغم بقاء كمية النقود نفسها، فان قيمتها تتغير، أي انها ككمية محددة عموما، تخضع للتقلبات التي تتعرض لها كل القيم. وهنا تبرز طبيعتها كسلعة محددة الىٰ الصدارة في مواجهة طابعها العام. وهذا التغير فيما يتعلق بالنقود كمقياس ليس بذي شأن. ذلك انه «في وسط متغير يمكن التعبير عن علاقتين مختلفتين بواسطة الشيء نفسه، كما في وسط ثابت بالضبط.»[١٢]. كما ان هذا التغير ليس ذا شأن كذلك من حيث تلعب النقود دور وسيط التداول، طالما ان كميتها تتحدد بالمقياس ايضاً. لكنه أمر جوهري فيما يتعلق بالنقود في الشكل الذي تظهر فيه في العقود. كما ان تناقضاتها، عموما، تحتل مكان الصدارة في هذا الدور.

في اقسام منفصلة لا بد من تقديمها:

(١) النقود كعملة. هنا بشكل شديد الايجاز عن سك العملة. (٢) مصادر الذهب والفضة تاريخياً. الاكتشافات، الخ، تاريخ انتاجها (٣) اسباب التفاوت في قيمة المعادن الثمينة وبالتالي في قيمة النقود المعدن، تأثير هذا التفاوت علىٰ الصناعة والطبقات المختلفة. (٤) **قبل كل شيء:**

---

(١٠) صامويل بيلي (١٧٩١ - ١٨٧٠)، رجل اعمال ناجح من شيفيلد، «برجوازي عملي فظ» (ماركس) ومؤلف عدة كراسات اقتصادية ضد نظرية ريكاردو في القيمة. الاشارة هنا إلىٰ كراسه «النقود وتقلبات قيمتها، من حيث تأثيرها علىٰ الصناعة الوطنية والعقود المالية، مع خاتمة حول المصارف المساهمة»، منشور من دون اسم المؤلف، لندن، ١٨٣٧، ص ٣.

(١١) ستورتش، «درس في الاقتصاد السياسي»، المجلد الثاني، ص ١٣٥.

(١٢) بيلي، «النقد وتقلبات...»، ص ٩ - ١٠.

كمية التداول بالنسبة لارتفاع وانخفاض الاسعار (القرن السادس عشر. القرن التاسع عشر)، وعلىٰ امتداد ذلك، لا بد من رؤية كيفية تأثرها كمقياس بالكمية المرتفعة، الخ. (٥) حول التداول: السرعة، المقدار الضروري، تأثير التداول، كونه اكثر أو اقل تطوراً.. الخ. (٦) تأثير النقود علىٰ ايفاء الديون.

(هذا لا بد من تقديمه) (هنا التحريات الاقتصادية الملموسة).

(الوزن النوعي للذهب والفضة، احتواء وزن كبير في حجم صغير نسبياً، بالمقارنة مع معادن اخرىٰ، تكرر نفسها في عالم القيم بحيث تحتوي علىٰ الكثير من القيمة (وقت العمل) في حجم صغير نسبياً. ان وقت العمل، القيمة التبادلية المتحققة فيه، هو الوزن المحدد للسلعة. هذا يجعل المعادن الثمينة ملائمة بشكل خاص لاغراض التداول (ما دام المرء قادراً علىٰ حمل مقدار كبير من القيمة في الجيب)، ولاغراض التراكم ما دام المرء قادراً علىٰ تأمين وتكديس مقدار كبير من القيمة في حيز صغير. لا يتحول الذهب إلىٰ شيء آخر في مجرىٰ العملية مثل الحديد والرصاص.. الخ، بل يبقىٰ كما هو.

«لو لم تمتلك اسبانيا مناجم المكسيك والبيرو قط، لما احتاجت الىٰ الحبوب من بولونيا اطلاقاً» (رافنستون)[١٣].

«لهؤلاء عقل واحد، وسيهبون قواهم وطاقاتهم الىٰ البهيمة» (سفر الرؤيا، ١٧ ، ١٣). (ولن يشتري او يبيع غير من امتلك المارك او اسم البهيمة او رقم اسمه» (سفر الرؤيا، ١٣، ١٧). (النص اللاتيني). «تشكل الكميات المتبادلة من السلع التي تمنح واحدة مقابل الاخرى، سعر السلعة» (ستورتش). «السعر هو درجة القيمة القابلة للتبادل» (المصدر نفسه)[١٤].

---

(١٣) بيرسي زافنستون، «افكار حول نظام الائتمان واثاره»، لندن، ١٨٢٤، ص ٢٠.

(١٤) ستورتش، «درس في الاقتصاد السياسي»، المجلد الاول، ص ٧٢ - ٧٣.

وكما لاحظنا ففي التداول البسيط بحد ذاته (القيمة التبادلية في حركتها)، يمثل فعل الافراد المتبادل فيما بينهم اشباعاً متبادلاً، موجها للذات فحسب، من حيث محتواه. [وهو] في شكله تبادل بين متساويات (متكافئات). والملكية كذلك لا تزال تتثبت هنا فقط كتملك لناتج العمل من جانب العمل، ولناتج العمل المستلب من جانب عمل الفرد الخاص، طالما ان ناتج عمل الفرد الخاص يشتريه عمل غريب. ويتوسط ملكية العمل الغريب معادل من عمل المرء الخاص. ويتثبت هذا الشكل من الملكية ـ مثل الحرية والمساواة تماماً ـ في هذه العلاقة البسيطة. لكن هذا يتحول في مجرىٰ التطور اللاحق للقيمة التبادلية وسيتبين في التحليل الاخير ان الملكية الخاصة في ظل ناتج عمل المرء الخاص متطابقة مع فصل العمل والملكية بحيث ان العمل سيخلق ملكية غريبة. وستتطلب الملكية عملاً غريباً.

محتويات الكتاب

مقدمة الطبعة العربية ٥

تقديم ٩

تقويم زمني لأعمال ماركس وانجلس ٨٠

مقدمة [الدفتر (م)]

أواخر آب ـ أواسط أيلول ١٨٥٧ ..... ١٠١

الانتاج، الاستهلاك، التوزيع، التبادل (التداول) ... ١٠٣

الدفتر الأول ـ تشرين الأول ١٨٥٧ ..... ١٤١

فصل في النقود ١٤٣

الدفتر الثاني ـ تشرين الثاني ١٨٥٧ ..... ٢٧٩

فصل في النقود (تتمة) ٢٨١